سمير أمين

عن الأزمة



الخروج من أزمة الرأسمالية
أو الخروج من الرأسمالية المأزومة

ترجمة

د.إنعام إبراهيم شرف



سمير أمين

عن الأزمة

الخروج من أزمة الرأسمالية
أو الخروج من الرأسمالية المأزومة

ترجمة

د.إنعام إبراهيم شرف

أمين، سمير

عن الأزمة (الخروج من أزمة الرأسمالية أو الخروج من الرأسمالية المأزومة)/ سمير أمين، ترجمة د. إنعام إبراهيم شرف

روافد للنشر والتوزيع. 2014 ط 1، القاهرة

244 ص؛ 24 سم

1- اقتصاد

2- العنوان

أ – المؤلف

رقم التصنيف: 9. 338

رقم الإيداع: 13569 /2014

الترقيم الدولي I.S.B.N.: 978-977- 751 -048- 6



روافد للنشر والتوزيع

تليفون 01222235071 2+

rwafead@gmail.com

www.rwafead.com

الإخراج الداخلي: أحمد عبد المقصود

تقديم

الرأسمالية، جملة معترضة في التاريخ

مبدأ التراكم بلا انقطاع، الذي يعرف الرأسمالية، مرادف للتزايد الأُسّي، وهذا الأخير يقود إلى الموت كمرض السرطان. كان ستيوارت ميل[1]، الذي استوعب ذلك، يتصور بأن "حالة من الثبات" سوف تضع حدًا لهذا السير اللا معقول. كينز[2] كان يشاركه في هذا التفاؤل العقلي. لكن لا هذا ولا ذاك كانا مهيأين ليفهما كيف يمكن للتجاوز الضروري للرأسمالية أن يفرض نفسه. ماركس، بوضع كل إمكانياته في دراسة صراع الطبقات الجديد، كان سيتمكن من تصور انقلاب سلطة الطبقة الرأسمالية، المتمركزة اليوم في أيدي الأقلية ذات النفوذ المالي.

التراكم، وهو أيضًا مرادف للفاقة الجماعية، يرسم الإطار الموضوعي للنضال ضد الرأسمالية. لكن هذا النوع من التراكم يتبدىٰ بشكل أساسي من خلال التباين المتزايد بين يسر مجتمعات المركز المستفيدة من الريع الإمبريالي، وبؤس مجتمعات الأطراف المستلبة. هذا الصراع يصبح نتيجة ذلك، المحور المركزي لبديل "الاشتراكية أو البربرية".

قضية هذا الكتاب الرئيسية تكمن في أن الأزمة الحالية ليست أزمة مالية، ولا هي مجموع أزمات تراكمية متعددة، لكنها أزمة الرأسمالية الإمبريالية في الاحتكارات "البارزة" ظاهريًا والتي تتعرض سلطتها المطلقة للوضع على بساط البحث، هذه المرة أيضًا وفي الوقت نفسه، من قبل نضال الطبقة الكادحة العامة ومن قبل نضال شعوب وأمم مجتمعات الأطراف المستلبة.

---

١ جون ستيوارت ميل هو فيلسوف واقتصادي بريطاني، ولد في لندن عام ١٨٠٦ م (المترجم).

٢ جون مينارد كينز John Maynard Keynes، اقتصادي إنجليزي ولد في عام ١٨٨٣ وتوفي عام ١٩٤٦، عمل في بداية حياته في الهند و ألف كتابا عن الإصلاح فيها و اشترك في مؤتمر السلام بعد الحرب العالمية الأولى (المترجم).

إذن التحدي الفعلي هو التالي: هل ستتوصل هذه المقاومات إلى الالتقاء في نقطة لتفتح بابًا -أو أبوابًا- على الدرب الطويل للانتقال إلى الاشتراكية العالمية؟ أم أنها ستبقى منفصلة الواحدة عن الأخرى، لا بل تدخل هي نفسها في صراع، الواحدة ضد الأخرى، تاركةً نتيجة ذلك ودون جدوى، المبادرة لرأس المال الاحتكاري؟ هذا الكتاب لن يقدم إجابة لهذا السؤال، لكن، على الأقل، يقدم عناصر لتحليل التحدي الذي يمثله هذا السؤال.

الإفقار الجماعي على الصعيد العالمي، في قلب أزمة الحضارة الرأسمالية

بهدف بناء هذه العلاقة، الرئيسية في تحليلي، بدا لي أنه من المهم جدًا أن أُخضع في أول الأمر قراءة التاريخ الحديث إلى امتحان " المدة الزمنية الطويلة ". أن أنطلق من أصول الفكر الرأسمالي، بدءًا من متناقضات الأنظمة الداخلية ("الأنظمة الخراجية" في لغتي). بقدر ما أضع نفسي، على هذا الصعيد، بين القلة القليلة من أولائك الذين لا يفكرون بأن الرأسمالية كانت ناتجًا " لمعجزة أوروبية "، " لحالة أوروبية استثنائية ". بل على العكس، أؤكد على أن نفس التناقضات الأساسية هي التي كانت تميز كل الأنظمة الخراجية في فترة ما قبل الحداثة وبأن تجاوز هذه الأنظمة عن طريق الرأسمالية كان ينمو كذلك خارج أوروبا.

لم تكن الرأسمالية "الأوروبية"، إلاّ شكلاً من الأشكال المتاحة كحل لمقتضيات التنمية العامة. لذلك فإنه من المهم أن نبين الصفات الخاصة بهذا الشكل. لقد اختصرتُ هذه الصفات في جملة بسيطة ـ التراكم بنزع الملكية، ليس فقط في الأصل ("التراكم الفطري") لكن في كل مراحل انتشاره. ما أن تم بناؤها، حتى انطلقت هذه الرأسمالية " الأطلسية " لتغزو العالم ولتعيد تشكيله على أساس دوام زوال حيازة المناطق المستولى عليها، متحولةً نتيجة ذلك إلى دول أطراف مستلبة من النظام.

لا يتعلق الموضوع بقصة (قديمة مر عليها الزمن) لكن بالحاضر (والمستقبل بقدر

ما نبقىٰ في منطق الرأسمالية التاريخي) الذي يختص بالرأسمالية القائمة ـ ولم يعد هناك أي احتمالات أخرىٰ.

هذا يعني أنه يجب إعادة كل تناقضات الرأسمالية -بأشكالها القديمة والحديثة- والتحدي الذي تشكله -في ملامحه القديمة والحديثة أيضًا- إلىٰ مكانها ضمن هذا الإطار، يجب إعادة وصلها بمفصل حول المحور الأساسي الذي تم بناؤه من قبل العولمة المستقطبة، الذي يمثل شكلاً خاصًا من العولمة الرأسمالية منذ تأسيسها، من خمسة قرون مضت إلىٰ يومنا الحاضر.

هذه العولمة ليست بجديدة. لقد بدأت بتفكك الأمريكيتين، وأعيد تشكيلها تبعًا لمقتضيات التراكم بنزع الملكية، واكتملت في القرن التاسع عشر، بدءًا من حوالي عام ١٨٥٠.

أثبتت هذه العولمة "المنتصرة" عدم قدرتها علىٰ أن تفرض نفسها بشكل دائم. بالكاد نصف قرن مضىٰ علىٰ انتصارها، الذي كان بإمكانه أصلاً أن يظهر كافتتاح "لنهاية التاريخ"، كانت قد وضعت مسبقًا في دائرة الاتهام من قبل الثورة الروسية ومن قبل حركات التحرر (المنتصرة) في آسيا وفي إفريقيا الذين صنعوا تاريخ القرن العشرين ـ الموجة الأولىٰ من الكفاح من أجل تحرير العمال والشعوب.

الرأسمالية التاريخية هي إذن كل ما نريد، إلاّ دوامها طويلاً. ليست هذه الرأسمالية إلاّ معترضة قصيرة في التاريخ. ورطتها الأساسية ـ والتي معظم مفكرينا " اليساريين " لا يتصورونها " ممكنة " (ولا حتىٰ "مرغوبًا فيها") هي في آنٍ معًا ورطة الكفاح من أجل تحرير العمال ("الطبقة الكادحة العامة" في لغتي) وورطة كفاح الشعوب المستلبة (شعوب دول الأطراف، ٨٥٪ من الإنسانية). بعدين لا يمكن الفصل بينهما. لن يكون هناك مخرجٌ من الرأسمالية عن طريق كفاح الطبقة الكادحة العامة فقط، أو فقط عن طريق كفاح الشعوب المستلبة. لن يكون هناك مخرجٌ من الرأسمالية إلاّ عندما، وتحديدًا عندما يرتبط هذان البعدان، ذوي التحدي نفسه، الواحد مع الآخر. ليس "من المؤكد" أن هذا سيحصل، ستتفوّق الرأسمالية إذن بتدمير الحضارة (الأبعد من

توعك الحضارة إذا أردنا أن نوظف مصطلحات فرويد)، وربما الحياة على الكوكب. إلاّ أن هذا أيضًا ممكن.

من أزمة قديمة إلى أخرى

من المحتمل أن يكون الانهيار المالي لعام ٢٠٠٨ قد فاجأ الاقتصاديين التقليديين المناصرين "للعولمة السعيدة" وأربك بعضًا من صنّاع الخطاب الليبرالي الظافر منذ، كما اعتدنا أن نقوله "سقوط جدار برلين". إذا لم يكن الحدث، في المقابل، قد فاجأنا ـ فقد كنا ننتظره (بالتأكيد دون توقع تاريخ حدوثه، مثل السيدة الشمس) ـ ذلك لأن وبكل بساطة، بالنسبة إلينا، كان مسجلاً بصورة طبيعية في تطور الأزمة القديمة للرأسمالية المتهارمة، التي بدأت في السبعينيات (١٩٧٠).

كلما فكرت بتأثير خط العرض الواصل بين مراحل تطور هاتين الأزمتين، أرى أنه من الجيد أن نعود إلى أزمة الرأسمالية الأولى القديمة التي تشكلت في القرن العشرين.

الرأسمالية الصناعية الظافرة في القرن العشرين تدخل في أزمة بدءًا من عام ١٨٧٣. نسب الأرباح تنهار، للأسباب التي قدمها ماركس. يتفاعل رأس المال بحركة مضاعفة من المركزية والتمدد المعولم. تُصادر الاحتكارات الجديدة دخلاً مقتطعًا من الكتلة الأكبر قيمة، الناتجة عن الاستغلال في العمل لصالح أرباحها. يسرِّعون الغزو الاستعماري للكوكب. تسمح هذه التحولات البنيوية بتحليق جديد في الأرباح. تُفتتح "الحقبة الجميلة" -من ١٨٩٠ إلى ١٩١٤- حقبة من سيطرة رأس مال الاحتكارات المأمولة والمُعولمة. تشكل الخطابات المهيمنة في تلك الحقبة كلمة ثناء للاستعمار ("مهمة نشر الحضارة")، يصفون العولمة كمرادف للسلام، وينضم المجتمع الديمقراطي الأوروبي العامل لهذا الخطاب.

إلاّ أن "الحقبة الجميلة"، المعلنة "كنهاية للتاريخ" من منظور الإيديولوجيين في تلك الحقبة، تنتهي بسبب الحرب العالمية، كما كان لينين وحده قد رآها. والفترة التي تتبع لتستمر حتى اليوم التالي من الحرب العالمية الثانية ستكون فترة " حروب وثورات

". في العام ١٩٢٠، الثورة الروسية ("العامل الأضعف" في النظام) كان قد تم عزلها، بعد انكسار آمال الثورة في أوروبا الوسطى، رأس مال الاحتكارات المأمولة يرمم رغم كل العقبات نظام "الحقبة الجميلة". ترميم يؤسس للإنهيار المالي عام ١٩٢٩ والهبوط الذي سيقود إلى الحرب العالمية الثانية.

"القرن العشرين الممتد" ـ ١٨٧٣/ ١٩٩٠ ـ هو إذن في ذات الوقت قرن نشر أول أزمة جهازية عميقة للرأسمالية المتهارمة (إلى درجة أن لينين يفكر بأن هذه الرأسمالية للاحتكارات تبني "المرحلة العظمى من الرأسمالية")، وهو أيضًا قرن الموجة الأولى من الثورات الظافرة ضد الرأسمالية (روسيا، الصين) وحركات شعوب آسيا وإفريقيا المعادية للامبرياليين.

الأزمة البنيوية الثانية للرأسمالية تبدأ في العام ١٩٧١، مع التخلي عن قابلية التحويل من الدولار إلى الذهب، تقريبًا قرن بأكمله بعد الأزمة الأولى. تنهار نسب الربح والاستثمار والنمو (لن يعودوا أبدًا إلى نفس المستوى الذي كانوا عليه من ١٩٤٥ إلى ١٩٧٥). يواجه رأس المال التحدي كما في الأزمة السابقة من خلال حركة مضاعفة من المركزية والعولمة. يؤسس كذلك للبنى التي ستعرّف "الحقبة الجميلة" الثانية (١٩٩٠/ ٢٠٠٨) من العولمة المأمولة، سامحة بذلك لمجموعات الأقليات المحتكرة باقتطاع دخلهم من الاحتكار. نفس الخطابات المترافقة: "السوق" يضمن النجاح، الديمقراطية والسلام؛ إنها "نهاية التاريخ". انضمام الاشتراكيين الأوروبيين إلى الليبرالية الجديدة يكرر نفسه. علمًا أن هذه "الحقبة الجميلة" الجديدة ترافقت من البداية مع الحرب، حرب الشمال ضد الجنوب، المشتعلة من التسعينيات. وتمامًا كما أنتجت العولمة المأمولة الأولى العام ١٩٢٩، أنتجت الثانية العام ٢٠٠٨. لقد عدنا اليوم إلى هذه اللحظة الحاسمة التي تعلن احتمالية موجة جديدة من "الحروب والثورات". على الرغم من أن السلطات الحالية لا تخطط إلاّ لترميم النظام وإعادته إلى ما كان عليه قبل انهياره المالي.

إن التناظر بين تطورات هاتين الأزمتين الجهازيتين القديمتين للرأسمالية المتهارمة، يسترعي الانتباه. توجد تحديدًا اختلافات ذات تأثير سياسي خطير.

الخروج من أزمة الرأسمالية أم الخروج من الرأسمالية المأزومة؟

خلف الأزمة المالية، الأزمة البنيوية للاحتكارات الرأسمالية

الرأسمالية المعاصرة هي قبل كل شيء رأسمالية الاحتكارات بالمعنى الكامل للكلمة (ما لم يكن حتى الآن إلاّ جزئيًا). أفهم من هذا أن الاحتكارات وحدها من يطلب إعادة تفعيل نظام الإنتاج بأكمله. إنها "مُمولة" بمعنى أنها وحدها تمتلك المنفذ إلى سوق رؤوس الأموال. هذا التمويل يمنح السوق النقدي والمالي ـ سوقها الخاص المتنافس عليه فيما بينها ـ موقع السوق المسيطر الذي يبني أسواق العمل ويطالبها بدوره بتبادل البضائع.

يعبر هذا التمويل المُعولم عن نفسه من خلال تحويل الطبقة البرجوازية الحاكمة إلى حكومة أثرياء صاحبة دخل. لم تعد حكومات الملأ روسية فقط، كما يشاع في معظم الأحيان، بل هي أيضًا، حكومات الولايات المتحدة الأميركية، الأوروبية واليابانية.

من المهم كذلك أن نوضح أكثر، هذا الشكل الجديد من العولمة الرأسمالية الذي يتقاطع مع هذا التحول، متعارضًا بذلك مع التحول الذي كان يميز "الحقبة الجميلة". عبرت عنه بجملة: العبور من الإمبريالية بصيغة الجمع (القوى الإمبريالية دائمة التنازع فيما بينها) إلى الإمبريالية الجماعية الثلاثية (الولايات المتحدة الأميركية، أوروبا واليابان).

الاحتكارات التي تطفو ردًا على الأزمة الأولى في نسب الربح، تم بناؤها على الأسس التي عززت العنف والتنافس بين القوى الإمبريالية العظمى في تلك الحقبة، والتي أدت إلى الصراع المسلح الكبير الذي اشتعل في العام ١٩١٤ و أُلحق باتفاقية فيرساي للسلام ثم الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٤٥. وهو ما صنفناه من عام ١٩٧٠،

آريغي[1]، فرانك[2]، فيليرشتاين[3] وأنا نفسي "بحرب الثلاثين سنة"، مصطلح أعيد استخدامه لاحقًا من قبل آخرين.

الموجة الثانية من تمركز القلة المحتكرة، التي بدأت في المقابل، عام ١٩٧٠، كانت قد بنيت على كل الأسس الأخرى، ضمن إطار نظام صنفته "بالإمبريالية الجماعية" لثلاثي (الولايات المتحدة الأميركية، أوروبا واليابان). لم تعد السيطرة على المراكز، في هذه العولمة الإمبريالية الجديدة، تُمارس باحتكار الإنتاج الصناعي (كما كان الحال حتى الآن)، لكن بطرق أخرى (السيطرة على التكنولوجيات، أسواق الأموال، الوصول إلى ثروات العالم الطبيعية، المعلومات والاتصالات، التسلح والدمار الشامل). هذا النظام الذي صنفته "بالتمييز العنصري على السلم العالمي" ينطوي على حرب دائمة ضد حكومات وشعوب دول الأطراف المناهضة، حرب اشتعلت من عام ١٩٩٠ مع بدء نشر السيطرة العسكرية في العالم من قبل الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها التابعين لحلف الناتو[4].

تمويل هذا النظام، في رأيي، غير قابل للفصل عن صفاته الاحتكارية المثبتة. يتعلق الموضوع هنا بعلاقة عضوية أساسية. هذا المنظور الذي سأطوره في هذا الكتاب، غير

---

١ جيوفاني آريغي، اقتصادي وعالم اجتماع إيطالي ولد في السابع من تموز عام ١٩٣٧ (المترجم).

٢ أندريه غيندر فرانك، اقتصادي ألماني أميركي ولد عام ١٩٢٩ (المترجم).

٣ إيمانويل فيليشتاين، عالم اجتماع أميركي (المترجم).

٤ حلف الناتو (بالانجليزية:**NATO - North Atlantic Treaty Organization**). تأسس عام ١٩٤٩ بناءا علي معاهدة شمال الأطلسي والتي تم التوقيع عليها في واشنطن في ٤ ابريل سنة ١٩٤٩. يوجد مقر قيادة الحلف في بروكسل عاصمة بلجيكا وللحلف لغتان رسميتان هما الإنجليزية والفرنسية، والدور الرئيسي لهذا الحلف هو حراسة حرية وحماية الدول الأعضاء فيه من خلال القوة العسكرية ويلعب دورًا في الأزمات السياسية وكل الدول الأعضاء فيه تساهم في القوى والمعدات العسكرية التابعة له مما يساهم في تحقيق تنظيم عسكري لهذا الحلف، ويوجد هناك دول ذات علاقات ممتازة بحلف الناتو إلا أنها ليست جزءا منه بشكل رسمي وتسمى حليفًا رئيسيًا لحلف الناتو (المترجم).

مطروق بشدة، ليس فقط في أدبيات الاقتصاد الكثيرة جدًا وإنما أيضًا في معظم الكتابات النقدية المعنية بالأزمة الحالية.

من اليوم سيكون هذا النظام بأكمله في مأزق

الوقائع تكمن أصلاً هنا: الانهيار المالي على وشك إحداث، ليس "تراجعًا"، وإنما هبوطًا حقيقيًا في العمق. لكن إلى ما وراء ذلك، هناك أبعاد أخرى لأزمة النظام كانت قد طفت في الضمير العام قبل الانهيار المالي حتى. نعرف منها العناوين الكبيرة - أزمة الطاقة، الأزمة الغذائية، الأزمة البيئية، التغيرات المناخية - وهناك العديد من التحليلات المتعلقة بجوانب التحديات المعاصرة هذه، بعض هذه التحليلات يتصف بدقة عالية.

إلاّ أني أبقى ناقدًا لطريقة معالجة أزمة الرأسمالية البنيوية هذه، طريقة تعزل بشدة الأبعاد المختلفة للتحدي. أعيد إذن تعريف "الأزمات" المتنوعة على أنها واجهات لنفس التحدي، تحدي نظام العولمة الرأسمالي المعاصر (ليبراليًا كان أم لا) مبني على أساس عملية الجباية التي يقوم بها الريع الإمبريالي على الصعيد العالمي لصالح حكومة الأثرياء من الأقليات المحتكرة. تدور المعركة الحقيقية في هذا الظرف الحاسم بين الأقليات المحتكرة التي تسعى إلى خلق وإعادة خلق الظروف التي تسمح لهم باحتكار الريع الإمبريالي ودخل كل ضحاياهم - عمالاً وشعوبًا.

كما أن "أزمة الطاقة" ليست ناجمة عن التخلخل في بعض المصادر الضرورية لإنتاجها (البترول بالتأكيد)، وليست، زيادة عن ذلك، ناتجة عن التأثيرات المدمرة لأشكال الطاقة الإنتاجية والاستهلاكية البديلة المتعارف عليها. هذا الوصف - الصحيح -

لن يذهب إلى ما وراء البديهيات المألوفة والمباشرة. هذه الأزمة هي نتاج إرادة الأقليات المحتكرة من الإمبريالية الجماعية في ضمان احتكار السيطرة على مصادر العالم الطبيعية، سواء كانت هذه الأخيرة نادرة أم لا، بصورة تمكنهم من امتلاك الريع الإمبريالي، في حين أن توظيف هذه المصادر سيكون توظيفًا (مسرفًا، طاقة بديلة) و سيكون خاضعًا لسياسات "البيئيين" الإصلاحية الجديدة.

الأزمة الغذائية أيضًا ليست نتاج الازدهار في الإنتاج الزراعي ـ الوقود الحيوي[1] على حساب الإنتاج الغذائي، في حين أن هذا الازدهار سيصبح واقعًا وغير متنازع عليه. إنها نتاج التراكم بزوال حيازة طبقة الفلاحين في العالم، التي كانت حركتها قد سُرعت خلال "الحقبة الجميلة" التي ربما تنتهي أمام أنظارنا. زوال حيازة طبقة الفلاحين هذا (في آسيا، إفريقيا وأميركا اللاتينية) يؤسس للشكل المعاصر الأكبر للميول نحو الإفقار الجماعي (بالمعنى الذي يقدمه ماركس لهذا "القانون") المرتبط بالتراكم. توظيف نزع الملكية هذا غير قابل للفصل عن استراتيجيات التحايل على الريع الإمبريالي من قبل الأقليات المحتكرة، مع أو بدون الزراعة ـ الوقود الحيوي.

الخروج من أزمة الرأسمالية أم الخروج من الرأسمالية المأزومة؟

الصيغة التي تم اعتمادها كعنوان لهذا الكتاب كان قد تم اقتراحها من قبل أندريه غيندر فرانك و مني أنا في عام ١٩٧٤.

التحليل الذي كنا نقترحه للأزمة الجديدة الكبيرة والتي كنا نقدر بأنها بدأت، قادنا إلى نتيجة هامة، تفضي إلى أن رأس المال كان يستجيب للتحدي، من خلال موجة جديدة من التمركز على الأساس الذي منه سيبدأ التشتت الشامل. هذا ما أكدته بشكل واسع التطورات اللاحقة. كان عنوان مداخلتنا في إحدى المؤتمرات المنظمة من

---

١ الوقود الحيوي هو الطاقة المستمدة من الكائنات الحية سواء النباتية أو الحيوانية منها. وهو أحد أهم مصادر الطاقة المتجددة، على خلاف غيرها من الموارد الطبيعية مثل النفط والفحم الحجري وكافة أنواع الوقود الإحفوري والوقود النووي. بدأت بعض المناطق بزراعة أنواع معينة من النباتات خصيصًا لاستخدامها في مجال الوقود الحيوي، منها الذرة وفول الصويا في الولايات المتحدة. وأيضا اللفت، في أوروبا. وقصب السكر في البرازيل. وزيت النخيل في جنوب شرق آسيا. أيضا يتم الحصول على الوقود الحيوي من التحليل الصناعي للمزروعات والفضلات وبقايا الحيوانات التي يمكن إعادة استخدامها، مثل القش والخشب والسماد، وقشر ـ الأرز، والمجاري، وتحلل النفايات، ومخلفات الأغذية، التي يمكن تحويلها إلى الغاز الحيوي عن طريق الهضم اللاهوائي. الكتلة الحيوية المستخدمة كوقود يتم تصنيفها على عدة أنواع، مثل النفايات الحيوانية والخشبية والعشبية، كما أن الكتلة الحيوية ليس لها تأثير مباشر على قيمتها بوصفها مصدرًا للطاقة.

قبل Il Manifesto [1] في روما في هذا التاريخ ("علينا أن لا ننتظر عام ١٩٨٤"، بالعودة إلى كتاب جورج أورويل[2] الذي خرج بهذه المناسبة من سجن النسيان). يدعو اليسار الراديكالي في تلك الحقبة إلى التخلي عن نجدة رأس المال والبحث عن "مخارج للأزمة"، والالتزام باستراتيجيات "الخروج من الرأسمالية المأزومة".

تابعتُ خط التحليل هذا بعناد لا أندم عليه. كنت أقترح إذن صياغة مفهومٍ لأشكال سيطرة المركزية الإمبريالية الجديدة المبنية على دعم أساليب السيطرة الحديثة لتحل حصرًا محل الاحتكار الصناعي القديم، هذا ما أكده صعود البلدان المصنفة منذ ذلك الحين "الناشئة". كنت أصنف العولمة الجديدة في طور التأسيس على أنها "تمييز عنصري على الصعيد العالمي"، منادية بالإدارة العسكرية في العالم، مخلدة بذلك وضمن شروط جديدة، استقطاب الازدهار غير القابل للانفصال عن "الرأسمالية القائمة بشكل فعلي".

الموجة الثانية من تحرير الشعوب: "نسخة جديدة" من القرن العشرين أم أفضل؟

لا بديل عن المنظور الاشتراكي

العالم المعاصر محكوم من قبل الأقليات. أقليات مالية في الولايات المتحدة الأميركية، في أوروبا وفي اليابان، أقليات تسيطر ليس فقط على الحياة الاقتصادية، لكن وبنفس القدر على الحياة السياسية والحياة اليومية. تحاول الحكومة الروسية أن تبسط سيطرتها على طريقة الأقليات الروسية. حكم شيوعي في الصين. حكومات فردية

---

١ IL Manifesto، مجلة سياسية إيطالية (المترجم).

٢ صيف ١٩٨٤، رواية من تأليف جورج أورويل تتناول النظام الشمولي. جورج أورويل (٢٥ يونيو ١٩٠٣ - ٢١ يناير ١٩٥٠) كاتب وروائي بريطاني اسمه الحقيقي إريك آرثر بلير وجورج أورويل هو الاسم المستعار له والذي اشتهر به. ولد في قرية مونتهاري بولاية البنجاب الهندية من أسرة متوسطة الحال (المترجم).

(تستتر في بعض الأحيان خلف بعض مظاهر الديمقراطية الانتخابية "بخسة شديدة") مدرجة في هذا النظام العالمي في مكان آخر من دول العالم المتبقية.

إن إدارة العولمة المعاصرة من قبل تلك الأقليات تعاني من أزمة. أقليات الشمال متمسكة بالبقاء في السلطة، زمن الأزمة تم اجتيازه. لا تشعر هذه الأقليات بأنها مهددة. في المقابل، هشاشة سلطات الحكومات الفردية في الجنوب ملحوظة بوضوح. ونتيجة ذلك، العولمة هنا هشة. هل سيوجه إليها الاتهام من قبل التمرد في الجنوب، كما كان الحال في القرن الماضي؟ محتمل. لكن محزن. إذ أن الإنسانية لن تلتزم بمسار الاشتراكية، البديل الوحيد للفوضى، إلاّ عندما تهزم سلطات الأقليات وحلفائهم ومن يخدمهم، في دول الشمال كما في دول الجنوب.

فلتعش عالمية الشعوب في وجه مواطنة الأقليات العالمية[1].

هل من الممكن أن تعاد الرأسمالية الاحتكارية المأمولة والمعولمة إلى مكانها؟

الرأسمالية "ليبرالية" بالطبيعة، شريطة أن لا نفهم من كلمة "ليبرالية" هذا التصنيف الجميل الذي توحي به الكلمة، وإنما ممارسة سيطرة رأس المال الكلية والكاملة ليس فقط على العمل والاقتصاد، بل أيضًا على كل جوانب الحياة الاجتماعية. لا وجود "لاقتصاد السوق" (تعبير مبسط لقول رأسمالية) دون "مجتمع السوق". رأس المال يتابع بشكل عنيد هذا الهدف الأوحد. المال. التراكم من أجل المال. ماركس، وبعده الكثير من النقاد المفكرين مثل كينز، كانوا قد فهموا ذلك بالمطلق. لا اقتصاديونا التقليديون، بمَنْ فيهم اليساريون.

هذا النموذج من السيطرة الكاملة لرأس المال كان حصرًا قد فُرض بشدة من قبل الطبقات الحاكمة طوال مرحلة الأزمة القديمة حتى العام ١٩٤٥. وحده، الانتصار

---

١ المواطنة العالمية هي نزعة ترمي إلى اعتبار الإنسانية أسرة واحدة، وطنها العالم، وأعضاؤها أفراد البشر جميعًا، دون اعتبار لاختلافهم في اللغة أو الجنس أو الوطن (المترجم).

الثلاثي للديمقراطية، للاشتراكية ولتحرير الشعوب القومية كان قد سمح، من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٨٠، باستبدال هذا النموذج الدائم للرأسمالي المثالي وللتعايش الذي سبب التنازع بين النماذج الاجتماعية الثلاثة المنضبطة الممثلة في "**Welfare State**[١]" من الاشتراكي ـ الديمقراطي في الغرب، الاشتراكيين الموجودين فعليًا في الشرق والوطنيين الشعبيين في الجنوب. انعدام القدرة على التنفس، ثم انهيار هذه النماذج الثلاثة الذي سمح حصرًا فيما بعد بعودة سيطرة رأس المال، مصنفًا بالليبرالي ـ الجديد.

جمعتُ هذه "الليبرالية" الجديدة مع مجموعة من الصفات الجديدة لما بدا لي جديرًا بالتصنيف "كرأسمالية هرمة".

نُشر الكتاب الذي يحمل هذا العنوان عام ٢٠٠١، كان يعد على الأغلب من بين الكتابات النادرة في الحقبة التي كانت، بمعزل عن رؤية "نهاية التاريخ" في الليبرالية ـ الجديدة المعولمة والمأمولة، تحلل هذا النظام الرأسمالي المتهارم وغير المستقر، المحكوم عليه بالانهيار، منطلقةً من حجم تمويله بالضبط (كتبت "كعب أخيل[٢]").

الاقتصاديون التقليديون يُظهرون صممًا شديد أمام كل اتهام لعقيدتهم. إلى درجة أنهم كانوا غير قادرين على توقع الانهيار المالي عام ٢٠٠٨. أولئك الذين قدمتهم وسائل الإعلام المهيمنة على أنهم "نقاد" يستحقون قليلاً هذا التصنيف. ستيغليتز[٣] يبقى مؤمنًا بإمكانية إعادة النظام ـ الليبرالية المعولمة والمأمولة ـ إلى ما كان عليه لقاء بعض الإصلاحات. آمارتيا سين[٤] يعطي عظة أخلاقية دون التجرؤ على التفكير بأن

---

١ **Welfare State**، حكومة الرعاية الاجتماعية (المترجم).

٢ نسبة إلى أخيل بطل طروادة ويسمى كذلك نقطة الضعف (المترجم).

٣ جوزيف ستيجلز، اقتصادي أميركي ومدرس في جامعة كولومبيا (المترجم).

٤ **أمارتيا كومار سن Amartya Kumar Sen**، ولد في ٣ نوفمبر ١٩٣٣ في الهند فاز بجائزة بنك السويد في علم الاقتصاد المعروفة بجائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٩٨ لعمله عن المجاعة و نظرية تطوير الإنسان و الرفاه الاقتصادي و أساس الفقر و الليبرالية السياسية (المترجم).

الرأسمالية، كما هي بالضرورة، واقع موجود.

الكوارث الاجتماعية التي لم يكن نشر الليبرالية ليخلو من إثارتها ـ كتبت "طوباوية رأس المال الدائمة" ـ ألهمت الكثير من مشاعر الحنين إلى ماض قريب أو بعيد. لكن مشاعر الحنين هذه لا تسمح بمواجهة التحدي. إذ أنها نتاج افتقار للتفكير النقدي النظري الذي كان قد منع بشكل تدريجي فهم التناقضات الداخلية وحدود أنظمة ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي منها ظهرت التآكلات، الانحرافات والانهيارات ككوارث غير متوقعة.

غير أن وعيًا من بعد جديد لأزمة الحضارة البنيوية وجد السبيل ليشق طريقًا في الفراغ الذي تكون بسبب هذه التراجعات في الفكر النظري النقدي،. أشير هنا إلى علماء البيئة. لكن الخضر، الذين ادعوا التميّز عن الزرق (المحافظين والليبراليين) وعن الحمر (الاشتراكيين) انغلقوا على أنفسهم في دربٍ مسدود؛ خطأ ناتج عن إدراج البعد البيئي للتحدي في النقد الراديكالي للرأسمالية.

كان إذن كل شيء في مكانه لضمان نصر البديل عن "الديمقراطية الليبرالية "ـ نصرٌ عابرٌ في الحقيقة، لكنه كان معاشًا كأنه "تام" ـ. تفكير بائس –بل ليس بتفكير– تفكير يجهل ما كان ماركس قد قاله عن الحسم المتعلق بهذه الديمقراطية البرجوازية التي لا تعي أن المعنيين بهذه القرارات ليسوا هم من يقرر. أولئك الذين يقررون، يتنعمون بالحرية المعززة بالسيطرة على الملكية ويشكلون اليوم حكومة أثرياء القلة الرأسمالية المحتكرة والحكومات مدينة لهم. بحكم الظروف، العمال والشعوب المعنية ليسوا أكثر من ضحايا لهم. لكن بسبب ترهات من هذا النوع استطاعوا الظهور بمظهر الصادقين، لفترة وجيزة، نتيجة الانحرافات في أنظمة ما بعد الحرب، التي لم يعد الهم العقائدي قادرًا على شرح أصولها. الديمقراطية الليبرالية كانت تستطيع إذن الظهور "كأفضل الأنظمة المتاحة".

الكارثة الليبرالية تفرض تجديدًا في النقد الراديكالي للرأسمالية، مرتكزة على تفكير

ماركسي خلاّق، تمامًا كما يجب أن يكون. وهذا الكتاب يقع في إطار مشاركة مؤلفه في هذا الجهد.

وتعمل السلطات القائمة اليوم، التي قد لا تكون توقعت ما حدث، على إعادة ذات النظام. ونجاحها المحتمل، كنجاح المحافظين عام١٩٢٠ ـ الذين أدانه كينز في ذلك الوقت دون أي صدى ـ لا يمكن له إلاّ أن يزيد من التناقضات التي أسست للانهيار المالي في العام ٢٠٠٨. ولاشيء في اجتماع مجموعة العشرين (لندن، نيسان ٢٠٠٩)[1] يشير إلى "إعادة بناء العالم". وربما لم يكن من المصادفة إنه تمت متابعة هذا الاجتماع بتصميم من قبل اجتماع حلف الناتو، الذراع العسكرية للإمبريالية المعاصرة، ومن خلال تعزيز التزامه العسكري في أفغانستان. الحرب الدائمة بين "الشمال" و"الجنوب" يجب أن تستمر.

ولا يقل موقف اقتصاديي "اليسار" خطورة، فقد جمعوا منذ وقت طويل ما هو مهم من دراسات مبسطة في الاقتصاد وقبلوا بالفكرة ـ المغلوطة ـ عن ترشيد السوق. وركزوا جهودهم على تعريف شروط الترشيد هذا، متخلين عن ماركس، الذي اكتشف مسألة لاعقلانية الأسواق من وجهة نظر تحرير العمال والشعوب ـ حُكم عليه "متقادم العهد". من وجهة نظرهم، الرأسمالية مرنة، تتماشى مع مقتضيات التنمية (التقنية وحتى الاجتماعية). اقتصاديو "اليسار" هؤلاء، لم يكونوا مهيئين ليفهموا أن الأزمة التي انفجرت لم يكن هناك مفرٌ منها. ونتيجة ذلك، مازالوا غير مهيئين ليواجهوا التحديات التي تواجهها الشعوب. سيسعون ككل الاقتصاديين التقليديين لترميم الخسائر، دون وعي منهم بأن تنفيذ ذلك بنجاح يحتاج بالضرورة الالتزام بنهج مختلف ـ نهج تفوّق أصول منطق الرأسمالية. فبدلاً من السعي للخروج من الرأسمالية المأزومة، يعتقدون بأنهم قادرين على الخروج من أزمة الرأسمالية.

---

١ مجموعة العشرين هو منتدى تأسس سنة ١٩٩٩ بسبب الأزمات المالية في التسعينات. يمثل هذا المنتدى ثلثي التجارة في العالم و أيضا يمثل أكثر من ٩٠ بالمئة من الناتج العالمي الخام (المترجم).

هل من الممكن أن يكون هناك تطورات جديدة في صراعات الشعوب من أجل التحرّر؟

من الضروري أن تكون إدارة السيطرة السياسية على رأس مال الاحتكارات العالمية على درجة عالية من الحزم. إذ ليحافظوا على مواقعهم كمجتمعات ميسورة، لابد لثلاثي الدول الإمبريالية من أن تبدأ من اليوم بممارسة الضغط لتتمكن من حجز المنفذ إلى مصادر العالم الطبيعية لصالح منفعتهم حصرًا. هذا التشدد الجديد أسّس للعولمة العسكرية التي صنفتها "بإمبراطورية الفوضى" (عنوان لواحد من كتبي الصادرة عام ٢٠٠١)، تعبير تم توظيفه لاحقًا من قبل آخرين.

على أثر نشر مشروع واشنطن القاضي بإخضاع العالم للسيطرة العسكرية، وإدارة "حرب وقائية" لأجل هذا الغرض بحجة الصراع "ضد الإرهاب"، صنفت منظمة حلف الناتو نفسها "كممثل للأسرة الدولية"، وبهذا قامت بتهميش منظمة الأمم المتحدة، المؤسسة الوحيدة المخولة للتحدث بهذا الاسم.

من المؤكد أنها لا تعترف بأهدافها الحقيقية. إذ لتخفي هذه الأهداف، اختارت القوى المعنية إذن القيام باستغلال الخطاب الديمقراطي ومنحت نفسها "حق التدخل" لتفرض "احترام حقوق الإنسان"!

في الوقت ذاته، قامت سلطة الأقليات الحاكمة من الأثرياء بإفراغ مضمونها من ممارسة الديمقراطية البرجوازية. في حين أن الإدارة في الماضي كانت تطالب بالتفاوض السياسي بين مختلف التركيبات الاجتماعية للكتلة المهيمنة الضرورية لإعادة خلق سلطة رأس المال، الإدارة السياسية الجديدة لمجتمع الاحتكارات الرأسمالية، الموظفة من قبل وسائل نزع الصفة السياسية المنظمة، تؤسس لثقافة سياسية جديدة "سياسة التوافق" (على غرار الثقافة السياسية في الولايات المتحدة الأميركية)، التي تستبدل المستهلك والمشاهد السياسي بالمواطن الفعال الذي يشكل شرطًا من شروط الديمقراطية الفعلية. هذا "الفيروس الليبرالي" (لنوظف من جديد عنوان كتابي

المنشور في العام ٢٠٠٥)، يلغي الانفتاح على خيارات بديلة ممكنة ويستبدله بالتوافق حول احترام الديمقراطية الانتخابية الإجرائية.

انعدام القدرة على التنفس وانهيار النماذج الثلاثة من الإدارة الاجتماعية الآنفة الذكر تتسبب في هذه المأساة. قُلبت صفحة الموجة الأولى من الصراع من أجل التحرّر، وصفحة الموجة الثانية لم تفتح بعد. وكما أشار جرامشي[١] "هناك وحوش ترتسم" في شبه العتمة التي تفصل هاتين الموجتين عن بعضهما.

هذه التطورات تسببت بفقدان معنى الممارسة الديمقراطية في الشمال. هذا التراجع مقنّعٌ إذن بادعاءات "ما بعد الحداثة" الخطابية التي كانت بحسبها ستُهجر أمم وطبقات من الساحة لترك المكان "للفرد" الذي أصبح الفاعل الفعال في التحول الاجتماعي.

بدأت من اليوم أوهام من نوع آخر تشغل المكان الأول في الجنوب. وهم التطور الرأسمالي المحلي المستقل والمنتمي إلى العولمة، القوية في الطبقات المهيمنة والطبقات

---

١ **أنطونيو جرامشي** فيلسوف ومناضل ماركسي إيطالي، ولد في بلدة آليس بجزيرة ساردينيا الايطالية عام ١٨٩١، وهو الأخ الرابع لسبعة أخوات. تلقى دروسه في كلية الآداب بتويلنو حيث عمل ناقدًا مسرحيًا عام ١٩١٦. انضم إلى الحزب الشيوعي الإيطالي منذ تأسيسه و أصبح عضو في أمانة الفرع الإيطالي من الأممية الاشتراكية. يعتبر غرامشي صاحب فكر سياسي مبدع داخل الحركة الماركسية. و يطلق على فكره اسم الغرامشية التي هي فلسفة البراكسيس (النشاط العملي و النقدي _ الممارسة الإنسانية و المحسوسة). و غرامشي يؤكد استقلالية البراكسيس إزاء الفلسفات الأخرى. إنها ممارسة و نظرية في آن معا و لهذا فإنها فلسفة سياسية. إنها التاريخ -الحي-قيد-التكون، و هي كذلك تصور للعالم يمكن استخلاصه من الآثار الماركسية الفريدة التي يعتبر غرامشي أنها تتكون من ثلاثة أقسام: الاقتصاد السياسي و العلم السياسي و الفلسفة. و هو ينقب فيها عن المبادئ الموحدة في علاقات الإنسان بالمادة (التي هي نتيجة براكسيس سابق) عبر التاريخ الذي هو إنتاج ذاتي للإنسان (المترجم).

المتوسطة في البلدان "الناشئة"، عولمة قوبلت بنجاحات فورية في السنوات العشر الأخيرة. أو أوهام تنزع إلى الماضي (عرقية أو دينية) في البلاد الرافضة بالتسليم.

من الخطورة أن تقوم هذه التطورات بتسهيل الانتساب إلى "الفكر الاستهلاكي"، أو إلى فكرة التقدم الذي يقاس بالتزايد الكمي للاستهلاك. كان ماركس قد أثبت أن كيفية الانتاج هي التي تحدد كيفية الاستهلاك، لا العكس، كما يدعي الاقتصاد التقليدي. ضاعت إذن فكرة العقلانية الإنسانية العليا التي تمثل أساس المشروع الاشتراكي. الجهد العظيم الذي تقدمه تطبيقات العلم والتكنولوجيا إلى الإنسانية بأكملها، والذي من المفترض أن يمنح بهجة حقيقية للأفراد وللمجتمعات، في الشمال كما في الجنوب، يتبدد بمقتضيات خضوعه لمنطق التبعية غير المعرفة لتكديس رأس المال. الأخطر من ذلك أيضًا، هو أن التطورات المستمرة في الإنتاجية الاجتماعية للعمل قد تم ربطها بالنشر المدوخ لآليات الإفقار الجماعي (الواضحة على السلم العالمي، من خلال الهجوم الممتد على المجتمعات الزراعية)، كما كان ماركس قد فهمها.

إن الانتساب إلى نقل الملكية الإيديولوجي الناتج عن الرأسمالية لا يؤثر فقط في مجتمعات المركز الإمبريالية الميسورة. صحيح أن شعوب الأطراف بغالبيتها العظمى محرومة من الوصول إلى مستويات الاستهلاك المقبولة، إلاّ أنها معمية بتوقها إلى الاستهلاك على طريقة مجتمعات الشمال الميسورة، دون وعي منها بأن منطق نشر الرأسمالية التاريخية يجعل تعميم هذا النموذج في العالم أجمع مستحيلاً.

نفهم إذن الأسباب التي من أجلها كان الانهيار المالي في العام ٢٠٠٨ ناتج بصورة كاملة عن إثارة التناقضات الداخلية الخاصة بتكديس رأس المال. إذ وحده تدخّل القوى حاملة البديل الإيجابي يسمح بتصور المخرج من البلبلة البسيطة الناجمة عن إثارة التناقضات الداخلية للنظام (قابلت في هذه الفكرة "المسار الثوري" بنموذج تفوّق النظام الذي بطل استعماله تاريخيًا بسبب الانحطاط"). وفي الظروف الراهنة،

تتواجد حركات المعارضة الاجتماعية، على الرغم من صعودها الملحوظ، في المجموع غير القادر على وضع النسق الاجتماعي المربوط برأسمالية الاحتكارات في دائرة الاتهام من جديد، خطأ ناجم عن المشروع السياسي المتماشي مع التحديات.

يختلف الوضع الراهن كثيرًا، من هذا المنظور، عن الوضع في الثلاثينيات(١٩٣٠)، حيث كان التصادم مع القوى الحاملة للخيارات الاشتراكية من جهة وخيارات الأحزاب الفاشية من جهة أخرى، يفرز الرد النازي هنا والاتفاق الجديد والجبهات الشعبية هناك.

ليس من الممكن تفادي التعمق في الأزمة، حتى في فرضية النجاح المحتمل ـ ليس مستحيلاً ـ لإعادة نظام سيطرة رأس مال الاحتكارات إلى موقعه. ضمن هذه الظروف، تصبح الراديكالية المحتملة للصراعات، فرضية غير مستحيلة، حتى لو بقيت المعوقات ذات شأن كبير.

هذه الراديكالية ستحتاج، في دول الثلاثي، تحديثًا في موضوع نزع ملكية الاحتكارات، وهو ما يبدو مستبعدًا بالنسبة للمستقبل المنظور. بالنتيجة، فرضية وضع استقرار مجتمعات دول الثلاثي في دائرة الاتهام، على الرغم من الاضطراب الذي أثارته الأزمة، ليست مستبعدة. خطورة "النسخة الجديدة" من موجة الصراعات من أجل التحرّر في القرن الماضي، تعني جدية اتهام النظام بالمطلق بدءًا من بعض المحيطين به.

خطوة ثانية من "صحوة الجنوب" (لنُعِد استخدام عنوان كتابي المنشور في العام

٢٠٠٧، الذي يقدم قراءة لمرحلة باندونغ[١] المشابهة لتلك التي كانت في العهد الأول من هذه الصحوة) تم تحديثها. في أفضل الفرضيات، التطورات الناتجة ضمن هذه الظروف كان باستطاعتها إكراه الإمبريالية على التراجع، على التنازل عن مشروعها الجنوني والإجرامي القاضي بنشر الرقابة العسكرية في العالم. وضمن هذه الفرضية، ستتمكن الحركة الديمقراطية في دول المركز من المساهمة بشكل إيجابي بنجاح هذه الحيادية. فضلاً عن ذلك، تراجع الريع الإمبريالي الذي تنتفع منه المجتمعات المعنية، ناتج عن إعادة تنظيم التوازنات الدولية لمصلحة الجنوب (تحديدًا لصالح الصين)، يمكن لهذا التراجع أن يساعد بشكل كامل في صحوة الضمير الاشتراكي. لكن، من ناحية أخرى، مجتمعات الجنوب ستبقى في المواجهة مع نفس تحديات الماضي، خالقة نفس الحدود أمام تقدمها.

سيناريو "النسخة الجديدة" يبقى إذن في هذه الجهة من مقتضيات التزام الإنسانية بالدرب الطويل للانتقال إلى الاشتراكية العالمية. واحد من الشروط الأساسية الضرورية للتفكير بهذا المنظور الممكن، يكمن في تجديد الفكر الماركسي الخلاق.

أختم إذن هذه التأملات بالتذكير بجملة جرامشي الشهيرة: تشاؤم التحليل، تفاؤل في الإرادة.

---

١ مؤتمر باندونغ أومؤتمر باندونج عقد في ١٨ أبريل ١٩٥٥ (٢٦ شعبان ١٣٧٤ هـ) في مدينة باندونغ في اندونيسيا، وحضرته وفود ٢٩ دولة أفريقية وآسيوية، واستمر لمدة ستة أيام، وكان النواةَ الأولى لنشأة حركة عدم الانحياز. وشارك فيه الرئيس عبد الناصر بالإضافة إلى رئيس الهند جواهر لال نهرو الهند) وجوزيف تيتو رئيس يوغسلافيا. تبنى المؤتمر مجموعة من القرارات لصالح القضايا العربية (المترجم).

مخطط الكتاب

لائحة براهين الأبحاث المقدمة بشكل مختصر في هذا التقديم تبني مادة هذا الكتاب.

يُفتتح الكتاب بتذكير، ليس بسير الأزمة المالية (التي نستطيع أن نجد لها تقديما ممتازًا في مكان آخر)، لكن بأصل الأسباب التي كانت تجعل منها قدر لا مفر منه (منتظر ومتوقع بشكل صحيح من قبل البعض)، والذي وضعته في طريق العبور إلى رأسمالية الأقليات المحتكرة المتفشية وإلى الإمبريالية الجماعية، ولم أضعه في ازدهار الائتمان (كنتيجة وليس كسبب).

ثم ملحق بفصلين مكرسين لقراءة الرأسمالية في العصر القديم. في البداية بالتذكير بتنوع الإجابات على تناقضات الأنظمة القديمة المتزايدة التي كانت تفتح الطريق هنا وهناك (من خلال تباين أوروبا/ البحر المتوسط/ الشرق الأوسط ـ العالم الصيني). ثم بتقديم للرأسمالية التاريخية (الأطلسية) التي كادت أن تتأكد كشكل نهائي لهذه الإجابة، المبنية على أساس صفتها العظمى: التراكم بنزع الملكية. تباين المراكز/ الأطراف المتفشي من خلال هذا الشكل التاريخي المستمر للتراكم في الرأسمالية التاريخية يقود بدوره التناقض المهيمن المصاحب لنشر الرأسمالية، وانطلاقًا من هنا، الصراعات الملتزمة بضحاياها. يعطي هذا الشكل المكان المحدد الذي يعود إلى صراع الشعوب في دول الأطراف، الذي شكل الموجة الأولى (القرن العشرين) والذي من المحتمل أنه سيشكل ولنفس الأسباب، الموجة الثانية القادمة (القرن الواحد والعشرون).

التذكير بالتطورات والتراجعات المسجلة من قبل صراعات العمال والشعوب من أجل التحرير في القرن العشرين، (لكنه فقط تذكير) يفرض نفسه اليوم أكثر من أي وقت مضى، في فجر الانفتاح الممكن لموجة ثانية من هذه الصراعات.

لم أضع مصادفة "المسألة الزراعية الجديدة" (موضوع الفصل اللاحق) في قلب

التحدي للقرن الواحد والعشرون. لم يكن لدي هنا خيار من بين خيارات أخرى ممكنة. بحثي يتناول الصراعات على هذا الصعيد، الإجابات التي ستعطى لمستقبل المجتمعات الزراعية في الجنوب (نصف الإنسانية تقريبًا) من خلال هذه الصراعات تقتضي بشكل واسع قدرة أو عدم قدرة العمال والشعوب على إحراز التطورات على درب الاشتراكية.

التحدي يكمن في مواجهة بناء/ إعادة بناء مستمر لعالمية العمال والشعوب، بكونية رأس مال الاحتكارات. في الفصل المكرس لهذا الموضوع، أحاول أن أبين كيف ولماذا الخطاب "الإنساني" المقترح، والمقبول كما هو من أغلبية اليساريين، استبعد من هذه الاعتبارات المواجهة مع التحدي.

الفصل الأخير يتناول ماركس والماركسية، الشيوعية والعالمية. لم يكن أبدًا ماركس مفيدًا كما الآن، ضروريًا لفهم وتغيير العالم، اليوم وبنفس المقدار بل أكثر من البارحة.

١

الانهيار المالي للعولمة الليبرالية

كان الانهيار المالي الذي حدث في أيلول عام ٢٠٠٨ متوقعًا ومنتظرًا من قبل ندرة من المحللين الليبراليين و آخرين (من "اليسار") الذين لم يستسلموا لخطابات الاقتصاد التقليدي. هذا الانهيار بالتأكيد يشعل الفتيل لمرحلة جديدة من الهبوط والفوضى. وحدود النظام الظاهرية التي خرجت منه صعبة التحديد بدرجة جيدة من المعقولية. كل شيء ممكن، في السراء وفي الضراء. اللعب مفتوح. الصراعات السياسية والاجتماعية تشكل المستقبل بنجاحاتها وإخفاقاتها؛ مستقبلٌ مشكوك فيه أكثر من أي وقت مضى.

لكن الانهيار المالي لا يشكل فقط بداية للتحول القادم. إنه أيضًا نهاية تطور النظام وتحولاته. ليس فقط نهاية مرحلة عشرين سنة من التفجر المالي، وهو ما يمكن أن يبدو جليًا اليوم، وإنما، إلى **أبعد من** ذلك، نهاية الأزمة القديمة التي بدأت اعتبارًا من ١٩٦٨-١٩٧١.

أؤكد على هذه النقطة الأخيرة، لأنها مغيبة بالتحديد في تحليلات "الأزمة المالية" (على الأقل التي أعرفها) وحتى في تحليلات "الأزمة البنيوية" التي في أحسن الأحوال نربطها بالأزمة المالية.

عرفت الرأسمالية المعولمة، في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فترة من الازدهار الملحوظ، والذي دام ربع قرن، من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٧٠.

أسباب هذا الازدهار واضحة: فتوازنات القوة المتجاربة أكثر مع طبقات العمال (انتصار الديمقراطية على الفاشية)، مع الاشتراكية (انتصار الجيش الأحمر على النازية)، مع شعوب آسيا وإفريقيا (التي انطلقت لاستعادة استقلالها) خلقت ظروف العقود "الظافرة" (استدراك أوروبا واليابان تأخرهما بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية، وهي المستفيدة الوحيدة من الحرب) كعقود "التنمية" في الجنوب.

ساهم هذا الازدهار، في ذات الوقت، بتسهيل التسوية بين رأس المال ومتطلبات العمال والشعوب. كان النمو الكبير يقدم لرأس المال فرصًا للاستثمار ضرورية ليقتات عليها. نسبة الأجور "المعتدلة" (بالحدود التاريخية الإضافية) لرأس المال كانت متوازنة من خلال التزايد الملحوظ والمستمر في حجم الأرباح. هذه النسبة المعتدلة كانت تمثل واحدة من وجوه الواقع، الوجه الآخر كان يتمثل بازدياد أجور العمل الفعلية (أجور في تزايد مضطرد مع الإنتاجية الاجتماعية المتوسطة) وقبول القوى الإمبريالية بالتنازل عن دول الأطراف التي تقاتل من أجل استقلالها.

كانت قدرة النظام على البقاء، على الصعيد السياسي العالمي، مسنودة من قبل ثنائية القطب العسكري (الولايات المتحدة الأميركية/ الإتحاد السوفيتي)، التعايش السلمي (كنا حتى نتحدث في ذلك الوقت عن تقاربٍ بين أنظمة الشرق والغرب، التقارب الذي كان جان تنبرجن[1] يتوقعه متزايدًا).

كان النظام يأخذ شرعيته من سلسلة من الخطابات الإيديولوجية القوية، تثني الواحدة على الأخرى: خطاب كينز الاشتراكي – الديمقراطي في الغرب، خطاب الاشتراكية القائمة في الواقع في الشرق، وخطاب التنمية في الجنوب. كانت الخطابات الثلاثة تتشارك في وجهة النظر نفسها "سلام وتقدم اشتراكي". كانت إدارة رأس المال في قلب النظام، في الدول المتطورة، تُفسر كما لو كان يجب أن يُعهد بها إلى فنيين[2] – رأسماليين أكثر منها إلى أصحاب رأس المال الرسميين ("المساهمين"). كان كينيث غالبريث[3] يعبر عن هذه الرؤية المتفائلة بأنها الرأسمالية التي أصبحت أخيرًا مسؤولة

---

١ ولد جان تنبرجن عام ١٩٠٣ في لاهاي بهولندا وتلقى تعليمه بجامعة ليدن وحصل على الدكتوراه في الفيزياء عام ١٩٢٩ وشغل وظيفة أستاذ بكلية الاقتصاد ١٩٣٣ (المترجم).

٢ المقصود بها نظام حكم التقنيين: هو نظام سياسي معاصر يتولى فيه الحكم الفنيون الأخصائيون في مختلف نشاطات الدولة وفعالياتها (المترجم).

٣ جون كينيث غالبريث، اقتصادي من جنسية أميركية وكندية ولد عام ١٩٠٨ وتوفي في العام ٢٠٠٦. كان المستشار الاقتصادي لأكثر من رئيس للولايات المتحدة الأميركية (المترجم).

اجتماعيًا، والتي سيكون القادة فيها مهتمين بابتكار وتكبير مشاريعهم أكثر من اهتمامهم بنسبة أجورهم (المربحة في ذات الوقت) وبالتوزيع غير المجدي للأرباح على المساهمين (كان كينز يمتدح الموت الرحيم لأصحاب الدخل).

هذا النظام أعطى ما أعطاه، لكنه أصيب بضيق النفس تدريجيًا لأسباب كنت قد حللتها في مكان آخر والتي لن أعود إليها هنا.

نظام الرأسمالية هذا دخل في أزمة بدءًا من عام ١٩٦٨ (أزمات سياسية وتعرية لمشروعية خطاباته) وعام ١٩٧١ (التخلي عن قابلية التحويل من الدولار إلى الذهب).

الأزمة الحالية ليست إلاّ مرحلة (بالتأكيد جديدة) من هذه الأزمة القديمة، التي تعود إذن إلى بداية السبعينيات (١٩٧٠).

هذه الأزمة القديمة تتبدى من خلال الضعف الملحوظ في نسب النمو والاستثمار، النسب التي لم تصل أبدًا منذ ذلك الحين (وأصر على كلمة أبدًا) إلى المستويات التي كانت قد وصلت إليها في مرحلة ما بعد الحرب. لم تغير الليبرالية الظافرة شيئًا من هذه الناحية منذ عام ١٩٩٠.

لم يكن عددنا كبيرًا، في تلك الحقبة، عام ١٩٧٠، عندما كنا نتحدث عن الأزمة البنيوية (الأزمة البنيوية اليوم). ماذا كان سيفعل رأس المال المهيمن في مواجهة هذا التحدي؟

كنا أندريه غندر فرانك وأنا بنفسي نتصور إذن أن منطق رأس المال سيقود إلى اختيارٍ لعام "١٩٨٤" (كنا في عام ١٩٧٤) مبني على اللامركزية الشاملة لنشاطات الإنتاج الصناعي المبتذل في دول الأطراف وإعادة مركزية هذه النشاطات في دول المركز حول الاحتكارات التي ستضمن لهذه النشاطات رقابة المنتجات اللامركزية وستسمح باقتطاع الدخل من هذه المنتجات. لن أعود هنا إلى التطورات التي اقترحتها والتي تتعلق بهذه " الاحتكارات " الجديدة في دول المركز الإمبريالية (سيطرة على التكنولوجيا، على منافذ الموارد الطبيعية وعلى التمويل الكامل). يمكن للامركزية أن تسمح فضلاً عن ذلك، ما كنا نقوله في ذلك الحين، بفسخ العلاقة بين الأجور

والإنتاجية وبتقليص الأجور الفعلية (أو ازديادها) في دول مركز النظام نفسه.

لا أظن بأن الذي كان قد حدث منذ ذلك الحين، وأصبح اليوم جليًا، يكذّب أبحاثنا المبكرة، والتي من الممكن أن تكون لأجل هذا السبب قد اعتبرت بكثير من الازدراء من قبل رجال اقتصادنا كهذيانات من "اليسار" (دون التحدث عن الليبراليين). خارج المانيفستو الإيطالية على حسب معرفتي، لم تعر هذه الأبحاث أي انتباه في أوروبا وفي الولايات المتحدة الأميركية. باستثناء، للأسف، السيدة مارغريت تاتشر ورونالد ريغان. وربما أيضًا بعض المسئولين في دول الجنوب (كانوا قد دعوني لأتحدث عن هذا الموضوع... في الصين).

إذ بالفعل تاتشر وريغان يقرران القيام بما كنا نخاف منه اعتبارًا من العام ١٩٨٠.

بُدء العمل بإستراتيجية رأس المال اعتبارًا من عام ١٩٨١ (مجموعة الدول الصناعية السبعة في كانكين[١]) وتسارعت بعد انهيار الإتحاد السوفييتي في العام ١٩٩٠، حيث أخذت اسم "الليبرالية الجديدة": خصخصات وتحرير موجه لفتح حقول جديدة أمام ازدهار رأس المال، انفتاح معولم موجه للسماح باللامركزية، توازنٌ بنيوي مفروض على دول الجنوب، تحرير نسب الفوائد ونسب الصرف.

ينبغي تمامًا على أكثر تقدير إظهار تحولات نظام رأس المال نفسه التي اشترطت نجاح هذا الخيار، لا بل فرضته.

هناك تحولان يشكلان الأساس في اختيار "الليبرالية- الجديدة": بروز رأسمالية الأقليات المحتكرة المتفشية (أصر على صفة "متفشية"، إذ أن الاحتكارات ليست بجديدة في تاريخ الرأسمالية!)، وكذلك بروز الإمبريالية الجماعية للثلاثي[٢]. سأعود

---

١ **Cancun**، كانكون (**Cancún**) هي مدينة ساحلية تقع في الشمال الشرقي لولاية كوينتانا رو في المكسيك، تحولت من جزيرة صيادي سمك تحيطهم غابات عذراء و شواطئ غير معروفة إلى أشهر المناطق السياحية في المكسيك (المترجم).

٢ الولايات المتحدة الأميركية، أوروبا واليابان (المترجم).

لهذه التحولات، لكن إذا كنت أصر على أهميتها الحاسمة، ذلك لأن الأغلبية العظمى من التحليلات المتعلقة بـ "الأزمة البنيوية" لا تقوم بذلك. وبرأيي، دون أن نربط بين كل التطورات اللاحقة التي طرأت، بدءًا من عام ١٩٩٠ على هذه التحولات، نحكم على أنفسنا بأن لا نرى في الانتشار المخيف في الائتمان الذي قاد إلى أزمة ٢٠٠٨ إلاّ نتيجةً "لانحرافٍ" دون سبب، أو لسبب سيجد أصله في "هفوة نظرية" (هي الليبرالية- الجديدة). في حين أن هذا الانحراف كان ضروريًا ومنطقيًا بالكامل من منظور إدارة العالم من قبل الاحتكارات. سأعود إذن لهذه العلاقة الهامة: دخل الأقليات المحتكرة/ التمويل.

وحده الربط بين كل أبعاد ما نطلق عليه اليوم اسم "الأزمة البنيوية" حول هذين التحولين الحاسمين يسمح بإعادة ترتيب هذه الأبعاد (أزمة الطاقة، الأزمة الغذائية وأزمات أخرى) في إطار يضعها في مكانها الصحيح. وحده هذا الربط يسمح بتمييز، إلى ما وراء الطبيعة العامة لهذه التحديات (خيار الطاقة البديلة يجر نتائج كوارثية على سبيل المثال) طبيعة الرهانات والاختلافات عن الاستراتيجيات الممكنة والفعالة بالنسبة للعمال والشعوب. بدلاً من ذلك، سيكون الخطر بإرضاء أنفسنا بأمنيات ورعة أو، أسوأ، بالتلاؤم مع تحولات أصغر من نفس نظام (الإدارة "البيئية"). سيحتفظ رأس المال إذن بالمبادرة.

خيار الليبرالية الجديدة (١٩٩٠-٢٠٠٨) لم يجعل الرأسمالية تخرج من أزمتها القديمة التي (بدأت عام ١٩٧١). بل سجنها فيها أكثر، والشاهد على ذلك هو ضعف النمو والاستثمارات المكرسة لتوسيع وتعميق الأنظمة المنتجة.

ضعف في النمو؟ لكن ما قولكم بتسارعه في الدول الناشئة؟ يجب أن نعلم هنا أن هذا التسارع ليس "الاستثناء الذي يؤكد القاعدة"، لكنه جزء مأخوذ من القاعدة. إذ أن هذا التسارع مرتبط بتسارع اللامركزية المنشودة. أن يكون هذا البروز قادرًا على خلق مشكلات على المدى البعيد، فهو موضوع غير قابل للنقاش. لكن هذا يبني

سلسلة أخرى من التساؤلات والمشكلات والهموم.

لم يكن الهدف الحقيقي من هذا الخيار الليبرالي إعادة النمو إلى مكانه ـ حتى لو كان على الخطاب الليبرالي أن يدعيه. كان الهدف الحقيقي العمل على إعادة توزيع الدخل لصالح رأس المال، والدخل المُحتكر من قبل رأس المال لصالح عائدات الأقليات المحتكرة. وقد تحقق هذان الهدفان إلى أبعد وأسوأ من كل ما كان "اليسار" يستطيع تصوره. كان النجاح من هذا المنظور يفرض ضعف النمو، ضعف لم يحصل "على الرغم" من هذا النجاح.

وهذا النجاح بدوره ـ وضعف النمو الذي كان يتطلبه ـ فرض الانحراف المالي.

انطلاقًا من هذا التحليل بدا لي جليًا أن الخيار المتاح لم يكن قابلاً للحياة. "لا أملك كرة من الكريستال تحت تصرفي"، لكن الانهيار سيحصل قبل عشر سنوات، كنت أقول ذلك عام ٢٠٠٢.

٥. الانهيار المالي في العام ٢٠٠٨ بدأ إذن بزيادة خطورة الأزمة البنيوية للرأسمالية.

لنفهم طبيعة هذه الأزمة (الرهانات، وانطلاقًا من هنا تصور الحدود الظاهرية الممكنة للأنظمة المختلفة البديلة التي ستظهر بالتدريج الحلول التي تمنحها إياها القوى المهيمنة في المكان، الحكومات والطبقات الحاكمة، مثل العمال والشعوب المحكومة) من الضروري إذن لفهم طبيعة هذه الأزمة الذهاب إلى ما وراء تحليل سير الأزمة المالية بحصر المعنى. لكن لا يكفي أيضًا أن نقارب ما بين هذا التحليل الأخير وتحليل الأزمات الأخرى، بشكل خاص: (١) أزمة التراكم في الاقتصاد المنتج فعليًا؛ (٢) أزمة الطاقة، المتعلقة أ) باستنفاذ المصادر الحفرية، ب) بنتائج النمو المرتبطة بنموذج توظيف هذه الطاقة (بما فيها التأثيرات المحتملة على المناخ)، ج) نتائج سياسات الاستعاضة الموظفة (الوقود الحيوي)؛ (٣) بأزمة المجتمعات الزراعية الخاضعة لدمار متسارع وأزمة الزراعة – الغذائية المرتبطة بها. من الضروري ضم جميع أبعاد هذه

الأزمة البنيوية الكبيرة في تحليل واحد.

أعود إذن إلى التحولات الكبيرة التي طفت خلال العقود الأخيرة، ولو أنها تتعلق بالتطورات التي بدأت منذ وقت طويل، كنت لأقول بأن التغير الكمي تحول إلى قفزة نوعية.

(١) التحول الأول متعلق بدرجة مركزية رأس المال في أجزائه المهيمنة. رأس المال هذا دون برجوازية قياسًا بالذي كان قبل فقط أربعين عامًا. من المؤكد أن الاحتكارات والأقليات المحتكرة ليست بحقيقة جديدة في تاريخ الرأسمالية، منذ حقبة المُتاجر حتى ظهور اتحاد المنتجين والاتحاد الاحتكاري في نهاية القرن التاسع عشر (المدروس من قبل هيلفيردينغ[١]، هوبسون[٢] ولينين). لكن اليوم علينا أن نتكلم بالنسبة للتحول الأول عن *رأسمالية الاحتكارات المتفشية* التي تهيمن من اليوم فصاعدًا في كل مجالات الحياة الاقتصادية.

استخرج من هذه الملاحظة نتيجتين هامتين:

الأولى أن هذا التحول أعطى وجهًا جديدًا للإمبريالية. وهذه الأخيرة كانت تُصرف دائمًا بصيغة الجمع، وتتبدى من خلال صراع القوى الإمبريالية المعنية الدائم. علينا منذ اليوم أن نتكلم بصيغة المفرد عن امبريالية جماعية مكونة من الثلاثي (الولايات المتحدة الأميركية، أوروبا واليابان).

النتيجة الثانية هي أن الشكل الاحتكاري للرأسمالية يشكل المصدر الأساسي "لتمويلها".

(٢) التحول النوعي الثاني الكبير يتعلق بمصادر الكوكب الطبيعية. هذه المصادر

---

١ رودلف هيلفردينغ، عالم اجتماع ألماني من أصل نمساوي ولد في العاشر من شهر آب عام ١٨٧٧ وتوفي عام ١٩٤١ (المترجم).

٢ اقتصادي انكليزي عاش بين عامي ١٨٥٨ و١٩٤٠ (المترجم).

لم تعد وفيرة إلى درجة اعتبار السيطرة المحدودة على استغلالها ممكنًا. أصبحت هذه المصادر نسبيًا أكثر ندرة (وإلاّ في طريقها للإنهاك) وبالنتيجة لم تعد السيطرة عليها متاحة للجميع.

قائمة "ما هو جديد" في منظومة المجتمعات الحديثة تتجاوز بالتأكيد المجالات العالقة هنا. يشدد الأدب الاقتصادي مثلاً في معظم الأحيان على الثورة العلمية والتكنولوجية في عصرنا (المعلوماتية، الفضاء، النووي، استغلال أعماق البحار، تصنيع مواد جديدة، الخ.). هذه الثورة مهمة وغير قابلة للنقاش. إلاّ أني أرفض فهم هذا البعد من الواقعية من خلال خطاب "التقنيين" المسيطرين على الموضوع، جاعلين من هذه الابتكارات المحرك الأول للتاريخ، داعين إذن المجتمع "للتلاؤم" مع الضغوط التي تفرضها هذه الابتكارات. فالتقنيات نفسها، في التحليلات التي أقترحها، تشكلت من خلال العلاقات الاجتماعية السائدة. معاينة التغيرات الهامة الحاصلة في الأبعاد الأخرى من الواقعية لا تقل حضورًا عن التغيرات نفسها. ظهور "القوى الجديدة" على صعيد العلاقات الدولية لا يمكن له أن يكون مستبعدًا عن نطاق المستطاع. قائمة "الأحداث الجديدة" غير القابلة للنقاش على صعيد العلاقات الاجتماعية يمكن أن تكون بلا حدود. تجزيء أسواق العمل ومنظومة الأنظمة المنتجة على سبيل المثال. أو أيضًا تعرية الصيغ القديمة من الخطاب السياسي لمصلحة تأكيدات جديدة ـ أو مجددة، أو معززة ـ من نوع، هويات (عرقية، دينية وثقافية). إلاّ أني أعتقد بضرورة ربط تحليل هذه الوقائع بتحليل منطق إعادة خلق النظام المميز بالتحولات الكبرى التي قمت بالتعليق عليها.

٦. الأزمة هي بنيوية، بمعنى أن تتبع نموذج توسع الرأسمالية في العقود الأخيرة يصبح مستحيلاً. ستقلب الصفحة فيها بالضرورة، من خلال طورٍ "انتقالي" (من الأزمة)، قصير أو بطيء، منظم أو فوضوي. كان "المناهضون للعولمة" في بورتو

آليغري١ يناشدون "إمكانية خلق عالم آخر". كنت أقول "عالم آخر في طور الظهور"، عالم بإمكانه أن يكون أيضًا أكثر بربرية، لكنه يستطيع كذلك أن يكون أفضل، بدرجات مختلفة.

القوى الاجتماعية المهيمنة تحاول، في الصراعات المطالبة بخوضها، الإبقاء على مواقعها المتميزة. لكنها لا تستطيع بلوغ هذه المواقع إلاّ إذا تخلت عن الكثير من المبادئ والممارسات المرتبطة إلى هنا بهيمنتها. بتنازلها على وجه الخصوص للديمقراطية، للحق العالمي ولاحترام حقوق شعوب الجنوب. إذا نجحت في ذلك، سيبنى المستقبل على ما أسميته "التمييز العنصري على الصعيد العالمي". أهي إذن مرحلة جديدة من "الرأسمالية" أم أنها نظام جديد ومختلف نوعيًا؟ السؤال يستحق المناقشة.

العمال والشعوب الذين سيصبحون ضحايا هذا التطور البربري يستطيعون أن يفضحوا القوى الاجتماعية والسياسية الرجعية (وليس "الليبراليين" كما تحاول هذه القوى الإيهام بذلك من خلال تقييمها الذاتي) في العمل. إن العمال والشعوب قادرون على أخذ الاحتياط الكامل من رهانات هذه الأزمة البنيوية، على التحرر من الإجابات الوهمية التي مازالت على الأغلب تسير على ما يرام، على ابتكار أشكال من التنظيم والفعل المناسب، على تجاوز تجزئة صراعاتهم والتغلب على التناقضات التي تجري فيها. هل كانوا إذن "سيبتكرون" ـ أو "يعيدون ابتكار". الشيوعية في القرن الواحد والعشرون؟ أم أنهم سيتقدمون فقط في هذا الاتجاه، على الدرب الطويل للانتقال القرني من الرأسمالية إلى الشيوعية؟ أميل إلى الاحتمال الثاني.

---

١ واحدة من أكبر المدن في البرازيل، عاصمة ولاية ريو غراندي دو سول البرازيلية. و بورتو أليغري أحد أهم المراكز الثقافية والسياسية والاقتصادية في جنوب البرازيل. حافظت بورتو أليغري على أفضل مستوى معيشة بين جميع العواصم البرازيلية لسنوات عديدة و كانت المدينة البرازيلية الوحيدة المذكورة في قائمة جونز لانغ اسال **Jones Lang LaSalle** للمدن الفائزة بهذا اللقب (المترجم).

تنطوي العولمة ـ الظاهرة الملازمة للرأسمالية، والتي تزداد تعمقًا خلال مراحل بسطها المتتالية ـ على أن المستقبل لن يكون أفضل إلاّ إذا فرضته شعوب الجنوب (التي تشكل ٨٠٪ من الإنسانية) بنضالها. ربما العالم على عيبه ليس أفضل. ففكرة أن عمال الشمال ـ هم أيضًا ضحايا أنظمتهم ـ سيتمكنون بحركة من الكرم الإنساني من تشكيل نظامٍ عالمي أفضل من أجل شعوب الجنوب تبقى من دون أساس.

٧. سيطرة الاحتكارات تبني أساس التمويل المفلس.

الظاهرة المهيأة لأمولة الرأسمالية المعاصرة تجد ملامحها في ازدهار المبيعات في الأسواق النقدية المالية. هذا الازدهار الأسّي اللا سابق له في التاريخ يجري منذ ربع قرن، وقد نقل حجم العمليات الجارية بشكل سنوي في الأسواق النقدية والمالية لأكثر من ٢٠٠٠ تريليون دولار مقابل بالكاد حوالي ٥٠ تريليون دولار لـ **PIB**[١] العالمي و١٥ تريليون للتجارة العالمية.

كان هذا التمويل قد جُعل ممكنًا من جهة، من خلال تعميم نظام الصرافة المرن (الذي تُحدد النسب فيه من قبل ما نطلق عليه اسم السوق يومًا فيومًا) ومن جهة أخرى، من خلال عدم ضبط نسب الفوائد (المتروكة كذلك للعرض والطلب). ضمن هذه الظروف لم تعد العمليات في الأسواق النقدية والمالية تشكل، بصورة أساسية، نقيضًا لتبادلات المصالح والخدمات، لكن قلق العاملين في الاقتصاد المتعلق بكيفية حماية أنفسهم من عدم استقرار نسب الصرف والفائدة هو حصرًا الذي يحفز تقريبًا هذه العمليات.

كان من البديهي أن يكون الازدهار المدوِّخ في هذه العمليات التي تغطي الخطر غير قادر ولا بأي طريقة على أن يحقق الآمال المباشرة المعلقة عليه لأولئك الذين لا

---

١ **Produit Intérieur Brut**، أو **الناتج المحلي الإجمالي** أو **(ن م إ – GDP)** هو أحد الطرق لقياس حجم الاقتصاد. الناتج المحلي الإجمالي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة **محليًا** في منطقة ما خلال فترة زمنية معينة (المترجم).

يوفرون في سبيله الوسائل. كان على التفكير الأولي السليم أن يُفهم بأن بقدر ما تخف سرعة وسائل التقليل من الخطر بالنسبة لعملية معينة بقدر ما تزداد أهمية الخطر الجماعي. لكن الاقتصاديين التقليديين غير مهيئين لفهمه؛ لأنهم بحاجة لتصديق عقيدة ضبط الأسواق الذاتي العبثية، التي من دونها، كل بنائهم "لاقتصاد السوق" المزعوم سينهار. "اقتصاد السوق"، الذي صنفته في مكان آخر بنظرية النظام الوهمي والذي لا تربطه أي علاقة مع الرأسمالية القائمة فعليًا، اقتصاد السوق هذا إذن يشكل حجر الزاوية في الفكر الرأسمالي (بالمعنى السوقي والسلبي للكلمة)، أسلوبه في منح مشروعيته الصورية لنفسه.

لن يكون مفاجئًا إذن أن الاقتصاديين التقليديين، على الرغم من عجرفتهم، كانوا غير قادرين على توقع ما كان بالنسبة لغيرهم جليًا. وعندما حدث الانهيار فعلاً، لم يجدوا أي شرح إلاّ أنه انهيار "عرضي" محض - أخطاء في الحسابات المتعلقة "بالقروض الرهنية" وبأشياء أخرى. لم يكن من الممكن أن يتعلق الموضوع بالنسبة لهم إلاّ بحادث صغير دون نتائج مأساوية، والذي من الممكن إصلاحه بسرعة.

كان ازدهار السوق النقدي والمالي الذي قاد بالضرورة إلى الكارثة قد خضع للتحليل بمنتهى الدقة قبل انهيار أيلول ٢٠٠٨ حتى، من قبل نقاد الاقتصاد السياسي، تحديدًا من قبل فرانسوا موران[١]، فريدريك لوردون[٢]، إلمار آلتفاتر[٣]، بيتر غوان[٤]، أنا شخصيًا وآخرون (للأسف عدد قليل). ليس هناك شيء لإضافته إلى تلك التحليلات لمجريات الأحداث.

---

١ اقتصادي فرنسي يدرس العلوم الاقتصادية في جامعة تولوز (المترجم).

٢ اقتصادي فرنسي ولد عام ١٩٦٢، يشغل منصب مدير مركز البحوث العلمية الوطنية وباحث في مركز العلوم الاجتماعية الأوروبي (المترجم).

٣ اقتصادي ألماني مدرس في العلوم السياسية في جامعة برلين الحرة (المترجم).

٤ اقتصادي وناشط انكليزي يدرس العلاقات الدولية في جامعة لندن (المترجم).

لكن علينا الذهاب إلى أبعد من ذلك. إذ أن التوقف عند التحليل المالي للأزمة المالية يجعلنا نفهم أن هذه الأزمة ليس لها أي أسباب إلاّ الأسباب المباشرة التي أسست لها. علمًا أن عقيدة تحرير الأسواق النقدية والمالية من "انعدام الانضباط" هي التي أسست للكارثة. غير أن هذا لا يكون حقيقيًا إلاّ بقراءة أولية فورية للواقع. فوق ذلك، تتعلق المشكلة بموضوع التحقق من المصالح الاجتماعية التي ترتسم جانبيًا خلف الانضمام إلى العقائد المعنية بعدم انضباط هذه الأسواق.

هنا أيضًا، البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، (التأمينات، سندات السكن، Hedge Funds[1]) يبدو جليًا أنها كانت المستفيدة المحظوظة من هذا الازدهار، مما يسمح لخطابات السلطات بتحميلها المسؤولية الكاملة عن الكارثة. لكن في الواقع، كان التمويل يستفيد من مجمل الاحتكارات، ٤٠٪ من أرباحهم كانت تأتي من عملياتهم المالية الوحيدة. والاحتكارات هذه تراقب، في نفس الوقت، الأجزاء المهيمنة للاقتصاد الفعلي المنتج والمؤسسات المالية.

لماذا إذن اختارت الاحتكارات عن عمد أسلوب تمويل النظام بمجمله؟ السبب في ذلك أن هذا يسمح لها ببساطة متناهية بحصر نسبة متزايدة من كتلة الأرباح المحققة في الاقتصاد الفعلي لخدمة مصلحتها. نسب الدخل التي ظاهريًا لا معنى لها في كل عملية مالية تنتج أحجامًا كبيرة من الأرباح، حسابًا مقبوضًا من الكتلة العملاقة التي تحصل عليها هذه العمليات. هذه الأرباح تشكل نتاجات إعادة توزيع الكتلة من فضل القيمة الناتجة في الاقتصاد الفعلي وتشكل هذه الأرباح أيضًا إيرادات الاحتكارات. نفهم إذن أن نسبة العائد المرتفع من توظيف الأموال (بحدود ١٥٪) هو تعويضٌ عن نسب العائد الطفيفة بالنسبة للاستثمارات في الاقتصاد المنتج (بحدود ٥٪). عملية الاقتطاع من الكتلة الإجمالية للأرباح التي تمت بواسطة الدخل المالي للاحتكارات تمنع فصل السبب (الصفة الاحتكارية للرأسمالية المعاصرة) عن نتيجته

[1] الحصانة المالية (المترجم).

(التمويل، أي تفضيل توظيف الأموال بالمقارنة مع الاستثمار في الاقتصاد الفعلي).

٨. السوق النقدي والمالي يشغل نتيجة ذلك موقعًا مهيمنًا في نظام الأسواق. إذ أنه السوق الذي يشكل وسيلة الاحتكارات (ليس فقط البنوك) لسحب دخل الاحتكارات من ناحية، ولتنصرف للمنافسة فيما بينهم للتشارك في هذا الدخل من الناحية الأخرى. الاقتصاديون التقليديون يجهلون توارث الأسواق هذا، الذي لأجله يبدلون الخطاب المجرد "لاقتصاد الأسواق المتفشية".

ازدهار السوق النقدي والمالي يشترط ازدهار الاستثمارات في الاقتصاد الفعلي، الذي يحد من النمو. ضعف نمو الاقتصاد هذا يجر بدوره ضعف نمو العمل، بتأثيرات مصاحبة معروفة جيدًا (عطالة عن العمل، ازدياد عدم الثبات، ركود ـ بل تخفيض ـ الأجور الفعلية المنفكة عن تطورات الإنتاجية). يسيطر بهذه الطريقة السوق النقدي والمالي بدوره على سوق العمل. مجموع هذه الآليات تعكس خضوع الاقتصاد بأكمله ("الأسواق") إلى السوق النقدي والمالي المهيمن والذي يفرز عدم تكافؤ متزايد في توزيع العائد (ما من أحد يعارض الحوادث). يعاني سوق الاستثمارات المنتج (وخلفه سوق العمل) في نفس الوقت من تخفيض مردوده المباشر الظاهر (تعويضًا عن عملية الاقتطاع الجارية لصالح دخل الاحتكارات) ومن تخفيض التوسع في الطلب النهائي (الذي ضعف بسبب عدم التكافؤ في توزيع العائد).

هيمنة الاحتكارات المُأمولة تسجن الاقتصاد في أزمة من تراكم رأس المال، التي تمثل في ذات الوقت أزمة في الطلب ("تحت ـ الاستهلاك") وأزمة في المردود.

٩. نحن الآن مهيأون لنفهم لماذا كانت السلطات المحلية (حكومات الدول الثلاثة[١])، التي هي نفسها في خدمة الاحتكارات، ليس لديها إلاّ مشروع إعادة وضع نفس النظام المُأمول في مركزه. إذ أن الاحتكارات بحاجة لهذا الازدهار المالي لتؤكد

---

١ الولايات المتحدة الأميركية، أوروبا واليابان

هيمنتها على الاقتصاد والمجتمع. وضع السوق النقدي والمالي في دائرة الاتهام هو وضع دخل المحتكرين من الاحتكارات في دائرة الاتهام.

هل بإمكان السياسات الموظفة لهذا الغرض أن تكون فعالة؟ أظن أن ترميم هذا النظام لإعادته كما كان قبل أزمة خريف ٢٠٠٨ ليس مستحيلاً. لكن هذا لا يتطلب إلاّ تحقيق شرطين.

الأول أن تقوم الحكومة والبنوك المركزية بحقن النظام بحجم من الموارد المالية الكافية لإزالة آثار الاعتمادات المتعفنة من الكتلة وترميم مصداقية ومردود استرجاع الازدهار المالي. يتعلق الأمر بالمبالغ الفلكية كتلك التي (أنا نفسي) كنت قد توقعتها قبل سنوات من انهيار خريف ٢٠٠٨، مقابل رأي الاقتصاديين التقليديين و"خبراء من صندوق النقد الدولي" (الذين لم ينضموا إلى توقعاتنا إلاّ بعد الانهيار بثلاثة شهور!). لكن من الآن فصاعدًا نستطيع التفكير في أن السلطات ستنتهي بحمل هذا الحقن إلى المستوى المطلوب.

الشرط الثاني أن تلقى نتائج هذا الحقن رضى المجتمع. إذ أن العمال بشكل عام، وشعوب الجنوب بشكل خاص، سيكونون بالضرورة ضحايا هذه السياسات. لا تعطي هذه السياسات نفسها هدف إعادة إحياء الاقتصاد الفعلي من خلال إعادة إحياء الطلب من خلال زيادة الأجور (مثل ما كان أتباع كينز يقترحون في زمنه)، لكن، على العكس، تسعى هذه السياسات للإبقاء على عملية الاقتطاع التي تبني دخل الاحتكارات، وهذا سيؤدي بالضرورة إلى تحديد أجور العمال الفعلية. مخططات السلطات تنظر ببرود إلى تردي أزمة الاقتصاد الفعلية: العطالة عن العمل، عدم ثبات الموارد، تدهور التقاعدات المؤمن عليها بسندات السكن. بدأ العمال بالمقاومة ومن المحتمل أنهم سيقاومون أكثر في الأشهر والسنوات القادمة. لكن إذا جُزئت مقاوماتهم وجُردت من الآفاق كما هي الآن، فإن هذه المعارضات ستكون "مراقبة" من قبل السلطة والاحتكارات والحكومات الموضوعة في خدمتهم.

هذا هو كل الفرق الذي يفصل بين الأحوال السياسية والاجتماعية في زمننا عن تلك التي كانت تميز الثلاثينيات (١٩٣٠). في تلك الحقبة، كان هناك معسكران من القوىٰ الاجتماعية يتواجهان: معسكر اليسار الذي كان يطالب بالاشتراكية، المؤلفة من الشيوعيين (كان الاتحاد السوفييتي يمثل صورة النجاح الجلي في تلك الحقبة) ومن الاشتراكيين الديمقراطيين الموثوق بهم، في حين أن معسكر اليمين كان يستطيع الاعتماد علىٰ حركات الفاشية القوية. لهذا وللرد علىٰ أزمة ١٩٣٠، تم تأسيس **New Deal**[١] والجبهات الشعبية، بينما اليوم توجد النازية. الأحوال السياسية الحالية تختلف بصورة جذرية. سقوط الاتحاد السوفييتي وانضمام الاشتراكيين إلىٰ الليبرالية أضعف بصورة مخيفة آراء العمال السياسية، العمال المجردين من الآفاق المستقبلية والقدرة علىٰ التعبير بخيار اشتراكي ذي مصداقية.

أزمة الاحتكارات الرأسمالية الحالية ليست ناتجة عن التصعيد في المقاومات الاجتماعية التي تسبب تراجعًا في طموحات الاحتكارات. إنها ناتجة حصرًا عن التناقضات الداخلية الخاصة بنظام التراكم. لأنه، برأيي، من المهم جدًا التمييز بين أزمة النظام الناتجة عن انفجار تناقضاته الداخلية وأزمة المجتمع الخاضع لهجوم القوىٰ الاجتماعية التقدمية التي تغذي طموح تحويل النظام. يتطلب هذا التمييز الكثير من الحلول المختلفة الممكنة. في وضع من النوع الأول، تصبح البلبلة ممكنة جدًا، في وضع من النوع الثاني الخلاص التقدمي يصبح فقط ممكنًا. المشكلة السياسية المركزية اليوم تكمن إذن في معرفة ما إذا كان ضحايا النظام المحلي الاشتراكيون سيصبحون قادرين علىٰ التشكل بالتزام تخييري إيجابي مستقل، راديكالي متلاحم.

---

١ أو الخطة الجديدة و **New Deal** اسم أطلقه الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت علىٰ سياسته في التدخل لمحاربة تأثيرات الكساد الكبير في الولايات المتحدة الأميركية. طبق هذا البرنامج بين عامي ١٩٣٣ و١٩٣٨ وذلك لمساندة الطبقات الأكثر فقرًا في الولايات المتحدة الأميركية (المترجم).

وإلاّ، لن يكون مستحيلاً ترميم سلطة الاحتكارات صاحبة الدخل المأمول. لكن في هذه الحالة لا يتراجع النظام إلاّ من أجل قفزة أفضل وانهيار مالي جديد، أعمق بكثير لا يمكن تفاديه، إذ أن " الترتيبات " المنتظرة من أجل إدارة الأسواق المالية غير كافية كثيرًا، بما أن هذه الترتيبات لا تضع سلطة الاحتكارات في دائرة الاتهام.

تبقى المشكلة في معرفة كيف ستواجه حكومات وشعوب الجنوب التحدي. تحليل التحدي الذي يواجهونه، المتردي بسبب أزمة التمويل المعولمة يفرض نفسه هنا.

١٠. لا يمكن تفادي الأخذ بعين الاعتبار مشكلة الموارد الطبيعية وصراع الشمال/ الجنوب. ولا أي استراتيجية ناشطة في مواجهة التحدي تستطيع تجاهله.

تعتبر المشكلات المتعلقة باستعمال النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يجعل من مصادر العالم الطبيعية، من تكوينها الفلسفي للعلاقات بين الإنسان (والمجتمع) من جهة والطبيعة من جهة أخرى، مشكلات كبيرة. الحلول التاريخية التي قدمتها المجتمعات لهذه المشكلات تعرّف نموذج العقلانية الذي يحكم إدارتها الاقتصادية والاجتماعية.

أخلت الرأسمالية التاريخية بشكل واسع بمسؤولياتها. فقد رتبت لعقلية اقتصادية بحتة، تنتمي لرؤية قصيرة الأمد ("انتقاص من قيمة المستقبل")، ومبنية على المبدأ القاضي بأن الموارد الطبيعية المتاحة بكميات غير محدودة موضوعة بالمجان في خدمة المجتمع. لم تستثنِ إلاّ بعض المصادر التي تشكل هدفًا لتملك خاص، مثل المحاصيل الزراعية أو المصادر المنجمية، لكن بإخضاع استخدامها حصرًا لمقتضيات مردود رأس المال الذي يستثمر منها الطاقة. عقلانية هذا النظام ضيقة إذن، تنم عن لاعقلانية اجتماعية وعليه فإن هذه المصادر تصبح نادرة، في طريقها لهلاك محتمل، أو أن استخدامها، بالأشكال التي يفرضها المردود الاقتصادي الخاص بالرأسمالية، يؤدي إلى نتائج خطيرة على الأمد البعيد (دمار التنوع الحيوي، بل تغير مناخي).

موضوعنا هنا، ليس مناقشة هذه الجوانب الأساسية من مشكلة العلاقة بين

المجتمع والطبيعة، أو التدخل في المناقشات الفلسفية المعنية بتشكيل طرائق في التفكير في هذه المشكلة.

موضوعنا هنا أكثر تواضعًا ولا يعنى إلاّ بالسيطرة على إستخدام مصادر العالم و بالتوزيع، بالحق وبالفعل، المتساوي والمفتوح لجميع الشعوب أو على العكس محجوز حصرًا لمصلحة البعض منهم.

من هذا المنظور، نظامنا العالمي الحديث يسجل من اليوم فصاعدًا تحولاً نوعيًا بعيد الأثر. بعض الموارد الطبيعية الكبيرة أصبحت من اليوم فصاعدًا وبشكل ملحوظ أكثر ندرةً - بمفاهيم متصلة - لم تكن موجودة بعد قبل خمسون سنة، وأن يكون هلاكها يشكل تهديدًا فعليا أم لا (هذا ما يمكن بالتأكيد مناقشته). يوجد من اليوم فصاعدًا وعي بأن السيطرة على هذه المصادر لم يعد متاحًا للجميع، وهذا، بصورة مستقلة عن مسألة أشكال استخدام هذه المصادر كما هي، الذي بحسب البعض يعرض مستقبل الكوكب للخطر (وبحسب آخرين لا يعرضه). تريد "دول الشمال" (أوظف هذا المصطلح الواسع حتى لا أقول لا الحكومات ولا الشعوب) الاحتفاظ بالسيطرة على هذه المصادر فقط لاستخدامها، وبأن يكون هذا الاستخدام مصممًا كما هو، بمعنى أن يكون مبنيًا على أساس الكثير من التبذير وواضعًا المستقبل القريب بخطر، أو نخضعه لضوابط تصحيحية كبيرة كما يقترح بعض الخضر.

أنانية دول الشمال تجد ملامحها العنيفة في الجملة التي قالها الرئيس بوش (الجملة التي لن يناقشها خلفائه كائنين من كانوا): "أسلوب العيش الأميركي غير قابل للتفاوض". الكثيرون في أوروبا واليابان يفكرون بالطريقة نفسها، حتى لو امتنعوا عن التصريح بذلك. هذه الأنانية تعني ببساطة أن السيطرة على المصادر ستكون من اليوم فصاعدًا ممنوعة بشكل واسع على بلاد الجنوب (٨٠٪ من الإنسانية)، وأن على هذه البلاد أن تتبع نفس طريقة استخدام المصادر في الشمال، تبذير وخطر، أو أن تخطط بدورها لتصميم أشكال من الاستخدام أكثر اقتصادية.

لا داعي للقول بأن هذا المنظور، بالحق وبالفعل، غير مقبول بالنسبة لدول الجنوب. من ناحية أخرىٰ، أساليب السوق لم تعد بالضرورة تلبي حصرًا مقتضيات ضمان نفاذ الدول الغنية إلىٰ هذه المصادر. تستطيع بعض دول الجنوب تجنيد وسائل هامة لتثبت وجودها في أسواق السيطرة علىٰ المصادر هذه. نهائيًا، الضمان الوحيد بالنسبة لدول الشمال يكمن في تفوقها العسكري.

إن التنظيم العسكري للعولمة ليس إلاّ تعبيرًا عن هذا الوعي الأناني. وهو ليس نتاجًا لانحراف عابر في إدارة واشنطن. مخطط السيطرة العسكرية علىٰ العالم من خلال قوات الولايات المتحدة الأميركية المسلحة كان قد وُضع من قبل الرئيس كلينتون، وتابعه الرئيس بوش وستتم متابعته من قبل أوباما. بالتأكيد، تريد واشنطن دائمًا استخدام هذه "الميزة" في بقية أهدافها لمصلحتها الخاصة، تحديدًا لتوازن قصورها المالي ولتحافظ علىٰ موقعها القيادي، أو هيمنتها في قلب المعسكر الشمالي. لم يتبقَّ منه سوىٰ الحلفاء التابعين للثلاثي المنحازين بالفعل لمخطط واشنطن في السيطرة العسكرية علىٰ العالم. لا أوروبيو الأطلسي، ولا خضوع طوكيو لمفاهيم واشنطن المتعلقة بالباسيفيك وآسيا مهددان بالتفكك، علىٰ الأقل حتىٰ الساعة. من المؤكد أن " المهام " ـ الحرب الوقائية، الصراع ضد "الإرهاب". المرهونة بقوات الولايات المتحدة الأميركية المسلحة وحلفائها التابعين لحلف الناتو[1] مغلفة وستظل دائمًا مغلفةً بخطابات "الدفاع عن الديمقراطية"، لا بل بتصديرها، "الدفاع عن حقوق الشعوب بتقرير مصيرها". لكن هذا التغليف لا يخدع إلاّ من يريد أن يكون مخدوعًا. بالنسبة إلىٰ شعوب الجنوب، تُذكر هذه الخطابات ببساطة باستمرارية التقليد الاستعماري القديم "للمهمة التحضيرية". الهدف الفعلي والكامل من برنامج الشمال العسكري هو السيطرة علىٰ المصادر في العالم. تم الاعتراف بذلك عندما قررت واشنطن من وقت ليس ببعيد أن تُكمل نظام "**Regional (military) Command**" ونظام القواعد العسكرية

---

١ **OTAN**

بإنشاء الولايات المتحدة الأميركية لأفريكوم "Africa Command" وتبعتها أوروبا، التي تستهدف هنا السيطرة على البترول (خليج غانا، السودان)، على اليورانيوم (نيجيريا والسودان)، على المعادن النادرة (الكونغو وإفريقيا الجنوبية) ولا شيء آخر.

أصبح صراع الشمال/الجنوب المحور المركزي لتناقضات العولمة الرأسمالية/ الإمبريالية الكبيرة المعاصرة. وضمن هذا الإطار لا يمكن فصل هذا الصراع عن ذلك الذي يضع استمرارية الهيمنة الرأسمالية الاحتكارية مقابل طموح التقدميين والاشتراكيين الذين كان بمقدورهم تقديم بدائل إيجابية هنا أو هناك، في الجنوب وفي الشمال. التفكير في البديل وتحديدًا في اللحظة الآنية كرد على الأزمة، يتطلب الأخذ بعين الاعتبار حق وإرادة دول الجنوب في السيطرة على مصادر الكوكب. لن يكون هناك "عالم أفضل ممكن" إذا بقيت مصالح الشعوب التي تشكل ٨٠٪ من الإنسانية عرضةً للاحتقار الكامل تقريبًا من الرأي المهيمن في الدول الميسورة. الإنساني ليس بديلاً مقبولاً في التضامن العالمي في الصراعات.

لقد استفادت دائمًا دول مركز النظام الرأسمالي مما صنفته "بالريع الإمبريالي"، وتراكم رأس المال في هذه المراكز استلزم دائمًا منفذًا مهمًا له طبيعة "التراكم بنزع الملكية" لشعوب الأطراف. ادعاء الاحتفاظ بالمنفذ إلى مصادر العالم الكبيرة للمرهون منها فقط، يشكل اليوم الشكل الجديد المعاصر.

١١. ما هي إذن شروط مواجهة التحدي الإيجابية؟

لا يكفي القول إن تدخلات الحكومات تستطيع تعديل قواعد اللعبة وتخفيف الانحرافات. يجب أيضًا تعريف منطق وميول الحكومات الاجتماعية. بالتأكيد بإمكاننا تصور العودة إلى صيغ.جمع القطاع العام والخاص، صيغ لاقتصاد مختلط مثلما كان الحال خلال الثلاثين سنة الظافرة في أوروبا وعصر باندونغ في آسيا وفي إفريقيا عندما كانت رأسمالية الحكومة مهيمنة بشكل كبير، مترافقةً بسياسات اجتماعية قوية. لكن

نمط تدخل الحكومة هذا أصبح قديمًا. وهل القوىٰ الاجتماعية التقدمية قادرة علىٰ فرض تحولٍ بهذه الأهمية؟ برأيي المتواضع، ليس بعد.

البديل الحقيقي يتمثل حصرًا في انقلابٍ علىٰ سلطة الاحتكارات، انقلاب لا يمكن تصوره دون تأميم هذه الاحتكارات من أجل إدارة مسجلة في اشتراكيتهم الديمقراطية التقدمية. هل هي نهاية الرأسمالية؟ لا أظن ذلك. علىٰ العكس، ما أظنه ممكنًا هو تشكيل جديد من القوىٰ الاجتماعية تفرض علىٰ رأس المال التكيف مع مطالب الطبقات الشعبية والشعوب. شرط أن تصل المقاومات الاجتماعية، التي مازالت مجزأة وفي موقف دفاعي بالمجمل، إلىٰ التبلور في موقف سياسي متلاحم. من هذا المنظور، تصبح بداية الانتقال الطويل من الرأسمالية إلىٰ الاشتراكية ممكنة. ستكون دائمًا التطورات في هذا الاتجاه وبكل وضوح غير متساوية بين الدول وبين مراحل بسطها.

إن أبعاد البديل المرغوب فيه والممكن متعددة وتتعلق بكل نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

في دول الشمال، يتطلب التحدي أن لا يستسلم الرأي العام للانغلاق في توافق علىٰ الدفاع عن تميز هذه الدول إزاء شعوب الجنوب. العالمية الضرورية تمر من خلال معاداة الإمبريالية وليس الإنسانية.

في دول الجنوب، تعرض الأزمة فرصةً لتجديد تطور وطني، شعبي وديمقراطي ذاتي، مخضعين العلاقات مع الشمال لمتطلباتها، بمعنىٰ آخر؛ القطيعة. هذا يستلزم: سيطرة وطنية علىٰ الأسواق النقدية والمالية؛ السيطرة علىٰ التقنيات الحديثة المتاحة من اليوم فصاعدًا؛ استعادة استخدام الموارد الطبيعية؛ هزيمة الإدارة المُعولمة المُسيطر عليها من قبل الاحتكارات، ومنظمة التجارة العالمية، وهزيمة سيطرة الولايات المتحدة الأميركية العسكرية علىٰ العالم، هي وحلفائها؛ التحرر من أوهام الرأسمالية الوطنية المستقلة في النظام ومن خرافات الماضي.

المسألة الزراعية تقع أكثر من أي وقت مضىٰ في قلب الخيارات المستقبلية في دول العالم الثالث. لا يمكن لتطور جدير بهذا الاسم أن يكون مبنيًا علىٰ نمو ـ قوي حتىٰ ـ لصالح الأقلية فقط ـ الأقلية التي تشكل ٢٠٪ـ تاركين الغالبية الشعبية للكساد لا بل للفاقة الجماعية. إذ أن نموذج التنمية هذا المصحوب بالحرمان هو الوحيد الذي تعرفه الرأسمالية بالنسبة لدول الأطراف في نظامها العالمي. ممارسة الديمقراطية السياسية، عندما تكون موجودة (ومن الجلي بأن هذا مستبعد ضمن هذه الظروف)، المترافقة بتراجع اجتماعي يؤدي إلىٰ هشاشة تامة. بالمقابل، يستلزم البديل الوطني الذي يجمع بين ديمقراطية المجتمع والتقدم الاشتراكي، أي أنه ينتمي إلىٰ منظور من التنمية المكملة ـ لا المُقصية ـ للطبقات الشعبية، إستراتيجية سياسية من التنمية الريفية مبنية علىٰ ضمان حصول جميع الفلاحين علىٰ المحصول. فضلاً عن ذلك، فإن الصيغ المنادىٰ بها من قبل السلطات المهيمنة ـ التي تسرع تخصيص المحصول الزراعي المعالج في السوق ـ تجر ورائها نزوحًا جماعيًا نعرفه. تعجز التنمية الصناعية الحديثة عن استيعاب اليد العاملة الفائضة، وهذه الأخيرة تتكدس في أكواخ المدينة. يوجد علاقة مباشرة بين إلغاء ضمان حصول الفلاحين علىٰ المحصول وبروز ضغط الهجرة.

هل يستطيع التكامل الإقليمي، بتفضيله لبروز أقطاب جديدة للتنمية، أن يؤسس شكلاً من المقاومة والبدائل؟ الإجابة علىٰ هذا السؤال ليست بسيطة. الاحتكارات المهيمنة ليس لها مواقف عدائية من التكاملات الإقليمية المنتمية إلىٰ منطق العولمة الرأسمالية/ الإمبريالية. يشكل الاتحاد الأوروبي، الأسواق الإقليمية المشتركة لأميركا اللاتينية، لآسيا وإفريقيا، أمثلة عن أشكال التقسيم إلىٰ أقاليم الذي أصبح يشكل عائقًا أمام ظهور البدائل التقدمية والاشتراكية. هل من الممكن تصميم شكل آخر من التقسيم إلىٰ أقاليم؛ شكل قادر علىٰ دعم خيار التطوير الوطني والشعبي وفتح الباب للانتقال الطويل عبر الأجيال إلىٰ الاشتراكية أمام الشعوب والأمم في العالم؟ إذا لم يكن هذا السؤال قد طرح نفسه فيما يتعلق بالعمالقة كالصين والهند، فإنه لن يكون

مستبعدًا من النقاشات المتعلقة بأميركا اللاتينية، بالعالم العربي، بإفريقيا، بآسيا الجنوبية الشرقية وحتى بأوروبا. هل من واجب هذه الأخيرة مواجهة إبطال دستور الاتحاد الأوروبي، المُشكل منذ البدء ليضع شعوب هذه القارة في سجن الرأسمالية الليبرالية (أي الرجعية) وفي الصف الأطلسي، كي تمهد لإعادة بناءها المحتمل (إذا كنا نعتبره مفيدًا) من منظور اشتراكي؟ هل من الممكن بالنسبة لمجموع دول الجنوب، أن يكون هناك "باندونغ" جديد يعزز قدرة دول القارات الثلاث في الضغط على الإمبريالية الجماعية للثلاثي المتراجع؟ ما هي الشروط؟

تشكل التطورات في هذه الاتجاهات في الشمال والجنوب، قواعد عالمية العمال والشعوب، الضمانات الوحيدة لإعادة بناء عالم أفضل، متعدد الأقطاب وديمقراطي، الذي هو البديل الوحيد لبربرية الرأسمالية العجوز. إذا نالت الرأسمالية بغيتها إلى درجة أن نصف الإنسانية تصبح بالنسبة لها سكان "لا ضرورة لهم"، أليس علينا أن نعتبر الرأسمالية التي هي من اليوم فصاعدًا تشكل نموذجًا لمنظومة اجتماعية لا ضرورة لها؟

ليس هناك إلاّ البديل المدرج في منظور اشتراكي.

خلف الاتفاقيات الضرورية على استراتيجيات المراحل، التي أُسست على تأليف التقارب بين الصراعات مع احترام التنوع، وخلف التطورات التي على هذه الاتفاقات أن تسمح بها على درب الانتقال العالمي الطويل إلى الاشتراكية، يبقى تأمل ومناقشة الهدف الشيوعي/ الاشتراكي موضوعًا لا يمكن تفاديه: تصوروا رفع الوصاية عن نقل الملكية التجارية وأشياء أخرى، تصوروا نشر الديمقراطية بجميع أبعادها في الحياة الاجتماعية، تصوروا أساليب إدارة الإنتاج، من محلي إلى عالمي، استجابةً لمقتضيات الديمقراطية الاشتراكية الحقيقية.

بكل وضوح، إذا كان النظام الرأسمالي/ الإمبريالي العالمي الموجود فعليًا قد تم تأسيسه على مبدأ الاستبعاد المتزايد للشعوب التي تشكل الأغلبية العظمى من

الإنسانية، إذا كان نموذج استخدام الموارد الطبيعية الناتج عن منطق المردود الرأسمالي نموذجًا للتبديد وللخطر، فإن البديل الاشتراكي/الشيوعي لا يستطيع تجاهل التحديات التي تمثلها هذه الوقائع. " نمط آخر من الاستهلاك ومن الحياة "، نمط مختلف عن ذلك الذي يُسعد ظاهريًا شعوب الدول الميسورة ونمط ضحاياه الوهمي يفرض نفسه. المصطلح المقترح من قبل إلمار آلتفاتر " **solar socialism** " (الذي يمكن ترجمته بالاشتراكية زائد الطاقة الشمسية) يجب أن يُؤخذ بجدية. لا يمكن للاشتراكية أن تكون رأسمالية، مُصححة بالمساواة بين السيطرة على الأرباح، على المستويات الوطنية والعالمية. ستكون أعظم من حيث النوع، لكننا لن نكون.

المصادر[1]:

- سمير أمين وآخرون، *من الأزمة المالية إلى الأزمة البنيوية*، (كتاب في طور النشر، بمساهمة موران، غوان وآلتفاتر)

فرانسوا موران، الأزمة المالية المُعولمة وتوجهات النظام الجديدة.

بيتر غوان، أسباب تصدع الائتمان: تطور ونتائج نظام وول ستريت الحديث.

إلمار آلتفاتر، اضطرابات الرأسمالية

فريدريك لوردون، إلى متى؟ سننتهي من الأزمات المالية.

سمير أمين وأندريه غندر فرانك، *ليس علينا أن ننتظر العام ١٩٨٤* .

---

١ ترجمت عناوين المصادر عن اللغتين الفرنسية والإنكليزية (المترجم).

Références:

Samir Amin et alii, *De la crise financière à la crise systémique*, (ouvrage en voie de publication, avec les contributions de Morin, Gowan et Altvater).

François Morin, La crise financière globalisée et les nouvelles orientations du système.

Peter Gowan, Causing the Credit Crunch: the Rise and Consequences of the new Wall Street System.

Elmar Altvater, The Plagues of Capitalism

Frédéric Lordon, Jusqu'à quand ? Pour en finir avec les crises financières

Samir Amin et André Gunder Frank, *N'attendons pas 1984*.

II

مساران للتطور التاريخي
تباين أوروبا/العالم الصيني: أصول ومسيرة

١. العام والخاص في مسارات تطور الإنسانية

الملموس والمباشر لهما دائمًا خصوصية. معارضة هذا تنم عن شيء مبتذل. التوقف عنده يمنع التجريد الضروري لفهم تاريخ الإنسانية. هذا الأخير يبدو إذن ـ على مستوى ظاهري ـ أنه بُني على تعاقبٍ في المسارات والتطورات الخاصة التي لا يربط بينها إلاّ الصدفة. لا يمكن لأي واحدة من هذه التعاقبات أن تكون مفسرةً إلاّ من خلال أسباب وارتباطات خاصة. المنهج يعزز النزوع إلى "التثقيف" أي إلى فكرة أن كل "شعب" يحقق هويته من خلال خصوصيات "ثقافته"، الخصوصيات التي تشكل بصورة واسعة انتقالات تاريخية بحيث تدوم إلى ما وراء التغيير.

يشكل ماركس بالنسبة إلي مفكرًا يبحث عن العام الأبعد من الخاص. بالتأكيد، لا يجب أن يكون هذا العام مرسومًا أوليًا، وصادرًا عن التأمل والتفكير المؤدلج، ومرتبطًا بجوهر الظواهر (على طريقة هيغل أو أوغست كونت). يجب أن يكون مستنتجًا من خلال دراسة تحليلية للملموس متعدد. من الواضح أنه ضمن هذه الظروف، لا يوجد أي ضمان "مطلق" بأن يكون الاستنتاج المقترح نهائيًا أو حتى ملموسًا. لكن ليس بالإمكان تجنب واجب متابعة هذا البحث.

قوموا بتحليل الخاص وسوف تكتشفون كيف يفرض العام نفسه من خلال أشكالٍ خاصة. هذا حال قراءتي لماركس.

اقترحت في إطار هذه الفكرة قراءة للمادية التاريخية المبنية على أساس من التعاقب العام لثلاث مراحل كبرى من تطور المجتمعات الإنسانية ـ مرحلة المشاعة، المرحلة الخراجية ومرحلة الرأسمالية. وحاولت ضمن هذا الإطار، قراءة تنوع المجتمعات

الخراجية (مثلما كانت سابقًا مجتمعات المرحلة المشاعية) كأشكال خاصة للتعبير عن المقتضيات العامة التي تُعرِّف كل واحدة من هذه المراحل (لا بل كل طبقة وكل أمة). يأتي الاقتراح منافيًا لعرف المواجهة المبتذلة بين " المسار الأوروبي " (مسار المراحل الخمسة المشهورة: الشيوعية البدائية، العبودية، الإقطاع، الرأسمالية والاشتراكية ـ التي لم تكن ابتكارًا من ستالين بل من قراءة مهيمنة في أوروبا قبل وبعد ماركس) "والمسار (أو الدرب المسدود) الآسيوي". بدت لي المسألة المائية، على طريقة فيتفوغل[١]، أكثر من طفولية، مغلوطة، مسبوقة بأحكام المركزية الأوروبية. يأتي اقتراحي أيضًا منافيًا لتقليد عمومية المراحل الخمسة الناتج عن الماركسية السوقية.

اقترحت في إطار هذه الفكرة أيضًا، قراءة للتناقضات الظاهرة في وسط المجتمعات الخراجية كملامح للضرورة العامة التي كانت تفرض تجاوز المبادئ الأساسية في تنظيم النظام الخراجي الاجتماعي من خلال بدعة الذين يعرّفون الحداثة الرأسمالية (وما وراء احتمال الاشتراكية/ الشيوعية). لم يكن مقدرًا للرأسمالية أن تكون بدعةً أوروبية بالمطلق. لقد كانت أيضًا في طور التشكل في الشرق، تحديدًا في الصين، كما سنرى لاحقًا. في نقدي المبكر للتمركز الأوروبي، كنت أثير هذه المسألة المستبعدة من النقاش السائد في الخطابات عن "الاستثناء الأوروبي".

لكن، ما أن تشكلت الرأسمالية بصيغتها التاريخية، أي بدءًا من أوروبا، حتى وضع توسعها العالمي، من خلال الغزو وإخضاع المجتمعات الأخرى لمقتضيات إعادة إنتاجها المستقطِب، حدًا لاحتمال إيجاد "مسارٍ آخر" للتطور الرأسمالي الإنساني (من جملتها "المسار الصيني"). أزال هذا التوسع قدرة وأهمية متغيرات الرأسماليات المحلية ليسجلها جميعها في القسمة الثنائية للتباين بين الرأسمالية/ الإمبريالية المهيمنة في المراكز ـ الرأسمالية المحكومة في الأطراف، هذا التباين الذي يُعرّف الاستقطاب الراجع للرأسمالية التاريخية (التي تعود في أصولها لأوروبا).

---

١ **Karl August Wittvogel**، مؤرخ لتاريخ الصين (المترجم).

سأقترح لاحقًا قراءة "لهذين المسارين"، (مسار منطقة البحر المتوسط/ أوروبا ومسار العالم الصيني)، ليست القراءة التي تقابل مراحل المسار الآسيوي الخمس الخاطئة، وإنما قراءة مبنية على مبدأ آخر في التحليل، مبدأ يقابل الصيغ النهائية لأسلوب النظام الخراجي في العالم الصيني مع الصيغ المحيطية لهذا الأسلوب في منطقة البحر المتوسط/ أوروبا. تمتاز الصيغة النهائية بثبات قوي وملحوظ منذ بداية خلقها، في حين أن الصيغ المحيطية كانت دائمًا هشة، ما أدى إلى إجهاض محاولات المركزية الإمبريالية المتلاحقة لجباية الخراج، مُشكلةً بذلك تباينًا مع نجاح الصيغة النهائية في الإمبراطورية الصينية.

المسألة الزراعية في قلب التباين بين مساريْ التنمية الأوروبية/ الصينية

مسار البحر المتوسط/ أوروبا ومسار العالم الصيني يتعارضان منذ البداية. إذ أن ثبات الأسلوب الخراجي المكتمل يستلزم انصهار العالم الزراعي بقوة في بنية النظام بأكمله، ومنفذًا مضمونًا إلى المحاصيل الزراعية. اختيار المبدأ هذا كان خيار الصين منذ البداية. نعلم على وجه الخصوص أن توظيف هذا الخيار لم يكن خاليًا من معاناة التحريف الخطر أحيانًا، لكن في نهاية المطاف كنا نتغلب على هذا التحريف. في المقابل، كانت السيطرة على المحاصيل في منطقة البحر المتوسط/ أوروبا ملغاة بشكل جذري بسبب تبني مبدأ الملكية الخاصة للمحصول الزراعي الذي أصبح حقًا أساسيًا ومطلقًا بإحلال الحداثة الرأسمالية بصيغتها الأوروبية.

نتيجة ذلك، شرعت الرأسمالية التاريخية الناتجة عن هذه الصيغة بطرد شامل للغالبية العظمى من الريفيين وإبعاد جزء كبير منهم عن البنية الجديدة. كانت هذه الرأسمالية التاريخية تستلزم الهجرة الجماعية الذي كان غزو الأميركيتين يسمح بها، والذي من دونه كان نجاح بسط هذه الرأسمالية سيكون مستحيلاً. أصبحت الرأسمالية التاريخية رأسمالية/ إمبريالية عسكرية وغازية متمتعةً بعنفٍ لا سابق له.

كان المسار الذي افُتتح بالتطور الرأسمالي في الصين مختلفًا (قبل خضوع الصين

للإمبريالية الغازية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر). كان مبنيًا على توطيد وليس إبعاد مجموع المزارعين عن الوصول إلى الإنتاج، منطلقًا من خيارات تكثيف الإنتاج الزراعي وبعثرة المعامل الصناعية في المناطق الريفية. منحت هذه الخيارات للصين تقدمًا ملحوظًا على أوروبا في كل مجالات الإنتاج الذي لم يُفقد إلاّ لاحقًا بعدما شرعت وبنجاح الثورة الصناعية بتشكيل أوروبا الحديثة.

الصين الحديثة قبل أوروبا

كان المفكرون الأوروبيون واعين لتفوق الصين الذي أصبح "النموذج الذي يُحتذى به" بامتياز، كما اعترف بذلك إيتمبل وآخرون من المفكرين في أوروبا. نموذج من العقلانية الإدارية: تبتكر الصين بشكل مبكر جدًا الخدمة العامة المستقلة للأرستقراطيين وعلماء الدين وتوظيف حكومة بيروقراطية بالمسابقة. كان على أوروبا أن تنتظر قرونًا لتكتشف هذه الصيغة من الإدارة الحديثة (لم تكتشفها إلاّ في القرن التاسع عشر)، والتي تم تقليدها تدريجيًا في دول العالم المتبقية. نموذج عقلاني لاستخدام التقنيات المطورة في المنتجات الزراعية والحرفية/ الصناعية. لم يختفِ هذا الإعجاب بالنموذج الصيني إلاّ بعد أن توصل الأوروبيون من خلال تفوقهم العسكري (وفقط من خلاله) إلى تحطيم هذا النموذج.

كانت الصين إذن ملتزمة بمسار خلق الرأسمالية بصيغٍ مختلفة جدًا عن صيغ الرأسمالية/ الإمبريالية المُعولمة الغازية.

بقي أن نعرف لماذا لم يفرض المسار الصيني الحديث الذي تشكل قبل المسار الأوروبي نفسه. لماذا توصل المسار الأوروبي، الذي بدأ متأخرًا، إلى التبلور في زمن قصير وفرض نفسه على الصعيد العالمي. محاولة الشرح التي اقترحتها فيما يتعلق بهذا الموضوع مبنية على إبراز "ميزات" الطابع المحيطي للمجتمعات الخراجية الأوروبية (المسار "الإقطاعي") التي تتناقض مع البطء المفروض على التنمية من خلال ترسيخ الصيغة المركزية للأسلوب الخراجي الصيني. يتعلق الموضوع هنا بالملامح الأكثر

عمومية لما أصنفه بالتنمية غير العادلة: الصيغ المحيطية، ولأنها أقل رسوخًا، تُسهل تجاوزًا أسرع لتناقضات العهد القديم، بينما الصيغ المركزية الأكثر رسوخًا تُخفف من سرعة الحركة.

٢. التقسيمات الإقليمية الكبيرة في مرحلة ما قبل الحداثة ومركزية الفائض في النمط الخراجي

يُوظف مصطلح العولمة في أيامنا في مواضع مختلفة، مبهمة وملتبسة. الظاهرة ذاتها تعتبر فضلاً عن ذلك كأمرٍ بديهي لا يمكن تحاشيه، وهو تعبيرٌ عن التطور الحتمي المزعوم للواقع. من الممكن، ولأول مرة في تاريخ الكوكب بأكمله، الكشف في الأزمان الأكثر قدمًا عن ظواهر شبيهة بظاهرة العولمة الحديثة. غير أن هذه الظواهر لم تكن معنية إلاّ بالأقاليم الكبيرة المتصلة بالعالم القديم، الأمريكيتين في مرحلة ما قبل الكولومبية على اعتبار أنهما كانتا معزولتين ومجهولتين بالنسبة للعولمة الحديثة (والعكس بالعكس). أصنف هذه الظواهر بالعولمات/ التقسيمات الإقليمية.

أُعرّف هذه الظواهر من خلال معيار مشترك: معيار تنظيم الطلب للفائض الخالص من الإنتاج الجاري على صعيد مجموع الإقليم (أو العالم) والمعني بسلطة مركزية وبمقدار مهم من حصر هذا الفائض بهذه السلطة. تُنظم هذه السلطة بدورها توزيع الفائض على الجهات التي تطلبه.

يمكن للتقسيمات الإقليمية (أو العولمة) المعنية أن تكون ميالةً للتجانس أو الاستقطاب تبعًا لإعادة توزيع الفائض الخاضع لقوانين واستخدامات تستهدف بوضوح هذه المقاصد أو إظهارها من خلال بسط منطقها الخاص.

مركزية الفائض في النظم الخراجية

اتخذ هذا الفائض في جميع أنظمة مرحلة ما قبل الحداثة (التقسيمات الإقليمية القديمة) شكل الجزية، وشكل ربح رأس المال في النظام الرأسمالي الحديث، أو بدقة أكثر، شكل دخل رأس المال الاحتكاري المهيمن. إن الفرق بين هذين الشكلين من

الفائض هو نوعي وقاطع. اقتطاع الفائض الخراجي يشكل ظاهرةً شفافة: يعمل الفلاح مجانًا في أراضي السيد، نسبة الحصاد تذهب لهذا السيد أو للحكومة ؛ هذه الأشكال طبيعية بامتياز، فهي ليست نقدية، حتىٰ عندما تأخذ الشكل النقدي فهذا بالعموم هامشي أو استثنائي. في المقابل، اقتطاع ربح/ دخل رأس المال المهيمن مُظلل لأنه ناتج عن عمل شبكة من التبادلات التجارية النقدية: أجور العمال، مشتريات/ مبيعات أساليب إنتاج ونتاج النشاط الاقتصادي.

نتيجة ذلك، لا يمكن الفصل بين اقتطاع الفائض الخراجي وممارسة السلطة السياسية في المنطقة (كبيرة أم صغيرة) حيث تجري عملية الاقتطاع هذه. في المقابل، اقتطاع الفائض الرأسمالي يظهر مفصولاً عن ممارسة السلطة السياسية، باعتباره الناتج العائد للآليات التي تسيّر الأسواق (أسواق العمل، البضائع، أسواق رأس المال نفسها). لم تكن الأنظمة الخراجية (في مرحلة ما قبل الحداثة) تستلزم ممارستها للسلطة علىٰ الأراضي الواسعة وعلىٰ الأهالي. كان مستوىٰ تطور القوىٰ الإنتاجية الخاص بالحقب القديمة لا يزال محدودًا وكان الفائض يتوقف علىٰ منتوج الجماعات الفلاّحية. كان بإمكان المجتمعات الخراجية أن تكون مفتتة، إلىٰ أقصىٰ حد أحيانًا، كل قرية أو إمارة تشكل مجتمعًا قائمًا بحد ذاته.

تجزؤ المجتمعات الخراجية لا يستبعد مشاركتها في شبكات أوسع للتبادل التجاري أو غيره، وفي أنظمة السلطة المبنية في فضاءات أرحب. لم تكن المجتمعات الخراجية الأولية تعيش بالضرورة في حالة من الاكتفاء الذاتي، حتىٰ لو كان الإنتاج الأساسي يضمن إعادة إنتاج خاصة بهذه المجتمعات دون تدخلٍ خارجي.

انتشار الإمبراطوريات الخراجية تطلب دائمًا انتشار سلطة سياسية قادرة علىٰ فرض نفسها علىٰ المجتمعات الخراجية المفتتة. بإمكاننا أن نرتب في هذه الفئة: الإمبراطورية الرومانية، مرحلة الخلافة (العربية الإسلامية) والمرحلة العثمانية بالنسبة إلىٰ منطقة أوروبا/ البحر المتوسط/ الشرق الأوسط. إمبراطورية الصين والحكومات

الإمبراطورية التي عرفتها الهند مرارًا في تاريخها. ولقد كان انتشار الإمبراطوريات الخراجية هذا ميسرًا، وبدوره سهّل توسع العلاقات التجارية النقدية في الداخل وفي علاقاتها مع الخارج.

لم تتابع بالضرورة الإمبراطوريات الخراجية الهدف من إيجاد الظروف السياسية المتجانسة في الإقليم التابع لسلطتها المركزية. لكن القوانين والاستخدامات التي كانت تحكم هذه الأنظمة، المحكومة بالوجود السياسي الذي يخضع له سير الاقتصاد، لم تكن هي بنفسها من يسبب الاستقطاب النامي بين الأقاليم التحتية التي تؤلف الإمبراطورية.

ولقد أثبت التاريخ بصورة واضحة هشاشة الإمبراطوريات الخراجية التي كانت مراحل ذروتها قصيرة ـ بضع قرون ـ ومتبوعة بمراحل طويلة من التفكك المصنف بشكل عام بالانهيار. سبب الانهيار هذا يعود إلى أن مركزية الفائض لم تكن قد انبثقت من حاجة داخلية ضرورية لإعادة تشكيل المجتمعات الخراجية الأولية. وقد كانت عدم مناعة هذه الإمبراطوريات كبيرة أمام الهجمات الخارجية والثورات الداخلية، ثورات الطبقات المحكومة أو الأقاليم على اعتبار أنها محكومة أيضًا. وبدت التطورات في النواحي المختلفة، في البيئة، في السكان، في التسلح العسكري، تبادلات تجارية بعيدة، قوية بشكل كافٍ في تأثيرها حتى تحول عدم المناعة هذه إلى كارثة.

تشكل إمبراطورية الصين الاستثناء الوحيد ـ لكنها كبيرة جدًا.

٢. مسار الصين: هل هو نهرٌ ساكنٌ طويل؟

كانت التأملات السابقة تُركز على منطقة الشرق الأوسط/ البحر المتوسط/ أوروبا. كانت هذه المنطقة مسرحًا لتَشكُل الحضارات الأولى (الخراجية) ـ مصر وبلاد ما بين النهرين ـ وفي وقت متأخر أصبحت مسرحًا لتشكيل محيطها التجاري/ العبودي، اليوناني. ثم، وبدءًا من المرحلة الهلينستية، مسرحًا للمحاولات المتلاحقة لتشكيل الإمبراطوريات الخراجية (الإمبراطوريات الرومانية، البيزنطية،

الخلافة العربية الإسلامية والعثمانية). لم تتوصل هذه الإمبراطوريات في حياتها إلى الاستقرار بشكل حقيقي، وكانت مسرحًا لمراحل طويلة من الانهيار والاضطراب. وكانت هذه الظروف، ربما نتيجة ذلك، ملائمة أكثر للانتشار المبكر للرأسمالية بصيغتها التاريخية وتمهيدًا لغزو العالم من قبل أوروبا.

كان مسار الصين مختلفًا بشكل ملحوظ. تم بناء الصين تقريبًا على الفور في إمبراطورية خراجية، التي كان استقرارها استثنائيًا، على الرغم من الأوقات التي كانت تجد فيها نفسها مهددةً بالتفجر الذي لطالما في النهاية تغلبت عليه.

كتابة صوتية، كتابة تصويرية

من المؤكد أن أسباب نجاح تشكيل المركزية في النمط الخراجي على صعيد العالم الصيني متعددة. اقترح كّتاب من الصين معروفون قليلاً ويعيشون في الخارج (مثل وين تيجون[1]) فرضيات مختلفة بهذا الخصوص، رابطين هذه الفرضيات بالبيانات الجغرافية والبيئية في منطقتهم، كما أنهم شددوا على موضوع الابتكار المبكر للزراعة المكثفة لتتناسب مع الكثافة السكانية التي أصبحت تدريجيًا وبقوة أكبر من الكثافة السكانية في عالم البحر المتوسط/ أوروبا. لا يهدف هذا التقديم لافتتاح النقاش في المسائل الصعبة والمدروسة بشكل قليل حتى اليوم بسبب المركزية الأوروبية المهيمنة. من جهتي، سأشدد بطيب خاطر على الوقائع المتباينة جدًا على المدى البعيد فيما يتعلق بتبني الصين للكتابة التصويرية.

تم اختراع الكتابة الصوتية (الألف بائية أو المقطعية) في الشرق الأوسط وأصبحت بشكل تدريجي الكتابة المعتمدة في جميع لغات منطقة البحر المتوسط/ أوروبا وأسفل القارة الهندية. قراءة هذه اللغات غير مفهومة إلاّ من قبل أولئك الذين يعرفون معنى الكلمات الملفوظة في اللغة المكتوبة، واللغات الأخرى

---

١ وين تيجون، خبير في الاقتصاد الصيني معروف جدًا ويشغل منصب عميد كلية الزراعة والتنمية الريفية في الجامعة الشعبية في بكين (المترجم).

تحتاج قراءتها إلى ترجمة. عزز توسع هذا الأسلوب في الكتابة موضوع التمييز بين اللغات وبالتالي صيغ التعريف المبنية على أساسها. وشكّل هذا التوسع عائقًا أمام توسع السلطات السياسية الإقليمية وأمام مركزية الأنظمة الخراجية. وأسس هذا التوسع مع الحداثة الرأسمالية مجموعة أساطير الحكومة-الأمة المتجانسة لغويًا. يتمادى التوسع ـ بل يُعزز ـ في أوروبا المعاصرة ويشكل نتيجةً لذلك عائقًا أمام توحيدها سياسيًا. لا يمكن التغلب على هذا العائق ـ جزئيًا ـ إلاّ بتبني لغةً مشتركة، غريبة بالنسبة إلى الكثيرين، سواء كانت لغات الإمبراطوريات الموروثة من قبل الحكومات الحديثة (الفرنسية، الإنكليزية والبرتغالية في إفريقيا، والإنكليزية في الهند، وإلى حدٍ ما البرتغالية والاسبانية في أميركا اللاتينية)، أو "إنكليزية الأعمال" التي أصبحت لغة أوروبا المعاصرة.

ابتكرت الصين أسلوبًا آخر في الكتابة، التصويرية وليس الصوتية. الحرف نفسه يدل على شيء (باب) أو على فكرة (صداقة) ويمكن أن يُقرأ بلفظه بطريقة مختلفة من قبل قراء فرنسيين، إنكليز أو عرب: بورت، "دور" أو "باب"، أو أيضًا أميتييه، "فريندشيب"، "صداقة". وشكلت صيغة الكتابة هذه عملاً قويًا ملائمًا لتوسع السلطة الإمبريالية على الصعيد القاري في عالم الصين. العالم الذي يعادل مجموع سكانه عدد سكان ألاسكا الأمريكية في أرض النار وسكان أوروبا البرتغالية في فلاديفوستوك. كان الأسلوب التصويري في الكتابة الصينية يتحمل دون أي مشكلة القراءة الصوتية في اللغات المختلفة للقارات السفلى. وإذا كان مندرين بكين في طور التحول إلى اللغة الصوتية لمجموع العالم الصيني، فإن هذا لم يحدث إلاّ من وقتٍ قريب جدًا ومن خلال تعميم الثقافة الصينية.

الصين تتقدم على أوروبا بخمسة قرون

من المؤكد أن صورة مسار الصين المقدم كجريان "نهر ساكن طويل" مصطنعة.

كانت الصين القديمة حتى إدخال البوذية في القرون الأولى من الحقبة المسيحية مشكلة

من نظم خراجية متعددة ومنظمة في إمارات إمبراطورية وممالك هي في تصارع مستمر. وكانت هناك ميول لتوحيد هذه الممالك في إمبراطورية واحدة تجد ملامحها المبكرة في كتابات كونفوشيوس[1]، خمسة قرون قبل الميلاد، في زمن الممالك المحاربة القلق.

يتبنى عالم الصين لاحقًا دين السلام الذاتي، البوذية، وإن كان قد تم تهجينها بالطاوية[2] على غرار أوروبا المسيحية. ويقدم هذان المجتمعان، مجتمع أوروبا الإقطاعي والمسيحي ومجتمع الصين الإمبراطوري والبوذي، تشابهًا مدهشًا. لكن كانا أيضًا يخضعان لاختلافين كبيرين: (أ) الصين تمثل الإمبراطورية السياسية الموحدة التي تعيش مع التانج[3] أوجًا مرموقًا، في حين أن أوروبا الإقطاعية لم تبلغ أبدًا هذا الأوج، (ب) النزعة إلى إعادة بناء حق السيطرة على الإنتاج في كل مرة كان فيها هذا الأخير خاضعًا لتراجعات مهمة تشكل ضغطًا في الصين مع الانهيار المستمر للملكية الإقطاعية الأوروبية.

---

١ كونفوشيوس هو أول فيلسوف صيني يتوصل إلى إقامة مذهب يتضمن كل التقاليد الصينية عن السلوك الاجتماعي و الأخلاقي. فلسفته قائمة على القيم الأخلاقية الشخصية و على أن تكون هناك حكومة تخدم الشعب تطبيقًا لمثل أخلاقي أعلى. تعاليمه وفلسفته أثرت بعمق الفكر والحياة الصينية والكورية واليابانية والتايوانية والفيتنامية. و يلقب بنبي الصين (المترجم).

٢ ديانة صينية شعبية تجمع بين عبادة السلف والطبيعة والأرواح. فيها قدر من تعاليم " لاوتسي-" ومن معتقدات أخرى. ظهرت في القرن السادس قبل الميلاد وعارضت السيطرة والاضطهاد ونادت بالعودة إلى الحياة الفطرية (المترجم).

٣ Tang، أسرة تانج أسرة حكمت الصين قديما ، وقد تولت حكم البلاد بين أعوام (٦١٨م وحتى٩٠٧ للميلاد) مؤسس الأسرة هو الملك لي يوان وخلفه ابنه لي شي مين والذي حكم بين أعوام ٦٢٦ إلى ٦٤٩م ، وقد اشتهر بلقب الإمبراطور تاي تسونغ والذي ساد في عصره الانفتاح السياسي والازدهار الاقتصادي ، حيث عم الرخاء وازدهرت الزراعة والحرف اليدوية والتجارة ، كما حصل تطور كبير في فنون الغزل والنسيج والصبغ والفحار والخزف وصناعة السفن ، كما قامت علاقات تجارية وثقافيه واسعة مع مختلف بلدان العالم القديم مثل اليابان و كوريا والهند وبلاد العرب وفارس (المترجم).

تتحرر الصين من الدين، من البوذية في الحالة الراهنة، منذ مرحلة الأحلام وبشكل قطعي مع المينغ[1]. تدخل إذن في مرحلة الحداثة التي تم افتتاحها قبل خمسة قرون من النهضة الأوروبية. إن التناظر بين النهضة الصينية والنهضة الأوروبية اللاحقة مدهش. يعود الصينيون إلى أصولهم، يعاد تفسير الكونفوشيوسية بحرية، بعقلانية ذات صبغة دينية، تفسير شبيه بتفسير النهضة الأوروبية التي تبتدع لنفسها سلفًا يونانيًا رومانيًا لتقطع صلتها بالذي يصنفه التنويريون بالظلامية الدينية للعصر الوسيط.

كانت كل الظروف مجتمعة إذن لتسمح لعالم الصين الحديث بإحراز تطورات ملحوظة في جميع المجالات: تنظيم الدولة، المعارف العلمية، تقنيات الإنتاج الزراعي والصناعي والتفكير العقلاني. تبتكر الصين العلمانية قبل أوروبا بخمسة قرون. تعرض الصين الحديثة فكرة أن الإنسان يصنع تاريخه، هذه الفكرة التي تُعرّف مساهمة التنويريين الأساسية فيما بعد. كان تأثير هذه التطورات قد تعزز من خلال الإصلاح الدؤوب للانحرافات الخطرة باتجاه التملك وخصخصة المحاصيل الزراعية.

شكّل استقرار الأسلوب الاقتصادي والسياسي في الصين قاعدةً لنموذج تطور القوى المنتجة مبنية على أساس التعزيز المستمر للإنتاج الزراعي، أسلوبًا معارضًا لضغط نموذج الرأسمالية الأوروبية التاريخية المؤثر والمبني على أساس تملك وخصخصة المحاصيل الزراعية، من أجل إبعاد الريفيين، الهجرة الجماعية وغزو العالم الذي رُبط به. شكّل نموذج هذه الرأسمالية الأوروبية نموذجًا للتراكم بنزع الملكية، ليس فقط الفطري، بل الدائم (الوجه الآخر للاستقطاب الملازم للعولمة الرأسمالية). كانت الصين ملتزمة بمسارات كان بإمكانها أن تقودها إلى رأسمالية بصيغة مختلفة، منغلقة على نفسها وغير غازية. كان التوسع المدهش في العلاقات التجارية المرتبطة بعملية جباية الخراج، وغير المفصولة عن عملية الاقتطاع هذه، يشهد على احتمال وصول الصين إلى رأسمالية منغلقة على نفسها. إلاّ أن هذا

---

[1] ـ **Ming**، أسرة مينج كانت هي الأسرة الحاكمة للصين في الفترة من ١٣٦٨ إلى ١٦٤٤ (المترجم).

الترابط كان يمنح لعملية التنمية هذه طابعًا بطيئًا نسبيًا مقارنةً بعملية التنمية في أوروبا في مرحلة الانتقال إلىٰ الرأسمالية بصيغتها النهائية.

حافظت الصين علىٰ تفوقها ـ بمعنىٰ متوسط الإنتاجية في العمل الاجتماعي ـ علىٰ أوروبا حتىٰ الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر.

كانت أوروبا التنويريين تعترف، كما قلت، بتفوق الصين هذا والذي كان بمثابة نموذج يحتذىٰ به. تحديدًا، لا أوروبا التنويريين في مرحلة الانتقال التجاري، ولا أوروبا لاحقًا في مرحلة الرأسمالية التامة في القرن التاسع عشر، كانت قد استطاعت تجاوز انهيار الممالك في العهد القديم ثم انهيار حكومات-الأمم الحديثة لتتشكل في سلطة موحدة قادرة علىٰ السيطرة علىٰ مركزية الفائض الخراجي ومن ثم الفائض الرأسمالي علىٰ غرار الصين.

ومن جهتهم، المراقبون الصينيون كانوا قد لاحظوا جيدًا مزايا مسارهم في التطور التاريخي. كان المسافر الصيني الذي يزور أوروبا عقب الحرب الفرنسية البروسيّة لعام ١٨٧٠ يقارن وضع القارة بوضع الممالك المحاربة منذ خمسة قرون قبل الميلاد!.

انهيار الصين، الناجم عن اقتران إنهاك نموذج تطور التقدم في تعزيز/ المتاجرة بالإنتاج الزراعي والريفي من جهة، وعن الاعتداء العسكري الأوروبي من جهة أخرىٰ، كان قصيرًا نسبيًا ولم يؤدِّ إلىٰ تفكيك هذه الدولة القارية، حتىٰ لو كان هذا التهديد قد ظهر خلال مرحلة الانهيار هذه. هناك صفات جوهرية لابد من مناقشتها من هذا المنظور تتعلق بالثورة الصينية وبالمسار المستعار بعد نصرها في مراحل الماوية[1] المتعاقبة وما بعد الماوية التي دامت فترة استثنائية طويلة.

---

١ تيار شيوعي في الحركة الشيوعية يتبنىٰ أفكار الثوري الصيني ماو تسي تونج وقد تميزت الماوية بضرورة قيام الحركات الشيوعية بتمردات عسكرية علىٰ الأنظمة البرجوازية والامبريالية مستمدة تعاليم ماو تسي تونغ والإرث الكفاحي للشيوعيين من باريس وموسكو عام ١٩١٧ وتقوم الفكرة الماوية التي أسستها الحركة العالمية للثورة في الثمانينات بالثورة أو الانتفاضة الإعلامية ثم التنظيمية ثم الحربَ الشعبية وإقامة جمهورية الشعب (المترجم).

III

الرأسمالية التاريخية
التراكم بنزع الملكية

يستعيض التفكير البرجوازي ـ المهيمن ـ عن واقع الرأسمالية التاريخي ببناء تصوري مستخلص من مبدأ مزعوم أزلي يتعلق بسلوك الفرد وأنانيته. ومنه يتم تصور المجتمع " العقلاني " ـ وليد المنافسة المفروضة من هذا المبدأ ـ كمجتمع بلغ " نهاية التاريخ ". يستبدل إذن الاقتصاد التقليدي ـ الذي يشكل المحور الأساسي في التفكير البرجوازي ـ " السوق العام " بواقع الرأسمالية (والسوق الرأسمالي).

بُني التفكير الماركسي انطلاقًا من رؤية مختلفة كليًا، ألا وهي فكرة التحول المستمر في البنى التحتية التاريخية للمجتمعات. ضمن هذا الإطار ـ إطار المادية التاريخية ـ، الرأسمالية تاريخية، لها بداية وسيكون لها نهاية. ويقضي هذا المبدأ المقبول بأن تشكل هذه الرأسمالية التاريخية مادة للتفكير المستمر، وهو ما لم يحدث دائمًا في صفوف " الماركسيين التاريخيين " (الماركسي بالمفهوم الذي قدمه أولئك الذين ادّعوا الماركسية). نستطيع دون شك أن نقبل الفكرة العامة جدًا، وهي أن الرأسمالية تشكل مرحلةً " ضرورية " لتهيئ ظروف الاشتراكية ـ، المرحلة الأكثر تقدمًا في الحضارة الإنسانية. لكن هذه الفكرة، العامة جدًا، غير كافية، لأنها وبصورة أدق، تختزل " الرأسمالية " ـ مرحلة ضرورية " إلى رأسمالية تاريخية موجودة فعليًا.

أختصر أفكاري في هذه المسألة بالنقاط التالية والتي سأتعمق بدراستها لاحقًا:

- دوام التراكم بنزع الملكية في تاريخ الرأسمالية.
- الرأسمالية التاريخية، نتيجة ذلك، إمبريالية بالطبيعة، في جميع مراحل تطورها، بمعنى أنها مُستقطِبة بالتأثير الملازم لبسط قوانينها التي تحكمها.

- نتيجة ذلك، لا يمكن لهذه الرأسمالية أن تصبح مرحلةً " لا يمكن تفاديها " ضرورية بالنسبة لشعوب الأطراف في النظام الرأسمالي التاريخي، لخلق ظروف تفوقّها " الاشتراكي " هنا وفي الخارج (في مراكز النظام). حيث يشكل " التنمية والتخلف الاقتصادي والاجتماعي " وجهين لا يمكن الفصل بينهما للرأسمالية التاريخية.
- هذه الرأسمالية التاريخية هي نفسها غير مفصولة عن غزو الأوروبيين للعالم؛ غير مفصولة عن إيديولوجيا التمركز الأوروبي، **الذي هو** شكلٌ من الحضارة غير عالمي.
- كان من الممكن أن تكون هناك صيغ أخرى للرد على حاجة " التراكم المتسارع " (بالمقارنة مع معدلات التراكم في المراحل الزمنية القديمة للحضارة)، الذي يشكل مقدمة قياس ضرورية للمستقبل الاشتراكي. بالإمكان مناقشة هذه الصيغ. غير أن هذه الصيغ، الملحوظة ربما جنينيًا في الخارج أكثر منها في أوروبا التي تنتقل إلى الرأسمالية (في الصين مثلاً)، لم تحظَ بالفرصة لبسطها، هي مختنقة بالغزو الأوروبي.
- لا يوجد إذن بالنسبة إلى الحضارة الإنسانية بديل آخر غير خيار التزامها بمسارات البناء الاشتراكي، هذا الأخير مبني بدوره على أساس مفاهيم استراتيجية تطالب بالتنمية من خلال النتائج الموضوعية وليدة التوسع المُعولم والمستقطب للرأسمالية/ الإمبريالية " الغربية ".

ا. دوام التراكم بنزع الملكية في تاريخ الرأسمالية القائمة فعليًا

يزعم الكتاب الإيديولوجي المقدس للاقتصاد التقليدي " وللفكر " الثقافي والاجتماعي المصاحب له، أن التراكم المالي محقق من ادّخار" الأغنياء " (الملّاك الميسورين)ـ الصافي ـ وكأنهم هم الأمم. لا يرتاح التاريخ لبدعة المتزمتين الأنغلو- أمريكيين هذه. بل على العكس، إنه تراكم ممول من نزع الملكية من البعض (الأغلبية)

لصالح الآخرين (الأقلية). حلل ماركس بعناية هذه التطورات التي صنفها بالتراكم الأولي الذي يشهد عليه نزع ملكية الفلاحين الإنكليز (" الأراضي المسيجة ")، نزع ملكية الأيرلنديين (لصالح " اللوردات " الإنكليز الفاتحين) ونزع الملكية في المستعمرات الأميركية. في الحقيقة، إن هذا التراكم الأولي لم يبقَ محصورًا ببدايات الرأسمالية البعيدة. فهو مازال مستمرًا حتى اليوم.

من الممكن قياس أهمية التراكم بنزع الملكية ـ تعبيرٌ أفضله على التراكم الأولي ـ. هذا القياس الذي سأقترحه هنا، ينطلق من عواقب نزع الملكية هذا ـ عواقب محبذة بالمصطلحات السكانية وفي مصطلحات القيمة الظاهرة للناتج الاجتماعي الذي يصاحبها.

عدد سكان العالم مضروبًا بثلاثة يبلغ (من ٤٥٠ إلى ٥٥٠ مليون إنسان) عام ١٥٠٠. و١٦٠٠ مليون عام ١٩٠٠، ثم حوالي ٣.٧٥ مليون خلال القرن العشرين (يبلغ عدد سكان العالم اليوم أكثر من ٦٠٠٠ مليون). لكن نسبة الأوروبيين (من أوروبا ومن الأراضي المستعمرة في أميركا، إفريقيا الجنوبية، استراليا وفي نيوزيلندا) انتقلت من ١٨٪ (أو أقل) في العام ١٥٠٠ إلى ٣٧٪ في العام ١٩٠٠، لتهبط من جديد وبالتدريج في القرن العشرين. تتوافق القرون الأربعة الأولى (من ١٥٠٠ إلى ١٩٠٠) مع غزو الأوروبيين للعالم، القرن العشرون ـ المستمر إلى القرن الحادي والعشرون ـ يشهد " استفاقة الجنوب " ونهضة الشعوب المُستعمرة.

يشكل استعمار الأوروبيين للعالم نزع ملكية هائل لدى الهنود في أميركا، الذين فقدوا أراضيهم ومصادرهم الطبيعية لصالح المستوطنين. تم إبادة الهنود بأكملهم تقريبًا (إبادة العنصر الهندي في أميركا الشمالية) أو تم تقليل عددهم إلى عُشر ما كانوا عليه بتأثيرات نزع الملكية هذا واستغلالهم المفرط من قبل الغازين الإسبان والبرتغاليين. تجارة العبيد البديلة تمارس على جزء كبير من إفريقيا استنزافًا يُؤخر تطور القارة مدة نصف ألفية. هناك ظواهر مشابهة ملحوظة في إفريقيا الجنوبية، في

زيمبابوي، في كينيا، في الجزائر وأيضًا في استراليا وفي زيلاند الجديدة. إن تطور التراكم بنزع الملكية هذا ما يوضحه وضع دولة إسرائيل كاستعمار قائم. كما أن عواقب الاستغلال الاستعماري للفلاحين الخاضعين للهند الإنكليزية، الهند الهولندية، الفلبين، إفريقيا، لا تقل وضوحًا: المجاعات (مجاعات بنغاليا، مجاعات إفريقيا المعاصرة) وتشكل إعلانًا جليًا لهذه العواقب. افتتح الإنكليز هذا النهج في أيرلندة، التي كان عدد سكانها في الماضي يعادل عدد سكان بريطانية، ولا يوجد اليوم إلاّ عُشر هذا العدد بسبب المجاعة التي استنزفتها والتي رفع ماركس عليها دعوى احتجاج.

لم يصدم نزع الملكية الفلاحين فقط ـ الذين يشكلون الغالبية العظمى من شعوب الماضي. لقد حطمت طاقات الإنتاج الصناعي (الحرفي والآلي) في المناطق التي كانت في الأمس القريب ومنذ وقت طويل أكثر ازدهارًا من أوروبا نفسها: الصين والهند مثلاً (في كتاب باغشي[١] الأخير **Perilous passage**، المستجدات في هذا الموضوع غير قابلة للنقاش).

من المهم هنا أن نفهم أن التدمير لم يكن ناتجًا عن " قوانين السوق "، بل بسبب الصناعة الأوروبية ـ المزعوم بأنها أكثر " فعالية " ـ التي احتلت مكان المنتجات غير القابلة للمنافسة. هذا الخطاب الإيديولوجي يمرر بصمت العنف السياسي والعسكري الموظف للحصول على هذه النتائج. لا يتعلق الموضوع هنا " بالمدافع " من الصناعة الإنكليزية، لكن فقط بالزوارق المسلحة التي نالت حقها من تفوّق ـ وليس دونية ـ الصناعات الصينية والهندية. تكفّل التصنيع، الممنوع من قبل الإدارات الاستعمارية، بالباقي " وطوّر التخلف الاقتصادي والاجتماعي " في آسيا وفي إفريقيا في القرنين التاسع عشر والعشرين. لهذا شكلت الفظاعات الاستعمارية والاستغلال المفرط جدًا للعمال، سبلاً ونتائج طبيعية للتراكم بنزع الملكية.

---

١ كتاب العبور الخطير لمؤلفه آميا كومير باغشي وهو اقتصادي من الهند متميز ولد عام ١٩٣٦ (المترجم).

من ١٥٠٠ إلى ١٨٠٠، يتقدم الإنتاج المادي في المراكز الأوروبية إلى نسبة تتجاوز بقليل، دون شك، نسبة عدد سكانها (لكن هذا الأخير قوي بحدود إضافية بالنسبة إلى المرحلة). يتسارع هذا التواتر في القرن التاسع عشر، بتعزيز ـ وليس بتخفيف ـ استغلال شعوب ما وراء البحار، وهو السبب الذي لأجله أتحدث عن دوام التراكم بنزع الملكية وليس عن التراكم " الأولي " (" الأول "، " السابق "). وهذا لا يستبعد أن تأخذ مساهمة التراكم الممول من التقدم التكنولوجي في القرنين التاسع عشر والعشرين ـ الثورات الصناعية المتعاقبة ـ من اليوم فصاعدًا أهمية لم تحصل عليها أبدًا طوال الثلاثة قرون التجارية الماضية. وأخيرًا، من ١٥٠٠ إلى ١٩٠٠، أصبح الإنتاج الظاهر إذن في مراكز النظام الرأسمالي/ الإمبريالي الجديدة (أوروبا الغربية والوسطى، الولايات المتحدة الأميركية ولاحقًا اليابان) مضروبًا بـ ٧ إلى ٧.٥، مشكلاً ضغطًا على الإنتاج في دول الأطراف الذي تضاعف قليلاً فقط. يتوسع الفارق بصورة لم تكن ممكنة أبدًا في تاريخ الإنسانية السابق. ومازال الفارق يزداد عمقًا خلال القرن العشرين، ناقلاً دخل الفرد الظاهر في العام ٢٠٠٠ إلى مستوى يفوق من ١٥ إلى ٢٠ مرّة مستوى الدخل في دول الأطراف بكليتها.

موّل التراكم بنزع الملكية في القرون التجارية وبشكل واسع مشروع تضخيم الترف في نمط حياة الطبقات الحاكمة من الزمن الماضي (" العهد القديم ")، دون أن يقدم أي منفعة للطبقات الشعبية التي كان مستوى حياتها يتراجع في معظم الأحيان ـ هذه الطبقات هي نفسها ضحايا التراكم بنزع ملكية أقسام كبيرة من أراضي الفلاحين. لكن التراكم موّل بشكل خاص تعزيزًا غير عادي لسلطات الدولة الحديثة، لإدارتها ولقوتها العسكرية. وتشهد حروب الثورة والإمبراطورية التي تشكل همزة الوصل بين الحقبة التجارية السابقة وحقبة التصنيع اللاحقة على هذا التعزيز. فقد أدّى هذا التراكم إذن إلى تحولين كبيرين سيساهمان بتشكيل القرن التاسع عشر: الثورة الصناعية الأولى والغزو الاستعماري السهل.

لا تستفيد الطبقات الشعبية من النجاح الاستعماري في المراحل الزمنية الأولى وحتى لاحقًا في القرن التاسع عشر، مثلما تشهد على ذلك الصورة المؤسفة التي وصفها إنجلز[1] عن بؤس العمال في بريطانية. لكن كان لديهم طريق الهجرة الجماعية التي تسارعت في القرنين التاسع عشر والعشرين. إلى درجة أن عدد السكان ذوي الأصول الأوروبية أصبح يفوق عدد سكان المناطق المأهولة بالمهاجرين. هل نتصور اليوم مليارين أو ثلاث مليارات من الآسيويين والأفارقة يتمتعون بميزات كهذه؟

مثّل القرن التاسع عشر مرحلة الذروة لنظام العولمة الرأسمالي/ الإمبريالي هذا. إلى درجة أن توسع الرأسمالية " والتغريب " بالمعنى الفظ للكلمة، من اليوم فصاعدًا، سيجعل التمييز بين البعد الاقتصادي للغزو وبعده الثقافي أمرًا مستحيلاً.

ولقد شكلت الصيغ الاستعمارية المختلفة الخارجية منها والداخلية، وهنا أحيل إلى كتاب (من الرأسمالية إلى الحضارة، ص ١٤٥ وما يتبع) إطار التراكم بنزع الملكية، ومنحت ثباتًا للدخل الإمبريالي الذي كانت تأثيراته حاسمة في تشكيل المجتمعات الميسورة للمركز الإمبريالي المعاصر.

٢. الرأسمالية: معترضة في التاريخ

مسار التطور الرأسمالي التاريخي مبني على أساس التملك الخاص للمحصول الزراعي، وخضوع الإنتاج الزراعي لحتميات " السوق "، وانطلاقًا من هنا، الإبعاد التدريجي والمتسارع للقرويين لمصلحة عدد قليل من المزارعين الرأسماليين، الذين لم يعودوا فلاحين، ولم يعودوا يمثلون إلاّ نسبة ضئيلة من الأهالي (من ٥ إلى ١٠٪)، لكن قادرين على الإنتاج بشكل كاف ليطعموا (بصورة جيدة) مجموع شعوب الدول المعنية، وحتى تصدير الفائض الكبير من الإنتاج. بدأ هذا المسار من بريطانية في القرن

---

١ فريدريك إنجلز (Frederich Engels)) صديق ماركس وزميله، وضعا سوية الفكر الماركسي- ولد سنة ١٨٢٠ وتوفي سنة ١٨٩٥م (المترجم).

الثامن عشر (مع " الأراضي المسيجة ") وامتد بالتدريج في أوروبا بأكملها في القرن التاسع عشر، ليحدِّد جوهر المسار التاريخي للتطور الرأسمالي.

يبدو هذا المسار فعالاً للغاية. لكن سواء كان فعالاً أم لا (سأعود لهذا السؤال في الفصل الخامس)، هل من الممكن تقليده اليوم في أطراف النظام؟

لم يكن هذا المسار الرأسمالي ممكنًا إلاّ لأن صمام الأمان الهائل الذي تمثل بالهجرة إلى الأمريكيتين والذي رأينا فيما سبق حجم أهميته، كان في خدمة الأوروبيين. لأن هذه الهجرة، ببساطة لا وجود لها بالنسبة لشعوب الأطراف اليوم. أضف إلى ذلك، أن التصنيع الحديث لن يستطيع استيعاب الفلاحين المعنيين، لأنه، وبالمقارنة مع صناعات القرن التاسع عشر، تعتمد صناعات اليوم على التطور التكنولوجي - شرط فعاليتها - الذي يقتصد في اليد العاملة التي يوظفها. وبالتالي لا يمكن للمسار الرأسمالي إلاّ أن ينتج " مدن الأكواخ " (الملحوظة في دول العالم الثالث الرأسمالي المعاصر)، أي إنتاج وإعادة إنتاج العمل الرخيص إلى ما لا نهاية. ولهذا السبب تحديدًا لا يمكن اتّباع هذا المسار من الناحية السياسية. المسار الرأسمالي - المرتبط بالهجرة وبمصالح الإمبريالية - في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان، هيّأ، في وقت لاحق، الظروف لتسويةٍ اجتماعية بين رأس المال والعمل (كانت هذه التسوية ملحوظة بشكل خاص مع (دولة الرفاه) في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لكن هذه الصيغ كانت موجودة أصلاً منذ نهاية القرن التاسع عشر لكن بوضوح أقل). ظروف التسوية هذه، لا وجود لها اليوم في دول الأطراف. فالمسار الرأسمالي في الصين أو في فيتنام، على سبيل المثال، لا يمكنه تأسيس تحالفٍ شعبي عريض ومتماسك عن طريق انصهار طبقة العمال بمجموع الفلاحين. لا يستطيع إيجاد ركيزته الاجتماعية إلاّ في الطبقات المتوسطة الجديدة التي أصبحت المستفيدة الوحيدة من هذا التطور. المسار " الاشتراكي - الديمقراطي " إذن ممنوع هنا. يتجلى البديل الذي لا يمكن الاستغناء عنه في نموذج التنمية " الريفية " الذي سأعود وأتحدث عنه في الفصل الخامس.

تشكل مسألة الموارد الطبيعية المحور الثاني الحاسم في صراع الحضارة الذي يقيم التعارض بين الرأسمالية والاشتراكية المستقبلية. هل يشكل أيضًا استغلال المصادر غير القابلة للتجدد في الجنوب صيغةً من التراكم بنزع الملكية، حصرًا لمصلحة الاستهلاك المسرف في الشمال؟ بسبب تبادل هذه المصادر مع الأموال والخدمات القابلة للتجديد، تم التضحية بمستقبل شعوب الجنوب على مذبح الأرباح الخيالية للاحتكارات الإمبريالية.

يمنع البعد التخريبي للرأسمالية، على الأقل شعوب دول الأطراف، من التفكير بإمكانية دوام هذا النظام طويلاً وبإمكانية " تقليده " من قبل أولئك الذين يبدو عليهم " التأخر ". موقع هذا النظام في التاريخ الإنساني هو موقع معترضة تهيئ ظروف تجاوزها، الذي من دونه لا يمكن للرأسمالية إلاّ أن تقود إلى البربرية، كنهاية أي حضارة إنسانية.

يتألف مسار الرأسمالية القائمة فعليًا من مرحلة بطيئة من النضج الممتد على قرونٍ عدة، بالغًا الذروة لفترة قصيرة (القرن التاسع عشر) ومتبوعًا بمرحلة بطيئة من الانهيار المحتمل، بدأت في القرن العشرين ومن الممكن أن تصبح مرحلة انتقالية بطيئة إلى الاشتراكية المُعولمة.

لم تظهر الرأسمالية بشكل مباغت، سحري تقريبًا، في مثلث لندن/ أمستردام/ باريس الذي اختارته لكي تبني نفسها في وقت قصير خلال عصر النهضة والإصلاح الديني في القرن السادس عشر. فقبل ثلاثة قرونٍ من هذا التاريخ، كانت قد وجدت أول صياغةٍ لها في المدن الإيطالية. صيغٌ أولية برّاقة، لكن محدودة، مكبوتة في عالم أوروبا " الإقطاعي " السائد، ونتيجةً لذلك مُنيت بهزائم متتابعة قادت إلى إجهاض هذه التجارب الأولى. بإمكاننا حتى مناقشة تجارب الصين والهند المختلفة التي سبقت هذه التجارب الأولى في المدن التجارية الواقعة " على طرق الحرير " في الشرق الأوسط الإسلامي العربي والفارسي (أحيل هنا إلى الملاحظات المتعلقة بمسار

الصين والتي قدمتها في الفصل الثاني). في وقت لاحق، عام ١٤٩٢، ومع الغزو الإسباني والبرتغالي للأمريكيتين، يبدأ خلق نظام المتاجرة/ العبودية/ الرأسمالي. غير أن ملوك مدريد وليشبونة ولأسباب مختلفة بعيدة عن موضوعنا هذا، لم يتمكنوا من إعطاء هذا النظام صيغته النهائية التي سيبتكرها لاحقًا البريطانيون والهولنديون والفرنسيون بدلاً عنهم. لا يمكن التفكير بهذه الموجة الثالثة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتي ستقود إلى الاشتراكية بالصيغة التاريخية التي نعرفها (" العهد القديم ") بمعزلٍ عن الموجتين السابقتين. لماذا لا يشكل هذا الانتقال إلى الاشتراكية سيرًا من التعلم البطيء المتعدد الأجيال لخلق مرحلة أكثر تقدمًا من الحضارة الإنسانية؟

زمن ذروة هذا النظام قصير: بالكاد قرن يفصل بين الثورتين الصناعية والفرنسية عن ثورة ١٩١٧. إنه في آن معًا قرن نجاح هاتين الثورتين اللتين استحوذتا على أوروبا والشمال الأميركي وعلى إعادة مسألة هاتين الثورتين إلى بساط البحث (منذ حكومة باريس الثورية ـ ١٨٧١ ـ إلى الثورة عام ١٩١٧)، وهو قرن إتمام غزو العالم الذي على ما يبدو قبل بمصيره.

هل بإمكان هذه الرأسمالية التاريخية أن تتابع انتشارها بصورة دائمة في دول الأطراف التابعة لنظام " استدراك التأخر " خاصتها، لتتحول هذه الدول إلى مجتمعات رأسمالية " متطورة " بشكل كامل على غرار مجتمعات دول مراكزها المسيطرة؟ لو كان هذا ممكنًا، لو كانت قوانين النظام تسمح بذلك، لكان " الاستدراك " من خلال الرأسمالية سيفرض نفسه كقوة موضوعية لا يمكن تفاديها، وكتمهيد لابد منه للاشتراكية القادمة. غير أن بإمكان هذه الرؤية، المبتذلة جدًا والمهيمنة، أن تكون ببساطة رؤية خاطئة. الرأسمالية التاريخية طابعها استقطابي ـ وستبقى كذلك ـ جاعلة " الاستدراك " أمرًا مستحيلاً.

يجب تجاوز الرأسمالية التاريخية، بطابعها الاستقطابي، وهذا التجاوز لا يتم إلاّ إذا

وظفت مجتمعات دول الأطراف (الغالبية العظمى من الإنسانية) استراتيجيات منظمة لفك الارتباط بالنظام العالمي ولإعادة بنائه على أسس التمحور على الذات، خالقةً بذلك ظروفًا لعولمة بديلة، ملتزمة بمسار الاشتراكية العالمية الطويل. لن أعود هنا إلى هذا التحليل الذي بإمكان القارئ أن يجده في كتابي "ما بعد الرأسمالية المتهالكة" (الملحق الرابع، ص ١٧٧ - ١٨٤).

الاستمرار في مسار التطور الرأسمالي يشكل إذن، بالنسبة إلى شعوب دول الأطراف، طريقًا مأساويًا. إذ أن الرأسمالية " المتطورة " عند البعض ـ مراكز الأقليات المهيمنة (٢٠٪ من سكان العالم) ـ تنطوي على الرأسمالية " المتخلفة " عند الآخرين ـ ٨٠٪ من سكان العالم. يتجلى هذا الطريق إذن في جميع أبعاد الحياة الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية. ويتجلى بوضوح كبير فيما يتعلق بالمسألة الزراعية.

٢. القرن العشرين: الموجة الأولى من الثورات الاشتراكية وصحوة " الجنوب "

زمن ذروة هذا النظام قصير إذن: قرنٌ بالكاد. القرن العشرون هو قرن الموجة الأولى من الثورات الكبرى التي قامت باسم الاشتراكية (روسيا، الصين، فيتنام وكوبا) وترسيخ أصول صراعات التحرر في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية (دول أطراف النظام الإمبريالي/ الرأسمالي) التي تجسدت طموحاتها من خلال " مشروع باندونج " (١٩٥٥-١٩٨١).

هذا التلازم ليس ثمرة الصدفة. لقد شكّل نشر الرأسمالية/ الإمبريالية المعولم بالنسبة إلى شعوب دول الأطراف المعنية المأساة الأكبر في تاريخ الإنسانية، موضحًا بذلك الصفات الهدّامة لتراكم رأس المال. إن قانون الإفقار الجماعي (المطلق)الذي صاغه ماركس يُعبر عنه على صعيد النظام بعنفٍ أكبر من الذي كان أب التفكير الاشتراكي يتخيله! طُويت هذه الصفحة من التاريخ. لم تعد شعوب دول الأطراف ترضى بالمصير الذي جعلته الرأسمالية مقدرًا عليها. هذا التغير في الوضع القائم غير

قابل للانعكاس. ما يعني بأن الرأسمالية قد دخلت في مرحلة الزوال. وما لا يستثني ثبات أوهام مختلفة: أوهام الإصلاحات القادرة على منح الرأسمالية وجهًا إنسانيًا (ما لم يحدث أبدًا بالنسبة إلى غالبية الشعوب)، أوهام " الاستدراك " الممكن في النظام الذي تتغذى عليه طبقات الحكّام في الدول " الناشئة "، المنتشية بنجاحات اللحظة، أوهام الماضي (الدينية أو العرقية) التي يغرق فيها الكثير من الشعوب " المستبعدة " في الوقت الحاضر. تبدو هذه الأوهام راسخةً لأننا في قعر الموجة. لقد نضُبت موجة ثورات القرن العشرين، وموجة الراديكالية الجديدة في القرن الواحد والعشرون لم تتأكد بعد. وفي ضوء الانتقالات المظلم ترتسم وحوش، كما كان غرامشي يكتب. تتجلى صحوة شعوب الأطراف منذ القرن العشرين، ليس فقط من خلال استدراكها السكاني، لكن أيضًا من خلال إرادتها التي تطالب بإعادة بناء حكوماتها ومجتمعاتها المتفككة بسبب الإمبريالية في القرون الأربعة الماضية.

اقترحت إذن قراءة للقرن العشرين كقراءة لنشر الموجة الأولى من الصراعات من أجل تحرر العمال والشعوب (من أجل الأممية الخامسة، ص ص. ١٧-٤٢) التي أذكر هنا بقضاياها الأساسية فقط.

باندونغ وعولمة الصراعات الأولى (١٩٥٥-١٩٨٠)

كانت حكومات وشعوب آسيا وإفريقيا تعبر، في باندونغ، عام ١٩٥٥، عن إرادتها في إعادة بناء النظام العالمي على أساس الاعتراف بحقوق الأمم المحكومة حتى ذلك التاريخ. كان حق " التنمية " هذا يؤسس للعولمة في ذلك الحين، موظفة ضمن إطار متعدد الأقطاب متفاوض عليه، وفُرض على الإمبريالية المعادية له أن تتكيف مع هذه المقتضيات الجديدة.

لم تنشأ التطورات الصناعية التي واكبت مؤتمر باندونغ من منطق نشر الإمبريالية، لكنها كانت قد فُرضت بانتصارات شعوب الجنوب. هذه التطورات غذّت دون شك وهم " الاستدراك " الذي كان يظهر وكأنه في طور التحقيق، في حين أن الإمبريالية

المعادية في الواقع والمطالبة بالتكيف مع مقتضيات التنمية في دول الأطراف، كانت تعوّض على نفسها من خلال صيغٍ جديدة من الهيمنة. فقد جرى التخلي عن التعارض القديم، دول إمبريالية/ دول محكومة، الذي كان مرادفًا للتعارض دول صناعية/ دول غير صناعية، بالتدريج عن مكانه لتعارض جديد مبني على المركزية المرتبطة أكثر " باحتكارات المراكز الإمبريالية الخمسة الجديدة " (السيطرة على التقنيات الجديدة، الموارد الطبيعية، النظام المالي العالمي، الاتصالات وتسليح الدمار الشامل).

زوال الرأسمالية القديمة والانتقال الطويل إلى الاشتراكية العالمية

هل سيكون زوال الرأسمالية القديمة مرادفًا لانتقالٍ بطيء وإيجابي نحو الاشتراكية؟ ليكون كذلك، يجب أن يشكل القرن الواحد والعشرين امتدادًا للقرن العشرين وترسيخًا لأهداف التحول الاجتماعي فيه. الأمر الذي هو ممكن تمامًا، لكن يجب أن تكون أسسه محددةً وإلاّ سيُترجم زوال الرأسمالية القديمة من خلال تراجعٍ مستمر في الحضارة الإنسانية. سأحيل هنا إلى ما كنت كتبته بخصوص هذا الموضوع منذ أكثر من خمسة وعشرين عامًا: " ثورة أم انحطاط؟ " (الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الإمبريالية، دار الطليعة/ بيروت، ط١/ ١٩٨٠، ص١٩٥-٢٠١).

لا يشكل الزوال هو أيضًا مسارًا خطيًا مستمرًا. حيث لا تستبعد لحظات " الانتعاش "، الهجمة المعاكسة لرأس المال المناظرة لطريقة الهجوم المعاكس للطبقات الحاكمة من العهد القديم عشية الثورة الفرنسية.

اللحظة الراهنة هي من هذا النوع. يشكل القرن العشرين الفصل الأول من تعلم الشعوب الطويل لتجاوز الرأسمالية وخلق صيغٍ اشتراكية جديدة للحياة، إذا أردنا إعادة استخدام تعبير دومينيكو لوسيردو١ القوي (الهروب من التاريخ، ديلغا، ٢٠٠٧).

---

١ ناقد ومحلل سياسي ألماني. يكرس اهتمامه للتاريخ السياسي في فلسفة ماركس وكانت التقليدية (المترجم).

مثل دومينيكو، لا أقوم بتحليل تطور القرن العشرين ضمن مفاهيم " إخفاق " (الاشتراكية والاستقلال الوطني) كما تحاول أن تفعل الدعاية الرجعية التي تسير اليوم أمورها على ما يرام. على العكس، إن النجاحات وليس الإخفاقات في هذه الموجة الأولى من التجارب الاشتراكية والوطنية الشعبية هي التي أسست لمشاكل العالم المعاصر. كنت قد حلّلتُ مشاريع هذه الموجة الأولى ضمن مفاهيم تنتمي لثلاثة أنواع من التقدم الاجتماعي والسياسي التي مثّلت دولة الرفاه في الغرب الإمبريالي (التسوية التاريخية بين رأس المال ـ العمل في تلك الحقبة)، الاشتراكية القائمة بالفعل (الاتحاد السوفيتي والماوية)، والأنظمة الوطنية الشعبية في عصر باندونغ. كنت قد حلّلتُ هذه المشاريع ضمن مفاهيم تكاملية وتصارعية خاصة بها على الصعيد العالمي (رؤية مختلفة عن منظور " الحرب الباردة " وثنائية القطب المقترحة اليوم من قبل المدافعين عن " الرأسمالية ـ نهاية ـ التاريخ " التي تشدد على صفة تعدد أقطاب العولمة في القرن العشرين). إن تحليل التناقضات الاجتماعية الخاصة بكل واحد من هذه الأنظمة، وبالمحاولات المتعثرة التي تميز هذه التطورات الأولى، يبين تأزم هذه الأنظمة وأخيرًا انهيارها وليس إخفاقها (سمير أمين، ما بعد الرأسمالية المتهالكة، ٢٠٠٢، ص ١١-١٩).

إن هذا التأزم هو إذن الذي خلق الظروف المناسبة للهجوم المعاكس لرأس المال الجاري: " انتقال جديد محفوف بالمخاطر " من تحرريات القرن العشرين إلى تحرريات القرن الواحد والعشرون. يجب الآن إذن مناقشة المشكلة المتعلقة بطبيعة هذه اللحظة " التي تشكل فالقًا " يفصل بين القرنين، ويجب تعريف التحديات الجديدة التي تشكلها هذه اللحظة بالنسبة للشعوب.

الهجوم المعاكس لرأس المال المتهالك

لم يعد تباين المراكز/ الأطراف مرادفًا لدول مُصنعّة/ دول غير مُصنعّة. إن استقطاب المراكز/ الأطراف الذي يعطي توسع الرأسمالية العالمية صفتها الإمبريالية، يستمر ويزداد عمقًا، بواسطة " الاحتكارات الخمسة الجديدة " التي تستفيد منها

المراكز الإمبريالية. ضمن هذه الظروف، فإن متابعة مشاريع التنمية المتسارعة في الأطراف الناشئة، التي تتم بنجاح مباشر غير قابل للنقاش (في الصين بشكل خاص، لكن أيضًا في دول أخرىٰ في الجنوب)، لا تلغي هيمنة الإمبريالية. فهذا التطور يتسم بطابع وضع التعارض المراكز/ الأطراف الجديد في مكانه، وليس بطابع تجاوزه.

لم تعد الإمبريالية تعرف بصيغة الجمع كما كان الحال في المراحل السابقة لتوسعها ؛ إنها من اليوم " إمبريالية جماعية " مؤلفة من ثلاثي (الولايات المتحدة الأميركية، أوروبا واليابان). وضمن هذا المفهوم، تتغلب المصالح المشتركة التي تتقاسمها الاحتكارات الناشئة أصلاً في الثلاثي علىٰ صراعات المصالح " التجارية " التي بإمكانها أن تجعلها في وضع المواجهة. هذه الصفة الجماعية للإمبريالية تعبر عن نفسها من خلال إدارة النظام العالمي بأدوات الثلاثي المشتركة ؛ علىٰ الصعيد الاقتصادي، منظمة التجارة العالمية (وزارة مستعمرات الثلاثي)، صندوق النقد الدولي (وكالة النقد الاستعماري الجماعي)، البنك العالمي (وزارة الترويج)، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي (الذي تم تأسيسه ليمنع أوروبا من الخروج من الليبرالية). علىٰ الصعيد السياسي، مجموعة الدول الصناعية السبعة/ مجموعة الدول الصناعية الثمانية، القوات المسلحة الأميركية وأدواتها التابعة لها التي يمثلها حلف الناتو (تهميش/ تدجين منظمة الأمم المتحدة يكمل اللوحة). وإن نشر مشروع الهيمنة للولايات المتحدة الأميركية يتحقق من خلال برنامج من السيطرة العسكرية علىٰ العالم (منطويًا، إلىٰ حد ما، علىٰ إلغاء الحق العالمي والحق الذي أنعمت واشنطن علىٰ نفسها به في قيادة " الحروب الوقائية " باختيارها)، ويتقاطع نشر هذا المشروع مع الإمبريالية الجماعية لكنه يعطي رئيس الرتل الأميركي السبيل لكي يعوض عن النقص الاقتصادي الذي يحكمه.

بالتوازي: أهداف وأساليب إستراتيجية تشكيل نقطة التقاء في التعددية

تواجه اليوم شعوب القارات الثلاث (آسيا، إفريقيا وأميركا اللاتينية) مشروع

توسع النظام الإمبريالي، المسمى بالليبرالي الجديد المعولم، والذي لا يشكّل إلاّ بناءً " للتمييز العنصري على الصعيد العالمي ". هل سيطرح موضوع هذا النظام الإمبريالي الجديد على بساط البحث، من سيقوم بذلك؟ وإلى أي نتيجة سنتوصل من ذلك؟

لن أعود هنا إلاّ للخطوط العريضة من الاقتراحات التي كنت قد قدمتها في كتابي (من الرأسمالية إلى الحضارة، ص ١٢٨).

دون شك، فإن صورة الواقع المهيمن لا تسمح بتصور وضع موضوع النظام الجديد على بساط البحث على الفور. فقد قبلت الطبقات الحاكمة في دول الجنوب، المهزومة، بشكل واسع بأن يكون لها دور ثانوي؛ وغالبًا ما تبدو الشعوب التي لم يعد لديها الحيلة والالتزام في صراعها اليومي من أجل البقاء، راضيةً بمصيرها بل حتى ـ أسوأ من ذلك ـ بتغذيتها بأوهام جديدة تشبعها الطبقات الحاكمة في هذه الدول نفسها.

اختارت الطبقات الحاكمة في بعض دول الجنوب إستراتيجية مختلفة عن إستراتيجية الخضوع المستكين للقوى المهيمنة في النظام العالمي، ومختلفة كذلك عن الإستراتيجية المتعارضة مع هذه الأخيرة: إنها إستراتيجية التدخلات الناشطة التي تبني عليها هذه الطبقات آمالها في تطور دولها السريع. كانت الصين مهيأة أكثر من غيرها لتختار هذه الإستراتيجية، وذلك من خلال تماسك البنية الوطنية التي أنتجتها الثورة الماوية، من خلال المحافظة على مراقبة عملتها وعلى تدفق رؤوس الأموال ومن خلال رفضها مناقشة موضوع الملكية الجماعية للمحصول الزراعي (مبدأ الفلاحين الثوري)، لقد تمكنت من خلال هذا الخيار من أن تصل إلى نتائج متألقة بصورة غير متوقعة. هل بإمكان هذه التجربة أن تستمر؟ وما هي حدودها الممكنة؟ قادني تحليل التناقضات الناتجة عن هذا الخيار إلى نتيجة مفادها أن مشروع رأسمالية وطنية قادرٌ على فرض نفسه بالتساوي مع رأسمالية القوى العظمى في النظام العالمي، كان يتغذى بشكل واسع على الأوهام. لا تسمح الظروف الموضوعية الموروثة عن التاريخ بتحقيق

تسوية اجتماعية تاريخية، رأس المال/ العمل/ طبقة الفلاحين، لضمان استقرار النظام، الذي لا يستطيع، نتيجة ذلك، أن ينحرف نحو اليمين (وأن يكون إذن في المواجهة مع حركات الطبقات الشعبية الاجتماعية المتزايدة) أو أن يتطور باتجاه اليسار من خلال بناء " اشتراكية السوق " كمرحلة من مراحل الانتقال الطويل إلى الاشتراكية. والمشاكل في فيتنام لها نفس الطبيعة. على ما يبدو أن الخيارات المشابهة التي تقوم بها الطبقات الحاكمة في الدول الأخرى " الناشئة " مازالت أكثر هشاشةً. لا البرازيل ولا الهند قادرتان بكل ما أوتيتا من قوة على مقاومة الضغط المُمارس عليهما من قبل الطبقات المحلية الرجعية وذلك لأنهما لم تقوما بثورة راديكالية كالصين.

مع ذلك، فإن مجتمعات الجنوب، أو البعض منها على الأقل، هي مجهزة اليوم بالوسائل التي تسمح لها بإبطال " احتكارات " المراكز الإمبريالية. هذه المجتمعات قادرة على التطور الذاتي دون الخضوع للتبعية. فهي تمتلك مهارات تكنولوجية تسمح لها بتوظيفها من أجل تحقيق تطورها. كما بإمكان هذه المجتمعات أن تُضيّق على الشمال، وذلك باستردادها حق استخدام مصادرها الطبيعية، والتزامها بأسلوب استهلاك أقل ضررًا. تستطيع الخروج من العولمة المُأمولة. وتعيد إلى بساط البحث موضوع احتكار أسلحة الدمار الشامل الذي ترغب الولايات المتحدة الأميركية بالاحتفاظ به لنفسها. تستطيع كذلك تطوير عمليات تبادلٍ جنوب - جنوب (التجارة، الخدمات، رؤوس الأموال، التكنولوجيات) وهي عمليات لم يكن بالإمكان تصورها في العام ١٩٥٥، عندما كانت جميع هذه الدول مجردةً من الصناعات والمهارات التكنولوجية. لقد أصبح قطع الاتصال اليوم ممكنًا أكثر من أي وقت مضى.

هل ستقوم هذه المجتمعات بفعل ذلك؟ ومن منها سيفعل ذلك؟ الطبقات الحاكمة البرجوازية؟ أشك بذلك. الطبقات الشعبية التي بلغت السلطة؟ من المحتمل في البداية أن تقوم بذلك الحكومات الانتقالية ذات الطبيعة الوطنية/ الشعبية.

٤. من أجل ربيع اشتراكي في القرن العشرين: الصراع الرأسمالي/ الاشتراكي وصراع الشمال/الجنوب غير قابلين للفصل

يُشكل صراع الشمال/ الجنوب (المراكز/ الأطراف) مُعطىً أوليًا في كل تاريخ التوسع الرأسمالي. لهذا السبب، فإن نضال شعوب الجنوب ـ الظافر بتوجهه العام ـ من أجل تحررها يرتبط بمسألة وضع الرأسمالية من جديد على بساط البحث. هذا الاقتران لا يمكن تفاديه. لا يمكن الفصل بين صراعات الرأسمالية/ الاشتراكية وصراعات الشمال/ الجنوب. لا وجود للاشتراكية خارج إطار العالمية التي تنطوي على المساواة بين الشعوب. هنا أيضًا سوف أُحيل القارئ إلى الاقتراحات التي قدمتها في كتاب من الرأسمالية إلى الحضارة.

بما أن الرأسمالية نظام عالمي وليس مجرد تتابع لأنظمة رأسمالية وطنية، يجب على الصراعات الاجتماعية والسياسية، لكي تكون فعّالةً، أن تُقاد في مناخ وطني (الذي يبقى مناخًا حاسمًا، لأن الصراعات والتحالفات والتسويات الاجتماعية والسياسية تُحبك في هذا المناخ) وعلى الصعيد العالمي. يبدو لي أن هذا المنظور ـ المألوف برأيي ـ هو نفسه من منظور ماركس والماركسية التاريخية (" يا عمال العالم اتحدوا ")، أو في نص الماوية الغني " يا عمال العالم، ويا شعوبه المضطهدة، اتحدوا ".

من المستحيل رسم المسار الذي ستتخذه هذه التطورات غير المتكافئة الناتجة عن الصراعات في الجنوب وفي الشمال. أشعر بأن الجنوب يمر اليوم في أزمة، لكنها أزمة نمو، أي أن متابعة أهداف تحرر شعوبها غير قابل للانتكاس. يجب على شعوب الشمال أن تأخذ بعين الاعتبار هذه الأهداف، ومن المستحسن أن تدعم هذا المنظور وتربطه بالبناء الاشتراكي. لقد تحقق هذا التضامن في عصر باندونغ: كان الشباب الأوروبيون يعلنون عن تضامنهم مع " العالم الثالث "، بسذاجة دون شك لكن أفضل بكثير من انطوائهم الحالي على أنفسهم!

دون العودة إلى التحليلات التي طورتها في كتاب آخر عن الرأسمالية العالمية

القائمة بالفعل، أذكر ببساطة بنتائج هذه التحليلات: لن تستطيع الإنسانية، برأيي، أن تلتزم بصورة جدية ببناء بديلٍ اشتراكي للرأسمالية إلاّ إذا تغيرت الظروف في الغرب المتقدم أيضًا. هذا لا يعني ولا بأي شكل أن على دول الأطراف أن تنتظر حصول هذا التغيير، ليس عليها أن " تتكيف " مع الإمكانيات التي تقدمها العولمة الرأسمالية. على العكس، وفي نطاق الممكن عندما تبدأ الأشياء بالتغير في الأطراف، فإن احتمال توجه مجتمعات الغرب، المكرهة على التكيف مع هذا الوضع للتطور بدورها ضمن المعايير الضرورية لتطور الإنسانية بأكملها، سيصبح أكبر. وإلاّ، يبقى الأسوأ هو الاحتمال الأكبر، أي البربرية وانتحار الحضارة الإنسانية. أضع بكل تأكيد، التغيرات المرغوبة والممكنة في مراكز وأطراف النظام العالمي ضمن إطار ما أسميته " الانتقال الطويل ".

يوجد في أطراف الرأسمالية المُعولمة ـ التي تعرف بـ" منطقة العواصف " في النظام الإمبريالي ـ وضعية تؤشر إلى ثورة. غير أن هدف هذه الثورة ملتبس وغير واضحٍ: هل هو تحرر وطني من الإمبريالية (مع الاحتفاظ بالكثير، بل بالجوهري، من العلاقات الاجتماعية الخاصة بالحداثة الرأسمالية)، أم أكثر من ذلك؟ سواء كان الموضوع يتعلق بالثورات الراديكالية في الصين، في فيتنام وفي كوبا، أو بالثورات التي لم تحصل بعد في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية، فهل كان التحدي يكمن: " باللحاق " و/ أو " بفعل شيء آخر "؟ لقد كان هذا التحدي يتمفصل بدوره مع مهمة أخرى تعتبر هي أيضًا من الأولويات: الدفاع عن الاتحاد السوفييتي المطوّق. فقد وجد الاتحاد السوفييتي، ولاحقًا الصين، نفسه في مواجهة إستراتيجيات العزل المنهجي المفروضة من قبل الرأسمالية المهيمنة والقوى الغربية. ندرك إذن أن الثورة في الوقت الراهن لم تكن موضوعة على جدول الأعمال في الخارج، لقد كانت الأولوية بشكل عام معطاة للحفاظ على حكومات ثورية متأخرة. جميع الإستراتيجيات السياسية الموظفة، في الاتحاد السوفييتي زمن لينين ثم ستالين ومن خلَفَهم، في الصين الماوية ثم الماوية اللاحقة، وتلك التي فُرضت من قبل سلطات الحكومة الوطنية الشعبية في آسيا وفي

إفريقيا، والإستراتيجيات المقترحة من قبل الطليعيين الشيوعيين (سواء كانت تقع في خط موسكو أو بكين، أو كانت مستقلة)، جميع هذه الإستراتيجيات تُعرّف إذن من خلال علاقتها بمسألة جوهرية، ألا وهي الدفاع عن الحكومات الثورية اللاحقة.

عرف كل من الاتحاد السوفييتي والصين تقلبات الثورات الكبرى وواجها في نفس الوقت نتائج التوسع غير العادل للرأسمالية العالمية. ولقد ضحّى كل منهما بالتدريج بأهداف الشيوعية لصالح الحاجات الفورية للحاق الاقتصادي. وهذا الانزلاق يهيئ للتسريع في عملية التقدم نحو ترميم الرأسمالية وذلك من خلال التخلي عن هدف الملكية الاجتماعية، الذي يعرف مبدأ الشيوعية عند ماركس كبديل عن سلطة الدولة، والمترافق بزوال الديمقراطية الشعبية المخنوقة بالديكتاتورية العنيفة (الدامية في بعض الأحيان) للسلطة الثورية اللاحقة. لقد أُعطيت الأولوية في التجربتين " للدفاع عن الحكومة الثورية اللاحقة "، وكانت الوسائل الداخلية المستخدمة لتحقيق هذا الهدف مترافقة باستراتيجيات خارجية تعطي الأولية لهذا الدفاع. كانت الأحزاب الشيوعية مدعوةً إذن للانحياز لهذه الخيارات، ليس فقط بتوجههم الإستراتيجي العام وإنما أيضًا بنشاطهم التكتيكي يومًا فيومًا. لا يؤدي هذا إلاّ إلى إزالة سريعة لتفكير الثوريين الناقد الذين كان خطابهم عن الثورة (التي هي دائمًا قريبة الوقوع) مجردًا وبعيدًا عن تحليل التناقضات الفعلية في المجتمع، خطابًا مستمرًا بالمحافظة على صيغٍ من التنظيم العسكري تقريبًا رغم كل العقبات.

لم يتنازل الطليعيون الذين كانوا يرفضون الانحياز، وفي بعض الأحيان يتجرؤون على مواجهة حقيقة المجتمعات الثورية اللاحقة، عن فرضية لينين الأصلية (" الثورة الدائمة ")، دون الأخذ بعين الاعتبار بأن هذه الثورة كانت قد أصبحت بشكل واضح و أكثر فأكثر كذبةً في سياق تتالي الأحداث. وقد حصل نفس الشيء للتروتسكية ولأحزاب الأممية الرابعة. وكذلك لعدد لا يستهان به من المنظمات الثورية الناشطة المستلهمة من الماوية أو من غيفارا. والأمثلة على ذلك كثيرة جدًا من الفيليبين

إلى الهند (الناكساليزم١)، مرورًا بالعالم العربي (مع الوطنيين/ الشيوعيين العرب ـ " القوميون" ـ ومنافسيهم في اليمن الجنوبي) وصولاً إلى أميركا اللاتينية (الغيفاريين٢).

ولقد تأذت حركات التحرر الوطني الكبيرة، في آسيا وفي إفريقيا، التي دخلت في صراع مفتوح مع النظام الإمبريالي، مثل الحركات التي قادت الثورات باسم الاشتراكية نحو تحقيق اللحاق (" البناء الوطني ") وحاجات التحولات في العلاقات الاجتماعية لمصلحة الطبقات الشعبية. على صعيد هذه الأخيرة، كانت الأنظمة الثورية اللاحقة (أو ببساطة الاستقلال اللاحق المستعاد) بكل تأكيد أقل راديكالية من السلطات الشيوعية، وهو السبب الذي لأجله صنّفتُ هذه الأنظمة، في آسيا وفي إفريقيا، تحت صفة " الوطنية-الشعبية ". في بعض الأحيان تكون هذه الأنظمة مستلهمة من صيغٍ للتنظيم (الحزب الوحيد، ديكتاتورية وليس ديمقراطية السلطة، إدارة الدولة للاقتصاد) موضحة في تجارب " الاشتراكية القائمة بالفعل ". وتُضعفُ هذه الأنظمة بشكل عام من فعاليتها من خلال خياراتها الإيديولوجية غير الواضحة والتسويات مع الماضي التي قبلت بها.

ضمن هذه الظروف إذن، كانت هذه الأنظمة بدورها مدعوة مثل النقاد الطليعيين (الشيوعية التاريخية في هذه البلاد) لدعم الاتحاد السوفييتي (والصين فيما ندر) وللاستفادة من هذا الدعم. ولقد كان بناء هذه الجبهة المشتركة ضد الاعتداء الإمبريالي من الولايات المتحدة الأميركية وشركائها الأوروبيين واليابانيين بكل تأكيد مفيدًا لشعوب آسيا وإفريقيا. كما كانت هذه الجبهة المعادية للإمبريالية تفتح هامشًا من الاستقلالية لمبادرات الطبقات الحاكمة في الدول المعنية ولعمل طبقاتها الشعبية في نفس الوقت. والدليل على ذلك، هو ما حصل لاحقًا، بعد الانهيار السوفييتي.

---

١ Le naxalisme اسم حركة مؤلفة من أكثر من مجموعة ثورية ناشطة في أكثر من ١٥ حكومة في الهند وتسعى هذه الحركة إلى تنظيم القرويين في الهند من أجل الإصلاح الزراعي (المترجم).

٢ نسبةً لتشي غيفارا

٥. حكومة الأثرياء ونهاية الحضارة البرجوازية

منطق التراكم هو منطق التركز والتمركز المتزايد لرأس المال. الرأسمالية المعاصرة هي رأسمالية مُسيطرٌ عليها من قبل أقلية ثرية لا سابق لها في المراحل التاريخية السابقة، والتي سبق وأشرتُ إليها في (" اقتصاد السوق أم رأسمالية الأقليات؟١ " ؛ " حكومة الأثرياء، طبقة حاكمة جديدة للرأسمالية الهرمة "٢).

لا يشكل حكم القلة الثرية ظاهرة " روسية " كما يريدون أن نعتقد. فالسلطة الاقتصادية والسياسية العليا في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا واليابان هي أيضًا محتكرة من قبل حكم القلة ذات النفوذ المالي، أي أنها هي الوحيدة التي تمتلك حق السيطرة على الأسواق المالية ومنها السيطرة على مجموع النظام الإنتاجي.

رجال الأعمال السماسرة، طبقة جديدة مهيمنة في الأطراف

إن تعارض المراكز/ الأطراف ليس جديدًا ؛ فقد صاحب التوسع الرأسمالي المُعولم منذ بداياته، منذ خمسة قرون. لذلك فإن الطبقات الحاكمة المحلية في دول الأطراف الرأسمالية، سواء كانت دولاً مستقلة أو حتى مستعمرة، كانت دائمًا طبقات حاكمة تابعة، لكن متحالفة على وجه الخصوص من خلال الفوائد التي كانت تجنيها من دخولها في الرأسمالية المعولمة.

إن تنوع هذه الطبقات هام جدًا، حيث أن جزءًا كبيرًا منها هو نتاج الطبقات التي كانت تهيمن على مجتمعاتها قبل خضوع هذه الأخيرة للرأسمالية/ الإمبريالية، دون التقليل من أهمية التحولات التي حصلت في هذه المجتمعات نتيجة هذا الانصهار/ الخضوع: السادة السياسيون القدماء أصبحوا من كبار ملاّك العقارات، أرستقراطيو الحكومة القدماء أصبحوا عصريون، الخ. وغالبًا ما أدت استعادة

---

١ من كتاب سمير أمين، من الرأسمالية إلى الحضارة، ص. ١٢٥ وما يتبع (الكاتب)

٢ من كتاب سمير أمين، من أجل العالمية الخامسة، ص. ٧٥ وما يتبع. (الكاتب).

الاستقلال إلى الاستعاضة عن هذه الطبقات الخاضعة القديمة (العميلة) بطبقات حاكمة جديدة ـ بيروقراطية، برجوازيي الحكومة ـ أكثر شرعية في نظر شعوبها (في البداية) نتيجة ارتباطها بالحركات التحررية الوطنية.

لكن هنا أيضًا، كانت الطبقات الحاكمة المحلية في هذه الأطراف المحكومة من قبل الإمبريالية القديمة (الصيغ التي تعود لعام ١٩٥٠) أو من قبل الإمبريالية الجديدة (من عصر باندونغ إلى حوالي ١٩٨٠)، تستفيد من استقرارٍ عالمي واضح نسبيًا. كانت الأجيال المتلاحقة من الأرستقراطيين ومن البرجوازيين الجدد، لوقت طويل، ثم الجيل الجديد الناتج عن القوى السياسية التي قادت التحرر الوطني، تنتمي إلى أنظمة ذات قيم أخلاقية ووطنية. وكان الرجال (النساء فيها ندر) الذين يمثلون هذه القوى، يستفيدون من الشرعية بدرجات مختلفة.

الانقلابات التي قادت إليها رأسمالية الأقليات الثرية من المركز الإمبريالي الجماعي الجديد (ثلاثي الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا واليابان) اقتلعت بشكل حقيقي سلطات جميع هذه الطبقات الحاكمة القديمة في الأطراف لتستبدلها بطبقة جديدة صنفتها " طبقة السماسرة ". ثم أن هذا التعبير يُتداول بصورة عفوية في الكثير من دول الجنوب. هذا السمسار هو " رجل أعمال " وليس متعهدًا خلاقًا. يحافظ على ثرائه من خلال علاقاته مع السلطة المحلية ومع أسياد النظام الأجانب، سواء كانوا ممثلين للحكومات الإمبريالية (وكالة الاستخبارات المركزية بشكل خاص) أو أقليات حاكمة ثرية. فهو يعمل كوسيط، براتب عال، ويستفيد من دخل سياسي حقيقي ليراكم ثروته. لم يعد السمسار ينتمي لأي نظام ذي قيم أخلاقية وطنية. لم يعد يعرف إلاّ " النجاح "، المال والاستغلال الذي يستتر خلف مديح الذات، تمامًا على شاكلة الأنانية الكاريكاتورية في المراكز المهيمنة. هنا أيضًا، لا يمكن استبعاد سلوك المافيا، لا بل السلوك الإجرامي.

من المؤكد أن ظواهر كهذه ليست بجديدة كليًا. فقد كانت طبيعة الهيمنة

الإمبريالية وخضوع الطبقات الحاكمة المحلية لها تشجع ظهور هذا النوع من رجال السلطة. غير أن ما هو جديد حقًا، أن يكون هذا النوع اليوم يحتل تقريبًا الساحة السياسية بأكملها ويمتلك الثراء الفاحش. إنهم " الأصدقاء "، أصدقاء حكومة الأثرياء المهيمنة على الصعيد العالمي. هشاشتهم تأتي من كونهم لا يستفيدون من أي شرعية في نظر شعوبهم، ولا من الشرعية التي كان يمنحها " التقليد"، ولا من تلك التي كانت تمنحها المشاركة في التحرر الوطني.

الرأسمالية المتهالكة ونهاية الحضارة البرجوازية

لا تعكس صفات الطبقات الجديدة المهيمنة المقدمة هنا طبيعة أحوال الظواهر العابرة. إنها تتقاطع بشدة مع مقتضيات آلية الرأسمالية المعاصرة.

لا تُختزل الحضارة البرجوازية ـ ككل الحضارات ـ في منطق إعادة خلق نظامها الاقتصادي. فقد كانت تنغمس في صراع إيديولوجي وأخلاقي: مديح المبادرة الفردية بالتأكيد، لكن أيضًا، الشرف واحترام الحق، لا بل التضامن مع الشعوب على الصعيد الوطني على الأقل. كان نظام القيم هذا يضمن نوعًا من الاستقرار في إعادة الإنتاج الاجتماعي بأكمله، ويضع عالم ممثلي الدولة السياسيين في خدمته.

نظام القيم هذا في طريقه إلى الزوال. ويحل محله نظام دون أي قيمة. وتشهد الكثير من الظواهر الواضحة على هذا التحول: رئيسٌ للولايات المتحدة الأميركية مجرم، مهرجون على رأس الحكومات الأوروبية، حكام فرديون دون آفاق في العديد من دول الجنوب، قادة " غير مستبدين بشكل علني " لكنهم مستبدين ببساطة، طموحون من أنصار الظلامية (الطالبان، النِحل المسيحية وغيرها، أنصار الاستعباد البوذيون). جميعهم معجبون دون تحفظ " بالنموذج الأميركي ". إن انعدام الثقافة والبساطة يميزان الغالبية العظمى المتزايدة في هذا العالم من " المسيطرين ".

يبشر هذا التطور المأساوي بنهاية الحضارة. يعيد خلق ما كنا قد رأيناه مسبقًا في التاريخ في عصور الانحطاط. إنه " عالم جديد " في طور البناء. لكنه ليس ذلك العالم

(الأفضل) الذي تنادي به وتتمناه الكثير من الحركات الاجتماعية الساذجة التي من المؤكد أنها تقدر أهمية الخسائر لكنها لا تفهم أسبابها. عالم أسوأ بكثير من ذلك العالم الذي فرضت الحضارة البرجوازية نفسها من خلاله.

من أجل جميع هذه الأسباب، أعتبر أنه يجب تصنيف الرأسمالية الاحتكارية المعاصرة من الآن فصاعدًا على أنها رأسمالية هرمة، مهما كانت نجاحاتها الحالية ظاهرة، لأن هذه النجاحات تغوص في مسارٍ بربري جديد[1].

٦. هشاشة العولمة الرأسمالية

تُعرَّف الرأسمالية من خلال انقلابٍ في علاقات الهيمنة بين القضية السياسية والقضية الاقتصادية. حسب ماركس، هذا الانقلاب مرتبط بالتحول الجديد في الملكية التجارية وبالتركيز في الإنتاج الاجتماعي وفي عملية الاقتطاع من الفائض المصاحب لها (ماركس).

أدى التوصل إلى هذه الفكرة إلى تأثيرات إيجابية، غير قابلة للنقاش وبالتالي غير قابلة للانتكاس. على سبيل المثال: (١) تحرر الفكر الخاص بالمشروع الاقتصادي والسرعة العجيبة لتطور القوى الإنتاجية ؛ (٢) اجتماع الظروف التي سمحت ببروز العلوم الاجتماعية (ومنها الاقتصادية) التي تحررت صياغاتها من الأخلاق واستبدلتها بالبحث عن الأسباب الموضوعية ؛ (٣) بروز الحداثة، التي تمت صياغتها ضمن مفاهيم تحرر النوع البشري، القادر على صنع تاريخه وخلق ظروف الديمقراطية الحديثة.

الرأسمالية هي أول نظام استطاع التحول إلى نظام عالمي حقيقي. والسبب في ذلك أن القوة التي كانت تسمح بتطورها، دون تكافؤ في القوة مع المجتمعات السابقة الأكثر تقدمًا، كانت تضع في جدول أعمالها غزو الرأسمالية للعالم بأسره. هذه القوة،

---

[1] يحيل الكاتب هنا إلى فصل قديم كان قد كتبه منذ ٣٠ عامًا " ثورة أم انحطاط؟" (المترجم).

الملحوظة أصلاً في عصور الانتقال التجاري (١٥٠٠-١٨٠٠)، ثبُتت دون المزيد من الحدود اعتبارًا من الثورة الصناعية. علىٰ عكس رؤية الاقتصاديين الساذجة، انطوت العولمة الرأسمالية علىٰ التدخل السياسي (والعسكري) للقوىٰ الإمبريالية الجديدة. فمن خلال هذه العلاقات السياسية غير المتكافئة تم فتح "الأسواق " وغزوها، وكذلك تم تكييف البُنىٰ الاقتصادية في الأطراف، المحكومة اعتبارًا منذئذ مع مقتضيات توسع هذه الصيغة. ولقد وُضع الاستقطاب الجديد، ذو الأهمية التي لا سابق لها في تاريخ الإنسانية، في مكانه بالطرق السياسية وليس من خلال المنافسة الظافرة بين الصناعات في المراكز المهيمنة. لكنه ما أن وُضع في مكانه، حتىٰ أصبح بإمكان هذا الاستقطاب أن يتوالد ويتعمق من خلال قوة المنافسة الاقتصادية المفتوحة فقط، والتي أضحت غير متكافئة. نتيجة ذلك، كان بمقدور دول الأطراف استعادة استقلالها السياسي دون أن يضع ذلك حدًا لوضعها كدول خاضعة.

يشكل الاستقطاب حالةً ملازمة للرأسمالية التاريخية. ولا يمكن الفصل بين الرأسمالية والإمبريالية. فقد أثبتت هذه الصيغة، الإمبريالية بالطبيعة، من التوسع العالمي للنظام التاريخي أنها لم تكن صيغةً مقبولة أو مرضيًا عنها من قبل الإنسانية - ضحاياها - وأنها نتيجة ذلك، أكثر هشاشةً مما يظنه الاقتصاديون. وإن تطور الأزمة الحالية سيثبت ذلك بكل تأكيد.

لم يكن وضع الدول المستعبدة يومًا مقبولاً من قبل الشعوب المعنية التي تتعدىٰ الطبقات الجديدة المستفيدة من العولمة الرأسمالية/ الإمبريالية. تُرجم هذا الرفض في القرن العشرين من خلال الثورات التي اندلعت تحت راية الاشتراكية أو الصراعات من أجل التحرر الوطني، كلتاهما ظافرة، والتي فرضت علىٰ القوىٰ الإمبريالية وعلىٰ نفسها الالتزام بالتكيف مع هذه التحولات التي لا سابق لها.

ولقد جعل انهيار الصيغ البديلة التي أنتجها الاشتراكيون والوطنيون التاريخيون في القرن العشرين، هجوم الرأسمالية/ الإمبريالية المعاكس، الذي بدأ بالانتشار منذ

ثلاثين عاماً ممكنًا. ويتباهى هذا الهجوم المعاكس بخطاب " العولمة "، لكن، في الواقع، لا يستطيع تحقيق أهدافه دون أن يلتزم بحربٍ دائمة جديدة. لا يمكن فصل مشروع العولمة المعاصرة عن التزام العسكري الدائم للقوى المهيمنة، الثلاثي الجديد من الإمبريالية الجماعية. يشكل الخروج من العولمة الرأسمالية (الذي أسميه فك الارتباط) شرطًا أوليًا للتخلص من الوضع الرأسمالي في الأطراف (بمعنى أبسط، التخلص من التخلف والفقر). وبالتالي فإن التخلص من العولمة الرأسمالية/ الإمبريالية والتخلص من الرأسمالية شيئان لا يمكن الفصل بينهما. تشكل هذه المعادلة مشكلة ؛ من المهم إذن أن نأخذ في الحسبان كيف كانت، أو لم تكن.

الفكرة المهيمنة، المركزية الأوروبية بحد ذاتها، لا تتأثر بالبراهين المقدمة في هذا الكتاب. بالنسبة لها لا بديل عن " النموذج الغربي "، ويجب تقليده من قبل الآخرين ـ وربما تم تقليده ـ. فأن تكون الرأسمالية/ الإمبريالية قد جعلت التنمية من خلال تقليد هذا النموذج أمرًا مستحيلاً، فهذا يفوق القدرات العقلية.

وفكرة ماركس هذه، بطبيعتها، لا تنتمي إلى المركزية الأوروبية. افتتح ماركس أسلوب التفكير الحديث والوحيد القادر على التخلص من الأحكام المسبقة ومن إسار المركزية الأوروبية. لكن مدارس الماركسية التاريخية كانت ضحايا لحدود هذه المركزية. فقد تُرجم الانحراف عن الفكر الماركسي من خلال انحياز حركة العمال والحركة الاشتراكية الأوروبية إلى رؤية أخرى في التاريخ، بعيدة عن رؤية ماركس. من هذا المنظور، لم تتمكن " الثورة الاشتراكية " من أن تكون مدرجةً في جدول الأعمال إلاّ في الدول التي أصبحت أصلاً دولاً رأسمالية بالكامل على غرار دول المراكز الصناعية المتطورة. أما في كل مكان في العالم، فلا يمكن تفادي مرحلة التطور الرأسمالي التي تفتتح بتحقيق " الثورة البرجوازية ". لقد تجاهلت الماركسية التاريخية بشكل واسع نتائج الاستقطاب الملازم للرأسمالية التاريخية المعولمة وبالتالي طبيعة التحدي الحقيقية.

ولقد أخّر الاستقطاب النضج الضروري للوعي الاشتراكي في المراكز التي

تعرف شعوبها الفوائد التي تجنيها من وضع أممها المهيمن. وفي دول الأطراف، جعل هذا الاستقطاب عملية بناء الرأسماليات الوطنية الجديدة على غرار دول المراكز المهيمنة مستحيلاً، ومن هنا، أقفل الطريق أمام الثورة البرجوازية. لقد وضعت الثورة الشعبية أمام تحدٍ مضاعف؛ تحدي سرعة تطور القوى الإنتاجية وتحدي بناء علاقات اجتماعية قادرة على تجاوز الرأسمالية. لقد وضع هذا الأمر إذن على جدول الأعمال مفاهيم واستراتيجيات للانتقال من الرأسمالية العالمية إلى الاشتراكية العالمية مختلفة عن المفاهيم والاستراتيجيات المُتصورة من قبل الاشتراكيين والماركسيين التاريخيين؛ لقد خلق ظروفًا جديدة وغير متوقعة لبناء عالمية الشعوب.

هل هناك احتمال لوجود رؤية واضحة في عملية تحول المجتمعات؟

افتتحت حداثة المعارف، في العودة إلى أن الإنسان يصنع تاريخه، فصلاً جديدًا من التاريخ يتطلب رؤيةً واضحة.

وهذه الرؤية الواضحة مع تحويل الملكية يشكلان قطبين لنفس التناقض الجدلي. وهي تُحدد من خلال معرفة الضرورة والسلطة، وانطلاقًا من هذه المعرفة، يجري التصرف بحرية لتحويل الواقع. وهي تستلزم بروز علم الاجتماع الذي يسمح هو بالتحديد بهذه المعرفة للضرورات الموضوعية. في حين أن تحول الملكية يُحدد من خلال خضوع الإنسان لقوى تم التعايش معها على أنها قوى خارجية ـ خارقة للطبيعة ـ على الرغم من أنها في الواقع ناتجة عن تفكير وفعل الإنسان الذي يشكل الحقيقة الاجتماعية.

إن الرؤية الواضحة غائبة في جميع مجتمعات ما بعد الحداثة، الأوروبية وغيرها، ندرك من هذا أن العبور من مرحلة من التطور الاجتماعي إلى أخرى لا يمكن تصوره أو تحقيقه من خلال القوة الاجتماعية التي تطور المشروع الممكن تصنيفه كمشروع ثوري، لكن هذا العبور يُفرض عفويًا من خلال تطورات فوضوية مترافقة نتيجة ذلك بما نستطيع تصنيفه بعصر انحطاط (العهد القديم الزائل). يمثل العبور من مجتمع العبودية في الإمبراطورية الرومانية إلى الإقطاعية في أوروبا في القرون الوسطى

نموذجًا حيًا عن هذا الأسلوب في التحول الخالي من وضوح الرؤية، التي غيابها لا يشكل مرادفًا لغياب النظرية. لم يكن أجدادنا أقل ذكاءً منا نحن، لكنهم كانوا فقط غير مهيئين للسيطرة على عملية التحول الضرورية - وإن كانت لديهم الجاهزية لذلك، كانت ستكون نسبية. حيث يقوم الفاعلون بممارسة تكتيكاتهم على ضوء أفكارهم. لكنهم لا يعرفون أين سيقودهم خيارهم، ولا يتساءلون عن النتائج الفعلية.

مع حداثة الرؤية وتوضحها، أصبحت أساليب التحول في المجتمع تشهد إذن ثورة كوبرنيكوسية[1]. حيث يشكل المتنورون لأول مرّة مشروع تحويلٍ متكامل ومتماسك. يتعلق الأمر بمشروع إحلال الرأسمالية على أنقاض العهد القديم، وبمجتمع جديد مبني بالعقل، العقل الذي يشكل هو نفسه شرطًا للتحرر. المشروع، الذي سيُعرّف جوهر التحول في الفكر البرجوازي، تأسس بدوره على فكرة فصل القواعد المقترحة لإدارة الحياة الاقتصادية (التي يجب أن يوصى بها من مبدأ الملكية الخاصة الجديدة ومن حرية العمل والتعاقدية) عن قواعد نموذج إدارة الحياة السياسية (المطلوبة من اليوم فصاعدًا في كل تحول تدريجي إلى ديمقراطية: احترام تعددية الآراء، إزالة القدسية عن السلطة، صياغة حقوق الإنسان والمواطن). وإن وجهي المشروع لهما شرعيتهما ضمن مفاهيم العقل. ولقد حُدد المشروع النظري لبناء الحداثة الرأسمالية كمشروع للإحلال الحاسم للعقل الذي يتعالى على التاريخ (نهاية التاريخ)، مشكلاً بذلك متابعةً للاعقلانية ما قبل التاريخ. ولقد عبّر أوغست كونت بدوره عن هذه الرؤية الحاسمة نفسها التي تختصر جوهر فكر الحداثة البرجوازية. لكن ضحايا النظام الرأسمالي الجديد الظافر - طبقات العمال - كانت قد حُملت على إدراج مشروعها في تغيير الواقع ضمن منظور مختلف تمامًا، منظور تجاوز الرأسمالية وتحقيق البناء الاشتراكي. وكانوا بذلك يبرزون الطابع النسبي للرؤية البرجوازية. إن تطور الميل إلى الاعتراف بالضرورة التي يجب تأسيس التحول القائم عليها، هو بكل تأكيد غير قابل

---

[1] نسبة إلى كوبرنيكوس

للنقاش، وذلك بدءًا من صياغات الاشتراكيين المثاليين الطوباويين إلى الصياغات التي بدأت مع ماركس ـ المادية التاريخية. وإن ربط ديمقراطية المجتمع بجميع أبعاد إدارته الاقتصادية والسياسية، وربطها بالتالي بالتنمية الاجتماعية والإنسانية، والرفض وبشكل قاطع للتفكيك الناجم عن صيغة التنويريين البرجوازية، وفضح ملكية السوق الخاصة بهذه الصيغة ومنح ارتباط العقل بالتحرر قوة جديدة، يمثل تقدم مشروع الشيوعية الذي بدأه ماركس. أن يكون هذا المنظور، الذي كان بدوره يُخضع الرأسمالية في التاريخ القديم، قد دعى في بعض الأحيان إلى تصور المستقبل الشيوعي كنهاية حقيقية لهذا المنظور، فإن هذا يشكل مسألةً أخرى.

لطالما سمحت الرؤية الواضحة بتصور المسار الثوري كوسيلة للتحول الاجتماعي، حالاً محل مسار الانحطاط في العهد القديم ومانعًا تبلوره من جديد عبر فوضى خارجة عن السيطرة.

لقد فرضت الرأسمالية نفسها عبر هذا المسار الثوري نفسه، أولاً في الثورات المبكرة في هولندا وفي إنكلترة، ثم جزئيًا من خلال حرب استقلال المستعمرات الإنكليزية في أميركا الشمالية، وأخيرًا وبالذات في الثورة الفرنسية. كما فرض المسار الثوري نفسه بدوره كطريقة حاذقة في التحول المقترح لفتح مسار البناء الاشتراكي/ الشيوعي. كان هذا المسار الثوري يُصور غالبًا كلحظةٍ هامة تسمح بإعطاء، لآخر مرّة، رد عقلاني/ تحرري على تناقضات الواقع الذي تم تجاوزه (العهد القديم بالنسبة للثوريين البرجوازيين، الرأسمالية بالنسبة للحركات العمالية والاشتراكية). ولا شيء يمنع من تصور استطاعة هذه الأوهام والاستعاضة عن مفهوم " الثورة " بصيغة المفرد، بمفهوم " التطورات الثورية " بصيغة الجمع متخذةً هذه التطورات أشكالاً متعددة بحسب الأوضاع، لكن مفعلّة دائمًا من خلال الإفصاح عن الأهداف والوسائل التي تدفع باتجاه رؤية أوضح.

تتصف المرحلة الراهنة بالدعوة الملحة للتخلي عن ما نصنفه " وهم وضوح

الرؤية ". والسبب في ذلك يعود دون شك إلى أن الموجة الأولى من تنفيذ مشاريع البناء الاشتراكي قد استنفذت قدراتها في تغيير المجتمعات المعنية بنجاح. وإن كان وضوح الرؤية، النسبي دائمًا (وهذا ما يجعل دوار النجاح في مراحله الأولى منسيًا) مشكوكًا في مبدأ وجوده المحتمل أصلاً. علمًا أن أسباب الإنهاك في الموجة الأولى من المشاريع الاشتراكية كان من المفترض أن تبدو اليوم ـ مع تراجع الزمن ـ جلية: الماركسية التاريخية الملهمة لهذه المشاريع كانت قد أساءت تقدير الصفة المستقطبة للرأسمالية التاريخية المعولمة ـ هذا أقل ما نستطيع قوله. على الموجة الثانية ـ القادمة ـ أن تستفيد من الدرس. حتى أن تاريخ الرأسمالية نفسه يتضح من خلال تعاقبٍ في الموجات التي جعلت من انتشارها الظافر ممكنًا: موجة المتوسط في المدن الإيطالية، التي أجهضت قبل ثلاثة قرون، موجة التجارة الأطلسية التي تهيئ لنجاح الصيغة النهائية للرأسمالية/ الإمبريالية الأوروبية وتضمن غزوها للعالم.

إن النزوع إلى التنازل عن وضوح الرؤية يعني سد الطرق الجديدة باتجاه المستقبل والعودة إلى الظلامية في مرحلة ما قبل الحداثة. حيث تشغل هذه الظلامية الساحة الأمامية في المرحلة الراهنة نتيجة الفراغ الموجود بين إنهاك الموجة الأولى من التطورات الاشتراكية وانبثاق الموجة الثانية الضرورية والمحتملة. وتتجلى من خلال صيغٍ مختلفة، " شاقة " أو " سهلة". تتجلى الصيغ " الشاقة " بعودة الأمل الرؤيوي الذي يجد ملامحه المتطرفة والكاريكاتورية في صياغته في خطاب " النِحل "، غير أن أضراره لا تقل وضوحًا عندما يتنكر بقناع الأصوليين المزعومين، الدينيين أو العرقيين. لا يتعلق الأمر هنا بعودة " الروحانية " المرفوضة من قبل المادية الفظة المستهلكة من الحداثة الرأسمالية، بل وبطريقة أكثر ابتذالاً، بتجلي انعدام قوة الشعوب التي تواجه تحدي الرأسمالية الهرمة. أما الصيغ " السهلة " فهي تكتفي بالتنازل عن التفكير بمشروع كامل ومتلاحم، بالضرورة من أجل العمل السياسي والاهتمام بطرح مشكلة السلطة، وتستبدله بإيمانٍ عجيب بقدرة " الأفراد " على تغيير العالم فقط من خلال معجزة

تصرفهم المباشر. حركات مزعومة مؤيدة للحكم الذاتي في فلسفات ـ العبودية ـ " أوجاع " زمننا، هذا الأسلوب " السهل " في التنازل الأعمى عن وضوح الرؤية، ومن خلال الفرصة نفسها إزالة واقع السلطات القائمة (الاحتكارات والتدخلات العسكرية، الخ.) تسير أمورها على أحسن ما يرام لأن خطابها يشكل موضوعًا للإعلام الظافر.

لا يمكن تفادي الحاجة إلى الرؤية الواضحة ـ التي ستكون نسبية كما هي دائمًا. والتخلي عنه، المرادف للتراجع الأعمى، لا يمكن أن يؤدي إلاّ إلى الهلع من انتقال خارج عن السيطرة نحو " عالم آخر " أكثر بربرية من عالم الرأسمالية المعولمة والهرمة، عالمنا.

يتطلب وضوح الرؤية الانتماء إلى العالمية التي تختلف عن العولمة القائمة فعليًا. لو استطاع المنتمون إلى الأديان العالمية في العصور القديمة (المسيحية، الإسلام، البوذية وغيرها) مواكبة تشكيل الإمبراطوريات الخراجية، لكان من المفترض أن يُعتبروا متميزين بالمطلق عن العالمية الضرورية الحديثة (الإنسان يصنع تاريخه) والاشتراكية في ذات الوقت (يجب أن يكون التقدم الإنساني مبنيًا على التعاون والتضامن وليس على المنافسة).

يفتح التنازل عن وضوح الرؤية طريقًا أمام احتمال العودة إلى نموذج التحول من خلال الفوضى والانحطاط. وتستطيع الرأسمالية المتهالكة افتتاح عصر جديد من

المذابح الهائلة، على مستوى إمكانيات عصرنا. كانت روزا لوكسمبورغ[1] تحدد، منذ قرن تقريبًا، البديل ضمن مفاهيم " اشتراكية أو بربرية ". اليوم نستطيع القول: رأسمالية أم حضارة؟ انحطاط وفوضى إجرامية أم وضوح رؤية ونهضة المشروع الاشتراكي؟

المصادر:

جيوفاني آريغي[2]، *آدم سميث في بكين*، ٢٠٠٧.

آميا باغشي[3]، *العبور الخطير*، مطابع جامعة أكسفورد، ٢٠٠٧.

Références:

Giovanni Arrighi, *Adam Smith in Beijing*, 2007
Amiya Bagchi, *Perilous Passage*, Oxford U Press, 2007.

---

١ يعتبر اسم روزا لوكسمبورغ نموذجًا للالتزام بمثل الاشتراكية الديمقراطية. ولدت عام ١٨٧١، وكانت الممثل الأبرز لفكر ونشاطات الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا. بذلت كل جهدها لمنع وقوع الحرب العالمية الأولى والتي امتدت ما بين ١٩١٤ ولغاية ١٩١٨، ولمدة طويلة كانت مع كارل ليبكنتش الممثلة البارزة لفكر الأممية ومناهضة التسلح في الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني. إن ما تحلت به من روح متقدة ونقد صارم للرأسمالية منحها القوة للمضي- في الأنشطة الثورية، وفي الوقت الذي ملأتها الثورة الروسية بالأمل، ظلت كديمقراطية ثورية تواصل نقدها وتحذيراتها وأرائها تجاه دكتاتورية البلشفيك. شاركت روزا لوكسمبورغ في تأسيس الحزب الشيوعي الألماني. قتلت في١٥ كانون ثاني عام ١٩١٩، على يد عسكريين يمينيين، تبين أنهم ضمن مجموعات قدمت – لاحقا – الدعم للنازيين لاستلام السلطة (المترجم).

٢ اقتصادي وعالم اجتماع إيطالي ولد في السابع من تموز عام ١٩٣٧ (المترجم).

٣ اقتصادي من الهند متميز ولد عام ١٩٣٦ (المترجم).

١٧

تطورات ثورية تليها تراجعات كوارثيه

اقتران اعتداء الإمبريالية الخارجي بالقوى الرجعية المحلية الأخطاء النظرية وتطبيقات القوى الثورية غير الكافية

المسألة الديمقراطية: ما هي الديمقراطية التي تستطيع " خدمة الشعب "

يوجد العديد من الأمثلة على التطورات التي تلتها تراجعات مأساوية. ولقد ملأت تاريخ القرنين التاسع عشر والعشرين. وهي تشكل تاريخ ثلاث ثورات كبرى في العالم الحديث (الفرنسية، الروسية والصينية)، وبعض ثورات أخرى (ثورات هايتي والمكسيك). تراجعات محتملة من نفس الطبيعة ترتسم في مكان آخر (كوبا وفيتنام). هناك تطورات أقل روعةً، لكن على الأقل حقيقية، نسجت تاريخ الشعوب الآسيوية والإفريقية في عصر باندونغ (١٩٥٥-١٩٨٠). ولقد تلت هذه الثورات، تراجعات أدت إلى إعادة تشكيل سلطات تابعة وخاضعة للديكتاتورية الإمبريالية. من جهتي، صنفتُ هذه التراجعات بـ" مأساة الثورات الكبرى ".

١. التطورات الاشتراكية في القرن العشرين: السوفييتية والماوية

كانت ماركسية الأممية الثانية، العمالية والأوروبية المركزية، تتشارك مع الفكر المهيمن في ذلك العصر في رؤية تاريخية مفادها أن على جميع المجتمعات أن تمر أولاً بمرحلة من التطور الرأسمالي (وانطلاقًا من هنا كان الاستعمار ـ " إيجابيًا تاريخيًا " لأنه حضّر لذلك) قبل أن تطمح إلى الاشتراكية. لكن كانت فكرة تطور البعض (المراكز المهيمنة) مرتبطة بفكرة تخلف البعض الآخر (الأطراف المحكومة) كوجهين لعملة واحدة، ناتجتين بشكل متلازم عن التوسع العالمي للرأسمالية.

في البداية حافظ لينين على مسافة معينة تفصله عن نظرية الأممية الثانية المهيمنة،

وقاد الثورة بنجاح في "الحلقة الأضعف" (روسيا)، لكنه كان دائمًا مؤمنًا بأن موجة من الثورات الاشتراكية في أوروبا ستتبع هذه الثورة. لكن خيبة الأمل دفعت لينين إلى تكوين رؤية تعطي أهمية أكبر لتحول العصيانات في الشرق إلى ثورات. غير أن مسؤولية تنظيم هذه الرؤية الجديدة وقعت على عاتق ماو[1] والحزب الشيوعي الصيني.

كان الحزب الذي قاد الثورة الروسية منخرطًا بشدة في الطبقة العاملة وطبقة المثقفين[2] الراديكاليين. وتحالف الحزب مع طبقة الفلاحين (التي كان الحزب الاشتراكي يمثلها) ـ بتوافق نضالي ـ فرض نفسه بصورة طبيعية. وكان الإصلاح الزراعي الذي نتج عن هذا التحالف يرضي أحلام الفلاحين الروس القديمة: الذين أصبحوا ملاّك. إلاّ أن هذه التسوية التاريخية زرعت بنفسها بذور حدودها: كان على "السوق" أن ينتج بنفسه، كالعادة، تمايزًا متزايدًا لدى طبقة الفلاحين (ظاهرة "الكولاكيين[3]" المعروفة جدًا).

انتشرت الثورة الصينية منذ البدء (أو على أقل تقدير، اعتبارًا من ١٩٣٠) على أسس أخرى لكي تضمن تحالفًا متماسكًا مع طبقة الفلاحين الفقيرة والوسطى. ومن ناحية أخرى، سمح البعد الوطني ـ حرب مقاومة الاعتداء الياباني ـ للجبهة التي

---

١ ماوتسي يونغ وما هو اسم العائلة. ولد ماو في ٢٦ ديسمبر ١٨٩٣ في مقاطعة هيوفن من أب فلاح وعندما كان في الثامنة عشرة من عمره قامت الثورة ضد سلالة تشينغ و بعد شهور من قيامها انتهت الملكية وأعلنت جمهورية الصين، التي لم تعرف حكومة مستقرة فكانت قاعدة لحرب أهلية مسببة الفوضى و ظلت الصين كذلك حتى ١٩٤٩. أراد ماو أن يصبح أستاذًا فدخل جامعة بكين في ١٩١٨ و هناك اعتنق الشيوعية كونه يساريًا في أفكاره وفي ١٩٢٠ كان واضحًا انه ماركسي متحمس كعشرات الصينيين وفي يونيو ١٩٢١ أصبح واحدًا من الاثني عشر الذين أسسوا الحزب الشيوعي في شنغهاي. وترقى فيه ببطء فكان زعيمه في ١٩٣٧ (المترجم).

٢ مصطلح أطلقه الروس على المثقفين من عام ١٩١٧ ويستخدمه الشيوعيون الآن لوصف الطبقات المثقفة البرجوازية في الدول الرأسمالية (المترجم).

٣ غولاك، مزارع ثري جدًا في روسيا القديمة (المترجم).

يقودها الشيوعيون بتجنيد عدد كبير من الطبقات البرجوازية التي خاب أملها بسبب ضعف وخيانات كيو مين تونج[1]. قادت الثورة الصينية، نتيجة لذلك، إلى وضعٍ جديد مختلف عن وضع روسيا في مرحلة ما بعد الثورة. فقد ألغت ثورة الفلاحين فكرة الملكية الخاصة للمحصول الزراعي، واستبدلتها بضمان حصول جميع الفلاحين وبشكل متساو على المحصول الزراعي. حتى هذا اليوم، هذه الميزة التي لم تشارك فيها إلاّ فيتنام، تشكل العائق الأكبر أمام توسع الرأسمالية المُدمر في الزراعة. وتتناول المحادثات التي تدور في الصين في جزء كبير منها هذه المسألة[2]. لكن، من جهة أخرى، انضمام عدد كبير من البرجوازيين الوطنيين إلى الحزب الشيوعي، وبحكم الظروف، كان من المفترض أن يُحدث هذا الانضمام تأثيرًا إيديولوجيًا يدعم انحرافات أولئك الذين صنفهم ماو بالمناصرين للمسار الرأسمالي (**"Capitalist-roaders [3]"**).

حقق نظام ما بعد الثورة في الصين العديد من الانجازات السياسية، الثقافية والمادية والاقتصادية على درجة عالية من الأهمية (التصنيع في البلاد، ترسيخ الثقافة السياسية الحديثة، الخ.). لقد قدّمت الصين الماوية حلولاً "لمشكلة الريف" في قلب مأساة انحطاط الإمبراطورية الوسيطة خلال قرنين حاسمين (١٧٥٠-١٩٥٠)[4]. بالإضافة إلى ذلك، وصلت الصين الماوية إلى هذه النتائج بتفاديها الانحرافات الأكثر مأساوية التي حدثت في الاتحاد السوفييتي: لم يتم فرض الشيوعية من خلال العنف الفظ كما حدث مع الستالينية، حيث لم تسمح مبادئ الحزب بممارسة الإرهاب ضد

---

١ الحزب الوطني الصيني (المترجم).

٢ أحيل القارئ إلى كتاب سمير أمين *من أجل عالم متعدد الأقطاب، فصل الصين*، باريس ٢٠٠٥ وإلى مقالة بعنوان *النظرية والتطبيق في مشروع السوق الاشتراكية في الصين*، مجلة **Alternative Sud**، مج ٨، ع. ١، ٢٠٠١ (الكاتب).

٣ شخص أو مجموعة من اليسار السياسي تثبت ميولاً واضحًا للخضوع للضغط الذي تمارسه القوى البرجوازية ويحاول بشكل دائم قيادة الثورة باتجاه رأسمالي.

٤ يحيل الكاتب هنا إلى كتابه *مستقبل الماوية*، ١٩٨١، ص. ٥٧.

المعارضين (دينغ[1] كان قد تم إبعاده ثم عاد). وبقد ما كان هدف المساواة فيما يتعلق بإعادة توزيع العائد قائمًا بين الفلاحين والعمال بشكل لا مثيل له نسبيًا، كان قائمًا كذلك مع الطبقات الحاكمة، وكان متابعًا بإصرار - بيسر وبعسر بالتأكيد -. ولقد تمت صياغته من خلال خيارات استراتيجيه للتطور مضادة لإستراتيجيات التنمية في الاتحاد السوفييتي (تمت صياغة هذه الخيارات في " التقارير العشرة الكبيرة " في بداية عام ١٩٦٠). تلك هي النجاحات التي تؤخذ في الحسبان من بين نجاحات التنمية في الصين في مرحلة ما بعد الماوية اعتبارًا من عام ١٩٨٠. التباين مع الهند، الذي لم يُحدث ثورة، يأخذ هنا معناه الكامل، ليس فقط للأخذ في الحسبان الاختلاف في المسارات لعشرات من السنين بين ١٩٥٠ و١٩٨٠ وإنما أيضًا الاختلاف في الرؤى المستقبلية المحتملة (أو الممكنة) المتنوعة. تلك هي النجاحات التي توضح بأن الصين ما بعد الماوية، التي سجلت تطورها من اليوم فصاعدًا في العولمة الرأسمالية الحديثة (من خلال "الانفتاح")، لم تتلقَّ الصدمات المدمرة كتلك التي تبعت انهيار الاتحاد السوفييتي.

علمًا بأن نجاحات الماوية لم تكن قد قدمت حلولاً حاسمة (بطريقة غير قابلة للانتكاس) لمسألة منظور المصلحة الاشتراكية على المدى البعيد. أولاً، لأن إستراتيجية التنمية من سنة ١٩٥٠ إلى ١٩٨٠ لم تكن قد استنفذت طاقتها، ولأن، من جملة الأحداث، كان الانفتاح (الموضوع تحت السيطرة) يفرض نفسه[2]، وكان هذا الانفتاح ينطوي، كما أثبتت الأحداث اللاحقة، على المجازفة بتعزيز ميول التطور نحو الرأسمالية. كذلك لأنه وفي آن معًا، كان نظام الصين الماوي يوالف ما بين الميول المتناقضة ومسألة تعزيز الخيارات الاشتراكية. كان ماو مدركًا لهذا التناقض وقد حاول

---

[1] **Deng Xiaoping**، سياسي ومنظر صيني وقائد الحزب الشيوعي الصيني. وقد أصبح فيما بعد المصلح الذي قاد الصين لتصبح دولة قوية اقتصاديًا (المترجم).

[2] مستقبل الماوية، ص.ص. ٥٩-٦٠ (الكاتب).

أن يلوي العصا لصالح الاشتراكية عن طريق " الثورة الثقافية " من عام ١٩٦٦ إلى عام ١٩٧٤. وكان ماو يظن أنه يستطيع الاعتماد على " الشباب " ليقود بشكل جيد إصلاح المسار هذا (ما ألهم بصورة واسعة الأوروبيين عام ١٩٦٨ ـ لا بل أيضًا فيلم غودار، الصينية[١]). ولقد أثبتت تتمة الأحداث هذا الخطأ في التمييز. فقد قُلبت صفحة الثورة الثقافية وتشجع المناصرون للمسار الرأسمالي على شن الهجوم.

المعركة بين المسار الاشتراكي، الطويل والشاق، والخيار الرأسمالي كانت قريبة الوقوع، ومن المؤكد أنه لم يتم تجاوزها بعد. كما في مكان آخر في العالم، يشكل الصراع الذي يضع متابعة نشر الرأسمالية في مواجهة المنظور الاشتراكي صراعًا حضاريًا حقيقيًا في عصرنا. غير أن الشعب الصيني يمتلك في هذه المعركة بعض الأوراق الرابحة الهامة والموروثة عن الثورة الماوية. حيث تفعل هذه الأوراق فعلها في مجالات متعددة من الحياة الاجتماعية ؛ تتجلى بقوة من خلال دفاع طبقة الفلاحين عن ملكية الدولة للمحصول الزراعي وضمان وصول الجميع إليه. لقد ساهمت الماوية بصورة حاسمة بأخذ الحيطة التامة من التحديات والرهانات التي يمثلها التوسع الرأسمالي/ الإمبريالي المعولم. وسمحت لنا الماوية بوضع التباين بين المراكز والأطراف، الملازم للتوسع الرأسمالي " الموجود فعليًا "، الإمبريالي والذي هو استقطابي بطبيعته، في لب تحليل هذا التحدي، وتعلّم كل الدروس التي تنطوي عليها من أجل معركة الاشتراكية، في المراكز المهيمنة وفي الأطراف المحكومة. تم اختصار هذه النتائج في صيغة جميلة "على الطريقة الصينية": "الحكومات تريد الاستقلال، الأمم تريد التحرر، الشعوب تريد الثورة". توظف الحكومات نفسها ـ أي الطبقات الحاكمة (من كل دول العالم، عندما لا تكون تابعة لقوى الخارجية) ـ لتوسيع فضاء الحركات التي تسمح لها بالتحرك في النظام الرأسمالي العالمي وبالترفّع عن موقعها كفاعلة " مستكينة

---

١ جون لوك غودار. صانع أفلام فرنسي- سويسري. الصينية فيلم من إخراجه عرض في عام ١٩٦٧.

" (محكوم عليها بالخضوع للتكيف من جانبها فقط مع مقتضيات الإمبريالية المهيمنة) لتأخذ موقع الفاعل " الناشط " (الذي يشارك في تشكيل النظام العالمي). الأمم ـ أي الكتل التاريخية من الطبقات التقدمية المحتملة ـ تريد التحرر، أي "التنمية والحداثة". الشعوب ـ أي الطبقات الشعبية المحكومة والمُستغلة ـ تطمح إلى الاشتراكية. تسمح هذه الصيغة بفهم العالم الواقعي في كل تعقيداته وبصياغة استراتيجيات نشاط فعّالة. تقع في منظور من الانتقال الطويل ـ الطويل جدًا ـ من الرأسمالية إلى الاشتراكية العالمية، ومن هنا، تنفصل عن مفهوم الأممية الثالثة "الانتقال السريع".

٢. المد والجزر في مشروع باندونغ (١٩٥٥-١٩٩٠)

سجّل النصف الثاني من القرن العشرين تحولات هامة لا سابق لها في جميع مجتمعات العالم. إلاّ أن هذه التحولات كانت أكثر عمقًا في آسيا وفي إفريقيا، الخارجتين من ظلمة الاستعمار، والمجبرة على وضع حجج المنطق الرأسمالي وبدرجات مختلفة إلى بساط البحث. قُلبت صفحة العام ١٩٤٢ ولن تشكل العولمة في المستقبل تتمةً لتلك التي افتتحت منذ خمسة قرون والمحكومة من قبل الإمبريالية الغربية.

لقد حلّ زمن الجزر محل مد تطورات عصر باندونغ. ولقد اقترحت تحليلات للتقدم المنجز ولأسباب التراجعات اللاحقة، في التجارب الأكثر راديكالية في القارتين بشكل خاص، في كتابي الجديد صحوة الجنوب، الذي أحيل القارئ إليه.

سوف اقترح للمناقشة الحالات الأربع الحديثة: أفغانستان، العراق، السودان واليمن الجنوبي. المعروفة قليلاً وبشكل سيء من قبل القارئ العربي والإيراني. يستطيع القارئ إكمال هذه القراءة بقراءة بعض الدراسات المكملة المتعلقة بأفغانستان والعراق.

المجتمعات الأربعة موضوع البحث، بالمقارنة مع مجتمعات أخرى، تعد أقل تجانسًا من وجهة نظر طائفية أو عرقية. لكن الأمر لا يتعلق هنا إلاّ بواقعٍ مكرر في التاريخ، على اعتبار أن التجانس كان دائمًا ناتجًا عن الحداثة. واقع لا ينطوي على

"طبيعية متعادية" لمكونات البلاد، بل على العكس. سواء كان الأمر يتعلق بالشيعة أو بالسنّة، بالعرب أو بالأكراد (في العراق)، بشعوب اللغة الفارسية أو التركية (في أفغانستان)، بالمسلمين أو غير المسلمين (في السودان)، أو بأسباب التفكك "الإقطاعي" (في اليمن الجنوبي).

يبدو على وجه الخصوص أن عدم التجانس هذا كان قد شكّل عاملاً مناسبًا للحل الثوري، لأنه تُرجم تحديدًا من خلال الضعف النسبي للسلطات المحلية، القديمة "المستقلة"، أو الخاضعة ـ مع الحداثة ـ لحماية القوى الإمبريالية. ويتبدل ضعف هذه السلطة ـ في أوقات الأزمة ـ من خلال تفجره تبعًا للخطوط التي تعرّف عدم التجانس موضوع البحث؛ بينما تكون القوى الثورية في وضع يمكنها من الاستفادة من الطموح العام في توحيد الشعب الذي يصارع السلطات المحلية.

الدول الأربعة مهمة من منظور المصالح الإمبريالية العالمية التي تستطيع بصعوبة التنازل عن السيطرة عليها: أفغانستان، كانت في الأمس مجاورة للاتحاد السوفييتي، اليوم هي مجاورة لآسيا الوسطى المرغوب بإثارتها ضد روسيا ؛ العراق الذي يمتلك تحت ترابه بعض أفضل احتياطي البترول في العالم ؛ اليمن الجنوبي الذي يطالب بالدخول في البحر الأحمر (طريق البترول) ؛ السودان، الذي تتسبب السيطرة عليه في السيطرة على مصر (بالنسبة للبريطانيين في الأمس)، غني بالبترول واليورانيوم (اليوم).

لقد انجذبت النخبة "الحديثة"، نتيجة مواجهتها لجملة من المظاهر "التقليدية" في الدول الأربع، إلى حلول راديكالية من خلال مشروع "التحديث من الأعلى، يتواصل من الأسفل"، مدرجةً هذه الحداثة في منظور اشتراكي.

نجاح الأحزاب الشيوعية لدى "الأقلية" المحدّثة في المجتمع كان هنا جديرًا بالملاحظة

في أفغانستان، الملكية، التي نستطيع تصنيفها إذا أردنا بالملكية "الإقطاعية"،

كانت (بالكاد) تحكم مجموعة من المناطق الحدودية الممتدة والتي كانت تُدار هي نفسها في الواقع من قبل أسيادها المحليين. محاولتها الطويلة في مقاومة اعتداء بريطانيا العظمى ـ المنشغلة بقطع طريق المحيط الهندي على الروس ثم على السوفيتيين المقيمين في تركستان ـ لم يكن قد سمح لها بإعطاء البلاد التجانس والقوة القادرين على مواجهة تحدي التحول الاجتماعي. لن يفاجئنا إذن أن النخب الاجتماعية والفكرية، القادرة على أخذ الاحتياطات من هذا الفشل، قد كانت مؤمنة تلقائيًا ـ بالإجماع أو تقريبًا ـ بأن النموذج الاشتراكي (السوفييتي) وحده قادر على مواجهة هذا التحدي.

لم يتمكن النظام الملكي "السنيّ" في العراق والمستورد من بريطانيا من البقاء إلاّ بالتنازل عن استقلاله الحقيقي. كان الحزب الشيوعي العراقي قادرًا إذن على كسب قلوب الجماهير لدى الأكراد والعرب الشيعة، كسب عقول جميع الطبقات المثقفة، تحديدًا وبكل وضوح لدى الطلبة ولدى القطاعات الواسعة من الطبقات الوسطى المدنية الجديدة (الحرفيين وضباط الجيش). وكان يستطيع اعتمادًا على الواقع القوي للوحدة الراسخة لبلاد ما بين النهرين ـ بلاد دجلة والفرات ـ على الرغم من تنوعها، أن يواجه النظام الملكي الذي يخدم البريطانيين.

كان البريطانيون قد عززوا في اليمن الجنوبي ـ لا بل خلقوا من كل جزء عند الضرورة ـ تفككًا إقطاعيًا مزيفًا وخاضعًا. تجلى التشارك في السلطات المحلية من خلال عدد كبير من " المشيخات " والسلطنات والإمارات (اختزلت في بلدة وثلاث قرى)، محافظين للإدارة الاستعمارية المباشرة على باب عدن.لم تعانِ الحركة الشيوعية (الموحدة باسم الحزب الاشتراكي) من صعوبة لمّ شمل جميع التركيبات الاجتماعية الحديثة (العمال، الطلبة والطبقات المدنية الوسطى) تحت راية: "إسقاط البنى صنيعة البريطانيين، حرية، اشتراكية، وحدة".

توصل الحزب الشيوعي في السودان إلى إنجاز فتحٍ استثنائي لكل المجتمع الحديث في البلاد: نقابات العمال (بدءًا من سكك الحديد) التي، على الرغم من أنها

تشكل " أقليات " في المجتمع، كانت تمثل قوة مهمة، ليس من نفسها ولكن من خلال الدور الذي كانت تلعبه بالنسبة للشعب بأكمله، من خلال دفاعها عن حقوق العمال الاجتماعية والحقوق الديمقراطية للطبقات الشعبية في تنظيم نفسها بنفسها ؛ قرىٰ المناطق المُحدثّة من خلال الري، المنصهرة في الرأسمالية بطريقة أكثر استقامة، المنظمات النسائية التي تكافح تعسف المجتمع الأبوي؛ شباب المدارس والطلبة؛ الحرفيون المنظمون في نقابات من الحزب؛ وحتىٰ عدد لا بأس به من ضباط الجيش.

توصلت الأحزاب الشيوعية في هذه الدول الأربع إلىٰ افتتاح تطورات ثورية جديرة بالملاحظة: استعادت في أفغانستان وفي اليمن سلطة الدولة، لم تكن بعيدة عن التوصل إليها في العراق وفي السودان.

لم يتوصل الحزب الشيوعي الأفغاني (في الحقيقة هناك حزبان في حزب واحد: بارشام ـ الراية، والخلق ـ حزب الشعب) إلىٰ السلطة من خلال ضربة عسكرية مدبرة من موسكو (علىٰ نمط ضربات وكالة الاستخبارات الأميركية) كما يعتقد، للأسف، الرأي الغربي. لقد استولىٰ علىٰ سلطة الملكية المنهارة ؛ والضباط الشيوعيين القلائل الذين "اقتحموا" القصر، لم يفرضوا ديكتاتوريتهم، لكنهم فتحوا الطريق أمام ممارسة الحزب للسلطة. لم تلعب موسكو دورًا كبيرًا في البداية ؛ لقد كانت مكتفية تمامًا بالنظام الملكي "الحيادي" في السياسة العالمية. غير أن واحدًا من انقسامات الحزب الشيوعي كان يقدر بأن الدعم السوفييتي فرض نفسه بسبب الاعتداء العسكري المتوقع من الولايات المتحدة الأميركية والذي لا يمكن تفاديه (وهذا التقدير كان صحيحًا بالمطلق). كان القسم الآخر من الحزب يقدر بأن هذا الدعم لن يعزز قدرة البلاد علىٰ مقاومة الإمبريالية بنجاح، لكن علىٰ العكس، كان يجازف بتعقيد المهمة.

عرفت أفغانستان أفضل لحظة في تاريخها الحديث في عصر الجمهورية المسماة "شيوعية". نظام من الاستبدادية الواضحة العصرية، فاتحًا التعليم بشكل واسع للأطفال من الجنسين، خصمٌ للظلامية، ويستفيد نتيجة ذلك من الدعم الكامل داخل

المجتمع. كان "الإصلاح الزراعي" الذي عمل على تحقيقه هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات المخصصة لتقليص السلطات الطاغية لرؤساء القبائل. كان دعم غالبية القرويين ـ الضمني على الأقل ـ يضمن النجاح المحتمل لهذا التطور الذي بدأ فعليًا. الدعاية التي بدأت بالرواج، بنفس المقدار من الإعلام الغربي والإسلامي السياسي، قدمت هذه التجربة على أنها تجربة "شيوعية شمولية وملحدة" مرفوضة من الشعب الأفغاني. في الواقع، كان النظام بعيدًا عن أن يكون "غير محبوب من الشعب"، كما كان نظام أتاتورك في زمنه.

ليس من المفاجئ أن يكون هؤلاء الدعاة قد صنفوا أنفسهم بالشيوعيين في انقساماتهم الكبرى (خلق وبارشام). استطاع نموذج التنمية الذي أنجزته شعوب آسيا الوسطى السوفييتية المجاورة (على الرغم من كل ما استطعنا روايته فيما يتعلق بهذا الموضوع وعلى الرغم من ممارسات الحكم الفردي للنظام)، وبالمقارنة مع الكوارث الاجتماعية الدائمة في الإدارة الإمبريالية البريطانية في البلاد المجاورة (الهند والباكستان)، استطاع هذا النموذج إذن أن يحدث تأثيرات، هنا وفي الكثير من البلدان في المنطقة، ويشجع الوطنيين على أخذ الحيطة من العائق الذي تشكله الإمبريالية أمام كل محاولة في التحديث. الدعوة للتدخل التي وجهتها بعض الانقسامات للسوفييت كي تتخلص من الآخرين، تركت بالتأكيد أثرًا سلبيًا ورهنت إمكانيات إقامة المشروع الوطني الشعبي الحدثوي.

تشكل الحزب الاشتراكي في اليمن الجنوبي (اشتراكي بشكل رسمي هنا) بدءًا من المجموعات الخمس الشيوعية في الأصل التي أدركت أنه كان عليها الاندماج لكن بالمحافظة على شخصيتها الخاصة بها. قام البريطانيون الذين كانوا قد قرروا أن ينعموا على مستعمراتهم باستقلال وهمي (عدن وإمارات ساحل القراصنة) بتطوير مخطط يضمن تحويل السلطة "بشكل مسالم" إلى الإقطاعيات (الإمارات وغيرها) التي عزز البريطانيون فيها السلطات خلال فترة استعمارها. تحقق مخطط لندن دون أي عائق في ساحل الخليج

منتجًا بذلك "الإمارات العربية المتحدة". ورغم أن الحزب الاشتراكي في اليمن الجنوبي لم يتقن أصول اللعبة، إلا أنه توصل إلى تعبئة جميع العناصر الديناميكية في المجتمع حول كلمة مرور: الاستقلال الحقيقي، إسقاط أنظمة الطغيان السياسية المزعومة " تقليدية "، العدالة الاجتماعية. لقد أثمرت راديكالية هذا الحزب: حيث أن القوى التي قام بتعبئتها هي التي احتلت عدن، ومن ثم مجموع المحافظات في البلاد. حتى أن هذه القوى شكلت بسرعة قوة مدعومة من ناصر ومن النظام في اليمن الشمالي. التطورات التي تم تحقيقها في المرحلة التي تلت، هي أيضًا ذات شأن عظيم، تحديدًا في موضوع تحرر النساء، وأدت إلى تراجع الظلامية وفتحت الطريق أمام تفسير حديث وديمقراطي للدين وللعلمانية في الدولة. وشعبية هذه القوى غير متنازع عليها أيضًا.

لم يكن سقوط المَلكية في العراق عام ١٩٥٨ ناتجًا عن " انقلاب عسكري ". تدخل مجموعة الضباط (الشيوعيون والوطنيون التقدميون) لم يأتِ إلاّ لتتويج كفاح الجماهير الجبارة، الذي لعب الحزب الشيوعي فيه دورًا حاسمًا (بالتعاون من منظمات أخرى عربية وكردية، تقدمية بدرجات مختلفة). حزب البعث والأخوان المسلمون، كانا غائبين بصورة ملحوظة عن هذا الكفاح. كان نظام الرئيس عبد الكريم قاسم، نتيجة ذلك، مسنودًا على التحالف السياسي الذي كان يجمع بين الحزب الشيوعي والحركات التقدمية الكردية والوطنية (المستقلة عن حزب البعث). كانت المنافسة بين هذه الأخيرة والحزب الشيوعي مستمرة وحية. إلى درجة أن الحزب الشيوعي في لحظة معينة، وبالاعتماد على انقسام الضباط الشيوعيين أو تقريبًا، ظن أنه قادر على أن يميل كفة الميزان لمصلحته. يعود الفشل في ذلك إلى اقتران تدخلات القوى الرجعية المحلية (المدعومة من الخارج) بالناصريين والبعثيين المتحالفين.

توضح قوة الحزب الشيوعي في المجتمع المدني "الحديث" في السودان (عمال، فلاحون من الجزيرة، طلبة، نساء، مهنيون وعسكريون) بأن ديكتاتورية الجنرال عبود (المسنود من البريطانيين) لم تكن قد هُزمت "بانقلاب عسكري" وإنما من خلال حركة

الجماهير الهائلة (التي رفض الضباط بدورهم قمعها). يسر وعسر في الكفاح الطويل الذي تميز باستنفار الأحزاب التقليدية الظلامية والمكرسة لخدمة سلطة الاستعمار (أنصار الشِّقة)، وحصوله على الدعم غير المشروط تقريبًا من الأخوان المسلمين ومن الدبلوماسية الناصرية المصرية ومن القذافي في ليبيا. مجموعة الرجعية/ الظلامية/ الوطنيين (الذين يعدون كمعادين للإمبريالية دون تباين كافٍ) / الرأي الغربي المدبر ضد القوة الأكثر ديمقراطية في البلاد! " انتصارات " هذه المجموعة الرجعية كانت دائمًا محدودة وهشة، وذلك بتوصل الحزب الشيوعي في كل مرّة إلى التغلب على تدهور حاله وجعل هذه المجموعة تتراجع. لم يطمح الحزب الشيوعي إلى انقلاب عسكري كما يقال. الجنرال النميري هو من احتل مكانه من خلال انقلاب عسكري مسنود بالتحالف الرجعي، الدبلوماسية المصرية والليبية، الأخوان المسلمين، الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا العظمى. لكن في الجيش نفسه، جميع الضباط كانوا رافضين الاشتراك بهذا الانقلاب. لقد كانوا هم (الضباط الشيوعيون والمقربون منهم، الوطنيون التقدميون) الذين قاموا دون صعوبة بإيقاف وعزل النميري. كانت عودة السلطة المدنية الديمقراطية ترتسم خلف هذا النجاح، والحزب الشيوعي يتعزز موقعه لدى هذه السلطة. ألغى الهجوم العسكري المعاكس الثالث (هذه المرة مع التدخل الأجنبي المباشر وتدخل القذافي) المنظور الديمقراطي.

الأسباب المختلفة لفشل التطورات الثورية الأربع موضوع البحث. هناك أسباب خاصة بكل حالة، بالتأكيد. لكن يوجد أيضًا أسباب مشتركة.

أول سبب نجم عن الإرادة العازمة للولايات المتحدة الأميركية ولبريطانيا العظمى وحلفائهم الأوروبيين التابعين لهم بتحطيم هذه التطورات من خلال العنف الأكثر تطرفًا، بما فيه التدخل العسكري المنفذ في (أفغانستان ثم في العراق لاحقًا) أو التهديدات الجادة بالغزو.

قام الإمبرياليون، من خلال استراتيجياتهم، بتعبئة جميع القوى الظلامية الممكنة

والممكن تخيلها وموّلتها وهيأتها (عسكريًا). الأخوان المسلمون ساعدوهم في ذلك. غير أنه من الواجب الإشارة إلى الحيادية المتسامحة (وفي بعض الأحيان التواطؤات المشكلة) في الأنظمة الوطنية الشعبية: مصر وليبيا.

السبب الثاني نجم عن الصعوبات الحقيقية في انصهار بعض تقسيمات "الطبقات الوسطى" في المجموعة الديمقراطية الداعمة للتطورات الثورية. كانت جميع الجهود تُبذل بطريقة تمامًا منتظمة، من جملتها، جهود الأخوان المسلمين المسنودة بتدخلات عنيفة من السلطة (منع التنظيمات، السجن الجماعي والتعذيب)، لإقفال الطرق أمام وصول الأحزاب الشيوعية إلى الكتل الشعبية.

نجم السبب الثالث عن نقاط الضعف "النظرية" للأحزاب موضوع الدراسة، من تحليلهم لماركسية "مبتسرة".

تمثلت نتاجات فشل الثورة الروسية الذريع في الشرق، بانتظام الأحزاب الشيوعية دون تردد في المعسكر "الماركسي – اللينيني" وبقيت مخلصة له شفويًا حتى الانهيار الذي فاجأها في العام ١٩٩٠، وبكونها لم تشكك أبدًا في طبيعة النظام وطبيعة مشاكله. بدت لهم البيروسترويكا كمرحلة جديدة مرحب بها من التطور الاشتراكي الظافر. كانوا يتجاهلون أزمة المجتمع السوفييتي العميقة والتي كانوا سببًا فيها. واعتبروا في المرحلة التي تلت، آراء غورباتشوف التعسة مجرد أخطاء، لا بل خيانة.

إيمانًا منها بالصفة "الماركسية- اللينينية" للحزب الشيوعي السوفييتي، كانت الأحزاب الشيوعية موضوع الدراسة تحوز دائمًا وبصورة شفوية على المواقع التي تدافع عنها الدبلوماسية السوفييتية المتيقظة جدًا، هي نفسها، للتطورات في هذا البلد الإستراتيجي. أقول شفويًا، لأن هذه الأحزاب في الواقع ـ الكثير من أعضائها وقادتها ـ حافظت على الرغم من كل شيء على تقديرها الخاص وتجنبت تدخلات موسكو الملِّحة. حصل ذلك عندما كانت موسكو تصر على حلِّ هذه الأحزاب وتدعوها للانضمام للأحزاب الوطنية في السلطة (الناصريين والبعثيين) المصنفين كملتزمين في

المسار "اللا رأسمالي".

تركيبة هذه العناصر وغيرها تشرح أسباب الإخفاقات.

التدخل السوفييتي في أفغانستان، "عديم الفائدة"، على أقل تقدير، تم استغلاله من قبل القوى الإمبريالية. هذا لا يعني أنه لولا هذا التدخل لما كان بمقدور القوى التقدمية الأفغانية أن تحبط التدخل الباكستاني والطالباني وتدخل جميع القوى الظلامية المصنفة في الرأي الغربي على أنها "محاربة من أجل الحرية"!

انتحرت السلطة الشيوعية بشكل حقيقي في اليمن الجنوبي عام ١٩٩١ وذلك بقبولها الوحدة مع اليمن الشمالي. كيف يمكن لها أن تشرح هذا الخيار الذي لا يصدق؟ يشكل اليمن بالتأكيد تكوينًا واحدًا وطموح شعبه في محو الانفصال الناتج عن الاستعمار البريطاني لساحلها الجنوبي حقيقي. إلاّ أن علاقة اليمنين لم تكن شبيهة بالعلاقة التي ربطت ألمانيا الغربية بالشرقية. هنا، العكس تمامًا. لا المجتمع " المتراجع " ولا السلطة السياسية في الشمال، حتى بعد "الثورة" وإزاحة الإمام، لكن للاستعاضة عنه بالشعبية المستوحاة من خطابات القذافي (سلطة ومع ذلك ليس لها شيئ ذو أهمية في حسابها من الانجازات التقدمية) كان لهما أي تأثير على شعب الجنوب. والدليل على ذلك: في اليوم التالي "للوحدة" ثار الشعب في الجنوب لرفضها واعتبر نفسه "مغدورًا من قبل رؤساء حزبه". كان يجب إذن الضغط عسكريًا لفرض الوحدة. شرحٌ جزئي: بعض قادة الحزب (ليس الجميع)، الذين فقدوا الأمل بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، أرادوا حشد معسكر الذين كانوا يعتبرون النصر فريضةً نهائية. البعض كان خائفًا (لم يكونوا على خطأ) من حصار اقتصادي بربري من الغرب، وربما من تدخل عسكري بأي حجة.

لم يُقلب ميزان القوى في العراق إلاّ من خلال الديكتاتور الدموي عبد السلام عارف، ثم حزب البعث، مع دعم الأخوان المسلمين العالمي، وأنظمة الحكم الفردي المناصرة للإمبريالية في الخليج، وحتى الناصريين في مصر. ألم يكن ناصر "أب

الاستقلال في الكويت"، الذي دبرته بريطانيا عام ١٩٦١ ودعمته مصر وقتئذٍ؟ كان الطريق مفتوحًا أمام صدام حسين.

انكسار محاولة صد المعادين لثورة النميري في السودان فتح الطريق أمام نظام يربط الديكتاتورية العسكرية بديكتاتورية "الإسلاميين". ولكن على الرغم من بربرية هذا النمط من السلطات، قطاعات المجتمع "الحديثة" تشكل جبهة مقاومة (لكنها من اليوم فصاعدًا مستكينة أكثر منها ناشطة)، مُتجاهلة من قبل "أصدقاء ديمقراطية" الغرب. الحرب اللا منتهية في الجنوب وانفجار البلاد (ريف الشرق ودارفور في الغرب) يشكلان الثمن الذي دفعه الشعب السوداني لانكسار تطوراته الثورية. لم يُكفر التدخل الإنساني والقوى الغربية عن ذنبهما لاشتراكهما باغتيال الديمقراطية في السودان. دون حساب المصالح الاقتصادية المباشرة التي تعطي دافعًا لهذه التدخلات (البترول واليورانيوم بشكل خاص).

من المفترض أن يكون التفكير بالمسألة " الديمقراطية " في لب النتائج التي نستطيع استخلاصها من هذه القصص المأساوية.

إدخال الديمقراطية يمثل التطور الذي لن نعرف اختزاله في صيغة توازنية ونهائية كالصيغة التي تقدمها "الديمقراطية التمثيلية" المعاصرة المقترحة بشكل عام من (التعددية الحزبية، الانتخابات وحقوق الإنسان). إدخال الديمقراطية يُعنى بكل جوانب الحياة الاجتماعية، وليس بشكل حصري بإدارة البعد السياسي لهذه الأخيرة. يُعنى بكل العلاقات بين الأفراد، في أحضان الأسرة، في أماكن العمل، وبعلاقات هؤلاء مع متخذي القرارات الاقتصادية، من الإداريين والسياسيين. تشكل هذه العلاقات في آن معًا، علاقات بين الأفراد وعلاقات جماعية (تمثل هذه العلاقات الطبقية وبشكل واسع، موازين القوة غير المتساوية في المجتمعات المعاصرة). ينطوي إدخال الديمقراطية على ربط، وليس فصل، الديمقراطية السياسية بالتقدم الاجتماعي.

ينطوي إدخال الديمقراطية على الاعتراف وتعريف حقوق الفرد، وصياغة هذه

الحقوق ضمن مفاهيم الحقوق القانونية والضمان المؤسساتي لوجودهم الحقيقي. تحرر الفرد وتحرير الكائن البشري من كل أشكال الظلم لا ينفصلان عن ممارسة السلطة من قبل الشعب. لا وجود لمجتمع متطور دون انصهار حقوق الفرد في الحقوق الجماعية للعمال وللشعب.

يربط الفكر المهيمن "الديمقراطية بتحرر الأسواق" (أي الرأسمالية في الواقع) ويزعم بأنهما غير مفصولين: لا ديمقراطية من دون السوق، إذن لا وجود لاشتراكية ديمقراطية يمكن تصورها. لا يتعلق الأمر هنا إلاّ بصياغة إيديولوجية ـ بالمعنى المبتذل والسلبي للكلمة -استدلال حشوي يفترض تقليص مفهوم الديمقراطية إلى مفهوم نموذجه الأميركي المبتور-

لا يواجه التاريخ وجهة النظر هذه. لطالما دخلت تطورات الديمقراطية في صراع، بدرجات مختلفة، مع حجج الرأسمالية المتأصلة. مع ذلك، فإن تاريخ الرأسمالية القائمة فعليًا كنظام معولم يثبت أن حتى هذه الديمقراطية المبتورة لم تشكل إلاّ استثناءً وليس قاعدة. تطورات الديمقراطية التمثيلية في مراكز الرأسمالية نفسها كانت دائمًا ناتجة عن الكفاح الشعبي الذي لطالما كان مقيدًا من قبل ماسكي السلطة (المتملكين). على صعيد النظام الرأسمالي العالمي، يبدو بجلاء كبير أن ارتباط الديمقراطية (المبتورة) بالرأسمالية ـ التي يتوقف انتشارها من خلال وحدة حقيقية ـ مازال دون أي عمق واقعي. في الأطراف المنصهرة بالرأسمالية العالمية القائمة، لم تكن الديمقراطية يومًا ـ أو تقريبًا ـ مدرجة في جدول أعمالها المحتمل، أو حتى مرغوب فيها بالنسبة لآلية التراكم الرأسمالي.

ضمن هذه الظروف، أستطيع القول أن التطورات الديمقراطية في المراكز، إذا كانت حقًا ناتجة عن كفاح الطبقات الشعبية المعنية، كانت مسهلة من خلال مصالح المجتمعات المعنية بالنظام العالمي. كان ماركس يرى التأثيرات الإيجابية الهامة للاقتراع العام: إمكانية الانتقال السلمي للاشتراكية.لم يؤكد التاريخ هذه الآمال. إذ أن

الاقتراع العام كان يجري هنا في المجتمعات المصابة بالغرغرينة من الفكر الوطني الإمبريالي والمصالح الفعلية التي ارتبطت به[١].

كانت الحركات الشعبية والشعوب المناضلة من أجل الاشتراكية والتحرر من جور الإمبريالية، قد ساهمت في اختراقات الديمقراطية الأصلية، بادئة في ذلك نظرية وتطبيق ربط الديمقراطية بالتنمية الاجتماعية. هذه التنمية، في إيديولوجية وفي ممارسة الديمقراطية التمثيلية والإجرائية المؤطرة ـ كانت قد بدأت في وقت مبكر جدًا، منذ الثورة الفرنسية. تبدت بوضوح أكبر وبنضوج أكثر في الثورات اللاحقة، في كومونة باريس، الثورة الروسية، الثورة الصينية وبعض ثورات أخرى (ثورة المكسيك، كوبا وفيتنام).

تشرع الثورة الروسية بالإصلاحات الكبيرة التي تشترط تطورًا اشتراكيًا وديمقراطيًا ممكنًا: الإصلاح الزراعي ونزع الملكية من الرأسماليين. إن انحراف أنصار الدولة أتى لاحقًا. لكن من دون شك، لقد كانت الثورة الصينية هي من طرح مبادئ "الديمقراطية الشعبية" (التي لا تمت بصلة مع ممارسة "الديمقراطيات الشعبية" في أوروبا الشرقية) الحاملة لتطورات اجتماعية وديمقراطية حقيقية، معرفةً بذلك مرحلة من الانتقال الطويل إلى الاشتراكية الديمقراطية. إلغاء الملكية الخاصة وضمان حصول الجميع بشكل عادل على المحصول، كانا يشكلان المحور الأساسي لهذا الانتقال. تنظيم المرافق العامة، الإدارة الجماعية للإنتاج الزراعي، صناعات صغيرة مرافقة، خدمات عامة (مدارس، عيادات، الخ.) كان بإمكانه أن يخدم الإطار المؤسساتي الفعّال لإدخال الديمقراطية تدريجيًا في إدارة جميع نواحي الحياة الاجتماعية.

هناك أسباب متعددة لحدود وتفكك وتراجع الديمقراطية الشعبية في الصين[٢]:

---

١ لوسيانو كانفورا، *الديمقراطية، تاريخ فكر*، سويل، ٢٠٠٦ (الكاتب).

٢ تم تحليل هذه الأسباب بشكل جيد من قبل لين شون في كتابه *تحول الصين الاشتراكية*، مطابع جامعة دوك، ٢٠٠٦ (الكاتب).

التناقضات التي وضعت الأقطاب الثلاثة الضرورية للانتقال الطويل جدًا، الواحد في وجه الآخر (الاستقلال الوطني، تطور القوىٰ الإنتاجية وتقدم قيم المساواة والاشتراكية)، وأيضًا ـ لا يقل أهمية ـ غياب صيغة الضمانات القانونية الرسمية لحقوق الفرد وإنشاء مؤسسات سلطوية غير واضحة. يقدم خط الجماهير السبل للطبقات الشعبية التي يدعوها لصياغة مطالبها، ولم يؤسس الحزب الطليعي المستقل المنادىٰ به، والذي "يعلم" الشعب الحقيقة التي يحتكر معرفتها دون الحاجة لنقلها إلىٰ الشعب، يتصرف هذا الخط انطلاقًا من المنطق الأساسي لمشروع الديمقراطية. يناقض هذا المبدأ البحث الذي يقول بأن نقل النظرية إلىٰ الحركة يتم من الخارج. لا يعوض "خط الجماهير" هذا عن إقامة مؤسسات الحقوق والمنظمات.

تشكل الرأسمالية الاحتكارية عدوًا للديمقراطية. "يقرر السوق كل شيء، والبرلمان (إذا وجد) لا يقرر شيئًا". يُخشىٰ علىٰ الشعوب من انجذابها لوهم الانغلاق "علىٰ الهوية الشخصية" (الدينية و/ أو العرقية)، المعادية للديمقراطية بطبيعتها والتي ستضع هذه الشعوب في طريق مسدود.

في البلاد موضوع البحث، شكلت الأحزاب الشيوعية، البعيدة عن أن تكون بطبيعتها " معادية للديمقراطية " ("تكرر بالإجماع الدعايات الغربية")، القوىٰ الأكثر ديمقراطية في المجتمعات المعنية، علىٰ الرغم من حدود ممارساتهم ("المركزية الديمقراطية"، الخ.).

مثال السودان يوضح بشكل مأساوي التناقض بين ممارسة الديمقراطية الانتخابية المتعددة الأحزاب التمثيلية من جهة والحاجات الملحة للديمقراطية الأصلية التي تخدم التقدم الاجتماعي من جهة أخرىٰ. أعيدت الثورة الجارية (المسنودة من الشعب) مرات عديدة في تاريخ السودان المعاصر (قبل إحلال الديكتاتورية العسكرية/ الإسلامية) ـ دولة متمسكة بالاقتراع الحر ـ إلىٰ بساط البحث من قبل البرلمان المنتخب (بشكل صحيح) الذي تهيمن عليه الأحزاب التقليدية المعادية في آن معًا للديمقراطية (عند الضرورة) وللتقدم الاجتماعي.

بديل عن الحزب أم استبداديته الواضحة كما هو الحال في أفغانستان؟ سيقول البعض: الاستبدادية معادية دائمًا للديمقراطية، أما المتنورون فهم دائمًا ديمقراطيون. تبسيط عقائدي لا يأخذ بالحسبان متطلبات "وقت التعلم والتعمق الطويل في الديمقراطية"، ولا الابتكار الضروري والمستمر لصيغ (بما فيها المؤسساتية) جديدة تتجاوز الصيغة الغربية للديمقراطية الانتخابية التمثيلية.

بديل؟ أم حزب "وحيد" أو جبهة من القوى المختلفة المستقلة شرعيًا (وليس مجرد "سير لنقل حركة") المهتمة لكن بالتضافر الفعلي في إستراتيجية الانتقال الطويل؟ أحزاب الدول الأربع المعنية لم تحسم يومًا هذه المسألة، لا ضمن المفهوم البيروقراطي المبتذل في الخارج (وهذه نقطة لصالحهم)، ولا ضمن مفهوم صيغة متلاحمة للبديل. يعكس هذا الضعف واحدًا من جوانب الفهم المختزل للماركسية.

هل هي أفكار مفيدة لصانعي التطورات الجديدة (تحديدًا في أميركا اللاتينية)؟

أظن ذلك. إذ هنا، إذا كانت الديمقراطية الانتخابية قد سمحت، في الظروف المناسبة، بانتصارات هامة جدًا وبتشكيل حكومة عازمة على الالتزام بمسار التحول الاجتماعي التقدمي، فإن الأحداث تثبت أن هذا التحول يصل سريعًا إلى طريق مسدود.

تحليلات وإستراتيجيات متابعة الكفاح التي أقترحها هنا تتجاوز تلك التي تمت صياغتها في عصر باندونغ عام ١٩٥٥. في ذلك العصر، كانت الأنظمة الناتجة عن الكفاح الوطني في آسيا وإفريقيا، والتي أخذت شرعيتها وشعبيتها من هذا الكفاح، تتصف بطبيعة "شعبية" تعترف في تطبيقاتها بالدولة (الممزوجة غالبًا بهيبة أبطالها) وبالحزب (المشكل من قبل السلطات في بعض الحالات، ممارساته الديمقراطية قليلة دائمًا حتى عندما كان يرث التعبئة الشعبية المرافقة للكفاح من أجل التحرر) وبعلاقتها بالشعب (البديل المبهم عن تحالف الطبقات الشعبية المثبت). لم ترجع الإيديولوجية التي كانت ترتكز عليها شرعية السلطة إلى مصادر الماركسية، فقد تمت صياغتها من هنا وهناك، من خلال الربط بين قراءة الماضي المختلق بصورة واسعة والمقدم على أنه

تقدمي (من خلال الأشكال الديمقراطية المزعومة التي كانت السلطات في المجتمعات السابقة تمارسها، ومن خلال تفسيرات دينية من نفس الطبيعة) وقراءة أساطير المؤسسين الوطنيين بالمذهب العملي الناقد قليلاً فيما يتعلق بمقتضيات الحداثة التقنية والإدارية. الاشتراكية التي صنفت أنظمة باندونغ نفسها بها، كانت مبهمة جدًا، ويصعب تمييزها عن سيطرة الدولة الشعبية التي أعادت التوزيع وضمنت "العدالة الاجتماعية". أمن الواجب أن نشير إلى ثبات الكثير من هذه الصفات في التطورات الحديثة في أميركا اللاتينية التي لم تحظَ بفرصة عيش تجربة باندونغ، ويُخشى نتيجة ذلك، أن تعيد خلق الحدود؟

قمت بتطوير رؤية مختلفة تمامًا فيما يتعلق بمسألة الاشتراكية. أتجنب بشكل جيد اختصار "البناء الاشتراكي" بفكرة تنفيذ كامل المخطط الحالي الأعظم المحتمل. أصنف هذا المخطط "بالوطني الشعبي الديمقراطي" الذي يفتح الطريق (لكن ليس أكثر) أمام الانتقال الطويل (الجيلي) إلى الاشتراكية. أتجنب جملة "اشتراكية القرن الواحد والعشرين" البسيطة وأفضل عليها جملة "التقدم على طريق الانتقال الطويل إلى الاشتراكية".

٢. من نيبال إلى الهند: هل هي العدوى؟

في اللحظة نفسها التي ظهرت فيها العولمة الإمبريالية ظافرة، فإذا بدولة صغيرة في قلب آسيا تبدأ مسيرةً ثورية حقيقية.

يصل جيش التحرير الذي يدعم ثورة الفلاحين العارمة إلى أبواب العاصمة، التي استيقظ شعبها بدوره، ليعزل الحكومة المَلكية المحلية ويستقبل كمخلّصٍ الحزب الشيوعي "الماوي" الذي لم تعد فاعلية إستراتيجيته الثورية بحاجة للإثبات. يتعلق الأمر هنا بالتقدم الثوري الظافر الأكثر راديكالية ووعدًا في عصرنا. نتخيل ـ بهدف المقارنة ـ أن قوات كولومبيا المسلحة الثورية قد توصلت إلى تعبئة مجموع الفلاحين في الدولة (ما يستحيل تصوره) لتربط انتصارها بصحوة الشعب المدنية ولتطرد يوربين

من بوغوتا[1] (ما يستحيل تصوره هذا أيضًا)، سامحة بذلك للقوات المسلحة الكولومبية بقيادة الحكومة الثورية الجديدة!

خلق هذا النصر في نيبال الظروف لأول نجاح، نجاح الثورة الوطنية الشعبية والديمقراطية، مصنفةً من قبل الحزب الشيوعي (الماوي) نفسه كثورة معادية للإقطاعية وللإمبريالية. الثورة المدنية العارمة، التي ربطت بين الطبقات الشعبية والطبقات الوسطى، أجبرت في الواقع جميع الأحزاب السياسية المحلية على المناداة بدورها "بالثوريين/ الجمهوريين". وهذا ما لم يفكر به أبدًا قبل بضعة أسابيع نصر الماويين، على اعتبار أنه اختار "المعركة السلمية"، للمسار "الإصلاحي" واستثمر آمالهم في الانتخابات. الحزب الآخر ـ اتحاد الشيوعيين الماركسي اللينيني ـ هو نفسه كان قد انضم إلى معسكر المصلحين وتخلّى عن المغامرة الماوية.

اختار الحزب الشيوعي (الماوي) بشكل صريح إبرام اتفاق تسوية مع الأحزاب موضوع البحث (مؤتمر نيبال، اتحاد الشيوعيين الماركسي اللينيني وغيرها)، تقديرًا منه أن هذه الأحزاب كانت قد حصلت على الحد الأدنى من شرعيتها من خلال انضمامها للثورة، وبأنها لم تكن قادرة على الاعتراض في غمرة الأحداث.

اتفاق التسوية لا يحل المشاكل المستقبلية، بل على العكس، يكشف عن أهميتها بالكامل. أصبح حجم التحديات التي تواجهها القوى الثورية من اليوم فصاعدًا هائلاً.

أول هذه التحديات يتعلق بالمسألة الزراعية. انتفاضة الفلاحين كانت ناتجة عن التحليل الصحيح للمسألة الزراعية المعدّ من قبل الماويين.ومن النتائج الإستراتيجية، الصحيحة أيضًا، التي كانوا قد خلصوا إليها منها: استطاعت الغالبية العظمى من الطبقة الفلاّحية، المشكلة من فلاحين دون أرض (غالبًا "منبوذين" في بعض مناطق الدولة)، مزارعين بالمؤاكرة مستغلين إلى أبعد حد، أصحاب الملكيات الصغيرة جدًا

[1] عاصمة كولومبيا

الفقراء، أن تنظم نفسها في جبهة موحدة وتنتقل إلى القتال المسلح واحتلال الأراضي (بما فيه منح المنبوذين إمكانية الحصول على هذه الأراضي، الذي تم رفضه من قبل نظام الطبقات المالكة في الهند)، وتقليص دخل العقارات المدفوعة للمالكين، الخ. انتشرت الانتفاضة، لهذه الأسباب، بالتدريج في الدولة، وجيشها المسلح المنظم من الماويين، فرض التفكك في جيش الدولة. غير أنه عندما فتحت الثورة في العاصمة أبوابها للحزب الشيوعي (الماوي)،لم يكن الجيش الشعبي قد توصل بعد إلى حل جيش الدولة، المسنود والمهيأ بقوة من الحكومة ومن القوى الإمبريالية في دلهي.

الخط الذي يدافع عنه الماويون هو خط الإصلاح الزراعي الثوري الراديكالي، وذلك من أجل ضمان حصول كل الطبقة الفلاحية الفقيرة (التي تشكل الغالبية العظمى) على المحصول (وعلى سبل العيش الضرورية)، دون المساس بملاك القرى الأغنياء.

يتعلق التحدي الثاني بالمسألة الديمقراطية: ديمقراطية برجوازية أم ديمقراطية شعبية؟

يوجد في المجتمع مجموعة من المدافعين عن الصيغة التقليدية للديمقراطية المختزلة في تعددية الأحزاب، الانتخابات، الفصل الرسمي بين السلطات (من جملتها الاستقلال القضائي) وفي المناداة بالحقوق الإنسانية والسياسية الأساسية. يلفت الماويون النظر إلى أن الحقوق الأساسية التي ترتكز عليها "الديمقراطية" المقترحة، تضع احترام الملكية الخاصة في قمة هرم الحقوق الإنسانية. يدافع الماويون في المقابل عن أولوية الحقوق الاجتماعية التي من غير نيلٍ حقيقي لها، لن يكون هناك أي إمكانية في التقدم الاجتماعي: حق العيش، التغذية، السكن، العمل، وحق التعلم والصحة. الملكية الخاصة ليست "مقدسة"، يجد احترامها حده في حاجات نيل الحقوق الاجتماعية. بمعنى آخر، يدافع البعض عن مفهوم الديمقراطية المنفصلة عن مسائل التقدم الاجتماعي (المفهوم البرجوازي والمهيمن على "الديمقراطية")، والبعض الآخر يدافع عن الديمقراطية المرتبطة بالتنمية الاجتماعية.

لم تختلط الأمور في نيبال. يذكر الماويون بأنهم لا يدينون الملكية الخاصة الفلاحية، الحرفية وحتى الرأسمالية، الوطنية أو الأجنبية. علمًا أنهم لم يمتنعوا عن التأميم عندما كانت المصلحة الوطنية تقتضي ذلك (ممنوع على البنوك الأجنبية أن تفرض اندماج الدولة في السوق المالية العالمية). لا يناقشون إلاّ الملكية العقارية "الإقطاعية" التي كان يستفيد منها زبائن الملوك المتعاقبة، المسموح لها بنزع الملكيات الزراعية. لا يدينون أيضًا الحقوق الشخصية واستقلال العدالة المكلفة بتأمين احترامها. يضيفون إلى هذا المخطط، دون اختزاله، دعوة المجلس التأسيسي لصياغة المبادئ العريضة للحقوق الاجتماعية وتشكيل المؤسسات الضرورية لنيل هذه الحقوق. الديمقراطية الشعبية التي يعرفونها بهذه الطريقة تبقى، بكل تأكيد، قيد الاستحداث التدريجي وذلك التنظيم الذاتي للطبقات الشعبية والمنظمة كذلك من قبل الدولة.

من الواضح أنه لا وجود "لضمان" يحمي المستقبل من خطر الانزلاق. سواء ضمن مفاهيم الحكم الفردي لسلطة الدولة. أو من خلال تحيز الانتهازيين في الدولة، التي لا تقل واقعية، إلى ما يبدو ظاهريًا " ممكنًا " في الحال، راضين بذلك بانضمام الماويين للخط "المعتدل" لمنافسيهم. لكن بأي حق نحكم مسبقًا على التجربة عندما نعلم بأن المشاكل المثارة هنا تشكل موضوع نقاش جدي في قلب الحزب؟ وبأن غالبية آراء الحزب مقبولة؟

تحليلات وإستراتيجيات متابعة الصراع هذه تتجاوز تلك التي كانت قد تمت صياغتها في عصر باندونغ عام ١٩٥٥. طور الماويون في نيبال رؤية مختلفة بالمطلق حول مسألة الاشتراكية. يمتنعون عن اختزال "البناء الاشتراكي" بفكرة تنفيذ كامل مخططهم الحالي الأعظم (الإصلاح الزراعي الراديكالي، جيش الشعب، الديمقراطية الشعبية). يصنفون هذا المخطط "بالمخطط الوطني الشعبي الديمقراطي"، الذي يفتح الطريق أمام (لكن ليس أكثر) الانتقال الطويل (الجيلي) للاشتراكية. لا يوظفون تعبير "اشتراكية القرن الواحد والعشرين".

تشكل مسألة استقلال الدولة الاقتصادي تحديًا جديًا أيضًا. تُصنف نيبال من الأمم المتحدة في فئة "الدول الأقل تطورًا". الإدارة "الحديثة" للدولة وللخدمات الاجتماعية وأعمال البنية التحتية تعتمد نتيجة ذلك على المساعدات الخارجية. الحكومة المحلية تدرك على ما يبدو ضرورة التحرر من هذه التبعية المتطرفة. لكنها تعلم أن هذه التبعية ليست إلاّ مؤقتة. لا تشكل السيادة الغذائية في نيبال المشكلة الأساسية، مع أن الاكتفاء الذاتي في هذا المجال يرتبط بحصص غذائية غالبًا محزنة. تنظيم شبكات التجارة أكثر فاعلية وأقل تكلفة بالنسبة للمنتجين الفلاحين والاستهلاك في المدن يشكل في المقابل مشكلة إذ أنه يراهن على مصالح الوسطاء. تنظيم الإنتاج الصغير النصف حرفي والنصف صناعي القادر على تقليل الاعتماد على الاستيراد يتطلب جهودًا صعبة ووقتًا ليعطي نتائج مناسبة.

الخطاب الماوي عن نموذج التنمية "الشمولي" أي الذي يفيد بشكل مباشر وفي كل مرحلة من مراحل نشره، الطبقات الشعبية، بالتعارض مع النموذج "الهندي" للنمو المرتبط بالنموذج الاجتماعي "الحصري" أي الذي لا يفيد إلاّ ٢٠٪ من السكان، ويحكم على الآخرين ـ ٨٠٪ ـ بالكساد عندما لا يشكل هذا الكساد فاقةً جماعية، يشهد إذن هذا الخطاب الماوي على خيار ذي مبدأ لا نستطيع إلاّ أن ندعمه. ترجمته من خلال مخطط التنفيذ الفعلي تبقى قائمة للصياغة.

تتأذى نيبال الثورية من عدوانية جارتها القاسية، الهند، التي يخشى قادتها من العدوى. ثورة الناكساليت الدائمة في الهند بإمكانها، باستلهام الدروس من الانتصارات المحققة في نيبال، أن تتهم وبصورة جدية استمرار أساليب الاستغلال والظلم المعمول بها في القارة الهندية.

لا يجب الاستهانة بهذه العدوانية. فهي تشكل واحدًا من أسباب التقارب العسكري بين الهند والولايات المتحدة الأميركية. وتكرس لهذا الغرض وسائل مادية وسياسية معتبرة. تمول مشروع تحضير البديل الهندوسي السياسي على نموذج حزب

بهارتيه جنتا بارتي الهندي[1]، المشابه للإسلام السياسي في الباكستان وللبوذية السياسية في الخارج، دلالاي لاما وغيرهم. دعم الولايات المتحدة الأميركية والقوىٰ الغربية الأخرىٰ - بريطانيا العظمىٰ بشكل خاص - يتمفصل حول هذه المشاريع الرجعية. احتمالات نجاح تبلور هندوسية سياسية سلطوية في نيبال كبيرة في حال أن تحقيق نيبال الجديدة - المتواضع ربما - سيتعثر لزمن طويل. وسيتمكن التدخل الخارجي من تعبئة النيباليين الرجعيين ويحرضهم علىٰ القيام بنشاطات "دورية".

إن استخدام المساعدة الخارجية مشروط دائمًا حتىٰ لو لم نعترف بذلك، والخطابات الغوغائية حول "حقوق الإنسان" والديمقراطية التي تغذيها شبكات المنظمات غير الحكومية، تجد مكانها في إستراتيجية العدو هذه.

من المحتمل أن التطورات في نيبال تعلن عما يجب تطويره علىٰ صعيد في القارة الهندية. نتائج الصراعات السياسية والاجتماعية - العنيفة - المدعوة بالتأكيد للانتشار في الهند خلال القرن الواحد والعشرين، ستكون حاسمة في تشكيل العولمة المستقبلية. سيحاول قادة هذه البلاد، دون شك، أن يتقدموا بنجاح في نظام العولمة الرأسمالي. الغالبية العظمىٰ من المراقبين في الغرب يتشاركون هذا الوهم، غير قادرين علىٰ فهم الأهمية المتزايدة للتناقضات الاجتماعية التي ستترافق مع هذه المحاولة. من الممكن إذن أن تصبح الهند مسرحًا " لثورة القرن الكبيرة "، كما كانت الصين تقريبًا في القرن الماضي، ومن الممكن أيضًا أن تدفع الحقائق الموضوعية الهند، بدورها، إلىٰ بدء عبور ضروري ومحتمل إلىٰ الرأسمالية. ستنتج " العدوىٰ " من النموذج النيبالي تأثيرات إيجابية ذات وزن عالمي.

المصادر:

مجموعة دراسات عن الأحزاب الشيوعية **إعداد** فيصل دراج، "المركز العربي للدراسات الإستراتيجية "، أكثر من ١٨٠٠ صفحة.

---

[1] حزب سياسي قومي في الهند. تأسس في عام ١٩٨٠ (المترجم).

مجموعة دراسات عن الحزب الشيوعي المصري (خمسة عشر مجلدًا من الرسائل والوثائق والتحليلات) جمعت ونشرت في القاهرة من قبل مركز البحث العربي والإفريقي.

سمير أمين، صحوة الجنوب، بانوراما من عصر باندونغ (١٩٥٥-١٩٨٠).

سمير أمين، من الرأسمالية إلى الحضارة.

نيبال، تقدم ثوري واعد، مجلة شهرية، شباط ٢٠٠٩.

Références:

- La collection d'études sur les Partis communistes réunies par Fayçal Darraj, pour le Arabe Centre of Socialist Studies, plus de 1800 P.

- La collection d'études sur le Parti Communiste égyptien (une quinzaines de volumes de mémoires, documents et analyses), réunies et publiées au Caire par l'Arabe and African Research Centre

- Samir Amin, L'Eveil du Sud, panorama de l'époque de Bandoung (1955-1980).

- Samir Amin, Du Capitalisme à la civilisation.

- Nepal, *a promising revolutionnary advance*, Monthly Review, fabruary 2009.

٧

المزارع القروي
الزراعة الأسرية الحديثة
الزراعة الرأسمالية أو الزراعة في الرأسمالية
الإصلاحات العقارية اللازمة في آسيا وإفريقيا

١. في الشمال: الزراعة الأسرية فعّالة بكمال ومنصهرة بالرأسمالية المهيمنة

الزراعة الأسرية الحديثة المهيمنة في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، أثبتت بشكل واسع تفوقها وذلك بالمقارنة مع الأشكال الأخرى من الإنتاج الزراعي. إنتاج العامل سنويًا والذي يميزها (الذي يعادل من ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ طن من الحبوب) ليس له ما يعادله وقد سمح لجزء ضئيل من العاملين (٥٪) بإطعام الدولة بأكملها وبوفرة وسمح حتى بإنتاج فائض للتصدير. أثبتت الزراعة الأسرية الحديثة، من جهة أخرى، قدرة استثنائية على امتصاص بدع الاستهلاك وكثير من المرونة في التكيف مع تطور الطلب.

لا تتشارك هذه الزراعة مع الرأسمالية فيما يشكل بامتياز خصوصية أسلوبها الأساسي في تنظيم العمل. تسمح أهمية الجماعة العمالية في المصنع بتقسيمٍ منظم للعمل، هذا التقسيم نفسه يشكل أصل القفزة النوعية في الإنتاجية. في مشروع الزراعة العائلي تُختزل هذه الجماعة العمالية بشكل أساسي في شخص أو اثنين (زوجين من المزارعين)، وفي بعض الأحيان يستفيد هذا المشروع من مساعدة واحد، اثنين أو ثلاثة مساعدين أو عمال دائمين وكذلك، في بعض الحالات، من عدد أكبر من الموسميين (تحديدًا عند جني الفواكه والخضار). بشكل عام، لا يُطبق أي تقسيم ثابت بشكل نهائي للعمل والمهام متعددة ومتنوعة. بهذا المعنى، الزراعة الأسرية ليست رأسمالية.

تشكل هذه الزراعة الأسرية الحديثة، على وجه الخصوص، جزءًا لا ينفصل عن الاقتصاد الرأسمالي الذي تنصهر فيه بشكل كامل.

في مشروع الزراعة الأسرية، لم يعد يحسب الاستهلاك الفردي ؛ يأخذ المشروع كامل مشروعيته من إنتاجه للسوق. المنطق الذي يوصي بخيارات الإنتاج لم يعد هو نفسه الذي كان يميز الزراعات الريفية في الماضي (التي حللها شايانوف[1] أو زراعات اليوم في دول العالم الثالث المعاصر).

فاعلية المشروع العائلي تحرص على معداتها الحديثة. تحشد هذه الزراعة ٩٠٪ من الجرارات وغيرها من المعدات. تشكل هذه المعدات، التي اشتراها المزارعون موضوع البحث (بالتقسيط)، " ملكية خاصة ". المزارع حسب منطق الرأسمالية، هو في آن معًا عامل ورأسمالي ويجب أن يكون دخله متناسبًا مع مبلغ أجر عمله ومع الربح الذي يحصل عليه من ملكيته لرأس المال الموظف. يمكن مقارنة العائدات الصافية للمزارعين قيد الدراسة بالأجور الوسطى المستحقة في الصناعة في دولتهم. تهدف سياسات التدخل والتنظيم الوطنية المطبقة في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، حيث يهيمن هذا النوع من الزراعة، إلى المطالبة(من خلال نظم المساعدة) بتأمين المساواة بين عائدات الفلاحين وعائدات العمال. أرباح رأس المال الموظف من قبل المزارعين مأسورة إذن بتقسيمات الرأسمالية الصناعية والمالية الموضوعة في الأعلى.

في الزراعة الأسرية في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، المركّب الذي يمثله الريع العقاري والذي من المفترض أن يشكل هو نفسه أجر إنتاجية الأرض في الاقتصاد التقليدي، ليس له وجود في أجر المزارع المالك أو أجر المالك (عندما لا يكون المزارع مالكًا). نموذج " تخدير المالك " الفرنسي، واضح كل الوضوح هنا، حقوق المُستغِل المكتسبة في التشريع تعطي الأولوية لحقوق المالك. في الولايات المتحدة الأميركية، حيث " احترام الملكية الخاصة " يستفيد دائمًا من الأولوية المطلقة،

---

[1] ألكسندر شايانوف، من النبلاء الروس، اقتصادي وعالم اجتماع (المترجم).

تم الحصول على نفس النتيجة بإجبار جميع المشاريع الأسرية تقريبًا على تملك الأراضي التي تستغلها. وبالتالي يختفي العائد من الملكية الخاصة من أجر المزارعين.

فاعلية الزراعة الأسرية موضوع البحث تحرص أيضًا على أن تستغل (بالتملك أو بغيره) مساحات من الأراضي الجيدة تفي بالغرض: لا صغيرة جدًا ولا كبيرة بلا فائدة. المساحة المستغلة التي تتقاطع، لكل مرحلة من مراحل التطور في الوسائل الآلية، مع حجم العمل الذي يستطيع المزارع القيام به وحده (أو جماعة أسرية صغيرة)، توسعت بالتدريج كما بيّن بوضوح م. مازوبير وقدمها كبرهان على الفاعلية المطلوبة.

سيطرة الإنتاج الزراعي تحدث في الأسفل أيضًا من قبل التجارة الحديثة (تحديدًا المتاجر الكبيرة).

قصارى الأمر، إذن، المُستغِل الزراعي الأسري، الفاعل بقوة، ليس إلاّ " مقاولاً من الباطن[1] " ممسوكًا بملقط من الأعلى من قبل رجال الأعمال الزراعيين (الذين يفرضون عليه البذور المنتقاة، مجال البذور المعدلة جينيًا)، الصناعيين (الذين يصنعون المعدات والمنتجات الكيميائية)، والتمويل (الذي يمنحه القروض اللازمة)، ومن الأسفل من قبل التجارة في المتاجر الكبيرة. وضعه أقرب إلى وضع الحرفي (المنتج الذاتي) الذي كان مُستغلاً في الأمس القريب في إطار " النظام المنزلي[2] " (النسّاج المحكوم من قبل التاجر الذي كان يزوده بالخيط ويروج للنسيج).

---

١ المقاول من الباطن هو الذي يأخذ على عاتقه من المقاول الأصلي جزءًا من المقاولة ويتقاضى أجرته جملةً أو أقساطًا (المترجم).

٢ النظام المنزلي هو عبارة عن نظام اقتصادي قائم منذ القرن السادس عشر في أوروبا ويقوم هذا النظام على علاقة تجارية تربط الفلاحين بالتجار الذين يزودونهم بالعمل في فترات ضعف النشاط الزراعي. كان هؤلاء التجار يرسلون الطلبيات والفلاحين يقومون بإنتاجها في المنزل وبأدواتهم الخاصة.

من المؤكد أن هذا الشكل من الزراعة ليس محصورًا بالعالم الرأسمالي الحديث. يوجد أحيانًا مؤسسات أعمال زراعية كبيرة، وأحيانًا " ملكيات ضخمة " توظف عددًا كبيرًا من المأجورين (عندما لا تكون هذه الملكيات مؤجرة لعائلات فلاّحية). هذه هي حال الأراضي في المستعمرات بشكل عام، وكذلك في إفريقيا الجنوبية (تم إبطال هذا النوع من العِزب من قبل الإصلاح الزراعي في زيمبابوي). نجد العديد من هذا النوع في أميركا اللاتينية، الأقل " حداثةً " هنا، وأكثر " حداثةً " هناك (أي ممكننة)، كما هو الحال في مدينة كون الجنوبية. لم يبقَ إلاّ الزراعة الأسرية المهيمنة في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية.

كانت تجارب " الاشتراكية القائمة بالفعل " قد وظفت أشكالاً صناعية من الإنتاج الزراعي. الماركسية التي كانت وراء هذا الخيار هي ماركسية كارل كاوتسكي الذي تنبأ، في نهاية القرن التاسع عشر، باختفاء مشروع الزراعة الأسرية لصالح الوحدات الكبيرة من الإنتاج التي من المفترض أن تستفيد من تقسيم داخلي ينظم العمل، ولم يكن قد تنبأ بتحديث هذا المشروع (معداته وتخصصاته). لم تتحقق هذه النبوءة في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية. لكن، في المقابل، كنا نصدق الأسطورة التي انتشرت في الاتحاد السوفييتي، أوربا الشرقية (مع بعض المفارقات)، في الصين وفي فيتنام (بأساليب خاصة بكل بلد) وفي كوبا في وقت من الأوقات. بعيدًا عن الأسباب الأخرىٰ التي سببت فشل هذه التجارب (الإدارة البيروقراطية، التمفصل حول تخطيط اقتصادي سيء، تخفيف مسؤوليات الخطأ الديمقراطي، الخ.)، يجب أن يكون هذا الفشل محمولاً في البداية علىٰ خطأ في التمييز يتعلق بمزايا تقسيم العمل والتخصص، استكمل دون مبرر من بعض أشكال الصناعة إلىٰ مجالات أخرىٰ من الإنتاج والنشاط الاجتماعي.

إذا تم الاعتراف بهذا الفشل، سنلاحظ بأن الحال لن يكون نفسه فيما يتعلق بأشكال الزراعة الرأسمالية في مناطق أميركا اللاتينية أو في إفريقيا الجنوبية المشار إليها

في الأعلى. علمًا بأن الفشل هنا ظاهرٌ على الرغم من مردودية وتنافسية هذه الأشكال العزبية المحدثة. إذ أن الحصول على هذه المردودية تم بتبديد بيئي مخيف (دمار لا انعكاسي للطاقة الإنتاجية وللأراضي المشجرة) وتبديد اجتماعي (أجور مأساوية).

٢. في الجنوب: زراعات ريفية فقيرة تشكل مركبات للرأسمالية في الأطراف المحكومة

تحشد الزراعات الريفية في الجنوب ما يقارب نصف الإنسانية ـ ثلاثة مليارات إنسان. تنقسم هذه الزراعات بين تلك التي استفادت من الثورة الخضراء (السماد، المبيدات الحشرية والبذور المنتقاة)، الآلية قليلاً على وجه الخصوص، التي يتطور إنتاجها بين ١٠٠ و٥٠٠ قنطار لكل عامل، وتلك الموجودة قبل الثورة التي يتطور إنتاجها بحوالي ١٠ قنطار فقط لكل عامل. الفارق بين الإنتاج المتوسط للزراعة في الشمال والإنتاج المتوسط للزراعة الريفية، الذي كان يتراوح بين ١٠ إلى ١ قبل ١٩٤٠، أصبح اليوم من ١٠٠ إلى ١. بمعنى آخر، معدلات التطور في الإنتاجية الزراعية تجاوزت بشكل كبير معدلات الإنتاجية في النشاطات الأخرى، مؤديةً بذلك إلى تخفيض الأسعار الفعلية من ٥ إلى ١.

هذه الزراعة الريفية في دول الجنوب، هي أيضًا، انصهرت تمامًا في الرأسمالية المحلية والعالمية. في حين أن فحص الوضع يظهر مباشرةً المفارقات والاختلافات بين نوعي الاقتصاد " العائلي ".

اختلافات هائلة، جلية ولا نزاع عليها: أهمية الاستهلاك الفردي في الادخارات الريفية، تشكل الوسيلة الوحيدة للعيش بالنسبة لأهالي الريف المعنيين ؛ ضعف فاعلية هذه الزراعة، غير المجهزة بالجرارات والمعدات الأخرى، يعطي غالبًا مردودًا ضعيفًا جدًا ؛ فقر العالم الريفي الكبير (ثلاثة أرباع ضحايا سوء التغذية هم من الريفيين) ؛ انعدام قدرة هذه الأنظمة المتزايد على ضمان المعيشة الغذائية في مدنها ؛ وحجم المشاكل، اقتصاد الريف موضوع البحث يتعلق بما يقارب نصف الإنسانية.

علىٰ الرغم من هذه الفوارق، انصهرت هذه الزراعة الريفية الآن في الرأسمالية العالمية المهيمنة. تعتمد، في إطار مساهمتها في السوق، علىٰ " اللوازم " المشتراة (علىٰ الأقل المنتجات الكيميائية والبذور المنتقاة) وهي ضحية الاحتكارات التي تسيطر علىٰ تجارة منتجاتها. عمليات الاقتطاع التي يقوم بها رأس المال المهيمن من الأعلىٰ ومن الأسفل من قيمة المنتجات، ثقيلة جدًا علىٰ المناطق المنتفعة من الثورة الخضراء (نصف الطبقة الفلاحية في الجنوب). لكنها ثقيلة أيضًا، بصورة نسبية، علىٰ النصف الآخر من الطبقة الفلاحية في الجنوب، نسبةً لضعف إنتاجها.

٢. هل من الممكن تحديث الزراعة في الجنوب عن طريق " المسار الرأسمالي " وهل هو مرغوبٌ به؟

نضع أنفسنا في افتراض إستراتيجية تطور الزراعة التي تسعىٰ في الجنوب وبشكل منتظم لإعادة خلق المسار الذي أدىٰ إلىٰ الزراعة الأسرية الحديثة في الشمال. نتصور إذن وبسهولة أن ما يقارب الخمسين مليون مزرعة حديثة إضافية، في حال تمكنت من الحصول علىٰ مساحات شاسعة من الأرض التي تلزمها (باقتطاعها من الادخار الريفي وباختيار أفضلها من دون شك) وفي حال تمكنت من الوصول إلىٰ الأسواق الرأسمالية التي تمدها بالمعدات، ستتمكن من إنتاج أهم المنتجات التي ما زال المستهلكون المدنيون القادرون علىٰ الدفع يشترونها من الإنتاج الريفي. لكن ماذا سيحل بمليارات المنتجين الريفيين غير المنافسين؟ سيصبحون بلا رحمة مستبعدين لعشرات السنين. ماذا سيحل بهذه المليارات من الناس، وغالبيتهم أصلاً فقراء من بين الفقراء، لكن من سيطعم نفسه من بينهم، بين بين، الوضع السيئ غالبٌ علىٰ ثلث عددهم؟ في فضاء خمسون عامًا، لن يكون هناك أي تطور صناعي تنافسي، حتىٰ في الافتراض الخاطئ لنمو ٧٪ سنويًا المستمر بالنسبة لثلاثة أرباع الإنسانية، لن يتمكن هذا التطور الصناعي من امتصاص من يشكلون ثلث هذا المخزون. هذا يعني أن الرأسمالية غير قادرة بالطبيعة علىٰ حل المسألة القروية وأن الآفاق الوحيدة التي تقدمها

هي آفاق كوكب من الأكواخ ومليارات من الناس " أكثر من اللازم ".

وصلنا إذن إلى درجة حيث أنه لفتح مجال جديد لتوسع رأس المال (" تحديث الإنتاج الزراعي ")، أصبح من الواجب تحطيم مجتمعات بأكملها. خمسون مليونًا من المنتجين الفاعلين الجدد (مائتي مليون إنسان مع عائلاتهم) من جهة، وثلاثة مليارات مستبعدين من جهة أخرى. لم يعد يمثل البعد الخلاّق للعملية إلاّ قطرة من الماء مقابل محيطٍ من الدمار الذي تتطلبه هذه العملية. أختم بفكرة أن الرأسمالية دخلت في مرحلة الشيخوخة المنحدرة ؛ لم يعد المنطق الذي يحكم هذا النظام قادرًا على تأمين العيش البسيط لنصف الإنسانية. تصبح الرأسمالية بربرية، تدعو بشكل مباشر لإبادة العنصر البشري. أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن نستبدلها بحجج أخرى للتطور، بتفكير عقلاني أسمى.

ما العمل إذن؟

يجب الموافقة على المحافظة على الزراعة في الريف لمستقبل القرن الواحد والعشرين بأكمله. ليس لأسباب الحنين الرومانسي إلى الماضي، لكن وبكل بساطة لأن حل المسألة يمر عبر تجاوز حجج الرأسمالية، والاندراج في انتقال جيلي بطيء إلى الاشتراكية العالمية. يجب إذن وضع تصورات لسياسات ضبط العلاقات بين " السوق " والزراعة الريفية. على الصعد الوطنية والإقليمية، يجب أن يحمي هذا الضبط، الفريد والمتلائم مع الظروف المحلية، الإنتاج الوطني، ضامنًا بهذا سيادة الأمم الغذائية الهامة جدًا وإبطال السلاح الغذائي الإمبريالي ـ بمعنى آخر، قطع اتصال الأسعار الداخلية بأسعار السوق العالمي ـ كما ويجب ـ من خلال تطور إنتاجية الزراعة الريفية البطيئة دون شك ولكن المستمرة ـ أن يسمح بالسيطرة على هجرة سكان الريف إلى المدن. على صعيد ما نطلق عليه اسم السوق العالمي، على الأرجح أن يتم الضبط المرغوب فيه من خلال اتفاقات داخلية- إقليمية تستجيب لمقتضيات التنمية التي تؤدي إلى الانصهار وليس إلى الاستبعاد.

٤. لا وجود لبديل عن السيادة الغذائية

الاستهلاك الغذائي على الصعيد العالمي مضمون بالمنافسة من ٨٥٪ من المنتجات المحلية. تحديدًا، بالمنافسة على تلك المنتجات التي تتقاطع مع مستويات إرضاء الحاجات الغذائية المختلفة بشدة: الممتازة بالنسبة لأميركا الشمالية وأوروبا الغربية والوسطى، المقبولة بالنسبة للصين، دون الوسط بالنسبة لباقي آسيا وأميركا اللاتينية، كارثية بالنسبة لإفريقيا. نلاحظ أيضًا التلازم القوي الذي يربط هذه النوعية بالمستوى الصناعي في المناطق المعنية: الدول والمناطق الأكثر تطورًا في الصناعة هي أيضًا الدول والمناطق الأفضل في إطعام سكانها بشكل مقبول عن طريق إنتاجها الزراعي الخاص.

الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا أدركتا تمامًا أهمية السيادة الغذائية وقامتا بتحقيقها بنجاح، من خلال سياسات اقتصادية منتظمة. لكن، على ما يبدو، ما هو جيد بالنسبة لها، لن يكون كذلك بالنسبة للآخرين! البنك العالمي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الأوروبي يسعون إلى فرض بديل يصنفونه " كضمان غذائي ". دول العالم الثالث لن تكون بحاجة، برأيهم، لسيادة غذائية ويجب عليها الاعتماد على التجارة العالمية لتغطي العجز - المتزايد - في حاجاتها الغذائية. بإمكان هذا أن يبدو سهلاً بالنسبة لتلك الدول التي تعتبر من الدول الهامة في تصدير الموارد الطبيعية (البترول، اليورانيوم وغيرها). بالنسبة للآخرين، " تنصح " القوى الغربية بالتخصص في زراعتهم، بقدر المستطاع، لإنتاج المنتجات الزراعية التي يمكن تصديرها (القطن، المشروبات والزيوت الاستوائية، مجال الوقود الحيوي). إذا كان هذا التخصص المطبق في الواقع منذ زمن الاستعمار، لم يسمح بتحسين الحصص الغذائية المأساوية لدى الشعوب المعنية (الريفيين بالمقام الأول)، فإن المدافعين بعناد عن " الأمن الغذائي " لم يأخذوا بالحسبان (الآخرين بقدر ما فكروا بأنفسهم). كما أنهم لم يأخذوا بالحسبان التلازم الذي يربط نوعية الزراعة بالمستوى الصناعي في المناطق المعنية، هذا التلازم الذي تمت الإشارة إليه في الأعلى.

نتصح إذن الفلاحين الذين لم يدخلوا بعد في عصر الصناعة (كما في إفريقيا) بتجنب الالتزام بمشروع التصنيع " الجنوني ". هذه هي العبارات نفسها التي وظفتها سيلفي برونال١ والتي تذهب لتنسب الفشل في التنمية الزراعية في إفريقيا إلى خيار حكوماتها " الجنوني " في التصنيع! إن كانت الدول التي عملت تحديدًا بهذا الخيار (كوريا، تايوان والصين) قد تمكنت في آن معًا من أن تكون " دولاً بارزة " ومن إطعام وبشكل أفضل (أو أقل سوءًا) سكانها، وإن كانت الدول التي لم تعمل تحديدًا بهذا الخيار (إفريقيا) تغرق في سوء التغذية والجوع التاريخي، فإن هذا على ما يبدو لم يؤثر على موضوع الدفاع عن مبدأ " الأمن الغذائي " (الذي سيصبح مصنفًا بدقة أكبر " لا أمن غذائيًا "). يوجد دون شك خلف هذا الإصرار برفض التزام إفريقيا بالمسارات التي تلهم بها نجاحات آسيا، ازدراء (وربما تعصب عرقي) من الشعوب المعنية. لا يمكننا إلاّ التعبير عن أسفنا بأن تجد ترهاتٌ كهذه صدىً محببًا في الكثير من أوساط المنظمات " الغربية " ذات العزيمة الصادقة (المنظمات غير الحكومية وحتى في مراكز البحث العلمي!).

أثبت برونو بارمنتييه٢ وبدقة بالغة خطأ خيار " الأمن الغذائي " الفادح. الحكومات التي ظنت أنها قادرة على تغطية حاجات شعوبها المدنية الفقيرة من خلال تصدير (البترول من جملة أشياء أخرى) تجد نفسها عالقةً في الفخ أمام العجز الغذائي المتنامي بشكل واضح. بالنسبة للآخرين ـ الدول الإفريقية بصورة خاصة ـ الوضع أسوأ بكثير.

---

١ فرنسية خبيرة في الجغرافية، اقتصادية وكاتبة متخصصة بمشاكل التطور، ولدت عام ١٩٦٠ (المترجم).

٢ مهندس مناجم واقتصادي، يعمل في الصحافة والنشر. وانضم في عام ٢٠٠٢ إلى البيئة الزراعية من خلال عمله في كلية الهندسة الزراعية. ونشر كتابه "إطعام الإنسانية" عام ٢٠٠٩ ، الكتاب الذي يعطي في حد ذاته تحديا يتمثل في حل مشكلة كبيرة تتعلق بالثمانية مائة و خمسين مليون شخص في العالم الذين يمكن إطعامهم حتى الشبع (المترجم).

فضلاً عن ذلك، الأزمة الاقتصادية التي بدأت بالانهيار المالي عام ٢٠٠٨ زادت أصلاً وستزيد أكثر كل معطيات المعادلة.

قد يبدو مسليًا بحزن إثبات أن شركاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (بما فيها مؤسسات الاتحاد الأوروبي) تتشبث بسياسات الأمن الغذائي، في اللحظة نفسها التي تثبت الأزمة الاقتصادية الراهنة خطأ هذه السياسات.

ليس بمقدورنا إلاّ أن نفترض بأن حكومات الولايات المتحدة الأميركية، أوروبا واليابان " لا تعي " حجم المشكلة. وكأننا نعتبر أن الذكاء ينقصها وهو شيء لا ينقصها بالتأكيد. هل بإمكاننا إذن استبعاد فرضية أن " اللا أمن غذائي " مستمر بوعي كامل؟ " ألم يطبق أصلاً " السلاح الغذائي " ويبدأ كما هو الحال؟ هناك إذن سبب إضافي من دونه لن يكون هناك سيادة غذائية ممكنة.

لكن إذا كانت السيادة الغذائية لا تعرف بديلاً، فإن تنفيذها بفعالية يتطلب، تحديدًا، الالتزام بمسار البناء الاقتصادي المتنوع ومنه بمسار الصناعة.

٥. الإصلاح العقاري في قلب الخيارات المتعلقة بمستقبل المجتمعات الريفية

المحور الأساسي في المناقشة المتعلقة بمستقبل الزراعات الريفية يدور حول مشكلة قانون التحكم بالمحصول الزراعي.

يجب على الإصلاحات الضرورية في الأنظمة العقارية الزراعية في إفريقيا وآسيا أن تندرج في منظور للتطور لمصلحة المجتمع بأكمله، ولمصلحة الطبقات العمالية والشعبية بصورة خاصة، بضم الفلاحين إليها بكل تأكيد، وأن تكون موجهةً نحو التقليص من عدم المساواة والاستئصال الجذري للفقر. ينطوي مثال التطور هذا على التآلف في الاقتصاد الكلي " المختلط " (رابطين المشروع الخاص بالتخطيط الشعبي) ومبنيًا على أساس العمل الديمقراطي المضاعف في إدارة السوق والدولة وتدخلاتها وإدارة خيار التنمية في الزراعة المبني على الاستغلال الريفي العائلي.

تطبيق مجموع المبادئ الأساسية هذه ـ التي تتطلب بكل تأكيد تعريف الأساليب الصحيحة و الخاصة بكل دولة ومرحلة من مراحل تطورها ـ يشكل من نفسه بناءً للبديل في أبعاده الوطنية. يجب أن يكون هذا التطبيق مترافقًا بتطورات قادرة على دعمه، سواء كان على المستوى الإقليمي المطلوب أو على الصعيد العالمي، وكذلك ببناء عولمة بديلة مفاوض عليها وليست مفروضة من طرف واحد من قبل الرأسمالية المهيمنة، الإمبريالية الجماعية للحكومات الثلاث (الولايات المتحدة الأميركية، أوروبا واليابان) ومن قبل السيطرة الأميركية.

يجب أن تكون القواعد التي تتحكم بالحصول واستخدام المحصول الزراعي مصاغةً من المنظور الذي " يصهر وليس الذي يستبعد "، أي الذي يسمح لجميع الفلاحين بالحصول على المنتوج، الشرط الأول في إعادة خلق " المجتمع الريفي ". هذا الحق الأساسي لا يكفي بالتأكيد. يجب أيضًا ضمان إرفاقه بسياسات تسمح للاستثمارات الريفية الأسرية بالإنتاج ضمن هذه الشروط وذلك لضمان النمو المؤكد في الإنتاج الوطني (ضامنًا بدوره السيادة الغذائية للدولة) والتحسين الموازي للدخل الفعلي لمجموع الفلاحين المعنيين. يتعلق الأمر بتنفيذ مجموعة من مقترحات الاقتصاد الكلي وصيغ إدارتها السياسية المناسبة، وبإخضاع المفاوضات المتعلقة بملائمة أنظمة التبادل العالمية مع الحاجات الأولية.

إن الحصول على المنتوج محكوم بقانون ملكيته. اللغة الموظفة في هذا المجال غالبًا ما تكون غير دقيقة، وهو خطأ في التصور الكافي للمفاهيم. باللغة الفرنسية، مفاهيم " الإصلاح العقاري "، " الإصلاح الزراعي " وأحيانًا " القوانين المتعلقة بالمجال الوطني "، " تحولات أساليب الاستغلال "، وباللغة الانكليزية، " النظام العقاري "، " نظام الأرض "، تستخدم غالبًا ليعبر الواحد بدلاً عن الآخر.

يجب في البداية التمييز بين نوعين من " القوانين العقارية " (أو " الأنظمة العقارية "): تلك التي تم تأسيسها بناءً على الملكية الخاصة الزراعية والأخرى التي لم

تبنَ على هذا الأساس.

أولاً- الأنظمة العقارية المبنية على أساس الملكية الخاصة للمحصول

يتمتع المالك هنا، لنوظف مصطلحات القانون الروماني[1]، **usus** (بحق الاستغلال الشخصي)، **fructus** (تملك منتجات هذا الاستغلال)، **abusus** (نقل الملكية). هذا القانون " المطلق " يعني أن المالك يستطيع زراعة ملكيته بنفسه، تأجيرها أو حتى الامتناع عن زراعتها. بإمكان الملكية أن تكون معطاة أو مباعة، وتدخل في مجموع الأصول المنتفعة من قوانين الإرث.

دون شك، يبدو هذا القانون غالبًا أقل وجوبًا مما هو عليه. في جميع الأحوال، يخضع استخدامه للقوانين التي تحكم النظام العام (ممنوع استخدامه بطريقة غير شرعية لزراعة الممنوعات مثلاً)، وبقواعد تتعلق أكثر فأكثر بالمحافظة على البيئة. هناك حد أعلى ثابت لمساحات تملك الفرد أو الأسرة في بعض الدول التي بدأت بالإصلاح الزراعي. حقوق المزارعين المستأجرين (مدة وضمانة العقد، مبلغ الدخل العقاري) تحد من حقوق المالكين، بدرجات مختلفة تصل إلى إعطاء المستأجر حق الاستفادة الكبرى من حماية الدولة ومن سياساتها الزراعية (كما في فرنسا). حرية اختيار زراعته، لا تشكل قاعدة دائمة. في مصر، عبر العصور، خدمات الدولة الزراعية تفرض حصصًا من قطع صغيرة مخصصة لزراعات مختلفة تبعًا لحاجاتها من مياه الري.

هذا النظام العقاري حديث في إطار كونه ناتجًا عن بناء الرأسمالية التاريخية (القائمة) انطلاقًا من أوروبا الغربية (انكلترا بالمقام الأول) والمستعمرات الأوروبية في أمريكا. كان قد تم وضعه من خلال تحطيم الأنظمة " التقليدية " لتنظيم الحصول على المنتوج، في أوروبا نفسها. كانت قوانين أوربا الإقطاعية مبنية على تطبيق الحقوق على نفس الأرض: حقوق المزارع المعني وأعضاء آخرون من القرية (عبيدًا أو أحرارًا)،

---

[1] ينص القانون الروماني على الفصل بوضوح بين ملكيـة الموجـودات (**usus**، **fructus** و**abusus**) وحيازتها (المترجم).

حقوق الأسياد الإقطاع، حقوق الملك. أخذ الاستيلاء صيغة " القطعة المسيجة " في انكلترا، ومن ثم تم تقليده بطرق مختلفة في باقي الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر. ندد ماركس في وقت مبكر جدًا بهذا التحول الجذري الذي أقصىٰ غالبية الفلاحين عن حق التصرف بالمحصول ـ لنصنع منهم الكادحين المهاجرين إلىٰ المدينة (بحكم الظروف) أو الذين يشكلون في المكان عمال زراعيين (أو مزارعين بالمؤاكرة) ـ هذا الإقصاء الذي رتب للعائلات إجراءات التراكم البدائي بنزع الملكية عن المنتجين أو من استخدام وسائل الإنتاج.

استخدام مصطلحات القانون الروماني لوصف قانون التملك البرجوازي الحديث يجعلنا نفهم أن لهذا القانون جذورًا بعيدة، تعود في هذه الحالة إلىٰ جذور ملكية الإنتاج في الإمبراطورية الرومانية و بدقة أكثر، جذور ملكية عزب العبيد. لم يبقَ إلاّ هذه الصيغ الخاصة من الملكية التي اختفت في أوروبا الإقطاعية، ليس بإمكاننا التحدث عن " استمرارية " المفهوم " الغربي " للملكية (هو نفسه مرتبطًا " بالفردية " و بالقيم التي يمثلها) التي لم يكن لها في الواقع يومًا وجود.

بلاغة الخطاب الرأسمالي ـ الفكر التحرري ـ لم تنتج فقط أسطورة " الاستمرارية الغربية ". لقد أنتجت بصورة خاصة أسطورة أخرىٰ أكثر خطورةً: أسطورة " العقلانية المطلقة والأسمىٰ " في إدارة الاقتصاد المبني علىٰ أساس الملكية الخاصة والحصرية لوسائل الإنتاج. يزعم الاقتصاد التقليدي في الواقع أن السوق، أي نقل الملكية من ملكية رأس المال إلىٰ ملكية الإنتاج، يتطلب الاستخدام الأفضل (الأكثر فاعلية) لعوامل الإنتاج هذه. يجب إذن، في إطار هذه الحجة، أن نجعل من الإنتاج سلعة كأي سلعة أخرىٰ، قابلاً للتحويل إلىٰ سعر السوق لضمان الاستخدام الأفضل له بالنسبة للمالك المعني وبالنسبة للمجتمع بأكمله. لا يتعلق الأمر هنا إلاّ بتحصيل حاصل فقير، غير أن هذا التحصيل هو الذي يغذي خطاب البرجوازية بأكمله. هذه البلاغة نفسها تنمي سلطة تشريع مبدأ ملكية الإنتاج من كونها الوحيدة التي تعطي

للمزارع، الذي يستثمر ليحسن عائداته وإنتاجية عمله، الضمان بأن لا تُنتزع ملكيته لثمار عمله وادخاره بشكل مفاجئ. لا شيء من ذلك ولا الصيغ الأخرىٰ من تنظيم قانون استخدام المحصول بإمكانها أن تؤدي إلىٰ نتائج مماثلة. أخيرًا، هذا الخطاب المهيمن يبسط النتائج التي يظن أنه قادر علىٰ الوصول إليها من خلال بناء الحداثة الغربية من أجل اقتراحها كقواعد وحيدة وضرورية لتقدم جميع الشعوب الأخرىٰ. تحويل المحصول إلىٰ ملكية خاصة بالمعنىٰ الراهن للكلمة، كما هو الحال في مراكز الرأسمالية، يعني تعميم سياسة " القطعة المسيجة " في العالم أجمع، أي تسريع نزع ملكية الفلاحين. هذا السير ليس بجديد: كان قد بدأ وتوبع خلال القرون السابقة من توسع الرأسمالية العالمي، تحديدًا في إطار الأنظمة الاستعمارية. اليوم، تقترح منظمة التجارة العالمية تسريع الحركة فقط، في حين أن الدمار المستقبلي الذي ينطوي عليه الخيار الرأسمالي أصبح أكثر فأكثر واضحًا ومحسوبًا ونتيجةً لذلك ستسمح مقاومة الفلاحين والشعوب المعنية، من خلال نشر هذا الدمار، ببناء البديل الحقيقي والإنساني بأصالة.

ثانيًا- الأنظمة العقارية غير المؤسسة علىٰ الملكية الخاصة للمحصول الزراعي

هذا التعريف، كما نرىٰ، سلبي - غير مؤسسٍ علىٰ الملكية الخاصة - ونتيجة ذلك، لا يمكنه تصوير مجموعة متجانسة. حيث أنه في كل المجتمعات الإنسانية، نقوم بتنظيم عملية الحصول علىٰ الإنتاج. غير أن هذا التنظيم تتم إدارته إما من قبل " الجماعات التقليدية " أو من قبل " الجمعيات الحديثة "، أو من قبل الدولة. أو بدقة أكثر وغالبًا، من قبل مجموعة من المؤسسات والممارسات المعنية بالأفراد والجمعيات والدولة.

لطالما (أو تقريبًا) أقصت الإدارة " التقليدية " الملكية الخاصة بالمعنىٰ الحديث، ولطالما ضمنت حصول جميع الأسر (أكثر من الأفراد) المعنية علىٰ الإنتاج، أي الأسر التي تبني " أسرة القرية " المتمايزة والتي تقدم نفسها بهذه الصفة. لكنها لم تضمن يومًا (أو تقريبًا) الحصول العادل علىٰ الإنتاج. أولاً، غالبًا ما كانت تقصي الغرباء عنه (غالبًا

من بقية الشعوب المستعمرة)، " العبيد " (من مختلف المراتب)، وتتشارك بصورة غير عادلة على الأراضي تبعًا للانتماء القبلي، النسب، طبقة اجتماعية أو مرتبة اجتماعية (الأسياد، " الرجال الأحرار "، الخ.). لا يوجد إذن مكان للقيام بمديح قليل التبصر لهذه القوانين التقليدية، كما وللأسف يفعل العديد من المفكرين الوطنيين المعادين للإمبريالية. تتطلب التنمية بالتأكيد إعادة وضعهم إلى بساط البحث.

الإدارة التقليدية لم تكن يومًا ـ أو تقريبًا ـ إدارة " القرى المستقلة ". كانت هذه القرى دائمًا منصهرة في مجموعات خاصة بالدولة، مستقرة أو غير مستقرة، متماسكة أو مؤقتة تبعًا للظروف لكن نادرًا ما تكون غائبة. لطالما كانت قوانين الجماعات والأسر التي تؤلفها محدودة بقوانين الدولة، محصلة ضرائب القبيلة (سبب لأجله صنفتُ أساليب الإنتاج في مرحلة ما قبل الحداثة بالأنظمة "الخراجية").

لم تعد هذه الصيغ المعقدة من الإدارة " التقليدية "، المختلفة من دولة لأخرى ومن عصر لآخر، موجودة إلاّ، في أحسن الحالات، تحت صيغ متدرجة حتى التطرف، كونها تخضع لهجوم حجج الرأسمالية المعولمة السائدة منذ قرنين (في آسيا وإفريقيا)، أو بعض الأحيان خمسة قرون (أميركا اللاتينية).

مثال الهند يشكل في هذا المجال واحدًا من الأمثلة الأكثر وضوحًا. قبل الاستعمار البريطاني، كان الحصول على الإنتاج مُدارًا من قبل " الجماعات القروية "، أو بدقة أكثر من قبل الطبقة التي تقودها، وذلك بعزل الطبقات الدنيا ـ " المنبوذين " الذين يعاملوا كطبقة عبيد جماعية مشابهة لعبيد إسبارطة. كانت هذه الجماعات القروية بدورها خاضعة للسيطرة ومستغلة من قبل الإمبراطورية المغولية والتابعين لها (حكومات راجا وملوك أخرى)، من محصلي الضرائب. رفع البريطانيون في قانون الأملاك عدد الزاميندار[1] الذين كانوا مكلفين في الماضي بتحصيل الضرائب، مشكلين منهم طبقة

---

[1] Les Zamindars موظف رسمي معين من قبل المغول ليجمع الضرائب من الفلاحين (المترجم).

من المالكين العقاريين المتحالفين، مستهترين بذلك بالعرف. في المقابل، حافظوا على " التقليد " عندما كان هذا التقليد يرتب أعمالهم، " باحترام " مثلاً استبعاد المنبوذين عن المحصول! الهند المستقلة لم تعد وضع هذا الإرث الاستعماري الثقيل إلى بساط البحث، هذا الإرث الذي كان سببًا بالمأساة اللامعقولة للغالبية العظمى من الطبقة الفلاحية، وطبقة الكادحين في المدينة[1]. حل هذه المشاكل يكمن في بناء اقتصادي ريفي أسري حائز على الأغلبية العظمى، وذلك من خلال إصلاح زراعي بالمعنى الدقيق للكلمة. أنتجت المستعمرات الأوروبية في آسيا الجنوبية الشرقية ومستعمرات الولايات المتحدة في الفيليبين تطورات من نفس النوع. كما أن أنظمة " الاستبداد الواضح " في الشرق (الإمبراطورية العثمانية، مصر محمد علي، شاه إيران) قامت بتوكيل الملكية الخاصة بالمفهوم الحديث للطبقة الجديدة التي صنفها الماركسيون التاريخيون " بالإقطاعيين "، المجندين بين كبار الموظفين في نظام السلطة.

نتيجة ذلك، أصبحت الملكية الخاصة للمحصول الزراعي تتعلق من اليوم فصاعدًا بأغلبية الأراضي الزراعية ـ أفضل الأراضي بصورة خاصة ـ في آسيا بأكملها، باستثناء الصين، في فيتنام وفي الجمهوريات السوفييتية الآسيوية الوسطى السابقة، ولم يعد هناك إلاّ بقايا النظام العرفي القديم المتدني، تحديدًا في المناطق الأكثر فقرًا والأقل أهمية بالنسبة للمزارع الرأسمالي المحلي. تم تمييز هذا البناء بصورة قوية، وذلك بوضع كبار المالكين (رأسماليي الريف في المصطلحات التي اقترحتها) في مواجهة مع الفلاحين الأغنياء، طبقة الفلاحين الوسطى، وطبقة الفلاحين الفقيرة وأولئك الذين لا يملكون أراضٍ. لا وجود " لمنظمة " ولا " لحركة " فلاّحية لتتفوق على هذه الصراعات الحادة بين الطبقات.

كان المستعمرون في إفريقيا العربية، إفريقيا الجنوبية، زيمبابوي وكينيا، قد منحوا المستوطنين (باستثناء مصر) ملكيات خاصة " حديثة "، على شكل عزب بصورة

---

[1] سمير أمين، *الهند قوة عظيمة؟* (الكاتب).

عامة. من المؤكد أن هذا الإرث كان قد تمت تصفيته في الجزائر ؛ غير أن الطبقة الفلاّحية هنا كانت قد اختفت، أصبحت طبقة كادحة (ومشردة) بسبب امتداد الأراضي المستعمرة، بينما في المغرب وفي تونس، أخذ البرجوازيون المحليون الخلافة (وهو ما كان قد حلّ أيضًا في كينيا). في زيمبابوي، قامت الثورة الجارية بتوزيع جزء من إرث المستعمرات لصالح المالكين الجدد من الطبقة الوسطىٰ من أصل مدني أكثر منه ريفي، وجزء لصالح " الجماعات في الأرياف الفقيرة ". لا تزال إفريقيا الجنوبية خارج هذه الحركة. بقايا النظام العرفي القديم المتدني، الذين يعيشون في المناطق " الفقيرة " في المغرب وفي الجزائر القبائلية كما في مناطق البانتوتان في إفريقيا الجنوبية التي تخضع لهجوم التهديدات بالتملك الخاص المغذىٰ من داخل ومن خارج المجتمعات المعنية. ضمن هذه الظروف، يجب أن تكون الصراعات الفلاّحية (وعند الضرورة المنظمات التي تنشطها أو ترتبط بها) مصنفة: هل يتعلق الأمر بحركات ومطالبات " الفلاحين الأغنياء "، الداخلين في صراع مع هذا أو ذاك التوجه في سياسات الدولة (وضد تأثيرات النظام العالمي المهيمن علىٰ هذه السياسات)، أم بالفلاحين الفقراء والذين لا يملكون أرضًا؟ هل بإمكان الواحد منهم أن يتحالف مع الآخر ضد النظام المهيمن (المسمىٰ بالليبرالي الجديد)؟ ما هي الشروط؟ إلىٰ أي حد؟ هل بإمكان مطالبات الفلاحين الفقراء وأولئك الذين لا يملكون أرضًا ـ المعبر عنها أو لا ـ أن تكون " منسية "؟

في إفريقيا المدارية، خطأ الأنظمة التقليدية الظاهر يتجلىٰ بوضوح أكبر دون شك. إذ هنا، نموذج الاستعمار كان قد التزم بطريق مختلفة وأكثر خصوصية من التي كنا قد صنفناها ـ في الفرنسية (لا يمكن ترجمة المصطلح باللغة الانكليزية) ـ " باقتصاد الحلب ". كانت إدارة الحصول علىٰ الإنتاج متروكةً للسلطات " التقليدية " المسيطر عليها علىٰ وجه الخصوص من قبل حكومة الاستعمار (عن طريق الأسياد التقليديين سواء الحقيقيين منهم أو لا، المعينين من قبل الإدارة). كان الهدف من هذه السيطرة هو

الضغط على الفلاحين لإنتاج، ما هو أبعد من عيشهم الذاتي، حصة من الإنتاج خاصة بالتصدير (فستق العبيد، القطن، القهوة والكاكاو). كانت المحافظة على النظام العقاري الذي يتجاهل الملكية الخاصة تقوم إذن بأعمال المستعمرات، بما أنه كان لا يوجد أي ريع عقاري يدخل في تأليف أسعار المنتجات المشار إليها. تُرجم هذا من خلال تبديدٍ في المحاصيل، المخربة أحيانًا بصورة قطعية بسبب اتساع الزراعات (كالتصحير في السنغال الذي يوضح ذلك). مرة أخرى،كانت الرأسمالية تثبت هنا " عقلانيتها على المدى القصير "، الملازمة لمنطقها المهيمن، والتي كانت إلى حد ما سببًا في كارثة بيئية. كان التضارب بين الإنتاج الغذائي المعيشي ومنتجات التصدير يسمح أيضًا بالدفع لقاء عمل المزارعين بنسب قريبة للصفر. ضمن هذه الظروف، التحدث عن " الأنظمة الزراعية التقليدية " يصبح تعزيزًا قويًا للملاحظة: يتعلق الأمر بنظام جديد لا يحفظ من " التقاليد " إلاّ الظاهر منها، وغالبًا التقاليد التي كانت أهميتها أقل بالنسبة لهذا النظام.

الصين وفيتنام يزودااننا بالمثال، الوحيد، عن نظام إدارة الحصول على الإنتاج، نظام غير مبني على أساس الملكية الخاصة، ولا على أساس " العرف "، لكن على القانون الثوري الجديد، الذي تم تجاهله في كل مكان في الخارج، ألا وهو حق جميع الفلاحين (الذين تم تعريفهم كسكان القرية) في الحصول العادل على الأرض (أصر على صفة العادل). يمثل هذا الحق أجمل فتحٍ للثورات الصينية والفيتنامية.

الأنظمة العقارية " القديمة " (التي صنفتها بالأنظمة " الخراجية ") في الصين، وأكثر أيضًا في فيتنام المستعمرة في العمق، كانت أصلاً قد انقرضت بشكل مقبول من قبل الرأسمالية المهيمنة. طبقات القادة القديمة من نظام السلطة الإمبريالي كانت قد استولت وبشكل واسع على الأراضي الزراعية المتملكة أو تقريبًا ملكية خاصة، في حين أن التطور الرأسمالي كان يشجع تشكيل طبقات جديدة من الفلاحين الأغنياء. ماو تسي تونغ هو أول ـ ومن دون شك الوحيد، الذي يتبعه الشيوعيين الصينيين

والفيتناميين ـ من عرّف إستراتيجية التنمية الزراعية المبنية على أساس تعبئة الغالبية العظمىٰ من الفلاحين الفقراء وأولئك الذين لا يملكون أرضًا ولا مالاً. سمحت انتصارات هذه الثورة على الفور بإلغاء الملكية الخاصة للمحصول وبتنظيم أشكال جديدة لحصول جميع الفلاحين بصورة عادلة على المحصول الزراعي. مرّ هذا التنظيم بكل تأكيد بمراحل عديدة متتالية، منها تلك التي استلهمت من النموذج السوفييتي المبني على أساس التعاون في الإنتاج. حدود الانتصارات التي تحققت بهذه الثورة قادت البلدين للعودة إلى الاستغلال الريفي الأسري. هل هو موثوق هذا النموذج؟ هل بإمكانه أن يؤدي إلى تحسنٍ مستمر في الإنتاج دون إنهاك اليد العاملة الريفية؟ ما هي الشروط؟ ما هي سياسات الدعم التي يتطلبها من الدولة؟ ما هي صيغ إدارته السياسية التي تستطيع مواجهة التحدي؟

ينطوي النموذج بشكل مثالي على إثبات مضاعف لحقوق الدولة (المالك الوحيد) ولأصحاب حق الانتفاع (الأسرة الريفية). تضمن الدولة التشارك العادل في أراضي القرية بين جميع الأسر. تمنع أي استخدام مغاير للزراعة الأسرية، التأجير على سبيل المثال. تضمن إعادة ناتج الاستثمارات المحققة لأصحاب حق الانتفاع مباشرةً عن طريق حقهم في تملك ناتج الاستثمار بأكمله (تسويقه بحرية، ولو أن الدولة كانت تعطي الحد الأدنىٰ من الأسعار من خلال مشترياتها)، وتضمن لهم هذا الحق على المدىٰ الأطول من خلال توريث حق الانتفاع لأطفالهم (يفقد المهاجر حقه في الحصول على منتوج الأراضي المعدة للتوزيع). يتعلق الأمر بالأراضي الغنية بكل تأكيد، لكن أيضًا بالاستثمارات الصغيرة (لا بل القزمة)، لن يكون النظام موثوقًا إلاّ إذا أثبت الاستثمار العمودي (الثورة الخضراء دون الكثير من الآليات) فعاليته أيضًا ليسمح بنمو الإنتاج عن طريق النشاط الريفي بقدر الاستثمار الأفقي (اتساع الاستثمارات المدعومة بتكثيف استخدام الآليات).

هل طبق هذا النموذج المثالي يومًا؟ اقتربنا منه دون شك (في عصر دينغ سياوبنغ[1] في الصين مثلاً). لم يتبقَّ إلاّ هذا النموذج، وإن كان قد استطاع أن يخلق درجة عالية من المساواة في أحضان القرية، فإنه لم يستطع يومًا أن يتجنب عدم المساواة بين الجماعات فيما يتعلق بجودة المحاصيل، بالكثافة السكانية وبقرب الأسواق في المدينة، ولا واحد من أنظمة إعادة التوزيع (حتى من خلال البنى التعاونية واحتكارات الدولة التجارية في المرحلة السوفييتية) استطاع أن يكون على مستوى التحدي.

من المؤكد أن ما يشكل خطورة أكبر هو أن النظام نفسه يخضع لضغوطات داخلية وخارجية يتآكل فيه معنى التأثير الاجتماعي. الحصول على ائتمان، بشروط مرضية للمزود بالبيانات، يشكل مادةً للمساومة ولتدخلات من كل الأنواع، قانونية أو غير قانونية: الحصول " العادل " على المنتوج ليس مرادفًا للحصول " العادل " على أفضل شروط الإنتاج. شعبية إيديولوجية " السوق " تفضل هذا التآكل: يتسامح النظام (لا بل يشرّع من جديد) في تأجير (الأرض) واستخدام المأجورين. خطاب اليمين ـ الذي يلقى تشجيعًا من الخارج ـ يكرر بأنه يجب وبالضرورة إعطاء الفلاحين موضوع البحث " ملكية " الأراضي، وفتح " سوق الأراضي الزراعية ". من الواضح جدًا أن الفلاحين الأغنياء يقبعون خلف هذا الخطاب (لا بل رجال الأعمال الزراعية) الذين يطمحون إلى توسيع ملكياتهم.

إن إدارة نظام حصول الفلاحين على المحصول الزراعي مضمونة حتى الآن من قبل الدولة والحزب الذي يشكل واحدًا معها. بإمكاننا بالتأكيد أن نتصور بأن إدارته تتم من قبل مستشاري القرية المنتخبين فعليًا. هذا من دون شك ضروري، إذ أنه لا يوجد طريقة أخرى لتعبئة رأي الأغلبية والحد من دسائس الأقليات المنتفعة المحتملة نتيجة التطور الرأسمالي الأكثر وضوحًا. أثبتت " ديكتاتورية الحزب" أنها كانت قابلة

---

[1] كان الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني ومن ١٩٧٨ إلى عام ١٩٩٢ تولى منصب رئيس الوزارة في جمهورية الصين الشعبية (المترجم).

للذوبان بشكل واسع في السعي وراء النجاح الشخصي، في الانتهازية لا بل في الفساد. الصراعات الاجتماعية الجارية في الريف الصيني والفيتنامي تعبر عن نفسها بقوة في الداخل كما في الخارج. غير أنها ثورات " دفاعية "، أي أنها متمسكة بالدفاع عن إرث الثورة ـ حق المساواة بين الجميع في الأرض. هذا الدفاع ضروري بمقدار ما يبدو هذا الإرث مهددًا، على الرغم من التأكيدات المكررة من الحكومتين بأن " ملكية الدولة للمحصول الزراعي لن تكون أبدًا ملغاة لصالح الملكية الخاصة "! إلاّ أن هذا الدفاع يتطلب اليوم الاعتراف بحق القيام به عبر تنظيم المعنيين به، أي الفلاحين.

تعددية الألوان في لوحة صيغ تنظيم الإنتاج الزراعي والقوانين العقارية في آسيا وإفريقيا كثيرةٌ على أن تكون الصيغة الوحيدة " للبناء الفلاّحي البديل " مطلوبة للجميع.

من المفترض أن نفهم من " الإصلاح الزراعي " إعادة توزيع الملكية الخاصة عندما تكون هذه الأخيرة موزعة بطريقة غير عادلة. نبقى في نظام عقاري يدار من مبدأ الملكية. يفرض هذا الإصلاح نفسه على وجه الخصوص لإرضاء الطلب ـ الشرعي تمامًا ـ للفلاحين الفقراء وأولئك الذين لا يملكون أرضًا، ومن أجل الحد من سلطة كبار الملاّك السياسية والاجتماعية. لكن هنا حيث كان الإصلاح قد وضع قيد التنفيذ، في آسيا وإفريقيا بعد تحرير الأشكال القديمة من الهيمنة الإمبريالية والاستعمارية، من قبل كتل اجتماعية مسيطرة لا ثورية، أي أنها لم تكن موجهة من قبل الطبقات المحكومة والفقيرة والتي تشكل أكثرية، ما عدا في الصين وفيتنام، لم يحصل، ولهذا السبب بالتحديد، " إصلاح زراعي " بالمعنى الدقيق للكلمة، لكن كما قلت سابقًا، إن إلغاء الملكية الخاصة للمحصول الزراعي، هو تأكيد على ملكية الدولة وتطبيق لمبدأ السيطرة والاستخدام العادل للمحصول من قبل جميع الفلاحين. في الخارج، ألغت الإصلاحات الحقيقية فقط ملكية كبار المالكين لصالح طبقة الفلاحين الوسطى والغنية حتى (على المدى الأطول)، وذلك بتجاهل مصالح الفقراء وأولئك

الذين لا يملكون أرضًا. كان هذا حال مصر ودول عربية أخرى. يُخشى أن يكون الإصلاح الجاري في زيمبابوي واقعًا في منظور مماثل. في حالات أخرى، يشكل الإصلاح ضرورة راهنة: في الهند، في آسيا الجنوبية الشرقية، في إفريقيا الجنوبية وفي كينيا.

يُحدث الإصلاح الزراعي على وجه الخصوص، حتى عندما يكون ناتجًا عن حاجة ملحّة لا يمكن تفاديها، تطورًا مبهمًا من خلال أهميته على المدى الطويل. حيث أنه يعزز التمسك " بالملكية الصغيرة " التي تحول دون التشكيك بالنظام العقاري الزراعي المبني على أساس الملكية الخاصة.

يوضح تاريخ روسيا هذه المأساة. فالتطورات التي بدأت بعد إبطال العبودية (في عام ١٨٦١)، والتي تم تسريعها بثورات عام ١٩٠٥ ثم سياسات ستولبين١، كانت قد أدت إلى " طلب الملكية " الذي كرسته ثورة عام ١٩١٧ من خلال إصلاح زراعي جذري. وكما نعرف، لم يتنازل الملاّك الصغار الجدد عن حقوقهم لصالح التعاونيات التعيسة الحظ التي تم تشكيلها في تلك المرحلة، عام ١٩٣٠. كان من الممكن لمسار آخر من التطور أن يثبت وجوده انطلاقًا من الاقتصاد الأسري الفلاّحي المبني على أساس الملكية الصغيرة المعممة. لكنه لم يُجرب.

لكن في أي المناطق (غير الصين وفيتنام) لم يُشكل (بعد) النظام العقاري على أساس الملكية الخاصة؟ يتعلق الأمر بالتأكيد بإفريقيا المدارية.

نعود هنا إلى نقاش قديم. قرابة نهاية القرن التاسع عشر، يتجرأ ماركس في مراسلاته مع النارودنيك الروس٢ (فيرا زاسوليتش٣) على تأكيد فكرة إلغاء الملكية

---

١ Pyotr Arkadyevich Stolypin كان رئيس الوزارة في حكومة نيكولاس الثاني في روسيا من عام ١٩٠٦ إلى عام ١٩١١ (المترجم).

٢ اسم حركة اشتراكية زراعية نشطت من عام ١٨٦٠ حتى نهاية القرن التاسع عشر (المترجم).

٣ Véra Ivanovna Zassoulitch ثورية ماركسية روسية (المترجم).

الخاصة التي بإمكانها أن تميز الثورة الاشتراكية، وأن تسمح بالتحكم بنظام إدارة للإنتاج مختلف عن ذلك الذي تطلبه الملكية الخاصة. لكنه لا يحدد الصيغ التي يجب أن يتخذها هذا النظام الجديد، " الجماعي" النوعي، ولهذا تبقى غير كافية. عشرون عامًا لاحقًا، يقدر لينين أنه لم يعد هناك وجود لهذا الاحتمال، الذي تم إلغاؤه بدخول الرأسمالية وذهنية الملكية الخاصة التي ترافقه. هل هذا التقدير صحيح أم خاطئ؟ لن أتحدث هنا عن هذا الموضوع الذي يتجاوز معرفتي بروسيا. لم يكن لينين يومًا مهتمًا بإعطاء أهمية حتمية لهذه المسألة، باعتبار أنه وافق على وجهة نظر كاوتسكي١ فيما يخص المسألة الزراعية. عمم كاوتسكي أهمية النموذج الأوروبي الرأسمالي الحديث وكان يقدر بأن طبقة الفلاحين كانت مدعوة " للتلاشي " بفعل التوسع الرأسمالي نفسه. بمعنى آخر، كان بمقدور الرأسمالية أن " تحل المسألة الزراعية ". هذا صحيح بنسبة (٨٠٪) فيما يتعلق بالدول الرأسمالية الأخرى (الثلاثي٢: ١٥٪ من سكان العالم)، لكنه خاطئ بالنسبة لبقية الدول (٨٥٪ من سكان العالم!). يثبت التاريخ ليس فقط أن الرأسمالية لم تحل هذه المسألة بالنسبة لـ٨٥٪ من الشعوب لكن أيضًا أنها لن تتمكن من حلها، من منظور استمرار توسعها، (إلاّ من خلال إبادة العنصر البشري! حل جميل!). كان يجب إذن انتظار ماو تسي تونغ والأحزاب الشيوعية في الصين وفيتنام لإعطاء حل مناسب للتحدي.

برزت المسألة ثانيةً في العام ١٩٦٠ مع حصول إفريقيا على الاستقلال. حركات التحرر الوطنية المستمرة، الحكومات والأحزاب الحكومية التي نتجت عن هذا الاستقلال، كانت، وبدرجات مختلفة، قد استفادت جيدًا من دعم الأغلبية الفلاحية من شعوبها. نزوعهم الطبيعي للشعبية كان يحملهم على تصور " مسار اشتراكي خاص (إفريقي) ". دون شك، هذا المسار يمكن أن يكون مصنفًا باعتدال كمسار

---

١ **Karl Kautsky** رجل سياسي ومنظر ماركسي ألماني (المترجم).

٢ الولايات المتحدة، أوروبا واليابان

راديكالي، سواء في علاقته بالإمبريالية المهيمنة أو بالطبقات المحلية المرتبطة بتوسعه. كان مهتمًا بمسألة إعادة بناء المجتمع الفلاحي بتفكير إنساني وعالمي. بالتفكير الذي، غالبًا، ما كان ناقدًا قويًا " للتقاليد " التي حاول الأسياد الأجانب تعزيزها لمصلحتهم.

جميع الدول الإفريقية ـ أو تقريبًا ـ تبنت نفس المبدأ المصاغ تحت شعار " حق الملكية المقدس للدولة " لكامل الإنتاج. لست من أولئك الذين يعتبرون أن هذه المطالبة كانت " هفوة " ولا أتفق مع فكرة أنها كانت مدفوعة من سلطة الدولة القصوىٰ.

تسمح معاينة الأساليب الفعلية التي يتبعها النظام الحالي لتأطير طبقة الفلاحين ولانصهاره في الاقتصاد العالمي الرأسمالي، بتقدير أهمية التحدي. هذا التأطير مكفولاً من النظام المرّكب الذي ينادي، في نفس الوقت، " بالتقليد " وبالملكية الخاصة (الرأسمالية) وبحقوق الدولة. التقليد موضوع البحث متدني ولا ينفع أن يكون إلاّ ديكورًا لخطاب الديكتاتوريين الذين يدعون للاعتراف " بالأصالة "، ظنًا منهم أنهم قادرون علىٰ إخفاء تعطشهم للسلب وتآمرهم مع الإمبريالية خلف ورقة عنب. النزوع إلىٰ التوسع في الملكية الخاصة لا يؤذي إلاّ مقاومة الضحايا المحتملة. في بعض المناطق التي تحتل موقعًا أفضل للزراعة الغنية (مناطق الري، ضواحي زراعة البقول)، تباع الأرض وتُشرىٰ وتُؤجر دون صفة عقارية رسمية.

تصبح الملكية المقدسة للدولة، التي أناقش مبدأها، وسيلة نقل للملكية الخاصة. هكذا تستطيع الدولة " منح " الأراضي اللازمة لتشييد منطقة سياحية، أو مشروع أعمال زراعية محلي أو أجنبي أو مزرعة حكومية. تشكل السندات العقارية اللازمة للحصول علىٰ نطاقٍ منظم مادةً لتوزيعات نادرًا ما تكون واضحةً. في جميع الأحوال، تشكل الأسر الريفية التي كانت تشغل الأماكن والمدعوة إلىٰ التخلي عن هذه الأماكن، ضحايا لهذه الممارسات التي تُظهر سوء السلطة. غير أن إلغاء الملكية المقدسة للدولة ونقلها لشاغلي هذه الأماكن شيء غير قابل للتحقيق في الواقع (وإلاّ يجب مسح جميع

الأراضي القروية!) وإن حاولنا فعل ذلك، فإن هذا سيسمح للبارزين من الريف والمدينة بالحصول على أفضل القطع.

الرد الصحيح على تحدي إدارة النظام العقاري غير المؤسس على الملكية الخاصة (على الأقل بصورة مهيمنة) يمر عبر إصلاح الدولة وعبر إشراكها بفاعلية في تثبيت نظام محدّث وفعال (اقتصاديًا) لإدارة الحصول على الإنتاج ويجب أن يكون نظامًا ديمقراطيًا أيضًا (لتجنب، أو الحد، من عدم المساواة). لا يمكن أن يكون الحل ولا بأي صورة من الصور " بالرجوع إلى التقليد "، المستحيل والذي لن يكون إلاّ وسيلة لتحريك عدم المساواة ولفتح الطريق أمام الرأسمالية الهمجية.

لا يمكننا القول بأن ولا واحدة من الحكومات الإفريقية كانت قد سعت يومًا للمضي في هذا المسار المنصوح به هنا.

في مالي، كان الاتحاد المفاجئ الذي بدأ في اليوم التالي للاستقلال في أيلول عام ١٩٦١، ما تم تصنيفه بطريقة مغلوطة جدًا " بالشيوع ". في الواقع، لم تكن التعاونيات التي تم تشكيلها تعاونيات في الإنتاج الذي بقي تحت المسؤولية الكاملة لاستثمارات الأسر. كانت هذه التعاونيات تشكل صيغة من السلطة الجماعية العصرية، تنوب عن " التقليد " المزعوم الذي كانت تعتمد عليه سلطة الاستعمار. الحزب الذي رضي بهذه السلطة الجديدة الحديثة كان فضلاً عن ذلك واعيًا بوضوح للتحدي وكان قد حدد لنفسه هدف إلغاء أشكال السلطة التقليدية ـ موسوم " بالرجعية، لا بل الإقطاعية ". دون شك، هذه السلطة الريفية الحديثة والديمقراطية شكليًا (كان قد تم انتخاب المسؤولين)، لم تكن في الحقيقة ديمقراطية إلاّ بنفس المقدار الذي كانت عليه الدولة والحزب. كانت بجميع الأحوال تمارس مسؤوليات " حديثة ": الحرص على أن تتم السيطرة على الإنتاج بصورة " صحيحة "، أي دون " تمييز "، إدارة القروض، إعادة توزيع " الأرباح " (التي تزود بها تجارة الدولة) والمتاجرة بالبضائع (التي يذهب جزء منها أيضًا لتجارة الدولة). محسوبية الأقارب والتجاوزات غير القانونية لم تكن

بالتأكيد يومًا مستأصلة في التطبيق. غير أن الحل الوحيد لهذه الإساءات التي حصلت، هو نشر ديمقراطية الدولة بالتدريج، وليس تراجعها، كما فعل الليبراليون لاحقًا (عن طريق الديكتاتورية العسكرية العنيفة إلى أقصى حد)، وفرضوا هذا التراجع لصالح التجار (" الديولاس ")[1].

تجارب أخرى في المناطق المحررة من غينيا (بتحريض من نظريات املكار كابرال[2] المتطورة)، في بوركينا فاسو في عصر سنقرة، قامت بمناقشة ومواجهة هذه التحديات وأدت في بعض الأحيان إلى تطورات هامة نحاول اليوم محوها من العقول. إحلال التعاونيات الريفية المنتخبة في السنغال يشكل حلاً أدافع عن مبدئه دون تردد. الديمقراطية هي الممارسة التي لا يعرف التعلم لها نهاية، في إفريقيا أكثر منها في أوروبا.

إن ما يفهمه الخطاب المهيمن في اللحظة الراهنة من " إصلاح النظام العقاري الزراعي " يذهب تمامًا باتجاه معاكس لتشكيل البديل الأصيل المبني على أساس تشكيل اقتصاد ريفي مزدهر. هذا الخطاب، الذي يتنقل بأدوات الترويج الإمبريالي الجماعي ـ البنك العالمي، الكثير من وكالات التعاون وأيضًا عدد من المنظمات غير الحكومية المدعومة جدًا ماليًا ـ يفهم من الإصلاح العقاري تسارع خصخصة المحصول الزراعي، ولا شيء آخر. الهدف واضح: خلق الظروف التي كانت ستسمح للعبيد " الحديثين " للأعمال الزراعية (الأجنبية أو المحلية) بالحصول على الأراضي الضرورية لتوسعهم. إلاّ أن المنتجات الإضافية التي يستطيع هؤلاء العبيد تزويدها (للتصدير أو للسوق المحلي المتفكك) لن تتمكن يومًا من الرد على تحدي متطلبات بناء المجتمع المقترح للجميع، والذي ينطوي على تطور الاقتصاد الأسري الريفي بأكمله.

بالمطابقة إذن، الإصلاح العقاري المصاغ من منظور بناء البديل الحقيقي الفعال

---

١ **Les Dioulas** مصطلح يطلق على جميع التجار السودانيين حاليًا والمقصود به التاجر الذي يتنقل عبر غرب إفريقيا منذ قرون (المترجم).

٢ **Amílcar Lopes Cabral** مؤسس الحزب الإفريقي لاستقلال غينيا (المترجم).

والديمقراطي، المستند على الإنتاج الريفي الأسري المزدهر، عليه أن يعرّف دور الدولة (المالك الأساسي) ودور المؤسسات وآليات إدارة الحصول على الإنتاج وعلى وسائل الإنتاج.

لا أقصي هنا الصيغ المركبة والمختلطة التي تشكل خصوصية كل دولة. يمكن للملكية الخاصة للمحصول الزراعي أن تكون مقبولة - على الأقل هنا حيث هي مبنية ومعتبرة شرعية. بإمكان توزيعه - أو يجب - أن يكون مراجعًا هنا حيث يفرض نفسه، من خلال الإصلاح الزراعي (بالنسبة لإفريقيا السوداء[1]، إفريقيا الجنوبية، كينيا وزيمبابوي). لا أستبعد بالضرورة وفي جميع الأحوال افتتاح فضاءات - المراقبة - لإقامة الأعمال الزراعية. لكن المهم يبقى في مكان آخر: في تحديث الإنتاج الريفي الأسري وتطبيق الديمقراطية في إدارة انصهاره في الاقتصاد الوطني وفي العولمة.

لا أملك " وصفة جاهزة " لأقترحها في هذا المجال. أكتفي إذن بذكر بعض أهم المشاكل التي يثيرها هذا الإصلاح.

تشكل مسألة الديمقراطية المحور الأساسي للرد على التحدي. يتعلق الأمر بمسألة شائكة ومركبة لن نتمكن من اختزالها في خطاب لا طعم له عن الحكم الصالح وتعددية الأحزاب الانتخابية. تنطوي المسألة على جانب ثقافي غير منازع عليه: تدعو الديمقراطية لإلغاء " التقاليد " المعادية لها (الأحكام المسبقة المتعلقة بالمراتب الاجتماعية، وتحديدًا معاملة النساء). تنطوي أيضًا على جوانب قانونية ومؤسساتية: تشكيل أنظمة الحقوق الإدارية، التجارية، الشخصية المتناسبة مع أهداف مشروع البناء الاجتماعي، وإحداث المؤسسات المناسبة (المنتخبة بالعموم). لكن بالتحديد وبصورة قطعية، سيعتمد التقدم الديمقراطي على القوة الاجتماعية للمدافعين عنه. تنظيم حركات الفلاحين، ضمن هذا المفهوم، حتمًا لا بديل عنه. لن تستطيع طبقات الفلاحين التعبير عن نفسها إلاّ من خلال التقدم نحو ما نطلق عليه اسم "

---

[1] إفريقيا جنوب الصحراء (المترجم)

الديمقراطية التشاركية " (بالتعارض مع اختزال المشكلة في أبعاد " الديمقراطية التمثيلية ") وعندها فقط ستتمكن هذه الطبقات من شق الطريق.

العلاقة بين الرجال والنساء تشكل بعدًا لا يقل أهمية عن التحدي الديمقراطي. من يقول " استثمار أسري " (فلاّحي) يستشهد بوضوح بالأسرة التي تتميز حتى اليوم وتقريبًا في كل مكان من خلال البنى التي تفرض خضوع النساء والاستغلال المفرط لقوتهن في العمل. والتحول الديمقراطي لن يتحقق ضمن هذه الشروط، دون حركات منظمة للنساء المعنيات بهذا التحول.

يجب لفت الانتباه لمشكلة الهجرة. حيث تستبعد القوانين " التقليدية " بالعموم " الغرباء " (أي كل من لا ينتمي للقبيلة، للسلالات وللعائلات التي تتكون منها جماعة القرية في الأصل) من حق الحصول على الإنتاج، أو بوضع شروط لذلك. غير أن الهجرات التي تسبب فيها التطور الاستعماري وما بعد الاستعمار أخذت في بعض الأحيان الأبعاد التي قلبت مفاهيم " التجانس " العرقي في المناطق المعنية بهذا التطور. المهجرون، من أصل خارج عن الدولة (مثل البوركينا–بي في ساحل العاج) أو بالرغم من أنهم مواطنون من نفس الدولة شكليًا، من أصل " عرقي " غريب عن المناطق التي يقطنونها (كالهوسا في الحكومة النيجيرية)، فإن هذا لا يمنع من التشكيك بحقوقهم في الأراضي التي زرعوها من قبل الحركات السياسية المحدودة الفكر والمتعصبة، التي تستفيد من الدعم الخارجي. تضليل " الجماعات "، موضوع البحث، فكريًا وسياسيًا والتنديد دون التنازل، بالخطابات الثقافية القديمة التي تدعمها، أصبح من اليوم فصاعدًا واحدًا من الشروط التي لا يمكن تفاديها للتقدم الديمقراطي الحقيقي.

مجموعة التحليلات والاقتراحات التي شكلت مادة هذه الدراسة لا تعنى إلاّ بقانون الملكية وقوانين الحصول على الإنتاج. تشكل هذه المسائل في الحقيقة محورًا أساسيًا في المناقشات المتعلقة بمستقبل الإنتاج الزراعي والغذائي وبالمجتمعات الريفية

وبالأفراد الذين يبنون هذه المجتمعات. لكنها لا تغطي كل أبعاد التحدي. يبقى الحصول على الإنتاج خاليًا من الطاقة التحولية للمجتمع إذا كان الفلاح الذي يستفيد من المحصول غير قادر على الوصول إلى الوسائل الضرورية للإنتاج ضمن ظروف مناسبة (قرض ائتمان، بذور، أرباح، وصول إلى الأسواق). السياسات الوطنية كالمفاوضات العالمية التي تهدف إلى تعيين الأطر التي تُحدد من خلالها الأسعار والعائدات التي تشكل مادة الجانب الآخر من المسألة الريفية.

فيما يختص بهذه المسائل، نحيل القارئ لكتابات جاك بيرتيلوت[1] ـ التحليل النقدي الأفضل لمشاريع انصهار الإنتاج الزراعي والغذائي في الأسواق " العالمية ".

نكتفي إذن هنا بالتذكير بالنتيجتين والاقتراحات الأساسية التي توصلنا لها:

أولاً: لا يمكننا قبول التعامل مع الإنتاج الزراعي والغذائي والمحصول " كبضائع " عادية ونتيجة ذلك الإقرار بضرورة ضمها إلى مشروع التحرر المعولم الموعود من قبل القوى المهيمنة ورأس المال المنقول عالميًا

يجب أن تكون مفكرة منظمة التجارة العالمية مرفوضة بصراحة وببساطة. يجب التوصل إلى إقناع الآراء في آسيا وإفريقيا، بدءًا من المنظمات الفلاّحية، وأيضًا جميع القوى الاجتماعية والسياسية التي تدافع عن مصالح الطبقات الشعبية ومصالح الأمة (وبشكل إفرادي مقتضيات سيادتها الغذائية)، وجميع أولئك الذين لم يتنازلوا عن مشروع التنمية الجدير بهذا الاسم، يجب إذن التوصل إلى إقناع هؤلاء جميعًا بأن المفاوضات المعقودة في إطار مفكرة منظمة التجارة العالمية لا يمكن لها أن تكون إلاّ كارثية بالنسبة لشعوب آسيا وإفريقيا. لقد وصلت الرأسمالية إلى المرحلة حيث متابعة توسعها يستلزم سياسات " التسييج " على الصعيد العالمي، الشبيهة بالتسييج لحظة تطورها الأولى، في انكلترا. إلاّ أن، اليوم، تخريب " المخزون الفلاّحي " من اليد

---

[1] Jacques Berthelot اقتصادي فرنسي

العاملة الرخيصة على الصعيد العالمي لن يكون أقل من مرادف لإبادة نصف الإنسانية.

ثانيًا: لا يمكننا القبول بتصرفات القوى الإمبريالية العظمى، المتحالفة في هجومها ضد شعوب الجنوب (الولايات المتحدة وأوروبا)، مع منظمة التجارة العالمية. يجب أن نعرف أن هذه القوى التي تسعى من طرف واحد لفرض مقترحاتها " الليبرالية " على دول الجنوب، لا تتوانى هي ذاتها عن التحرر من هذه المقترحات، من خلال تصرفات لا يمكن تصنيفها إلاّ بالغش المنظم.

الفارم بيل[1] في الولايات المتحدة وسياسات الزراعة في الاتحاد الأوروبي تغتصب حتى المبادئ التي تزعم منظمة التجارة العالمية فرضها على الآخرين. وتشكل مشاريع " التشارك " المقترحة من الاتحاد الأوروبي لمتابعة اتفاقية كوتونو[2] بدءًا من عام ٢٠٠٨، "جريمة حقيقية"، إذا أردنا أن نوظف التعبير القوي لكن الدقيق لجاك بيرتيلوت.

بإمكاننا ويجب علينا إذن دحض حجج هذه القوى التي قُدمت إلى منظمة التجارة العالمية التي هي ذاتها مشاركة بهذا الفعل. مجموعة من دول الجنوب تستطيع القيام بذلك. يجب أن تفعل ذلك.

يمر البديل من خلال سياسات وطنية لبناء وإعادة بناء أسس وطنية لاستقرار ودعم المنتجات المعنية مكملةً بإيجاد أسس عالمية مشتركة للمنتجات الأساسية، سامحةً بإعادة تشكيل البديل الفعال لأسواق المنتجات الزراعية العالمية. أحيل هنا أيضًا لمقترحات جون بيير بوريس[3].

الفلاحون في آسيا وإفريقيا نظموا في المرحلة السابقة صراعات من أجل تحرر

---

١ **Farm Bill** قانون الإطار الزراعي في الولايات المتحدة الأميركية (المترجم).

٢ **Cotonou** العاصمة الاقتصادية والمدينة الأكبر مساحةً في بنين (المترجم).

٣ **Jean-Pierre Boris** إعلامي فرنسي يعمل في راديو فرنسا العالمي منذ ١٩٨٢ (المترجم).

شعوبهم. وجدوا مكانهم داخل تكتلات قوية تاريخية سمحت لهم بتحقيق النصر على الإمبريالية. التكتلات التي كانت في بعض الأحيان ثورية (الصين وفيتنام) وجدت قواعدها الريفية الأساسية داخل الطبقات التي تتشكل غالبيتها من الفلاحين المتوسطين والفقراء وأولئك الذين لا يملكون الأرض. أو، حينها،في مكان آخر، كانت تتم إدارة هذه التكتلات من قبل البرجوازية الوطنية أو الطبقات التي كانت تطمح إلى البرجوازية، كنا نعزل كبار الملاّك داخل طبقات الفلاحين الوسطى والغنية، بينما هنا كانت الحدود " التقليدية " للأراضي في خدمة الاستعمار.

قُلبت الصفحة، وتحدي الإمبريالية الجديدة الجماعية لثلاثي الولايات المتحدة وأوروبا واليابان لن يظهر إلاّ إذا تشكلت في آسيا وإفريقيا تكتلات تاريخية مختلفة عن سابقاتها. التحدي الحقيقي الذي تواجهه الحركة المناهضة للعولمة ومركباتها البنيوية في الميادين الاجتماعية يكمن في تعريف طبيعة هذه التكتلات ضمن الظروف الجديدة، وتعريف استراتيجياتها وأهدافها المباشرة وعلى المدى البعيد. تحدي جدي أكثر مما يتصوره عدد كبير من الحركات الملتزمة في الصراع الجاري.

٦. التحدي المركب والمتعدد الأبعاد

هل مسار الحداثة الرأسمالية فعال بقدر ما يزعم الاقتصاديون التقليديون؟

لنتصور، بهذه الطريقة، أن يتم الحصول على الإنتاج المضاعف (ذاهبين من المؤشر ١٠٠ إلى المؤشر ٢٠٠) باستبعاد ٨٠٪ من الريفيين الفائضين (مؤشر عدد المزارعين الناشطين يهبط من ١٠٠ إلى ٢٠). الربح الظاهر، الذي يقاس بنمو الإنتاج بالنسبة لناشط واحد، هام جدًا: هذا الإنتاج مضروب بـ١٠. لكن إذا قيست بمجموع السكان المعنيين فإنها لن تكون مضروبةً إلاّ بـ٢. يجب إذن توزيع نمو الإنتاج هذا بالمجان للحفاظ ببساطة على حياة الفلاحين المستبعدين الذين لا يجدون عملاً بديلاً في المدينة.

هذا ما يعبر بدقة كبيرة عما كتبه ماركس فيما يتعلق بالإفقار الجماعي الذي يترافق

مع تكديس رأس المال.

تحدي (" تأسيس التنمية القائمة على تحديث المجتمعات الريفية ") متعدد الأبعاد. أكتفي هنا بلفت الانتباه إلى شروط تشكيل التحالفات السياسية الضرورية والممكنة التي تسمح بتقديم الحلول (التي تصب بالتأكيد في مصالح الفلاحين العاملين) لجميع المسائل المطروحة: الحصول على الإنتاج وسبل تحسينه بطريقة مناسبة، دفع أجور مناسبة لعمل الفلاحين، تحسين هذه الأجور بالتوازي مع تحسين الإنتاجية في هذا العمل، الضبط المناسب للأسواق على الصعد الوطنية، الإقليمية والعالمية.

هناك تنظيمات ريفية جديدة في آسيا وإفريقيا تعمل على إحياء الصراعات الحالية الواضحة. في معظم الأحيان، عندما تجعل الأنظمة السياسية تشكيل التنظيمات الرسمية مستحيلاً، تأخذ الصراعات الاجتماعية في الريف شكل " حركات " دون توجيه، واضح على الأقل. علينا أن نحلل أكثر هذه النشاطات والبرامج عندما تتواجد. أي من هي القوى الاجتماعية الريفية التي ستمثلها وتدافع عن مصالحها؟ كتلة الفلاحين العظمى؟ أم الأقليات التي تطمح إلى إيجاد مكانها في التوسع الرأسمالي المعولم والمهيمن؟ علينا الحذر من الإجابات المتسرعة على هذه التساؤلات المعقدة والصعبة. علينا أن نتجنب " الحكم " على عدد من التنظيمات والحركات بحجة أنها لا تقوم بتعبئة الغالبية العظمى من الفلاحين حول برامج راديكالية. سيؤدي هذا إلى تجاهل مقتضيات تشكيل التحالفات الواسعة واستراتيجيات المراحل. لكن علينا أن نتجنب أيضًا الموافقة على الخطاب الساذج " المناهض للعولمة " الذي يعطي غالبًا المثل في الساحات العامة ويغذي وهم التزام العالم بالمسار السليم من خلال وجود الحركات الاجتماعية فقط. رغم أنه يمثل خطاب المنظمات غير الحكومية ـ ذات الإرادة الحسنة ربما ـ أكثر منه خطاب منظمات الفلاحين والعمال.

لست ساذجًا لأعتقد بأن جميع المصالح التي بإمكان هذه التحالفات أن تجمعها متقاربة بالطبيعة. يوجد في جميع طبقات الفلاحين أغنياء وفقراء (وأولئك الذين لا

يملكون الأرض في بعض الأحيان). شروط الحصول على الإنتاج ناتجة عن المسارات التاريخية المختلفة التي، بالنسبة للبعض، رسّخت طموح التملك في العقليات، بالنسبة لآخرين، حمت هذه المسارات حقوق حصول أكبر عدد ممكن على المحصول الزراعي. علاقة طبقات الفلاحين بسلطة الدولة ناتجة هي أيضًا عن مسارات سياسية مختلفة، تحديدًا فيما يخص حركات التحرر الوطني في آسيا وإفريقيا: الشعبية، الديمقراطية الريفية والحكم الذاتي للدولة يعكسون تنوع هذا الإرث. أساليب إدارة الأسواق العالمية تفضل البعض وتعاقب الآخرين. تباين المصالح هذا يجد صداه في بعض الأحيان في مضاعفة المنظمات الفلاّحية، وغالبًا في تباينات الإستراتيجيات السياسية المتبناة.

المصادر:

التحليلات والمقترحات المعروضة في هذه الدراسة لا تعنى إلاّ بآسيا وإفريقيا. المسائل الزراعية في أمريكا اللاتينية وفي **الكارايبي** تمتاز بخصوصيتها وفي بعض الأحيان بفرديتها.كذلك، في المخروط الجنوبي للقارة (البرازيل الجنوبية، الأرجنتين، الأورغواي وتشيلي) العزب العصرية، المميكنة والمنتفعة من اليد العاملة الرخيصة تشكل صيغةً من الاستثمار المتماشي جدًا مع حاجات النظام الرأسمالي الليبرالي المعولم، حتى أنه منافس أكثر من الزراعات في الولايات المتحدة وأوروبا.

سمير أمين وآخرون، ***الصراعات الريفية والعمالية في وجه تحدي القرن الواحد والعشرون*** ؛ الهنود القدماء، باريس ٢٠٠٥ ؛ مرجع عن الصراعات الريفية في لآسيا وإفريقيا (الصين، الهند، الفلبين، سريلانكا، مصر، إثيوبيا، غرب إفريقيا، إفريقيا الجنوبية وزيمبابوي).

مارسيل مازوييه ولورانس رودار، ***تاريخ الزراعات في العالم*** ؛ سويل ١٩٩٧.

جاك بيرتيلوت، الزراعة، كعب أخيل في منظمة التجارة العالمية، موقع ساحة العالم الثالث.

جاك بيرتيلوت، أي مستقبل للمجتمعات الريفية في غرب إفريقيا؟ نفس الموقع.

محمود محمداني، مواطن وفاعل، إفريقيا المعاصرة وإرث الاستعمار المتأخر، كارثالا ٢٠٠٤.

سمير أمين، " الهند، قوة عظمى؟ "، في، من أجل عالم متعدد الأقطاب.

شايانوف، في نظرية النظام اللا رأسمالي.

كارل كاوتسكي، *المسألة الزراعية*، الطبعة الأولى، بالفرنسية.

برونو بارمينتيير، *إطعام الإنسانية*، ٢٠٠٧.

آرشي ماجيج، المسألة الزراعية، حلول السيطرة على الأرض والمحصول في إفريقيا الجنوب صحراء.

عيسى شيفجي، مقابلة مع مارك ويست، في التنمية والتغيير، ٢٠٠٨.

سام مويو، الأرض في السياسة الاقتصادية للتطور الإفريقي، للظهور.

Références:

Les analyses et propositions offertes dans cette étude nc concernent que l'Asie et l'Afrique. Les questions agraires en Amérique Latine et dans les Caraïbes comportent leurs particularités et parfois singularité. Ainsi, dans le cône Sud du continent (Brésil méridional, Argentine, Uruguay et Chili) le latifundisme modernisé, mécanisé et bénéficiaire de main d'œuvre à bon marché constitue-t-il la forme d'exploitation la mieux adaptée aux exigences d'un système capitaliste mondialisé libéral, plus compétitive même que l'agriculture des Etats-Unis et de l'Europe.

Samir Amin et alii, *Les luttes paysannes et ouvrières face aux défis du XIXe siècle*, les Indes Savantes, Paris 2005, référence aux luttes paysannes d'Asie et d'Afrique, Sri Lanka, Egypte, Ethiopie, Afrique de l'Ouest, Afrique du Sud et Zembabwe).

Marcel Mazoyer et Laurence Roudard, *Histoire des agricultures du monde*, Seuil 1997.

Jacques Berthelot, *L'Agriculture, talon d'Achille de l'OMC*,

site web du Forum du tiers monde.

Jacques Berthelot, Quels Avenirs pour les sociétés paysannes de l'Afrique de l'Ouest ? même site.

Mahmood Mamdani, Citoyen et sujet, l'Afrique contemporaine et l'héritage du colonialisme tardif, Karthala 2004.

Samir Amin, *L'Inde, une grande puissance ?* in, Pour un monde mı ltipolaire.

Chayanov, On the Theory of the Non-Capitalist system.

Kark Kautsky, *La question agraire*, première éd. Française.

Bruno Parmentier, Nourrir l'humanité, 2007.

Archi Majeje, The Agraian Question, Access to Land and Peasant Responses in Sub Saharan Africa, UNRISD

Issa Shivji, interviewed by Marc Wuyts, in Development and Change, 2008.

Sam Moyo, Land in the Political Economy of African Development, à paraître.

VI

النزعة الإنسانية أم أممية الشعوب؟

لطالما أعلن التقليد الثوري والاجتماعي عن نفسه كتقليد عالمي، على الأقل في مقاصده ورؤاه عن الإنسانية ومستقبلها الاشتراكي.

بدأ هذا التقليد بالثورة الفرنسية التي، في لحظتها الراديكالية، ألغت العبودية، الشيء الذي لم تكن قد فكّرت حتى فيه " الثورة الأميركية" المزعومة. استعاد عبيد (سانت دومينغو) حريتهم (لم تمنح لهم)، وأصبحوا مواطنين.

كان باستطاعة التقليد الجديد أن يدّعي العلمانية والإنسانية، حتى لو أن مفهوم الإنسانية كان ما يزال مقتصرًا في الواقع على المواطنة العالمية للطبقات المستنيرة.

الحركة الاشتراكية، الطوباوية والماركسية، حملت إلى أبعد ما يكون تصور الاشتراكية العالمية المستقبلية وعرّفت بطريقة مثمرة أكثر مقتضيات المعركة للوصول إلى هذه الاشتراكية. يسخر ماركس من المقترحات المقدمة من قبل البعض، أثناء تأسيس الجمعية العالمية للعمال، الذين يقترحون صيغة " جميع الناس أخوة " (يصرح ماركس عن " عدم أخويته لجميع الناس! "). حمل على الموافقة على الصيغة البديلة " يا عمال العالم، اتحدوا ". يذهب ماركس للقول بأن " الطبقة العاملة ليس لها حزب "، جملة تم تفسيرها بصورة سيئة من الكثيرين منذ ذلك الحين.

في التطبيق، لم تكن دائمًا الحركة العمالية الاشتراكية في دول المراكز الرأسمالية/ الإمبريالية منطقية على هذا الصعيد. لقد انحرفت وبشكل واسع نحو نزعة اجتماعية/ استعمارية، مرتبطة بقراءتها الخطية والحتمية للتاريخ: أولاً الرأسمالية (فقط على دول الأطراف " المتأخرة " أن" تستدرك " ذلك عبر هذا الطريق) ثم فيما بعد الاشتراكية. ارتبط هذا الانحراف بصورة واسعة بما كنت قد صنفته " بالريع الإمبريالي ". بالترابط، فإن الأخذ بعين الاعتبار تعارض المراكز/ الأطراف كان سيفرض على أمم

الأطراف المعنية استعادة مكانها في المعركة ضد الرأسمالية المرتبطة بالإمبريالية. بالإضافة إلى ذلك، ترافق هذا الانحراف بالانضمام إلى الحزب (الإمبريالي)، وصولاً إلى الخضوع للنداءات العنصرية في الحرب الإمبريالية. هل تم تجاوز هذه الحرب ـ بالنسبة لأوروبا (وليس للولايات المتحدة واليابان) ـ من خلال مواطنة الشعوب الجديدة في الاتحاد الأوروبي؟ ليس أكيدًا.

أرادت الماركسية العالمية الثالثة التاريخية ـ الماركسية اللينينية ـ أن تنفصل عن هذا الانحراف وصاغت تمييزها الشهير، وهو أيضًا فُهم بشكل خاطئ، بين " مواطنة الشعوب البرجوازية " و " عالمية الطبقات العاملة ". علمًا بأن التمييز كان قائمًا على أساس الواقع الموضوعي الهام جدًا: التشكيل التدريجي لحكم القلة الثرية من الإمبريالية الجماعية. كانت الصيغة إذن متقدمة نوعًا ما في زمنها: تبرز مواطنة الشعوب اليوم، المفسرة على أنها تضامن التقسيمات " الوطنية " في حكم القلة المعولم، واعية، التقسيمات، لمقتضيات إدارتها للنظام العالمي، بوضوح أكبر مما كانت عليه في السابق (أو حتى بعد) الحرب العالمية الثانية.

التخلي عن " الماركسية " (الماركسية التاريخية وخلفها ماركس) بعد إنهاك الموجة الأولى من الصراعات من أجل تحرير العمال والشعوب في القرن العشرين، لم يسفر عن تطور الوعي بمقتضيات عالمية المحكومين والمستغلين، بل عن تراجع عن مواقع العطف والإنسانية. الإنسانية والمساعدة في التنمية يشكلان المحور الأساسي في هذا التعويض، ويسهمان في إجلاء مواجهة التحدي الحقيقي: الخروج من الرأسمالية، وبالنسبة للأطراف، بدءًا من التراجع عن التبعية، المساعدة، التعاطف الإنساني، ومن خلال فك الارتباط بالنظام الإمبريالي العالمي.

١. السؤال التمهيدي الذي لا يمكن تجنبه: دعم أي تطور؟

سنتفق بسهولة على أن مناقشة المساعدة لا معنى لها دون الأخذ بعين الاعتبار رؤية الحكومة المنتفعة وإستراتيجيتها التنموية.

بدءً من عام ١٩٨١ (اجتماع مجموعة السبعة في كانكون)، أعلنت القوىٰ الغربية بصوت الرئيس ريغان المسنود من زملائه الأوروبيون، " بأنها (سلطات الدول الداخلة في مجموعة السبعة) تعرف ما يجب فعله في دول الجنوب أكثر من دول الجنوب نفسها ". إجماع واشنطن وسياسات " إعادة الضبط البنيوي " ترجما اتخاذ هذا الموقف (العودة إلىٰ الاستعمار) بسياسات مطبقة بالفعل منذ ذلك الحين (ومازالت مطبقة حتىٰ اليوم). علىٰ الرغم من الأزمة العميقة التي من دون شك ستضع الرؤية العالمية " للعولمة المنفلتة " في دائرة الاتهام، فهذه العولمة ليست تحررية في الواقع.

لا يمكن " للتطور " أن يكون مختزلاً ببعده الاقتصادي الظاهر ـ نمو الناتج المحلي الإجمالي وتوسع الأسواق (التصدير والأسواق الداخلية) ـ حتىٰ ذاك المتجانس والمكتمل، بدون الأخذ بعين الاعتبار أبعاده " الاجتماعية " (درجة عدم المساواة في إعادة توزيع العائد، الحصول علىٰ الخدمات العامة: التعليم والصحة). تمثل " التنمية " مسارًا عالميًا ينطوي علىٰ تعريف أهدافه السياسية وتقاطعات هذه الأهداف (نشر الديمقراطية في المجتمع وتحرير الأفراد، تأكيد قوة واستقلالية الأمة في النظام العالمي).

أهمية هذا التأمل تعادل أهمية إثبات " فشل التنمية " العامة، كفشل المساعدة، بما أن الدول المعنية ترىٰ تبعيتها من هذا القبيل تزداد ولا تتراجع مع الوقت.

مناقشة المساعدة كانت قد سُجنت في حزام ضيق، تم تعريف تكوين هذا الحزام في إعلان باريس عن المساعدة الفعالة عام ٢٠٠٥، وحُرّر هذا التصريح نفسه في أحضان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، أعيد استخدامه ليصبح " ملبوسًا " (" مفروضًا ") من قبل الدول المنتفعة.

الإجراء الذي تم اختياره غير شرعي منذ البداية. في حال، كما نزعم، وجود " شريكين " في المساعدة ـ متعادلين من حيث المبدأ ـ الدولة المانحة والدولة المنتفعة، كان من المفترض أن يكون تكوين النظام متفاوضًا عليه بين هاتين الحكومتين. هذا ما لم يحدث. فالمبادرة كانت من طرف واحد ؛ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هي

التي أخذت على عاتقها وحدها مسؤولية تحرير تصريح باريس. كالتصريح المتعلق بأهداف الألفية، الذي حرّرته وزارة الخارجية الأميركية ليُقرأ من قبل الأمين العام للأمم المتحدة في اجتماع المنظمة، تصريح باريس لا يُلزم الأسرة الدولية. حتى أن الدول غير الـ" غربية " التي لم تندرج على قائمة المستفيدين المحتملين من المساعدة، تحديدًا تلك التي تشكل هي نفسها دولاً " مانحة " رفضت وبكل شرعية الانضمام " لنادي المانحين " المقترح من قبل إعلان باريس. لكي تلتزم الأسرة الدولية بصورة حقيقية، كان يجب تشكيل لجنة في منظمة الأمم المتحدة تأخذ على عاتقها هذه المسؤولية وذلك بضم ومنذ البداية الجميع فعليًا وعلى قدم المساواة. الإجراء الذي تم تبنيه يندرج في الإستراتيجية السياسية للدول الثلاث التي تسعى لإفقاد منظمة الأمم المتحدة اعتبارها والاستعاضة عنها بمجموعة الدول السبع وأدواتها التي تصنف نفسها " بالأسرة الدولية "، ما هو إلاّ غشّ.

يُعرف حقل مسؤوليات الدول الغنية انطلاقًا من اتفاق شامل على مبادئ العولمة الليبرالية. بعد قليل تم التصريح عن هذه المسؤوليات بوضوح: العمل على إنجاح التحرير الاقتصادي، انفتاح الأسواق، جذب الاستثمارات الخاصة الأجنبية. بعد قليل بطريقة غير مباشرة: احترام قواعد منظمة الأمم المتحدة. يشكل إعلان باريس على هذا الصعيد تراجعًا بالمقارنة مع تطبيقات " سنوات التنمية العشر " (١٩٦٠-١٩٧٠) عندما كان مبدأ الاختيار الحر للنظام وللسياسات الاقتصادية والاجتماعية من قبل دول الجنوب مقبولاً أكثر.

عدم التكافؤ في علاقات المانحين/ المستفيدين من المساعدات، تعزز بدوره من خلال الإصرار على " التوافق بين سياسات المانحين " التي تقلص حد الربح[1] الذي كانت دول الجنوب تستفيد منه فعليًا خلال سنوات التنمية العشر. في مكان ومحل " الشراكة "، يجب القول " تعزيز سيطرة الحكومات الثلاث الممارسة على الدول المنتفعة

---

[1] الفرق بين سعر الشراء وسعر المبيع (المترجم)

من المساعدات ". الشراكة ليست في تقدم، بل في تراجع بالنسبة لما كانت عليه في مرحلة عصر باندونغ. إذا كان ادعاء مصطلح " الشراكة " مستحسنًا، فهذا بالتحديد لأننا لا نريده. كما كان جورج أورويل يقول، تفضل الدبلوماسية التحدث عن السلام عندما تحضر للحرب. هذا أكثر فاعلية.

عزز التصريح من جهة أخرى سبل السيطرة السياسية لدى الحكومات الثلاث وذلك من خلال إتباع الشروط السياسية إلى الشروط الاقتصادية العامة (الخضوع لمقتضيات العولمة الليبرالية... المضطربة اليوم): احترام حقوق الإنسان، الديمقراطية الانتخابية وتعددية الأحزاب والحوكمة[1] الصالحة. نتظاهر بتجاهل أن ديمقراطية المجتمعات عملية بطيئة وصعبة ناتجة عن الصراعات السياسية والاجتماعية في الدول المعنية، وبأننا لا نستطيع الاستعاضة عنها، ولا بأي طريقة، بقسم الولاء الذي أدّاه رُسل النوايا الحسنة ـ الوطنيون، أو بالأحرى الأجانب ـ أو بالضغوط " الدبلوماسية ". حتى أنه، على هذا الصعيد، الحقيقة واضحة وضوح الشمس ـ أي " الثقلين/ المقدارين ".

يحاول الإعلان تخفيف خطورة نتائج الإستراتيجيات في إطار يفرض فيه تأثيره (التكيف البنيوي والتحرر المعولم) من خلال خطاب جديد، خطاب " الفقر " ومخططات " الحد " منه، هذه المخططات التي كان من المفترض أن تعطيها المساعدات الأولوية.

٢. الإفقار، المجتمع المدني، الحوكمة الصالحة: الفقر النظري في الخطاب الإنساني الجديد

يمنح الخطاب المهيمن نفسه هدف " الحد من الفقر (وربما استئصاله ضمن هذه

---

١ حَوْكَمة مصطلح جديد في العربية وُضِع في مقابل اللفظ الإنجليزي (governance) أو الفرنسي- (gouvernance)، ويستعمل أيضا لفظ حكامة. لكن بما أن توليد مصطلح الحوكمة تم في سياق كل من العولمة والحوسبة، فإنه هو الجدير بالاستعمال أكثر من لفظ الحكامة (المترجم).

الصيغ التي تظن نفسها جذرية) "، وذلك بالاعتماد على " المجتمع المدني " لاستبدال " حكومة سيئة " حسب التقدير، بأخرى " صالحة ".

يُبرز مصطلح " الفقر " نفسه مصطلحًا يعود إلى لغة قديمة قدم العالم، ألا وهو مصطلح الإحسان (من أصل ديني أو أصل آخر). تنتمي هذه اللغة للماضي، وليس للحاضر، أو بالأحرى للمستقبل. إنها تسبق بناء اللغة المطورة بالتفكير الاجتماعي الحديث والذي يسعى لأن يكون علميًا، أي للكشف عن الآليات التي تتسبب بحدوث ظاهرةً يمكن ملاحظتها وتأملها.

لا تشكل " العدالة الاجتماعية " مفهومًا علميًا. لطالما كان مشروعها مبهمًا، غير دقيق بالطبيعة، وسبل التوصل لتحقيقها لا تتعدى حدود إحصاء المعايير غير المندرجة (وغير القابلة للاندراج) في إستراتيجية متماسكة. التباين مع لغة فرنسا الثورية وماركس، التي تدعو إلى المساواة وتربط تكامليتها المتناقضة بالحرية (المرتبطة هي نفسها بالتملك)، تسمح هذه اللغة بإدراك تراجع الفكر الذي يعبر عن نفسه في خطاب " العدالة الاجتماعية ". ترهات راولز، رجل القانون الأميركي الشمالي، وأيمان الولاء من أمارتيا صن (حائز على جائزة نوبل) ومقترحات جوزيف ستيغليتز (" الثائر " من البنك العالمي)، لا تنقذ هذا الجهل البائس.

تعبير " المجتمع المدني " الذي يعتبر استخدامه اليوم " عصريًا " يأتينا من الولايات المتحدة الأميركية. يرتبط هذا المفهوم بإستراتيجية بنائه على أساس " الجماعة المشتركة " من المشاريع الخاصة التي من المفترض أن تكون أقرب للعامة (مستهلكين أكثر منهم مواطنين)، أن تكون أكثر فاعلية إذن. يُعرّف هذا الخيار " المصالح العامة " ("**common goods**": التعليم والصحة). تفتح هذه الطريقة في الواقع فضاءات لتوسع رأس المال. تُحدث تباينًا مع المفهوم الأوروبي عن الخدمات العامة وعن المجتمع المدني المفسر على أنه مجموعة المنظمات الشعبية التي تدافع عن الحقوق.

المجتمع المدني، في هذا التطبيق، نادرًا ما يدل على المنظمات المتعلقة بعُرف

الصراعات الشعبية (مثل النقابات، المنظمات الفلاّحية، الأحزاب " العمالية " و" الفلاّحية " في بعض الأحيان). بدلاً منهم، يمنح الخطاب العصري التفوق " للمنظمات غير الحكومية ". هذا الخيار لا ينفصل عن خيارٍ آخر يشكل ذيلاً للفكر المهيمن الذي يرى في " الحكومة " خصمًا للحرية بالطبيعة. في ظروف عالمنا الحقيقي، يعود هذا الفكر ليعطي شرعية " لغابة الأعمال " كما تبين الأزمة المالية الحالية. في ظروف العالم الثالث الحقيقي، المنظمات غير الحكومية المفضلة غالبًا هي، كما تذكر الخطابات التهكمية الخاصة بها (والصحيحة)، المنظمات غير الحكومية التابعة للحكومة، المنظمات غير الحكومية التي تعمل كالمافيا أو المنظمات غير الحكومية الناقلة لسياسات المانحين، الخ.

يشكل المجتمع المدني إذن مجموعة مجالس " وحدة " المصالح المحلية في الجوار (لا ينفصل المفهوم عن مفهوم الانتماء للفكر " الطائفي ")، (المدرسة، المستشفى، المساحات الخضراء)، المرتبطة هي نفسها بذيل الإيديولوجيات المفككة والمنفصلة الواحدة عن الأخرى (يُفهم " النوع " في هذا المعنى الضيق، احترام الطبيعة المؤسس أيضًا بهدف مغاير للأهداف الأخرى). حتى لو كان الدفاع عن مطالبات هذه المجالس التي تشكل إذن " المجتمع المدني " المزعوم، غالبًا ما يكون شرعيًا، انعدام انصهارها في رؤية اجتماعية كلية ـ سواء كان عدم الانصهار متعمدًا أو غير متعمد ـ ينطوي على انضمامٍ لعقيدة الإجماع. بمعنى آخر، في حال لاقت هذه المطالبات تجاوبًا، سنتحقق من أنه " كلما تغير هذا، كلما بقيت الأشياء على حالها ".

هناك بالتأكيد تقسيمات من المجتمع تدافع، من خلال المنظمات غير الحكومية موضوع البحث، عن مصالحها أو عن قضاياها الخاصة، الشرعية غالبًا ومن دون شك (الديمقراطية وحقوق الإنسان، حقوق المرأة، احترام البيئة، الخ.)، لكن المشكوك فيها في بعض الأحيان ("الطائفية "). يتعلق أيضًا في معظم الأحيان بالاستعاضة من خلال هذه المنظمات عن عجز الحكومة (فيما يتعلق بالتعليم أو الصحة على سبيل

المثال). تكون هذه المنظمات في معظم الأحيان قائمة على التدخل بين الطبقات، تقوم وبنجاح بتعبئة تقسيمات الطبقات الوسطى التي يعتبر نجاحها أقل بكثير عن نجاح الطبقات الشعبية. لا يقدم " المجتمع المدني " ضمن هذه الظروف إطارًا مناسبًا لتبلور مجموع المشاريع البديلة، السياسية المتماسكة بالتعريف. يشكل هذا " المجتمع " مادةً للانغلاق في" معاداة السياسة ـ معاداة الحكومة "، وفي بعض الأحيان السبيل لإعطاء شرعية لجمود (الخطاب عن " التعددية " التي تملأ هذه الوظيفة). يشكل أيضًا مادةً للتداولات وخدم من جملة الأشياء ككبشٍ ضد الأنظمة " الاشتراكية " أو " الوطنية الشعبية ". عجز هذه الأنظمة مستنكرٌ إذن، ليس من قبل اليسار، بل من قبل اليمين، وذلك من أجل دعم ترميم رأسمالية نقية وبسيطة. حيث تدعو الإيديولوجية الكامنة، إيديولوجية " الليبرالية الأميركية " إلى التخلي عن الإرث الإيجابي لثقافة اليسار السياسية (التنوير، التحرر والمساواة، الاشتراكية البديل الكامل لهيمنة رأس المال على العمل).

ابتدعت " الحوكمة " كبديل عن " السلطة ". يُذكر التعارض بين هاتين الصفتين ـ الحوكمة الصالحة أو السيئة ـ بالمانوية١ وبالمذهب الأخلاقي، الذي يقوم مقام التحليل العلمي بقدر المستطاع للواقع. مرة أخرى، يأتينا هذا الأسلوب من ما وراء الأطلسي حيث يهيمن القسم في معظم الأحيان على الخطاب السياسي.

تفترض " الحوكمة الصالحة " أن يكون " متخذو القرار عادلين، موضوعيين، متجردين، وشرفاء " بكل وضوح. بالنسبة لقارئ من الشرق، تذكر مباشرةً قائمة الصفات الناتجة عن الأدب الغزير الذي يخدم الدعاية الأميركية " بشكاوى " الأزمان القديمة المقدمة من قبل " الشرفاء " للطاغية الذي ندعوه لأن يكون عادلاً (لا مستنيرًا

---

١ المانوية: بدعة مسيحية ثنائية صريحة مؤسسها هو " ماني ابن فاتك " في القرن الثالث الميلادي. قال عن نفسه أنه رابع ثلاثة تقدموه: المسيح وزرادشت وبوذا وقال عن مذهبه أن دين تتحد فيه سائر الأديان (المترجم).

حتى!). المقترحات المتعلقة ببناء " مؤسسات الحوكمة الصالحة " ليست أفضل بكثير: قائمة لا منتهية من " المعايير " الناتجة عن تصور بيروقراطي فاقد السيطرة على ثرثرته.

تُوظف الإيديولوجية الكامنة الواضحة ببساطة في الرد على السؤال الحقيقي: عن أي مصالح اجتماعية تدافع السلطة المحلية، كائنة من تكون؟ كيف نجعل التحول في السلطة يتقدم تدريجيًا لتصبح بشكل خاص أداةً للأغلبية من ضحايا النظام؟ من وجهة النظر هذه، استطاعت الوصفة الانتخابية لتعددية الأحزاب إثبات حدودها.

المجموع، المجتمع المدني، الحوكمة الصالحة، العدالة الاجتماعية والصراع ضد الفقر يشكلون إيديولوجية وظيفية تمامًا: الجوهر ـ سلطة حكم القلة الرأسمالية الفعلية ـ مصروفًا من المناقشة.

٢. التدخل الإنساني، المساعدة في التنمية، الجغرافيا الاقتصادية، الجغرافيا السياسية والإستراتيجية الجغرافية

اختيار المنتفعين، من أشكال التدخل، لأهدافهم الفورية الظاهرة لا ينفصل عن تأكيد الأهداف الجغرافية السياسية الحقيقية.

إفريقيا جنوب الصحراء منصهرة تمامًا في هذا النظام العالمي، وليست " مهمشة " ولا بأي طريقة كما يقال للأسف، دون تفكير، أغلب الأحيان: التجارة الخارجية في المنطقة تمثل ٤٥٪ من الناتج الإجمالي المحلي مقابل ٣٠٪ في آسيا وأمريكا اللاتينية، ١٥٪ بالنسبة لكل واحدة من المناطق التي تشكل الثالوث[١]. كميًا إذن، إفريقيا منصهرة " أكثر " وليس " أقل "، لكنها منصهرة بطريقة مختلفة.

ترتكز الجغرافية الاقتصادية للمنطقة على مجموعتين من الإنتاج الحاسم في تشكيل بناها وفي تعيين مكانها في النظام العالمي: المنتجات الزراعية " الاستوائية " المعدة للتصدير: القهوة، الكاكاو، القطن، الفول السوداني، الفاكهة، زيت النخيل،

---

١ الولايات المتحدة، أوروبا واليابان (المترجم).

الخ. ؛ الهيدروكربون ومنتجات المناجم: النحاس، الذهب، المعادن النادرة، الألماس، الخ.

تشكل المنتجات الأولى سبلاً " للعيش "، فإلى ما وراء الإنتاج المعيشي الموجه للاستهلاك الذاتي، يمول الفلاحون الحكومة على الصعيد الاقتصادي المحلي، وبالتالي إعادة خلق " الطبقات الوسطى " بدءًا من الاستهلاك العام. مصطلح " جمهورية الموز " يستجيب، بعيدًا عن المعنى الساخر المتداول، لواقعية المكانة التي أعطتها القوى المهيمنة للجغرافية الاقتصادية في هذه المنطقة. هذه المنتجات تثير اهتمام طبقات الحكام المحليين أكثر مما تثيره لدى الاقتصاديات المهيمنة.

في المقابل، ما يثير لدرجة عالية اهتمام الاقتصاديات المهيمنة هو منتجات الموارد الطبيعية للقارة. المتمثلة اليوم بالهيدروكربون ومنتجات المناجم النادرة. وغدًا، بالاحتياطي الذي سيساعد في تطوير زراعة الوقود الحيوي، الشمس (عندما سيكون متاحًا نقل الكهرباء الشمسية على مسافات طويلة، بعد عشرات من السنين)، الماء (عندما سيصبح " تصديره " المباشر وغير المباشر متاحًا).

تمدنا النيجر بنموذج حي عن هذا الموضوع. تنتفع هذه الدولة من مساعدات تغطي ٥٠٪ من ميزانيتها. وهي " هامة جدًا " لمعيشتها على الرغم من عدم فعاليتها: تبقى الدولة على رأس قائمة الدول " الأكثر فقرًا في العالم "! غير أن النيجر تعد المصدر الثالث لليورانيوم في العالم. تقع بين الجزائر وليبيا ونيجيريا، بإمكان " الوطنية " أن تغريها وتستعيد السيطرة على هذا الثراء. آرافا[١]، المجمع الفرنسي الذي يستثمر المنجم، يعرف ذلك جيدًا. بمقدورنا أن نتصور، دون صعوبة، أن الهدف من مساعدة النيجر يكمن فقط في الإبقاء على الدولة على حالها كحكومة تابعة.

---

١ آرافا (بالفرنسية: **Areva**) هو مجمع فرنسي ضخم يعمل في مجال الطاقة النووية. كان آرافا حتى مطلع سنة ٢٠٠٧ الأول في العالم في هذا المجال و تحتل شركة توشيبا اليابانية المرتب الأول حاليا

بدأ التسابق على الأراضي الريفية الموجه للتحول إلى التوسع في زراعة الوقود الحيوي في أمريكا اللاتينية. تعرض إفريقيا على هذا الصعيد، إمكانيات هائلة. بدأت مدغشقر الحركة وسلمت مسبقًا مساحات هامة من غرب البلاد. تطبيق مجموعة القوانين الريفية في الكونغو عام ٢٠٠٨ المستمدة من التعاون البلجيكي مع منظمة الزراعة والتغذية **FAO**، سيسمح من دون شك لرجال الأعمال الزراعيين بالحصول على المحصول الزراعي، على مستوى عال، " لإبراز قيمته " كما كانت مجموعة القوانين الخاصة بالمناجم قد سمحت في الأمس القريب بسلب موارد المناجم من المستعمرة. الفلاحون، عديمو النفع، سيجنون ثمار ذلك ؛ المأساة المتفاقمة ستثير، ربما، اهتمام المساعدات الإنسانية في الغد وبرامج " المساعدة " للحد من الفقر! كنت قد عرفتُ في السبعينيات (١٩٧٠)، حلمًا استعماريًا قديمًا يتعلق بساحل إفريقيا: ألا وهو طرد السكان (الساحليين، عديمي النفع) بهدف بناء مزارع متسعة (على غرار تكساس) لتربية الحيوانات المعدة للتصدير.

تتصف المرحلة الجديدة التي تُفتح من التاريخ بالهيجان والصراعات من أجل الوصول إلى مصادر الكوكب الطبيعية. ينوي الثالوث الاحتفاظ بالسيطرة الحصرية " والمفيدة " على إفريقيا (إفريقيا التي تملك احتياطي الموارد الطبيعية)، ومنع وصول الدول " الناشئة " التي تعد حاجاتها على هذا الصعيد ذات شأن عظيم وستزداد هذه الحاجات أكثر فأكثر. إن ضمان هذه السيطرة الحصرية يتم من خلال السيطرة السياسية وتحويل الحكومات الإفريقية إلى " حكومات تابعة ".

تلعب المساعدات الخارجية هنا دورًا هامًا في إبقاء الحكومات على وضعها كحكومات تابعة. بطريقة ما إذن، لن يكون مخالفًا للأصول إذا اعتبرنا أن الهدف من المساعدات هو " إفساد " الطبقات الحاكمة. إذ بعيدًا عن جباية المال (المعروف جيدًا للأسف، والذي لأجله تظاهرت هذه الطبقات بتصديق أن لا بد في القضية للمانحين!)، المساعدات، التي أصبحت " ضرورية " (بما أنها غدت المصدر الأساسي

لتمويل الميزانية)، تلعب هذا الدور السياسي. من المهم إذن أن لا تكون هذه المساعدة مقتصرة بشكل حصري وكامل على الطبقات التي تشغل مواقع قيادية، " الحكومة ". يجب أيضًا أن تثير اهتمام " المعارضات " القادرة على خلافة هذه الطبقات. دور المجتمع المدني وبعض المنظمات غير الحكومية يجد مكانه هنا.

المساعدات موضوع البحث، ولتكون فعالةً سياسيًا وبصورة حقيقية، يجب أيضًا أن تساهم في استمرار صهر الفلاحين في هذا النظام العالمي، هذا الانصهار الذي يغذي مصدر الحكومة الآخر من العائد. يجب إذن أن تكون المساعدات معنية أيضًا بتطور " و تحديث " ثقافة التصدير.

كما أنها يجب أيضًا أن تُسهل الحصول على المصالح المشتركة (التعليم، الصحة والسكن) من قبل الطبقات الوسطى وفئات (المدينية بشكل أساسي) الطبقات الشعبية. السير السياسي للحكومة التابعة يعتمد عليها إلى حد كبير.

في عصر باندونغ وسنوات التنمية العشر، في آسيا وإفريقيا، بدأت كلتاهما بسياسات معادية للجغرافية السياسية، محددة بدول الجنوب وتهدف لجعل جغرافيا الثالوث السياسية تتراجع. كانت الظروف في تلك المرحلة ـ ثنائية قطب عسكرية، مرحلة اندفاع شامل وطلب متزايد لتسهيل التصدير في الجنوب ـ تساعد في إنجاح هذا الهجوم المعاكس، فارضةً على الثالوث تقديم حد أدنى أو أعلى من التنازلات، تبعًا للحالة. كانت ثنائية القطب العسكرية تمنع بشكل خاص الولايات المتحدة وحلفاءها من الثالوث من تعزيز قوة جغرافيتها السياسية وذلك من خلال إستراتيجية جغرافية مبنية على أساس التهديد بالتدخل العسكري المستمر.

بانقلاب صفحة هذا العصر، جغرافيا الثالوث السياسية، التي تخدم جغرافيتها الاقتصادية، تجد نفسها معززةً من خلال سلاح انتشارها الإستراتيجي الجغرافي. نفهم إذن لماذا كان على الأمم المتحدة أن تكون، من هذا المنظور، مهمشة وأن يتم الاستعاضة عنها، بوقاحة، بحلف الناتو! الساعد المسلح لجغرافيا الثالوث السياسية.

نفهم إذن لماذا استطاع خطاب الثالوث عن " الأمن الخارجي " أن ينمو بالشكل الذي نعرفه. يهدف خطاب " محاربة الإرهاب والحكومات المارقة " لإعطاء شرعية لإستراتيجية الثالوث الجغرافية، مما منحه الأهمية التي نعرفها.

٤. حدود التضامن العالمي البديل

انقطاع " فظ " للمساعدات الجارية - حتى كما هي للأسف! - غير مرغوب فيه. يتعلق الأمر هنا بإعلان حرب تستهدف هزّ السلطة القائمة وربما حتى، أبعد من ذلك، تحطيم الحكومة. حتى أنه من هذا المنظور كان قد تم تطبيق إستراتيجية " الإلزام " هذه (حصار كوبا وزيمبابوي يمثلان مثالاً حيًا على ذلك).

الخيار ليس بين المساعدات كما هي أو رفض المساعدات. يجب أن تُقاد المعركة باتجاه تحول جذري في مفهوم وظائف المساعدات، كالبراهين التي طورها مركز الجنوب[1] بهذا الخصوص. يشكل التضامن، وليس الإنسانية، المعركة الفكرية الأساسية التي لا يجب أن تقف عند " الخط الأحمر ".

هذه المعركة تندرج في جميع المعارك التي تقترح بناء " عالم آخر " (أفضل)، تشكيل " عولمة أخرى "، وبناء نظام عالمي متعدد المراكز بحق، يحترم الخيار الحر (والمختلف) للحكومات، لأمم وشعوب الكوكب. تاركين للبنك العالمي وللتقنيين المتكبرين " من الشمال " احتكار الابتكار لوصفات صالحة للفرض على الجميع.

البراهين الأخلاقية التي في صالح دَين الشمال على الجنوب، والتي تعطي كل شرعيتها لمبدأ " المساعدات " (الذي أصبح إذن " تضامنًا ") لا تخلو من القيمة. مقنعة أكثر - لأنها تستطيع تعبئة الوسائل السياسية لخدمتها - إنها البراهين التي تتعلق بتنظيم تضامن الشعوب في مواجهة التحديات المستقبلية. وتحديدًا، نتائج التغيرات المناخية. مشروع الاتفاق على التغير المناخي (**UN Framework Convention on**

---

١ **South Centre**

Climate Change, UNFCCC[1]) يشكل قاعدة مقبولة للبدء بتصور تمويلات من الدول الغنية (المسؤولة الأولى عن إتلاف البيئة العالمية) للبرامج وذلك لصالح جميع الشعوب في الكوكب، وبشكل خاص، الشعوب الأكثر عرضة لهذه التغيرات المناخية. لكن وبدقة أكثر، لأن هذه المبادرة كانت قد بدأت في أحضان منظمة الأمم المتحدة، تعيّن الدبلوماسيات الغربية نفسها ـ أقل ما نستطيع قوله ـ لتعيق (لكي لا نقول تخرب) التنمية.

تطوير رؤية شاملة عن المساعدات لا يمكنه أن يكون صادرًا عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، عن البنك العالمي، أو عن الاتحاد الأوروبي. تعود هذه المسؤولية إلى منظمة الأمم المتحدة ولها وحدها. مع أن هذه المنظمة مقيدة بالطبيعة باحتكار الحكومات، فمن المفروض فيها أن تمثل الشعوب. لكنها بقدر ما هي واحدة من المنظمات في الثالوث، بقدر ما نقترحها لتعزيز حضور الشعوب إلى جانب الحكومات باستقامة أكثر. مناقشة الصيغ الممكنة لهذا الحضور تسترعي الانتباه. إلاّ أنه يجب أن يكون مصاغًا بطريقة تعزز مكانة الأمم المتحدة. لا يمكننا الاستعاضة عن هذا الحضور بصيغ مشاركة المنظمات غير الحكومية (المنتقاة بعناية) في مؤتمرات ينظمها ويديرها الشمال (معالجة بالتأكيد من قبل الدبلوماسية في الشمال).

سأمنح إذن الأهمية لدعم المبادرة التي أخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في العام ٢٠٠٥ من أجل تشكيل منتدى التعاون والتنمية. تبدأ هذه المبادرة، فيما يتعلق بهذه المسألة، ببناء شركات حقيقية في منظور العالم المتعدد المراكز. قوبلت المبادرة، كما نستطيع أن نتصور، برفض شديد من قبل الدبلوماسية في الثالوث.

لكن يجب الذهاب إلى أبعد من مجرد عبور " الخط الأحمر ". لا لإعادة " تشكيل " البنك العالمي، منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي. لا للوقوف عند حد التنديد بالنتائج المأساوية لسياساتهم الماضية والحاضرة. لكن اقتراح مؤسسات بديلة

١ إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

وذلك بتعيين المهام بطريقة إيجابية وبرسم الحدود المؤسساتية.

يجب على الفور، في مناقشة بديل المساعدات (التضامن)، حذف بعض الفصول التي تم التحفظ عليها من قبل الذين، في الواقع، لا يملكون طبيعة "مساعدات " الشمال للجنوب (لكن بالأحرى على العكس).

على رأس هذه القائمة " القروض صاحبة الامتياز " المعطاة بنسب مزعومة أقل من نسب " السوق ". حيث يتعلق الأمر هنا بأساليب السياسات التجارية المطبقة من قبل حكومات الثالوث، العنيفة (تشبه قليلاً إغراق الأسواق الأجنبية بالبضائع بثمن زهيد للتخلص من الفائض أو للتغلب على المنافسة) التي ينتفع منها بشكل أساسي ونهائي، المصدرون في الشمال.

لا يستحق تخفيض الديون المقرر بشكل إحساني تقريبًا (واضح في اللغة الدبلوماسية المحرفة التي تحيط بالقرار) أن يُقدم على أنه "مساعدات ".

بدلاً عن ذلك، كان من المفترض أن يقود الحل الشرعي (وليس فقط على الصعيد الأخلاقي) للمسألة إلى مراجعة مجموع الديون موضوع البحث (الخاصة والعامة، من جانب الدائن ومن جانب المدين). من المفترض إلغاء الديون المعترف بها غير أخلاقية (بسبب ارتباطها بعمليات فساد بطريقة أو بأخرى)، غير شرعية (دعم سياسات متنكرة بشكل سيئ شبيه بنظام التمييز العنصري الجنوب إفريقي)، خاصة بالربا (بنسبهم التي تقررت من طرف واحد، من المزعوم " السوق "، بالتسديد الكامل لرأس المال وما إلى أبعد من ذلك)، والضحايا (الدول المدينة) التي تم التعويض عليها بالنتيجة، ستدفع أكثر بكثير. لجنة من (الأمم المتحدة) عليها أن تكون مشكلةً لتطور حقًا عالميًا جديرًا بهذا الاسم، الذي بالكاد بدأ، في هذا المجال.

من المؤكد أن دبلوماسيات الثالوث لا ترغب في سماع أي مقترح يذهب في هذا الاتجاه. خيار المساعدات البديلة لا ينفصل عن بناء التنمية البديلة. وبناء التنمية البديلة لا يُشكل مادةً لموضوعنا هنا.

التذكير، على وجه الخصوص، ببعض المبادئ الأساسية المتعلقة بهذه التنمية مفيدٌ - ضروري - لمتابعة المقترحات المتعلقة بالمساعدات البديلة.

هذه المبادئ الأساسية تتلخص على الأقل في التالي:

لا يمكن لمشاكل العالم الريفي والزراعة أن لا تكونا في لبّ تعريف إستراتيجية تطور آخر مبني على أساس المحافظة على عدد كبير من سكان الريف. السيطرة العادلة والمتاحة على الإنتاج وعلى وسائل استغلاله بطرق صحيحة والتأكيد على هذا المفهوم من الزراعة الريفية. إعطاء الأولوية لهدف السيادة الغذائية والتصنيع الذي من دونه سيكون تحقيق هذه الأهداف مستحيلاً، **والرفض الجذري لتحرير الإنتاج المعولم** وتجارة البضائع الزراعية والغذائية العالمية، **يشكل** آفاق هذا الخيار (أحيل هنا إلى الفصل الخامس). الخيار الذي يشيد به النظام المهيمن، والذي لم يتم طرحه في **إعلان** باريس، يناقض المبادئ المقدمة هنا. بُني هذا الخيار على أساس العائدات المالية والإنتاجية على المدى القصير (زيادة الإنتاج سريعًا مقابل التسريع بطرد الفلاحين الفائضين)، ويتجاوب بالتأكيد مع مصالح الأعمال الزراعية العالمية ومصالح طبقة الفلاحين الجديدة، وليس مع مصالح الطبقات الشعبية والأمة.

تتطلب التنمية بناء أنظمة إنتاج متنوعة، أي الالتزام بالدرجة الأولى بطريق التصنيع. المنظور الصناعي الذي لا يمكن تفاديه لا يستبعد نهائيًا الدعوة لرأس المال العالمي. الصيغ المركبة والمختلفة من الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص المحلي (عند وجودها) ورأس المال الأجنبي هي صيغ مقبولة جدًا، ولا يمكن تحاشيها دون شك. لكنها لا تأخذ معناها إلاّ بالاندراج ضمن منظور يستبعد " الليبرالية " المختزلة في صيغة خلق " الظروف التي تجذب المصالح الأجنبية " والتي تشيد بها منظمة التجارة العالمية ووكالات المساعدة. الشراكة الحقيقية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية والسيطرة على الأرباح المعاد تصديرها يجب أن تترافقا باستراتيجيات التصنيع.

التنويع الذي لا يمكن تفاديه (بما فيه الصناعة) يتطلب بالتأكيد تشكيل البنى

التحتية التي لا وجود لها في الدول المنتفعة من **المساعدات** التي أصبحت ضرورية جدًا لعيشها. بُنى تحتية اجتماعية: لا تطور دون تعليم جيد، من القاعدة إلى القمة، ولا من دون شعب لا يتمتع بصحة جيدة. يوجد هنا مادة للمساعدة (مالية وتقنية) مادة بإمكانها أن تكون إيجابية بالمطلق، ألا وهي التضامن. يشكل القضاء على الأوبئة، على الإيدز، أمثلةً حية واضحة عن هذا التضامن.

التنوع والتصنيع يتطلبان بدورهما بناء أشكال من التعاون الإقليمي المناسب. بإمكان الدول القارية من دون شك أن تستغني عن أشكال التعاون هذه. الدول التي تشتمل على عدد متوسط من السكان (بدءًا من ٥٠ مليون وأكثر) بإمكانها وحدها أن تبدأ العملية، علمًا بأنها ستتأذى بسرعة عند عتبات لن تستطيع تخطيها إلاّ بالتعاون الإقليمي. يجب أن تكون أشكال التعاون هذه مبتكرة لتكون متماسكة مع أهداف التنمية المرسومة هنا. الأسواق " المشتركة " الإقليمية التي تهيمن على المؤسسات المحلية (عندما تكون موجودة وتعمل) لا تدخل في هذه الأشكال، على اعتبار أنها مصممة لتشكل هي نفسها كتلاً بنيوية للعولمة الليبرالية. أحيل هنا إلى ورقة العمل التي قمت بإعدادها (الأقلمات، أي أقلمات؟).

التنمية البديلة المرسومة هنا تفرض سيطرة حقيقية على العلاقات الاقتصادية مع الخارج، بين بين، التخلي عن نظام " التبادلات الحرة "، المزعومة " مضبوطة من السوق "، لصالح أنظمة التبادل المضبوط، الوطنية والإقليمية. بعيدًا عن إصلاح صندوق النقد الدولي المستحيل، يدعو الرد على التحدي إلى تصور إنشاء صناديق للنقد الإقليمي، متمفصلةً مع نظام الضبط النقدي العالمي الجديد الذي تجعله الأزمة الحالية ضروريًا أكثر من أي وقت مضى. بصورة أكثر عمومية، السيطرة على العلاقات مع الخارج، غير **المتكافئة**، تُعرّف أُطر ما أسميته " **فك الارتباط** "، عنصر بنّاء لا يمكن تحاشيه في ظهور العولمة المتفاوض عليها. تتطلب هذه التنمية أيضًا، هذا يحصل بشكل تلقائي، السيطرة الوطنية على الموارد الطبيعية. التنمية البديلة المرسومة تُبنى على مبدأ

إعطاء الأولوية للأسواق الداخلية (الوطنية والإقليمية) وضمن هذا الإطار، تُعطى الأولوية بالدرجة الأولى للأسواق التي تستجيب لتوسع الطلب من قبل الطبقات الشعبية وليس من السوق العالمي. هذا ما أسميه بالتنمية **المتمحورة على الذات**.

مبدأ تضامن الشعوب العالمي الذي أدافع عنه، يعطي الشرعية للصراعات من أجل ديمقراطية المجتمع المرتبطة بالتقدم الاجتماعي وبجهود التفكير الناقد الجذري. من هذا المنظور، يجب على **المساعدات** العامة، المرغوبة بالتأكيد، أن تدعم إعادة بناء الحكومة وقدرتها على شغل وظائفها (الخدمات العامة في مجالات التعليم، الصحة، الماء والكهرباء، خدمات النقل العام والسكن والضمان الاجتماعي)، هذه الوظائف التي لا القطاع الخاص (الذي سيحتفظ فقط بالشرائح ذات المردودية من هذه الخدمات)، ولا القطاعات **التعاونية** (حتى المتسامحة) سيكون بإمكانها أن تتجاوب معها بشكل صحيح.

سيبقى دائمًا هناك مجال للتدخل باسم التضامن الإنساني العالمي الشرعي بالمطلق. نجدة ضحايا الكوارث الطبيعية، واللاجئين الذين أنتجت الحروب منهم جماعات للأسف، لا يمكنها الانتظار. سيكون من الإجرام رفضها بحجة عدم فعل أي شيء لمنع تدهور الأوضاع الذي أدى إلى هذه الكوارث (الحروب بشكل خاص). النجدة أولاً ومن ثم سنرى. يوجد على وجه الخصوص خطر الاستغلال السياسي المرفوض " للإنسانية ". هناك الكثير من الأمثلة على هذا الاستغلال. من جهة أخرى، النجدة الفورية الضرورية لا تستبعد فتح الملف الخاص بأسباب الكارثة. على العكس، يجب أن يكون التفكير الناقد المستقل المتعلق بهذه المشاكل والالتزام بالصراع الاجتماعي الضروري لإعادة ترويض الوضع الفاسد مسنودين أكثر من التدخلات " الإنسانية " المباشرة.

التعاون بين الشمال والجنوب ليس مستبعدًا. فقد كان هناك تعاونًا جنوب-جنوب في عصر باندونغ وكان هذا التعاون قد أثبت فعاليته في ظروف المرحلة. دعم

الحركات التحررية ضد الاستعمار البرتغالي في زيمبابوي وفي إفريقيا الجنوبية، الذي قدمته منظمة الوحدة الإفريقية في تلك المرحلة، الصين، الاتحاد السوفييتي وكوبا، كان مهمًا وحاسمًا في بعض الأحيان. في ذلك العصر، باستثناء السويد وبعض الدول الاسكندينافية الأخرى،كان التعاون بين دول الثالوث معدومًا، وخاضعًا لأولويات حلف الناتو الدبلوماسية (بما فيها البرتغال) ولدعم قضايا التمييز العنصري.

اليوم، الكثير من الإمكانيات تقدم نفسها لتجديد هذا التعاون بين الجنوبيين. يمتلك الجنوب اليوم الوسائل التي تسمح له بالقضاء على الاحتكارات التي ترتكز عليها سيادة الثالوث. بعض دول الجنوب أصبحت، ليس فقط قادرة على تقليد التقنيات التي يريد الشمال حمايتها (تحديدًا لأنه من اليوم فصاعدًا عرضة للهجوم)، لا بل قادرة على تطوير هذه التقنيات بوسائلها الخاصة. إذا كانت هذه الدول ترغب بوضع هذه التقنيات في خدمة نموذج تطور مختلف، يتلاءم أكثر مع حاجات الدول في الجنوب، فإن هذا بإمكانه أن يفتح حقلاً واسعًا وجديدًا للتعاون بين الجنوبيين. تستطيع دول الجنوب أيضًا أن تعطي الأولوية في السيطرة على مواردها الطبيعية التي تستطيع السيطرة عليها، لتعزيز صناعاتها الخاصة وصناعات شركائها في التعاون بين الجنوبيين.

بعض دول الجنوب تمتلك فائضًا في الإمكانيات المالية التي تجعلها قادرة على القضاء على احتكارات الشمال في هذا المجال والانتهاء من الابتزاز المرافق للمساعدات، بدل من ذلك، تذهب هذه الدول لاستثمار هذا الفائض في الأسواق المالية والنقدية التي تسيطر عليها دول الثالوث وتقع هي نفسها في العجز المالي.

لا تنم هذه المقترحات عن أحلام. أخذت الدبلوماسيات في الثالوث احتياطاتها من التهديد وذلك باصطفافها إلى جانب مشروع " السيطرة العسكرية على الكوكب "، الذي أصبح من اليوم فصاعدًا ضروريًا لتخليد سيادتها الاقتصادية المأزومة.

يستطيع الجنوب الاستغناء عن الشمال، والعكس ليس صحيحًا.

لكن من أجل هذا، يجب على شعوب الجنوب وقادة الجنوب معها أن يتحرروا من أسلوبهم في التفكير المنطوي على التبعية، على هذه الشعوب والقادة أن تنفك عن تصديق أن " المساعدات " تشكل شرطًا لتنمية مجتمعاتها.

المصادر:

تبعًا لظهورها في النص:

سمير أمين، *غرب إفريقيا محاصر*، مينوي ١٩٧١، النيجر ص ص. ١٦١-١٦٧.

ياش تاندون، *نهاية الاعتماد على المساعدة*، ساوث سنتر، جنيف ٢٠٠٨.

سمير أمين، *أهداف التنمية الألفية*، مجلة شهرية، آذار ٢٠٠٦.

جورج أورويل، ١٩٨٤.

سمير أمين، *إفريقيا في النظام العالمي*، موقع **FTM**، صادر باللغة الانكليزية، هيلين لوير، تاريخ وفلسفة العلم، هوب بابليك، إيبادان ٢٠٠٣.

آنا بيدنيك، *معركة من أجل اليورانيوم في النيجر*، لوموند دبلوماتيك، حزيران ٢٠٠٨.

سمير أمين وبرنارد فونو-تشيغو، *الأقليات، أي أقليات؟*، موقع **FTM**، جزئيًا في سمير أمين وآخرون، *إفريقيا، إبعاد مبرمج أم نهضة؟* ميزونوف ولاروز، ٢٠٠٥، ص ص. ١٢٩ وما يتبع.

عبد الرحمن ندياي، مستقبل المجتمعات الريفية في غرب إفريقيا، نقد الأعمال في كوبا والساحل الإفريقي، موقع **FTM**

جاك بيرتيلوت، موقع انترنت.

منظمة التجارة العالمية والجنوب

المسألة الزراعية

تمييز الصحيح من الخطأ في شعلة الأسعار الزراعية

خمس أسباب مقنعة لكي لا نوقع على اتفاق الشراكة بين غرب إفريقيا والمجموعة الأوروبية

جان بيير بوريس، *الرواية السوداء للمواد الأولية*، بلوريبل، ٢٠٠٥.

سمير أمين، *المساعدة على التنمية؟* في فاهامو بوكس ٢٠٠٩.

Références:

Dans l'ordre de leur apparition dans le texte:

Samir Amin, *L'Afrique de l'Ouest bloquée*, Minuit, 1971, Le Niger pp. 161-167.

Yash Tandon, *Ending Aid Dependence*, South Centre, Genève 2008.

Samir Amin, *The Millennium Development Goals*, Monthly Review, March 2006

Georges Orwell, 1984/

Samir Amin, *L'Afrique dans le système mondial*, sit web FTM, publié en Anglais, Helen Lauer, History and Philosophy of Science, Hope Public, Ibadan 2003.

Anna Bednik, *Bataille pour l'Uranium au Niger*, Le Monde diplomatique, juin 2008.

Samir Amin et Bernard Founou-Tchuigoua, *Les régionalisations, quelles régionalisations* ?, sit web FTM, partiellement in Samir Amin et alii, Afrique, *exclusion ou Renaissance*, Maisonneuve et Larose, 2005, pp. 129 et suiv.

Abdourhmane Ndiaye, L'avenir des sociétés paysannes en Afrique de l'Ouest, critique des travaux du Cuba et du Sahel, site web FTM

Jacques Berthelot, site web

OMC et Sud

La question agricole

Démêler le vrai et le faux dans la flambée des prix agricoles

Cinq bonnes raisons pour ne pas signer l'APE-AO

Jean Pierre Boris, Le roman noir des matières premières, Pluriel, 2005.

Samir Amin, *Aid for Developement* ? in, Fahamu Books 2009.

VII

أن تكون ماركسيًا، شيوعيًا أو أمميًا اليوم

أنا ماركسي. هذا يعني " أني انطلق من ماركس ". وأنا مقتنع أن نقد التفكير والفعل الذي وضعه ماركس ـ نقد الرأسمالية، نقد تمثيلها المركزي (الاقتصاد السياسي لرأس المال)، نقد سياستها وخطاباتها، يشكل المحور الأساسي الذي لا بد منه في الصراعات الملتزمة بقضايا تحرير العمال والشعوب.

لست " من الماركسيين الحداثويين ". إذ لأكون كذلك يجب عليّ أن أخلط بين ماركس والماركسية التاريخية، وهذه ليست حالتي. يريد الماركسيون الحداثويون الانفصال عن الماركسية التاريخية ويظنون أنه بهذا عليهم أن " يتجاوزا ماركس ". في الواقع إنهم لا يتعارضون إلاّ مع ما أسميه " الماركسيين القدماء "، أي أنهم يتعارضون مع الماركسية التاريخية بالمطلق، وتحديدًا " الماركسية اللينينية " بنصوصها المتعددة.

أن تكون ماركسيًا كما أقصده لا يعني أن تكون " ماركسيًا على الموضة " (الذي يثير اهتمامه هذه أو تلك النظرية لماركس بمعزل عن مجمل أعمال ماركس)، ولا أن تكون " عالمًا في الماركسية ". أن تكون ماركسيًا هو أن تكون شيوعيًا بالضرورة. إذ أن ماركس لا يفصل بين النظرية والتطبيق. لا نستطيع تتبع آثار ماركس دون الالتزام بمعركة تحرير العمال والشعوب. أن تكون شيوعيًا لا يعني فقط الحاجة للتفكير الإنساني. لا نغير العالم بنسيان الغالبية العظمى من الشعوب التي تشكل شعوب الأطراف. لأنه على عاتق هذه الشعوب تقع مسؤولية مستقبلها. فهي ليست شعوب المراكز الإمبريالية الميسورة التي بإمكانها وحدها " تغيير العالم " (إلى الأفضل!). الإحسان، المساعدة، الإنسانية، المفهومة على أنها تضامن في الصراعات، والتي نريد الاستعاضة بها عن العالمية، لا تؤدي إلاّ إلى ترسيخ العالم كما هو، أو أسوأ، وإلى تجنيده لبناء التمييز العنصري على الصعيد العالمي.

في النص الذي يتبع، أحاول توضيح النتائج التي توصلتُ إليها اليوم، فيما يتعلق بنقد الرأسمالية ونقد الصراعات المرهونة بضحاياها. لا يتعلق الأمر " بنتائج نهائية "، لفظ غريب عن تفكيري (الذي، على ما أعتقد، يعود إلى ماركس). عدد كبير من الدراسات الأساسية التي أقدمها هنا لها تاريخها في تقدم أعمالي. من الصياغة الأولى إلى التالية، استفدتُ بالتأكيد من القراءات الحديثة ـ ومن إعادة القراءة ـ لكن أيضًا حاولت أن آخذ بعين الاعتبار تطورات الرأسمالية والصراعات التي حصلت في غضون ذلك. أردتُ أن يبقى النص سهلاً للقراءة ولذلك لم أُشر إلى مسار مفاهيم ومقترحات الدراسة.

ا. صراعات سياسية، صراعات اجتماعية، وقائع وأساليب التشخيص

١. شددتُ على الانقلاب في العلاقة بين الضرورة السياسية والضرورة الاقتصادية، هذا الانقلاب الذي أعرّف من خلاله الرأسمالية.

يشير هذا الانقلاب ـ الذي تحل فيه الضرورة الاقتصادية محل الضرورة السياسية وتصبح مهيمنة ـ إلى تحول نوعي في التاريخ. النظام الاجتماعي للرأسمالية لا يمثل فقط نظامًا طبقيًا " كالأنظمة " السابقة، بل هو أيضًا مبني على أساس درجة من تطور القوى الإنتاجية الأكثر تقدمًا. لا ترتبط البرجوازية بعلاقة صراع مع الطبقة العاملة " كما " كانت البرجوازية الأرستقراطية في علاقتها مع الفلاحين. العلاقة ليست فقط علاقة استغلال (وهو الحال في كلا الحالتين) ؛ إنها علاقة جديدة نوعيًا. شددتُ أيضًا على التحول النوعي في الفكر (آثرت استخدام تعبير " التشخيصي " ـ لا بل أبعد من ذلك) المهيمن، " الميتافيزيقي " في الأنظمة القديمة، "الاقتصادي" في الرأسمالية.

إن قراءة كتاب إيزابيل غارو[1] (ماركس، نقد للفلسفة، بوان، ٢٠٠٠) تتطابق مع ميولي في قراءة ماركس والتي تعد قراءةً لهذه الفلسفة، لكنها لم تكن سائدة في الماركسية التاريخية.

---

١ **إيزابيل غارو** هي فيلسوفة فرنسية صاحبة أطروحة حول مفهوم التفكير في ماركس (المترجم).

الحكومة الرأسمالية ليست فقط حكومة طبقات " كما " كانت حكومة العهد القديم. إنها أيضًا حكومة جديدة، جديدة نوعيًا. السياسة ليست مكملة لممارسة السلطة لمصلحة الطبقة المهيمنة " كما " كانت سابقًا. إنها سياسة مختلفة نوعيًا.

بهذا المعنىٰ إذن، يكون تشديدي علىٰ " الانفصال " الذي مثلته " الحداثة " مناسبًا.

٢. العلاقة بين الصراعات السياسية (الحكومة) وصراعات الطبقات (في فضاء الإدارة الاقتصادية الاجتماعية) خاصة بالرأسمالية ومختلفة عن تلك التي كانت قبل الرأسمالية.

في لب هذا التحول، أتعرّف علىٰ التجديد الذي أدخلته الحداثة: المناداة بأن الإنسان (بصورة فردية أو جماعية) يصنع تاريخه وبأنه يريد أن يصنعه علىٰ هواه، الإنسان الذي احتل مكان ومكانة الله، الأجداد أو الأعراف. هذا التحول يجعل الديمقراطية حتمية وممكنة. تمثل الديمقراطية إذن بعدًا جديدًا من الحياة الاجتماعية لا يرتبط إلاّ من بعيد " بالديمقراطية في أثينا " أو بكل أشكال الشورىٰ والتنظيم في المناقشات الدائرة حول اتخاذ القرارات في المجتمعات القديمة. لا وجود لمقياس مشترك بين " الشورىٰ" الإسلامية أو " حلقات الشجرة " الإفريقية، أو " المجالس القروية " الهندية، والديمقراطية الحديثة التي ولأول مرة تسمح لنفسها بالابتكار وليس فقط " بتفسير " (الأديان أو الأعراف).

الحداثة والديمقراطية تبدآن بتحرير الفرد وإلىٰ أبعد من ذلك بشكل محتمل، بتحرير المجتمع. لكنهما تبدآن به فقط لأنهما تبقيان منغلقتان في مقتضيات إعادة الإنتاج الرأسمالي. هذه البداية لا تخلو من الأهمية. بل هي أبعد من أن تخلو من الأهمية. تسمح الديمقراطية للصراعات الاجتماعية (صراعات الطبقات) بإثبات وجودها كما هي وبالازدهار ومن المحتمل أيضًا أنها تسمح بالتحولات الحاسمة وببناء الاشتراكية ـ كتجاوز للرأسمالية ـ وبتأصيل المعركة ضمن هذا المنظور.

الحداثة والديمقراطية تُحدثان في آن معًا تحولاً في الحكومة والسياسة، مواقع في نفس الوقت للصراعات حول السلطة وللصراعات حول تمفصل ممارستها من أجل المصالح الاجتماعية التي هي نفسها تتصارع على مواقعها الخاصة بها. يصبح التعقيد في " الصراعات السياسية " حقيقة كبيرة. ينجم عنه اختلاف وتعددية في تحديد الحقيقة والرهانات من قبل ممثلين هم أنفسهم في اختلاف وتعددية دائمين.

٣. ماركس، كما اتضح بقوة من تحليل إيزابيل غارو، متيقظٌ جدًا لتداخلات " أساليب التشخيص " المركبة، ولأنظمة الأفكار (الإيديولوجيات) العامة والخاصة بحقل خاص بالصراعات الاجتماعية و/ أو السياسية (أو الاثنين في آن معًا).

يوظف ماركس في هذا الموضوع مصطلحًا يقع في سلم مصطلحات واسع جدًا. تشير إيزابيل غارو إلى ستة عشر مصطلحًا منها: المظهر، التشخيص، التعريف، التجريد، المصطلح، المعنى، الفكر، الخيال، الانعكاس، التناظر، الرؤية، الفيتشية (الصنمية)، الوهم، المنهج، النظرية والتصور (نفس المصدر السابق ص. ٢٦٨).

٢. ماركس، نقد الفكر الاشتراكي، مركزية " أساليب التشخيص

١. ماركس ليس فيلسوفًا، ولا اقتصاديًا ولا عالم اجتماع أو مؤرخًا. حتى أنه ليس عالمًا يجمع بين كل المؤهلات. إنه أكثر من ذلك، إنه نقد الفلسفة، الاقتصاد السياسي، علم الاجتماع وأساليب تشخيص التاريخ. إنه نقد الفكر الاشتراكي الذي يجد صيغه في تقسيمات المعرفة المختلفة والمجموعة تحت الصفات المعددة في الأعلى.

إذ أن جميع هذه المعارف، " المتخصصة " (اقتصاد، تاريخ اجتماعي، تاريخ سياسي) أو " العامة " (فلسفة)، تشترك بصفتها تمثل " أساليب تشخيص الواقع " أو التي تطمح إلى أن تكون كذلك. إنها إذن نتاجات عقلية.

الفلسفة نفسها ـ الفلسفات جميعها ـ ليست إلاّ أساليب في التشخيص. سواء كان الأمر يتعلق بالفلسفة اليونانية، بفلسفة التنويريين وأوروبا الكلاسيكية، بالفلسفات " الحديثة " (التي تلت ماركس)، فإن جميع هذه الفلسفات تمثل نظريات ليس بإمكانها

أن تكون مفهومة خارج إطار الواقع الاجتماعي (تشكيل التاريخ الاقتصادي والاجتماعي الذي سأعود إليه لاحقًا) الذي تمت صياغتها في أحضانه.

الشيء ذاته بالنسبة للديانات التي قامت (وما زالت تقوم) مقام الفلسفة. إنها أساليب تشخيص التي وجدت مكانها كأساليب لتشخيص الكون، المجتمع والإنسان في التشكيلات الاجتماعية للمراحل التاريخية التي تشكلت فيها. كانت هذه الديانات حتى، برأيي، أساليب تشخيص كبيرة وأساسية مطابقة لمقتضيات إعادة إنتاج التشكيلات الاجتماعية التي وصفتها " بالمجتمعات الخراجية " التي سبقت الحداثة الرأسمالية. لكنها أثبتت أيضًا مرونتها، أي قدرتها على إعادة تفسير نفسها للنجاة من التحولات في التشكيلات الاجتماعية. بهذا، تتشارك مع الكثير من أساليب التشخيص، أو مع جميع الأساليب، القدرة على تطوير نفسها. هذه التطورات مطلوبة في آن معًا من قبل منطقها الداخلي الخاص ومن قبل المنطق الذي يحكم تشكيل المجتمع برمته. هذه المصالحة مثمرة أو غير مثمرة، ممكنة أو غير ممكنة، مفيدة أو إيجابية أو سلبية تبعًا للحالة (سأعود لهذه المسألة التي وصفتها " في طور التحديد ").

الشيء ذاته بالنسبة للفلسفات أو نظم التفكير في المجتمعات الأخرى " اللا أوروبية ". الكونفوشيوسية هي أسلوب تشخيص. كانت حتى أسلوب تشخيص قويًا ومرنًا، قويًا لأنه مرن. تشكلت في البدايات ومن ثم تم ضمها للبوذية (التانج بشكل خاص)، وبعدها كان قد أُعيد صياغتها (في زمن السونج والمانج قبل ولوج الثقافة الغربية في تاريخ الصين) بذهنية وبعزم مدرب للحداثة مع إلغاء الدين البوذي من الحكومة وبخلق العلمانية الأولى. في هذا الوقت، " الفلسفة الصينية" تسبق فلسفة التنويريين (التي تُلهم بالعموم أكثر بكثير مما نتصور، كما برهن على ذلك إيتيامبل). تجد الكونفوشيوسية مكانًا جديدًا حتى في محاولة الصين الوطنية الحديثة للمصالحة بينها وبين الرأسمالية، البائسة، برأيي، والتي يفتح الفشل فيها الطريق أمام الماركسية/ الماوية والشيوعية. هل هذه المصالحة في طور الترميم في عصرنا، عصر ما

بعد الماوية؟ سؤال هام وجدي. هذه الكونفوشيوسية مازالت تمثل " الفكر المهيمن " في تايوان وحتىٰ في جزء من اليابان (بنص مشوه من خلال تطعيمها بالشنتو[1]) وفي كوريا.

ما نقوله هنا عن الفلسفة " كتشخيص " (عام) يمكن إسقاطه بنفس المقدار علىٰ أساليب التشخيص المتعددة، وتحديدًا الاقتصاد السياسي والإيديولوجيات السياسية (الليبرالية وغيرها).

٢. لا يريد ماركس أن يكون فقط ناقدًا لأساليب التشخيص. يريد أولاً أن يكون ناقدًا للواقع، ثم لأساليب تشخيص هذا الواقع، ليصبح أخيرًا ناقدًا للممارسات، وبالدرجة الأولىٰ لخيارات الفعل الذي يقوم به الأشخاص الواقعيون في التاريخ انطلاقًا من أساليب تشخيصهم. هذه الأبعاد الثلاثة من النقد لا تنفصل عن بعضها عند ماركس.

الطموح إلىٰ نقد الواقع يأتي بالدرجة الأولىٰ. أي أنه بالنسبة لماركس هناك إمكانية لتشخيص الواقع بشكل صحيح. ويشكل الاكتشاف ـ التدريجي ـ للواقع (الواقع الحقيقي الذي كانت عايه المجتمعات) ـ في الأمس واليوم ـ مصدر قلقه الأول والدائم. بمعنىٰ آخر، يعتقد ماركس أن التشخيص يمكن أن يكون علميًا، أي أنه يسمح باكتشاف الواقع الحقيقي. يقترح صياغة للواقع (نتاجه العقلي الخاص) مبنية علىٰ أساس مفهوم (مستخلص) من البنية الاجتماعية التاريخية. هذه الصياغة، برأيي المتواضع، ومهما تكن الحدود، تتفوق بصورة واسعة علىٰ كل صيغ " نظريات المجتمع والتاريخ الأخرىٰ التي تم اقتراحها حتىٰ اليوم.

للتوصل إلىٰ هذا، يقف ماركس أمام خيارين.

خيار المادية: أي وجود واقعٍ خارج (وقبل) تشخيصه أو أساليب تشخيصه،

---

١ لفظ يطلق علىٰ الديانة القومية اليابانية (المترجم)

صحيح (ربما جزئيًا) أو غير صحيح البتة (وهمي).

خيار الجدلية: الواقع نفسه لا ينفصل عن حركته، فهو مفروض من خلال التناقض بين (A و B المتصارعين) والتفوق عليه من خلال ابتكار C الذي لا يمثل انتصار A على B أو العكس ولا مزيجًا جديدًا من الاثنين. هذه الجدلية المادية (مصطلح أفضله على مصطلح " المادية الجدلية ") تتجاوز نوعيًا المنطق الصوري. أحيل هنا إلى ما كنت قد كتبته عن هذا الموضوع.

يجب إذن أن يكون " نتاج " تطبيق هذا المنهج من قبل ماركس (عمل ماركس) مأخوذًا بعين الاعتبار وبالجدية الكبيرة التي يستحقها. في " الماركسيات التاريخية " كان غالبًا ما يعتبر هذا النتاج " نتاجًا نهائيًا ". لا يوجد شيء لإضافته إليه، لا شيء للتصحيح. أن تكون ماركسيًا يعني " الانطلاق من ماركس " لا أن تتوقف عنده، هذه الأخيرة ليست وجهة نظري.

ماركس لا يتوقف عند نقد الواقع أو نقد أساليب تشخيصه. يثبت ماركس أن الناس، بصورة فردية أو جماعية، مرهونون بالعمل الدائم الذي يتفاعل ويتحول ويريد تحويل الواقع. يفعل الناس ذلك عبر ومن خلال هذا الواقع. حتى " المحافظين " الذين يزعمون عدم رغبتهم بتغيير أي شيء، يتصرفون، ولن يكون ذلك إلاّ لمنع التغيير. يضع ماركس نفسه في هذا العمل ويختار " معسكره "، ليس فقط معسكر المظلومين والمستغلين (الذي كان يتجرأ على القول بأنهم غير موجودون!) لأسباب أخلاقية وإنسانية (محترمة بالمطلق). يختار معسكر أولئك الذين يطمحون " لتغيير العالم " وذلك بمساعدتهم على " ولادة " ما تحمله الحركة موضوعيًا: إلغاء الظلم والاستغلال، إلغاء الطبقات، الاستعاضة بالشيوعية عن الرأسمالية، أشياء ضرورية (بالمعنى الذي تتجه فيه الحركة) وممكنة إذن.

٣. هذا الخيار الذي أنضم إليه بالكامل، يطرح على وجه الخصوص ثلاث تساؤلات لا بد منها:

أولاً: التحرر، المخطط له للمستقبل الشيوعي، يتحدد من خلال تحرر المضطهدين،وهو نفسه سبب المسافة التي تفصل أساليب تشخيص العالم عن واقعه. من جهتي، اقترحت بهذا الخصوص تصنيفًا يرتب نقل الملكيات هذا في صفوف طباق متميزة ومُختارة لتكوّن حلاً متواضعًا: تسمح الشيوعية للمجتمع بالتخلص من الاضطهادات الاقتصادية / التجارية التي هي نفسها تشكل الشرط الذي يسمح بإعادة تشكيل النظام الرأسمالي، لكنه لا يسمح ربما بالاضطهادات التي أطلقتُ عليها اسم اضطهادات العلوم الإنسانية. أحيل القارئ هنا إلى الدراسات التي طورتها بهذا الخصوص واقترحتها في مكان آخر.

ثانيًا- تُنتج الرأسمالية أثناء نموها " حفار قبورها " (الطبقة العاملة) وهي بذلك تحبل بالشيوعية الممكنة للتفوق عليها. لكن هل هي " محتمة "؟ تجنبتُ استخلاص هذه النتيجة، التي لم يستخلصها ماركس نفسه. الإجهاض، لا بل التحطيم الذاتي للمجتمع يعتبران أيضًا " ممكنان ". لفهمه إذن وتعيين الفرضيات الضرورية سواء لنجاح أو لفشل التحول الموضوع على جدول أعمال الممكن/ الضروري، اقترحتُ مفهوم " في طور التعيين " الذي أحيل له هنا. في المراحل الانتقالية التاريخية كمرحلتنا، تقوم الحتميات المتعددة بتجنيد النظام في المسار " الثوري " أو " الفوضوي " (" ثورة أم انحطاط "، كنت قد كتبت).

ثالثًا- ما عسانا نفكر بتشخيص المجتمع الذي ولدّه بناء ماركس (نتاج عقلي ينتقده كغيره من النتاجات)؟ ألا يجب إخضاع الماركسية للنقد الماركسي؟ لطالما لم يُبعد ماركس هذا السؤال عن تفكيره. التشخيص الذي يقترحه لا يشكل إذن " نظرية مغلقة وقاطعة " (" الماركسية ") لكن مجموعة من التساؤلات المفتوحة، دون إغلاق ممكن. لا أظن أن الجهد المقترح من قبل كارل مانهيم١ (إيديولوجية وطوباوية) يساعدنا على التقدم في هذه المسألة، لأن الأمر يتعلق هنا بالنقد ـ الهام ـ للماركسية التاريخية، وليس لماركس.

Karl Mannheim ١ عالم اجتماع ألماني من أصل هنغاري

٢. ماركس ينتقد الواقع الرأسمالي وأسلوب تشخيصه البرجوازي

١. لا يفصل ماركس سعيه الدؤوب وراء واقع الرأسمالية الحقيقي، في عمقها ـ الاقتصاد الرأسمالي ـ أو في آليتها السياسية التي تتشابك فيها صراعات الطبقات (بصيغة الجمع، الأعمق بكثير من صراع البرجوازية/ الطبقة العاملة الأساسي) مع الصراعات السياسية. يكتشف ماركس هذا الواقع بالتدريج، الواقع الرأسمالي التاريخي لبناء الاشتراكية، وذلك من خلال تحليله الدقيق لأساليب التشخيص الذي يقدمها هذا الواقع من نفسه.

أضيف أن الواقع موضوع البحث والذي يريد ماركس التوصل لفهمه (ليجعل الصراع الحتمي للتفوق الإيجابي عليه فعالاً) هو في آن معًا واقع " القوانين الاقتصادية " التي تدير إعادة تكوين (أفضل قول " المقتضيات " أكثر منها " القوانين"، التي تتطلب حسمًا غريبًا عن تفكير ماركس) ومقتضيات نشر صيغته السياسية. هذان الوجهان للواقع غير قابلين للفصل.

أشارك هنا أيضًا إيزابيل غارو في وجهة النظر التي لا ترى " التناقضات " بين التحليلات التاريخية الصحيحة للسياسة في فرنسا بين عامي ١٨٤٨ و١٨٧١، ودراسات رأس المال، الخاطئة التي يقوم بها رايمون آرون١، المهيأ بشكل سيء ليفهم ذهنية البحث عند ماركس، والذي يجزئ ماركس بتصنع إلى " اقتصادي "، " عالم اجتماع " و" ممثل سياسي ".

أنتج ماركس إذن " نقدًا للاقتصاد السياسي "، (وهذا هو العنوان الفرعي لكن الجوهري لكتابه رأس المال)، أي نقدًا للخطاب الاقتصادي الرأسمالي. وعليه فإنه يجب قراءة رأس المال من هذا المنظور، ليس " كعلم اقتصادي جيد " يقارن بالعلوم الاقتصادية السيئة أو (غير المكتملة) الأخرى (العلوم الكلاسيكية أو المبتذلة)، بل

---

١ Raymond Claude Ferdinand Aron فيلسوف وعالم اجتماع وصحفي فرنسي

كاكتشاف لقانون تشخيص الاقتصاد السياسي البرجوازي، تكوينه ودوره (الناشط) في إعادة تشكيل النظام. لكن أيضًا، لحدود هذا الاقتصاد ولتناقضاته الداخلية التي لا يستطيع التغلب عليها في النهاية نتيجة طابعه غير العلمي بل الإيديولوجي. يجب هنا فهم مصطلح الإيديولوجية بواحد من المعاني التي يقدمها ماركس له وليس ببساطة " كنظام للأفكار "، " رؤية "، (بناء العالم)، لكن بمعناه " التحقيري " للوعي الكاذب، الوهمي الذي يستر على الاضطهادات التي تشترط صياغاته.

الذهاب والعودة من المحسوس إلى المجرد، من الظاهرة الواضحة إلى الجوهر المختبئ، يشكل الجسد الحي للجدلية المادية المطبقة. يصبح إذًا العمل، القيمة والسلعة أشكالاً للتجريد المكتشف والتي تسمح بتعريف رأس المال كناتج اجتماعي، وتعريف العمل الفائض (فائض القيمة) والاستغلال الذي يجد أصله في أسلوب الإنتاج (وليس في تداول وإعادة توزيع العائد). انحدار المجرد (أسلوب الإنتاج الرأسمالي) إلى المحسوس (البناء الاشتراكي) يصهر إذن الأشكال الناجمة عن تكوين الرأسمالية التاريخية (ملكية المحصول والعائد)، الأشكال الناجمة عن مقتضيات إدارتها السياسية (الحكومة، السياسات الاقتصادية وإدارة الائتمان والنقد)، والأشكال الناجمة عن اندراج كل واحدة من البنى الاجتماعية للرأسمالية التاريخية في النظام الرأسمالي المعولم (" التجارة الخارجية ").

نتيجة هذا الجهد ليست فقط هامة، بل هي أيضًا غير متساوية. كل " المعرفة الاقتصادية " البرجوازية، حتى الأكثر فسادًا منها في العصور الحديثة، التي أتت بعد ماركس، وحتى الأكثر نقدًا منها (كمعرفة كينز) تشكل صورةً باهتةً أمام الصرح الذي يشيده رأس المال.

هذا لا يمنع أن تكون هذه النتيجة غير " نهائية "، ولا يمكنها أن تكون كذلك. ليس فقط لأن ماركس لم يتسنَّ له الوقت " لإنهائها "، بل لأن فكرة " إنهائها " نفسها غريبة عن تفكير ومنهج ماركس.

ماركس على الرغم من كل شيء، محدَّد نوعًا ما بعصره. لم نقل إنه تناول دواءً عجيبًا لقّحه ضد الخطأ وتحديدًا ضد تجاوز جميع الأوهام والرؤى التي كانت سائدة في عصره. لم يزعم ماركس يومًا هذا، حتى لو كانت قراءته من قبل الماركسيين التاريخيين تدعو في بعض الأحيان للتفكير بهذا.

تجرأتُ أنا نفسي إذن على اقتراح متابعة هذا النقد للاقتصاد السياسي وذلك بترميم حجم الأهمية التي يستحقها التحدي الذي يشكله النظام الرأسمالي العالمي. كان ذلك ضمن هذا المفهوم عندما اقترحتُ امتدادًا " لنظرية القيمة " المفهومة على المستوى الأعلى من التجرد في صياغتها (في أسلوب الإنتاج الرأسمالي، التجريدي هو نفسه) ضمن مفهوم صياغة (قانون القيمة المعولمة). المادة الأساسية لأبحاثي خلال نصف قرن! كنت أستفيد في القيام بذلك، بالعودة إلى الزمن، من زاوية في الرؤية تقع خارج " المركز " (الرأسمالية النامية)، المحدد موقعها بدءًا من " أطرافها " (الناتج نفسه عن العولمة الرأسمالية) ومن وجهة النظر التي أتمنى أن أحررها من " المركزية الأوروبية ". لم أكن أستطيع القيام بذلك أيضًا إلاّ من خلال توضعي اليوم، بعد ماركس، في عصرنا، عصر الرأسمالية الاحتكارية. وكنت أستفيد من البداية التي اقترحها لينين في هذا المجال.

لن أعود هنا إذن إلى كل هذا.

النتيجة التي كان ماركس قد توصل إليها، والتي أوافق عليها، هي أن الاقتصاد السياسي البرجوازي، الذي أصبح مبتذلاً بالضرورة (ومنذ ذلك الحين لم يخرج يومًا من هذا الابتذال)، يشكل " إيديولوجية " بالمعنى الأكثر ضيقًا للكلمة: تشخيص " وظيفي " - كما تقول إيزابيل غارو - مفيدة بصورة مباشرة " للملكية " وبإعطائها الشرعية الضرورية المزعومة. هذا ينطوي، منذ البداية، على أنها لا تحلل إلاّ الوقائع الفورية التي تعبر الحياة الاقتصادية عن نفسها من خلالها. تضع الرأسمالية في جيبها الأرباح لصالح رأس المال الذي توظفه، رأس المال المنتج إذن. بالتذكير، من

الرأسمالية إلى الحضارة، بماهية إنتاجية العمل الاشتراكي، الممحو من قبل " اقتصاديي اليسار " (لا بل الذين يدعون الماركسية!) اليوم، لم أذكر إلاّ بأن تشخيص الاقتصاد الذي يقترحه هؤلاء يبقى تشخيصًا مبتذلاً.

لن نفاجأ بأن يكون الاقتصاد السياسي " الماركسي " - الإيجابي - قد استعيض به عن نقد ماركس للاقتصاد السياسي. بأن يكون هذا الانحراف قد نجم بشكل مبدئي عن الاقتصاديين الجامعيين الانكلو- أميركان، قبل أن يكون متبنى من قبل الآخرين، ليس من المفترض أن نفاجأ إذا كنا نعرف التمسك بالتجريبية التي تصف ثقافتهم. مسألة التحول الكاذبة في قيم الأسعار مطروحةٌ في هذا المكان. إذ أن التحول ينطوي على نسبة من الربح تتجلى في نظام أسعار الإنتاج، تختلف عن نسبة الربح التي تظهر في نظام القيم. يرى " ماركسيونا " في ذلك " الخطأ " الذي يلغي صلاحية قانون القيمة. حيث أنه في تفكير ماركس، لا وجود للتناقض، ولا للخطأ: نسبة الربح الظاهر (الظاهرة في نظام الأسعار) يجب أن تكون مختلفة عن نسبتها الحقيقية، المرتبطة هي نفسها وبشكل مباشر بالنسب الأعلى قيمة التي تقيس استثمار العمل. ينطوي العلم دائمًا على الذهاب إلى ما وراء الظواهر، كما قال وكرر ماركس. بالنسبة لاقتصاديينا المعلقين بالتجريبية، تقتصر المعرفة على معرفة ما هو ظاهرٌ بشكل مباشر. شددت على هذه النقطة، التي لطالما لم يفهمها ماركسيو اليوم والذين، للأسف، يشكلون من الآن فصاعدًا مدرسة في القارة الأوروبية.

اقترحت أيضًا، ضمن هذا الإطار، قراءة ماركس من الماركسية التاريخية من القرن العشرين (الماركسية في التخطيط السوفييتي) وكينز من الاجتماع الديمقراطي لدولة الرفاه، بصفتهما تشخيصين (محرفين) عن الواقع (واقع المجتمع السوفييتي وواقع المجتمعات الغربية في مرحلة ما بعد الحرب). ومهما كانت عبقرية كينز الحقيقية، فإن " اقتصاده" يبقى مبتذلاً؛ ابتذالاً يختلف بالتأكيد عن ابتذال " الليبراليين ". غير أن المفاهيم المحببة بالنسبة لسلاسة وفعالية هامش رأس المال تكمن في

القراءات المباشرة للظواهر التي تتبدى من خلالها عملية إعادة تشكيل رأس المال.

التكلف في الاقتصاد الحديث الذي بدأ من جامعات أميركا الشمالية، لا يمحو صفة الابتذال من المنهج الذي تتبعه التجريبية الأساسية المبنية أصلاً على أساس هذه الصفة. المنهج الذي يقترح نفسه ليجمع " المعطيات " (أي الأحداث كما تتشخص في الواقع المباشر)، ثم البحث فيها عن عوامل الارتباط التي تسمح ببناء " القوانين ".

آلية هذا الاقتصاد المبتذل، بالنسبة لي، واضحةٌ وضوح الشمس، إلى درجة أنه يبدو لي من الممكن رسم خط موازٍ بين هذه الوظيفة ووظيفة خطاب سَحَرة العصور القديمة (" الاقتصاد المحض أو الشعوذة في العالم المعاصر "). بسماع الخطابات الملقاة في دافوس[١] ٢٠٠٩، في حين أن الاقتصاديين يختنقون من الأزمة - " غير المنتظرة "، " غير المفهومة " و"غير القابلة للشرح "- أشعر أنا براحةٍ تامة.

إن التشخيص الذي يشكله الخطاب الاقتصادي (من الاقتصاد السياسي في عصر ماركس إلى الاقتصاد المحض في عصرنا) يقدم بالتأكيد الخطاب الناشط الذي يصوغ إعادة إنتاج النظام. لا يشكل هذا التشخيص " ديكورًا " لا نفع منه. فليس فقط أرباب المشاريع من يصدق واقعيته " العلمية "، بل " الرأي العام " بأكمله. ينتظر الجميع من الحكومات أن تستلهم من المعرفة العلمية التي ينتجها هذا التشخيص من أجل " إيجاد حل " مشكلة الأزمة المالية اليوم ومشكلة البطالة وغيرها من المشاكل.

تشكل السياسة الاقتصادية إذن النتيجة الفعالة لهذا التشخيص. لا أقول إن هذه السياسة الاقتصادية بالضرورة غير فعالة دائمًا. بإمكان " المعارف " التي تُبنى عليها هذه السياسة أن تتمتع ببعض " المصداقية ". الدليل على هذه المصداقية يُقدم من وقت لآخر من خلال الفعالية الحقيقية التي تظهرها بعض هذه السياسات الاقتصادية. لكنني أتحفظ كثيرًا على صيت الفعالية هذا. الاتفاق الجديد على إعادة التوزيع مثلاً[٢]، لم يؤدِّ إلاّ إلى تخفيف

---

١ مدينة صغيرة تقع على نهر لاندويسر في مقاطعة براتيقو في كانتون غروباندن في سويسرا.
٢ **Le New Deal**، سبق التعريف به، راجع الفصل الأول من الكتاب (المترجم).

حجم وأهمية الأزمة ؛ فقط الحرب العالمية الثانية هي من وضع حدًا لهذه الأزمة. نعرف أن سياسة هتلر الاقتصادية، بقدر ما كانت مدعاة للفخر، لم تكن حقيقة فعالة. بإمكاننا مضاعفة الأمثلة. تبقى الرأسمالية، ضمن الأحداث، نظامًا قويًا على الدوام ومُسيطرًا عليها قليلاً من قبل أولئك الذين يمثلون الفاعلين الناشطين (رجال الأعمال) وأولئك الذين يسعون، في العالم السياسي، لتنظيمها.

٢. أنتج ماركس أيضًا نقدًا للسياسة، للحكومة وللديمقراطية، ونقدًا للصراعات السياسية وكفاح الطبقات.

لم يعطِ ماركس نفسه هدف تأليف الجدول الأكاديمي لعلم السياسة كما فعل ريمون آرون. لقد طبق في نقده للسياسة المنهج ذاته الذي طبقه في نقده لرأس المال.

الملعب الذي اختاره ماركس ـ السياسة في فرنسا من عام ١٨٤٨ إلى عام ١٨٧١ ـ لم يكن بمحض الصدفة. فكما كان قد اختار انكلترا (الدولة الأكثر تطورًا في الاقتصاد الرأسمالي في عصره) ليبني نقد الاقتصاد السياسي، اختار فرنسا ليبني نقد السياسة. إذ كانت فرنسا هي من ابتكر الحكومة والسياسة الحديثتين ـ للرأسمالية. ثورة عام ١٦٤٠ الانكليزية والمتبوعة بثورة ١٦٨٨ الظافرة جدًا وحرب الاستقلال الأميركية، كانتا بالتأكيد تجديدًا، لكن نصفيًا فقط. الثورة الفرنسية هي من ابتكر السياسة الحديثة، ومعها الحكومة الحديثة. إنها ثورة عظيمة، حقيقية، لأنها تسلط الضوء قبل كل شيء على " حاجات عصرها الموضوعية " البعيدة المدى، كما فعلت ثورات روسيا والصين لاحقًا. مأساة الثورات العظيمة هذه، التي أسستُ عليها علامة تمييز، جوهرية بالنسبة لي، تشرح تراجع هذه الثورات لاحقًا وتتمة الصراعات السياسية الدؤوبة والمتشابكة مع صراعات الطبقات التي تصنع السياسة الحديثة.

توجيه الانتباه إلى فرنسا، كان إذن متعمدًا من ماركس. حيث أنه انطلاقًا من قراءة الصراعات السياسية والصراعات الاجتماعية في فرنسا، استطاع ماركس بناء نقد الحكومة والسياسة واكتشاف (أو الاقتراب لنحافظ على تواضعنا، كما كان ماركس)

واقع الحكومة والسياسة الحديثتين. كتابات ماركس هذه المعنية بثورة ١٨٤٨، الثامن عشر من برومير لويس بونابرت، وكومونة باريس الثورية، لا تشكل كتابات محكومة بالظروف، كما يفكر ريمون آرون. إذ أن عمقها لا يقل عن رأس المال لفهم، في آن معًا، واقع البنية الاجتماعية الرأسمالية بأكمله (أي الاقتصادي، السياسي والاجتماعي) وطبيعة أساليب التشخيص التي اتبعها ممثلو التاريخ.

يتمسك ماركس هنا إذن بفك أحجية تشابك " خطابات " (أساليب التشخيص) ممثلي التاريخ هؤلاء وصراعات الطبقات. لا ينسى أي أسلوب من أساليب التشخيص هذه، ويمنحها قوتها الكاملة في شرح خيارات الفعل والنتائج التي أدت إليها هذه الخيارات. يضع كل إمكانياته أمام ورثة اليعقوبية، ممثليها، رسل برجوازية رجال الأعمال (غيزو١ وغيره)، المغامرين في السلطة (لويس نابليون بونابرت)، الناطقين باسم العمال الذين ينظمون أنفسهم، طبقة الفلاحين الصامتة ظاهريًا، وحتى الضعفاء منهم. لاحقًا ومع تشكيل الجمعية العالمية للعمال وكومونة باريس الثورية، سيصلّب السيف مع أساليب باكونين٢ في تشخيص الفوضى الشيوعية، تردد برودون١، ولاسال نصير سيطرة الدول،

---

١ **François Pierre Guillaume Guizot** مؤرخ ورجل سياسي فرنسي

٢ ميخائيل باكونين (١٨١٤-١٨٧٦)، في عام **1868** انضم ميخائيل باكونين متحالفا مع القسم الاشتراكي المعادي للسلطوية من الاتحاد الدولي، مدافعا عن الرفض الثوري للدولة و تجميع الملكية. بداية كان تحالف الجمعيين مع الماركسيين لدفع الاتحاد الدولي باتجاه اشتراكي ثوري. لكن لاحقا زاد هذا الأمر من استقطاب الاتحاد إلى مخيمين أو فرقتين، فرقة تؤيد ماركس وفرقة تؤيد **باكونين**، أصبح ماركس وباكونين شخصيتين قياديتين تتزعمان الطرفين المتنازعين. كثيرا ما وصف **باكونين** أفكار ماركس بأنها سلطوية **authoritarian** و تنبأ بأن حزب ماركس إذا وصل للسلطة، فإن قيادها سيحلون مكان الطبقة الحاكمة **ruling class** التي حاربوا ضدها (المترجم).

هذه الأساليب المؤطرة من قبل النقابيين الانكليز.

نظرية الدولة التي بناها ماركس وإنجلز ولاحقًا لينين، ونظريات الديمقراطية والسياسة الحديثتين، نتجت جميعها عن هذا النقد. أو بدقة أكثر، وضعت حجر الأساس لهذه " النظرية " التي، كنظرية رأس المال، ليس بإمكانها أن تكون " مكتملة " لا على الصعيد النظري ولا على الصعيد التطبيقي. لأنه يجب ولأجل غير محدد، إعادة التحليلات إلى بساط البحث وإعادة التفكير بها وصياغتها من جديد. وعلى الدولة والسياسة أن تتابعا تقدمهما وأن تغيرا الواقع الرأسمالي من خلال التحول المستمر.

من المفترض أن يشكل التباين بين هذا التحليل للواقع الجديد الذي أعدّه ماركس وتحليل الواقع القديم ـ الخارق ـ الذي أعدّه ميكافلي[٢] صدمة للقراء المتيقظين. يتحدث ميكافلي عن واقع من عصر آخر ومن سلطة أخرى.

نقد السياسة والدولة الذي اقترحه ماركس يشكل في آن معًا نقدًا أساسيًا لكل تاريخ الرأسمالية، بما فيها مراحل تطورها اللاحقة، ونقدًا " محدَّدًا " بعصره. كان من المفترض متابعة هذا النقد، هذا ما كان لينين قد بدأه، لكنه بدأ به فقط. لم يكن الحال نفسه بالنسبة للماركسية التاريخية، وذلك باعتبارها مشمولةً وبصورة واسعة في تكرار ما كان ماركس قد قاله في عصره.

حاولتُ متابعة هذا النقد في الفيروس الليبرالي.

---

[١] بيير-جوزيف برودون يعتبر بشكل عام أول من أطلق على نفسه لقب "أناركيست" (لاسلطوي)، هذا المصطلح قام برودون بتكييفه و استخدامه في عمله، يعتبر البعض برودون المؤسس لنظرية اللاسلطوية الحديثة. طور برودون نظرية الترتيب التلقائي **spontaneous order** في المجتمع، حيث تنشأ المنظمات بدون سلطة مركزية، أي بشكل "لاسلطوية إيجابية" تنشأ عندما يقوم كل فرد بما يجب القيام به فقط لصالح خدمة المجتمع بكل ما فيه " (المترجم).

[٢] نيكولا ماكيافيل، صاحب نظرية السيادة **la théorie de la souveraineté** التي تشدّد على أنّ الحقوق هي تلك التي تجسّدها قوانين الدولة، فتطالب باحترام تلك القوانين بالخضوع لها (المترجم).

٤. الفيروس الليبرالي

١. هذا ما اقترحتُ القيام به في كتابي الحديث الذي يحمل هذا العنوان (لكن تحت عنوان فرعي هام: أمركة العالم والحرب الدائمة)، إنه " تحديثٌ " لخطاب (التشخيص) المهيمن في زمننا المسمى " الليبرالي الجديد المعولم "، الذي يعيش من الآن فصاعدًا أزمة مفتوحة.

نقد هذا الخطاب يشكل قاعدةً جوهرية لتشخيص الواقع الرأسمالي اليوم. تبقى هذه الأخيرة رأسمالية وكل ما قاله ماركس إذن من أشياء هامة يصبح شرعيًا تمامًا: العمل والاستغلال، الاضطهاد التجاري في توسع، التقديس الأعمى للمال، أساليب تشخيص الفرد (المضطهد) والمنافسة الكاذبة، دولة في خدمة رأس المال، أساليب تشخيص الناشطين سياسيًا (أوهام الديمقراطية) وتشابك الصراعات الاجتماعية والسياسية.

لن أتردد على وجه الخصوص " بإكمال " أساليب التشخيص هذه ونقدها كما كان ماركس قد اقترح القيام بذلك في عصره، وذلك بتسليط الضوء على ما هو جديد في الرأسمالية المعاصرة.

يجمع الفيروس الليبرالي إذن بين خطابين، " نوعين من التشخيص ": خطاب " الاقتصاد المحض " الجديد (الصيغة الحديثة من الاقتصاد المبتذل)، وخطاب " نموذج الديمقراطية الأميركية ". يتعلق الأمر بخطابين موظفين تمامًا لخدمة (وإعطاء الشرعية الظاهرة لـ) استمرار هيمنة الاحتكارات على صعيد المراكز التي تحولت إلى الإمبريالية الجماعية لثالوث الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، وعلى الصعيد العالمي (من خلال التنظيم العسكري للعولمة ومن خلال " تبعية " طبقات الحكام في الأطراف). خطاب أقل علمية أكثر من أي وقت مضى، " إيديولوجي " بالمطلق، غير أنه فعّال. إنه تعبير عن انحطاط الفكر البرجوازي وعن نهاية " عصر التنوير ".

يتجلى الفيروس الليبرالي في: فصل حقول إدارة الاقتصاد والإدارة السياسية عن

المجتمع ؛ تحويل " العقلانية الاقتصادية " إلى خرافة " الأسواق المعممة " التي ستحاول خلق " توازن عام " (" أحسن " فضلاً عن ذلك، لأنه سيستجيب " لأولويات الأفراد ") ؛ فصل الإدارة السياسية، المتحولة هي نفسها إلى صيغة " ديمقراطية انتخابية نيابية ومتعددة الأحزاب "، عن مسائل التقدم الاشتراكي ؛ الحد من حقوق الإنسان الممنوع عليها تجاوز حدود القيمة السامية التي تمثلها " الملكية الخاصة " ؛ تصنيف " العولمة " بإيجابية تامة.

لن أعود إلى نقاط النقاش هذه والتي قمتُ بتطويرها في الفيروس الليبرالي.

أذكر فقط، بالتشديد على هذا التذكير، بأن الفلسفة الليبرالية موضوع البحث تقصي جوهر ما يعرّف الرأسمالية القائمة فعليًا (" التاريخية ") بشكل عام واليوم بشكل خاص.

أصبحت الرأسمالية رأسمالية الاحتكارات التي تهيمن على نظامها الإنتاجي والمالي بأكمله. الطبقة المهيمنة على الصعيد العالمي والتي تتقاطع مع مركزية رأس المال هذه دون معايير مشتركة مع ما كانت عليه في المراحل السابقة من تاريخها، والمكونة من " حكومة أثرياء " حقيقية، أصبحت هذه الطبقة نتيجة لذلك " عدو الإنسانية بأكملها ". سلطة حكم الملأ العليا ليست حكرًا على روسيا، كما يريدوننا أن تعتقد. فواقعية هذه السلطة ليست بأقل في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان.

هذا النظام " مأمول " بمعنى أن السوق النقدي والمالي (هو نفسه معولم) أصبح السوق المهيمن الذي يبني بدوره جميع الأسواق الأخرى التي تدير العمل والسيطرة على الموارد الطبيعية ومجالات تصريف الإنتاج.

الخطاب الليبرالي يمتنع عن فهم سبب بدء الأزمة الحالية بانهيار السوق النقدي والمالي، " كعب أخيل " في النظام، الواضح تمامًا والمنتظر (ليس من قبل الاقتصاديين التقليديين)، ولماذا تشكل هذه الأزمة أزمة بنيوية للرأسمالية المتهارمة (المتقادمة العهد، " الهرمة ").

بالإضافة إلى ذلك، يقصي هذا الخطاب تناقض المراكز/ الأطراف، الناتج المتلازم مع توسع الرأسمالية التاريخية المعولمة والإمبريالية المستقطبة.

يتبدى هذا الإقصاء اليوم بشكل خاص في " الاحتكارات " الجديدة التي تُؤسس عليها هيمنة المراكز (السيطرة على التقنيات، على الحصول على الموارد الطبيعية، على التمويل الكامل، على الاتصالات والمعلومات، على أسلحة الدمار الشامل) مستعيضين بذلك عن الامتياز القديم باحتكار التصنيع في المراكز.

لقد ازدادت خطورة الصراع بين المراكز والأطراف وذلك بسبب الظروف الجديدة التي جعلت الموارد الطبيعية تتجاوز حدًا نادرًا نسبيًا، معطية لصراع المراكز من أجل سيطرتهم على الصعيد العالمي بعدًا حاسمًا في الجغرافية السياسية/ الجغرافية الإستراتيجية.

يتصرف الفيروس الليبرالي انطلاقًا من ثقافة " الإرضاء " السياسية والمؤسسة على إقصاء واقع الطبقات الاجتماعية والوطنية، التي تنادي " بالفرد " الفاعل في التاريخ.

٢. في الرأسمالية المتهالكة وفي نقد روح العصر، كنت أسلط الضوء على التحولات المتعلقة بالبعد الاقتصادي للرأسمالية الحديثة. في الفيروس الليبرالي، أسلط الضوء على الأبعاد السياسية لهذه التحولات. لكن الدراستين لا تنفصلان. بكلام آخر، رأسمالية الاحتكارات، العولمة المتأصلة، التمويل، أزمة هذا النموذج في الإدارة الاقتصادية (انهيار الأسواق المالية، الهبوط الجاري)، الأزمة البنيوية (الطاقة، التغير المناخي، تحطيم طبقات الفلاحين، أزمة الزراعة الغذائية، الندرة المتزايدة في الموارد الطبيعية)، انحطاط المصداقية الديمقراطية، تصاعد أوهام الماضي، أوهام الفرد ـ الملك ـ ما هو غير صحيح ـ أنظمة " حزب الاحتكارات الوحيد "، إمبريالية الثالوث الجماعية، الفقر المطلق نسبيًا على الصعيد العالمي، التنظيم العسكري للعولمة، اللجوء إلى السيطرة على الموارد الطبيعية في الكوكب والتمييز العنصري على الصعيد العالمي،

تشكل بمجموعها لوحة الواقع الذي يستبعده التشخيص الاقتصادي/ الليبرالي من هذه الاعتبارات. الخطابات الأخرى، أساليب تشخيص الواقع المتبعة من قبل الحركات المناضلة، تشكل بمجموعها تقسيمات، أي أنها لا تعنى بشكل عام إلاّ بواحد من أبعاد الواقع الإجمالي الذي ذكرنا عناصره البنيوية هنا.

يجب الإشارة إلى " أمركة " التشخيص الوظيفي المحدّث موضوع الدراسة هنا. التباين الذي أردت رسم حدوده بين الثقافة (أو الثقافات) السياسية الأوروبية (النموذج الفرنسي من عام ١٨٤٨ إلى عام ١٨٧١ مثلاً) والثقافة السياسية في الولايات المتحدة يشكل، برأي المتواضع، الجوهر لفهم الأخطار الحقيقية التي تسببها أمركة أوروبا. هذه الأخيرة تغلق الباب أمام التحول التدريجي الملتزم طريق الاشتراكية، وذلك لمصلحة الفوضى الدائمة والمتزايدة الحاملة للأسوأ، أي للدمار الذاتي للحضارة.

المناقشة المتعلقة " بالديمقراطية في أمريكا " ليست جديدة بالتأكيد. اتخذت هنا موقع المعادي للجماعات الرجعية جدًا، جماعات المدن المزيفة، وجماعات ريمون آرون، المجردين من الإحساس، " التقنيين " (" المجتمع الصناعي " مستبدلاً " بالمجتمع الرأسمالي "). حتى أني عبرت هنا عن وجهة نظر لم تكن موجودة عند ماركس، وجهة نظر تعبر عن إعجابي بالرأسمالية في أميركا الشمالية، " الخالية من آثار الإقطاعية ". نظريتي تكمن في أنه كلما كانت الرأسمالية " محضة " كلما كانت العلاقة بين حاجات إعادة خلق سلطة رأس المال أقوى (اليوم من سلطة الاحتكارات) وملامح التشخيص السياسي الذي يناسبه نتيجة هذا. " الإرضاء " يغلق الباب أمام الضمير الاشتراكي.

أوروبا ـ بدءًا من فرنسا ـ ابتكرت إذن صيغة من السياسة (والدولة) الحديثة، الولايات المتحدة ابتكرت شيئًا مختلفًا تمامًا.

الثورات الكبيرة التي قامت باسم الاشتراكية، ثورة روسيا والصين، كانت قد

أدرجت في برنامجها مشروع إحداث الحكومة الجديدة والسياسة الجديدة والانتقال إلى الاشتراكية. كانت هذه الثورات ملتزمة من اليوم التالي لنصرها، لكن، لاحقًا، غاصت في الوحل وتراجعت حتى. المحاولات الأولى في بناء سياسة المستقبل تم إذن إجهاضها. يبقى أمامنا إتمام المهمة.

البعد الآخر من نشر الحكومة والسياسة الرأسمالية يكمن في البعد الذي صنفته بصحوة الجنوب (عنوان لكتاب يحمل هذا الاسم). نتيجة انتصارات التحرر الوطني في آسيا وإفريقيا صبيحة الحرب العالمية الثانية، " عصر باندونغ " (١٩٥٥- ١٩٨٠) كان تحديث الحكومة الجديدة (أو تجديد الحكومة القديمة في مرحلة ما بعد الحداثة، دولة ما بعد الاستعمار)، يمثل نجاحًا في الحياة السياسية المجهولة حتى ذلك الحين في المجتمعات المعنية، مرتبطًا بكل وضوح بمشاريع " التنمية " التي شُرع العمل بها من لحظة الخروج من تحت السيطرة الإمبريالية القديمة، الاستعمارية وشبه الاستعمارية. حاولت هنا، مستوحيًا بصورة واسعة من الدروس المستخلصة من قراءاتي لماركس، للماركسية التاريخية وغيرها، فك أحجية التشابك الجديد في الصراعات الاجتماعية، صراعات السلطة وأساليب تمظهراتها الإيديولوجية.

٣. ما الجديد هنا، فيما يخص الحكومة، السياسة والديمقراطية، مقارنةً بأعمال ماركس المتقدمة في هذه المجالات؟ يوجد ما هو " قديم " و" دائم " خاص بالرأسمالية في جميع مراحل انتشارها، لكن يوجد أيضًا ما هو جديد.

تبقى الحكومة حكومة طبقات، في التحليل الأخير، تبقى الحكومة في خدمة الملكية ورأس المال. تتطابق هذه الصفة مع الديمقراطية البرجوازية، معرّفة كما هي من خلال صيغتها التمثيلية، سواء كانت هذه الصيغة برلمانية ـ في التقليد الأوروبي الذي في طريقه للزوال ـ أو رئاسية (الابتكار العبقري للمؤسسين الأوائل الواعين لقدرتها على القضاء على الأخطار المحتملة من الديمقراطية). الاقتراع العام ـ الذي أتى لاحقًا ـ والذي بنى عليه ماركس بعض الآمال، لم يهدد سلطة رأس المال (ماركس

والديمقراطية)، لأنه كان مرتبطًا ببروز النظام الإمبريالي (لا بل أبعد من ذلك).

تعددية الأحزاب، التي وصلت هي أيضًا متأخرة، للرد بشكل واسع على بناء " أحزاب العمال "، لم تناقش جديًا سلطة رأس المال. كما أنها لم تناقش الاعتراف بالحقوق المضاعفة والموسعة، بما فيها بعض الحقوق الاجتماعية، هذه الحقوق نفسها كانت جميعها خاضعة لوجوب عدم تجاوز الخط الأحمر لحق الملكية. لا تندرج هذه التطورات الديمقراطية في منظور الانتقال إلى الاشتراكية، لكن، على العكس، أراحت الديمقراطية البرجوازية في ما كان جوهريًا أكثر بالنسبة لها، ألا وهو إشراكها في السلطة البرجوازية. شكلت هذه التطورات على وجه الخصوص حياةً سياسية مشيدة على مضاعفة الصراعات من أجل ممارسة السلطة. صراعات لطالما كانت مشتتة، مقسمة، تنتج وتحرض إلى ما لا نهاية الخطابات (أساليب التشخيص) المقسمة هي نفسها. تشابك هذه الصراعات مع صراعات الطبقات يضعف بهذه الطريقة المضمون الثوري المحتمل من الطبقات ويغلق الطريق أمام الانتقال الاشتراكي.

اليوم مع تأكيد سلطة الاحتكارات في مجال الاقتصاد الواقعي، أصبحت الحكومة أكثر من أي وقت مضى حكومة رأس مال هذه الاحتكارات. ليس من المفترض إذن أن يفاجئنا انحراف أسلوبها في إدارة للديمقراطية السياسية نحو " ديمقراطية أقل "، وإرضاء أكثر على غرار أسلوب الولايات المتحدة.

لم يبقَ إلاّ حكومة رأس المال هذه وقد استطاعت فضلاً عن ذلك أن تشكل " حكومة اشتراكية ". والتسوية التاريخية بين الاشتراكية الديمقراطية و " رأس المال/العمل " لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية شكلت مثالاً عن هذه الحكومة بامتياز. لكن وسرة أخرى، هذه التسوية التي كانت قد فُرضت بهزيمة الفاشية والشرعية المكتسبة نتيجة ذلك من قبل أحزاب الطبقة العاملة، لم تكن ممكنة إلاّ بفضل الريع الإمبريالي.

هناك مستجدات أكثر في أطراف النظام. إذ أن الحكومة " الوظيفية " هنا بالنسبة

لرأس المال الإمبريالي المهيمن هي حكومة السمسرة. نماذج المراحل التاريخية السابقة لا تنقصنا في عصرنا: السلطان العثماني، الخديوي المصري، شاه إيران، إمبراطور الصين، ولايات الإقطاعيات في أميركا اللاتينية. تجد هذه الحكومة أساسها الاجتماعي المحلي في الطبقات المنتفعة من التوسع الإمبريالي: " الإقطاعيات " القديمة التي تحولت إلى شبه رأسمالية زراعية، البرجوازيات المتوسطة (التابعة بالمعنى الدقيق للكلمة). ليس بإمكان هذه النماذج أن تتلاءم كثيرًا مع الديمقراطية البرجوازية. صيغٌ جديدة من حكومة السمسرة كانت قد ابتكرت في المراحل التاريخية الأقرب، في إفريقيا المستقلة (المصنفة بـ" الاستعمار الجديد ")، هذه الصيغ نفسها غير قادرة على احترام الحد الأدنى من مقتضيات الديمقراطية البرجوازية.

لكن تحديدًا، ولنفس هذه الأسباب، لم تستطع حكومة السمسرة يومًا أن تكتسب استقرار حكومات رأس المال في المراكز الإمبريالية. فقد كانت، إما تم الإطاحة بها فعليًا من قبل الثورات التي انتشرت تحت راية الاشتراكية والماركسية (التي أصبحت ماركسية-لينينية)، في روسيا، في الصين، في فيتنام وفي كوبا. أو كانت قد تحولت بصورة جدية ـ بدرجات مختلفة ـ عن طريق كتل التحرر الوطنية الشعبية.

لم يكن تشابك الصراعات حول السلطة وصراعات الطبقات هنا أقل تعقيدًا منه في المراكز المعاصرة. خضوع صراعات الطبقات الراديكالية " لأهداف أخرى "، المزعوم أنه ناتج عن مقتضيات التطور، هو أيضًا واضح. إلاّ أن بنية هذا التشابك تختلف عن البنية التي تميز المراكز. إذ أن الصراعات لاكتساب السلطة هنا كانت تخشى التمفصل حول محاور أخرى وذلك لعدم قدرة السلطة على إيجاد أساسها في ملكية رأس المال. زودت أساليب التشخيص الخاصة بملامح هذه الصراعات وأعطت خطاباتها المصداقية والشرعية. حاولت أن أفك عُقَد روايات البعض عن هذه التشابكات في دول آسيا وإفريقيا في عصر باندونغ (صحوة الجنوب).

٤. ما يبدو لي بصورة قاطعة جديرًا بأن يبقى عالقًا من هذه التقديمات، التي أظنها

بالمطلق " ماركسية " لا " ماركسية جديدة "، هو إبراز البعد المعولم للرأسمالية الإمبريالية القائمة فعليًا والتاريخية. بعدٌ لربما كان مستهانًا به حتى من قبل ماركس نفسه. في جميع الأحوال تم إلغاؤه من قبل الماركسية التاريخية للأممية الثانية ومن قبل الأحزاب الاشتراكية-الإمبريالية التي شكلته. وأعيد تشكيله نصفيًا من قبل الأممية الثالثة ليكون محصورًا لاحقًا بحدود مقتضيات التعايش المنصوح به من قبل الاتحاد السوفييتي (وليس من قبل القوى الإمبريالية). وطُوّر أكثر بكثير من قبل الماوية.

لطالما كانت هذه الماركسية التاريخية (أو الماركسيات، بدرجات مختلفة) ميالةً إلى تحويل النظام العالمي (أو الذي هو " في طريقه للتحول ") لمتوالية من الصيغ الرأسمالية الكاذبة " والمطورة بغير مساواة " ونتيجة ذلك، مسيطر عليها. من جهتي أخذتُ النمط المطابق لوجهة النظر هذه وسعيت لفهم النظام المعولم بطريقة أخرى، كنظام مكون من المراكز والأطراف التي لا تنفصل الواحدة عن الأخرى فيه.

ضمن هذا المنظور، مفهوم " قانون القيمة المعولم " ونتيجته الطبيعية ـ الريع الإمبريالي ـ يُخصبان تقدم أعمال ماركس الحاسمة والنهائية. لا يتنكران لها. بل على العكس.

إذ أن الذي كان ماركس قد اشتقه من بناء (الواقعية المعولمة) يجد التأكيد عليه واضحًا وضوح الشمس في الأحداث على صعيد النظام العالمي. استقطاب المراكز/ الأطراف مرادفٌ ببساطة للقانون المخيف المتعلق بالإفقار النسبي وحتى المطلق، على المستوى الذي تفوق مأساويته المأساوية المستشفة من قبل ماركس في عصره. نمو الإفقار المتسارع في قطب واحد (الأطراف) والمرتبط بتناقصه الظاهر في المراكز (أشدد على الظاهر، إذ ما أسميه هنا الإدماج العام في طبقة العمال الكادحين يأخذ صيغًا أخرى) يتوافق أيضًا مع وجهات نظر ماركس.

لم يبقَ إلاّ الأخذ بالحسبان العولمة الرأسمالية، باعتبار أنه كان عليها إغناء تشكيلة أساليب التشخيص التي توجه عمل القوى الاجتماعية المناضلة. هذه الخطابات

النوعية لها أهميتها. أهمية حاسمة في بعض الأحيان. إذ أن تباين المراكز/ الأطراف يؤدي إلى تشابك الطبقات/ الأمم (أو الشعوب). هذا التشابك في المراكز، لا ينفصل عن الريع الإمبريالي وعن تأثيراته على المجتمع المعني بأكمله،(وليس فقط على حجم أرباح رأس المال). أما في الأطراف، فإن هذا التشابك يمنح أهمية جديدة لهدف الاستقلال الوطني.

إعطاء الأهمية اللازمة لواقع الرأسمالية الإمبريالية يتطلب إدخال الصراعات الجغرافية السياسية/ الجغرافية الإستراتيجية في تحليل مقتضيات إعادة تشكيل الواقع الاقتصادي والسياسي وترجمتها من خلال أساليب التشخيص الفاعلة، كما يتطلب اقتراح تقسيم التوسع الرأسمالي المعولم إلى مراحل ذات دلالة من هذا المنظور.

٥. الجغرافية السياسية للرأسمالية/الإمبريالية المأزومة

١ . القضية الأساسية التي اقترحتها في هذا الموضوع تكمن في أن الإمبريالية، المصرفة في الماضي بصيغة الجمع، أصبحت من الآن فصاعدًا " إمبريالية الثالوث الجماعية ". يستجيب هذا التحول النوعي بدقة لدرجة تمركز رأس المال الذي تم تناوله في الأعلى.

الإدارة السياسية تبقى على وجه الخصوص وبصورة واسعة إدارة " وطنية " (حتى في الاتحاد الأوروبي، بالأحرى في الثالوث) ونتيجة ذلك، يوجد تناقض محتمل بين الإدارة الاقتصادية للنظام المعولم/ المأمول من قبل الإمبريالية الجماعية وبين إدارته السياسية من قبل حكومات الثالوث.

أوضح بدقة، بالإشارة لها، أن المصالحة بين الإدارة الاقتصادية المعولمة والإدارة السياسية الوطنية كانت ممكنة ومضمونة بسهولة أثناء مرحلة نمو " الليبرالية الجديدة " بأكملها (١٩٨٠-٢٠٠٨). خففت هذه المصالحة حجم أهمية الصراعات المحتملة داخل دول الأطلسي بين أوروبا والولايات المتحدة الأميركية وداخل دول أوروبا في أحضان الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو. وأكثر من ذلك، خففت من الصراعات بين

الشمال والجنوب، حيث تراصفت دول الجنوب " الناشئة " عند مقتضيات العولمة وجنت حتى فائدةً على المدى القصير (من خلال التسارع في نموها)، في حين أن دول الجنوب الأخرى كانت تخشى من الخضوع لهذه المقتضيات " بطريقة سلبية ".

٢. قُلبت هذه الصفحة مع الانتشار الجاري لأزمة العولمة، بدءًا من أزمتها المالية.

هناك أسئلة جديدة تطرح نفسها إذن: هل سيؤدي نمو الأزمة إلى إضعاف الأطلسية، إلى إعادة النظر في شروطها، إلى تشتتها؟ أم على العكس سيؤدي ذلك ربما إلى تعزيزها؟ هل ستتم دعوة الاتحاد الأوروبي وربيبته، منطقة اليورو، إلى التشتت بدورها؟ إلى " الركود "؟ أم إلى المتابعة من أجل تعزيزها؟ هل الصراع بين الإمبريالية والدول الناشئة الكبرى (تحديدًا الصين، لكن وروسيا أيضًا وربما غيرها من الدول) ممكن التفاقم؟ أم أن هذه الدول ستتفق الواحدة مع الأخرى، في الأزمة، على تسوية صالحة للعيش؟ هل ستستفيق دول العالم الثالث الأخرى من سباتها أم أنها ستغرق فيه؟

إجابات هذه الأسئلة بالتأكيد متنوعة، تعتمد على الصراعات الجارية والمستقبلية: الصراعات الاجتماعية (الطبقات المحكومة ضد الطبقات المحلية المهيمنة) في جميع أبعادها السياسية، الصراعات العالمية بين الكتل الحاكمة في مواقع الأمر في الحكومات والأمم. لا يوجد " تخمينات " واضحة وأكيدة ممكنة. هذا لا يستبعد، بل يتطلب التحليل الملموس لجميع التناقضات والصراعات الجارية.

٦. تجزيء التوسع الرأسمالي إلى مراحل دلالية

١. يوجد العديد من الطرق لاقتراح هذا التجزيء الذي يعتمد على المعيار الأساسي الذي سنسلط الضوء عليه.

التقليد الاقتصادي " تقني " أي أنه يعرّف التجزيء إلى مراحل من خلال الثورات التقنية الكبرى في التاريخ الحديث. هذا لا يخلو من الشرعية. فالتقنية ستقرر كل شيء (ستصبح " حسب الأبحاث الأخيرة " محرك التاريخ)، الباقي " سيتكيف

مع حاجاتها ". دورات كوندراتييف[1] تنسجم مع القراءة التقنية والاقتصادية (مراحل التوسع والركود المتوالية، مراحل التضخم والانكماش، الخ.). لن أعود إلى النقد الذي طورته فيما يتعلق بهذه القراءات. دورات الهيمنة (اتحاد الأقاليم، بريطانيا العظمى، الولايات المتحدة الأميركية) مفضلة لدى فاليرشتاين، آريغي، وجزئيًا لدى أ.ج. فرانك. أحيل هنا إلى النقد الموجه لهذا التجزيء الذي لطالما بدا لي مصطنعًا.

يقترح غرامشي حلقات سياسية طويلة تتحدد من خلال تركيبة من التحالفات المهيمنة التي تهيئ الظروف الاقتصادية والاجتماعية للتوالد الرأسمالي.

يقترح غرامشي مثلاً فيما يتعلق بفرنسا، تتابع المرحلتين: ١٧٨٩-١٨٧٠ ؛ ثم ١٨٧٠- ١٩٣٠، اللتين يعتبرهما مرحلتان متواليتان من مشروع استقرار الهيمنة البرجوازية المتصارعة مع بقايا ـ قوى ـ الهيمنة من العهد القديم. تتقاطع المرحلة الأولى مع رأسمالية " تنافسية "، والثانية تتقاطع مع رأسمالية " الاحتكارات " (يعيد غرامشي هنا قراءة لينين). تشكل التحالفات المهيمنة التي تصور كل واحدة من هذه المراحل تحالفات نوعية: خلال المرحلة الأولى تتساهل البرجوازية مع قوى العهد القديم (الأرستقراطية والكنسية) وتجر وراءها طبقة الفلاحين الناتجة عن الثورة لتعزل طبقة العمال الجديدة ؛ في المرحلة الثانية تبدأ البرجوازية بالتسوية التاريخية مع طبقة أصحاب الأجور.

لا أخفي إيماني بأن المنهج الذي يقترحه علينا غرامشي أقوى من المناهج الأخرى، بمعنى أن هذا المنهج يضع في المقدمة القوى الأساسية التي تشكل تحولاً في صراع الطبقات.

حاولت توظيف هذه الطريقة لأصف الثقافات السياسية النوعية لمختلف الأمم الإمبريالية الكبرى وذلك بتسليط الضوء على التسويات الأولى، الثقيلة في بعض

---

[1] نيكولاي **كوندراتييف (1938-1892)** اقتصادي روسي مشهور باكتشافه لدورات طويلة الأمد للديناميكية الاقتصادية العالمية

الأحيان، بين البرجوازية والقوىٰ السياسية من العهود القديمة. حاولت أيضًا أن أوظف هذه الطريقة في التحليلات التي اقترحتها والمتعلقة بالصراع بين المراكز والأطراف. وذلك بتصوير المراكز من خلال قدرتها علىٰ توظيف التسوية التاريخية بين رأس المال والعمل في الرأسمالية التي نضجت في وقت متأخر (دولة الرفاه) ومنها " الاشتراكي الإمبريالي ". وفي الأطراف من خلال عدم قدرة البرجوازية علىٰ تشكيل رأسمالية مستقرة بسبب سمسرتها.

اقترح لينين، كما نعرف، تقطيعًا (في نهاية القرن التاسع عشر) بين الرأسمالية الصاعدة " التنافسية " والرأسمالية الإمبريالية للاحتكارات التي دخلت نتيجة ذلك في مرحلة الشيخوخة المدمرة والمندرجة في جدول أعمال الثورة الاشتراكية.

٢. التجزيء الذي أقترحه فيما يتعلق بالمرحلة الحديثة من الرأسمالية مبني علىٰ فكرة أن القرن العشرين يشكل مرحلةً أولىٰ كبيرة (أقول موجة) من تطورات الصراعات من أجل تحرر العمال والشعوب.

يتكون القرن بدوره من مراحل متتالية. نشهد من عام ١٨٩٠ إلىٰ عام ١٩١٤ أول " حقبة جميلة " (العولمة الليبرالية المأمولة علىٰ أساس إمبريالي معرّف بصيغة الجمع)، مفتتحةً بالحرب داخل الإمبريالية وبالثورة الروسية. هذه " الحقبة الجميلة " تشكل من نفسها ردًا علىٰ " الأزمة البنيوية الكبيرة " التي سبقتها من ١٨٧٣ حتىٰ نهاية القرن.

بالخروج من هذا الفشل الأول لليبرالية المعولمة، توظف السلطات المهيمنة نفسها لترميم " الحقبة الجميلة "، مؤديةً بذلك إلىٰ الأزمة الكبيرة والحرب العالمية الثانية. المرحلة هي أيضًا مرحلة " حرب الثلاثين سنة " بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمىٰ.

تنتهي الحرب بانتصار الديمقراطية علىٰ الفاشيين، نصر الجيش الأحمر، نصر أحزاب العمال والحركات المعادية للاستعمار. اجتمعت الظروف الجديدة، تستعيد

الطبقات الكادحة والشعوب المستعمرة احترامها الذي لم تكن انتفعت منه يومًا حتى ذلك الحين. سمح هذا، من عام ١٩٤٥ إلى العام ١٩٨٠، ببسط مشروع " دولة الرفاه " في دول الثالوث الإمبريالية (الاشتراكي/ الإمبريالي)، الثورة الكبيرة الثانية (الصين) ونصر حركات التحرر الوطني في إفريقيا وآسيا (عصر باندونغ).

الإنهاك في هذه النماذج بعد الحرب العالمية الثانية وبدءًا من عام ١٩٨٠، المرحلة التي شكلت تتمة للأزمة البنيوية الجديدة التي افتتحت بدءًا من ١٩٦٨/ ١٩٧١، يجعل وهم العودة إلى الليبرالية المعولمة ممكنًا (المرتبطة هذه المرة بالإمبريالية الجماعية في الثالوث). لقد دخلنا إذن في " حقبة جميلة " ثانية، والجين بذلك " الموجة الثانية " الممكنة والمرغوب فيها من الصراعات من أجل تحرير الإنسانية.

التاريخ يتكرر بطريقة تبدو لي واضحة، الطريقة التي كنت قد حللتها كما هي منذ نهاية الثمانينيات (١٩٨٠).

صفحة هذه " الحقبة الجميلة " الثانية (١٩٨٠/ ٢٠٠٨)، المبنية على أساس الإمبريالية الجماعية في الثالوث، تآكل ثم انهيار الاتحاد السوفييتي، الانتقال إلى الماوية الحديثة في الصين، انهيار النماذج الوطنية الشعبية لعصر باندونغ، انشقاق الاشتراكية الليبرالية عن الاشتراكية الديمقراطية، هذه الصفحة قد قُلبت. ما لا يستبعد هو محاولة الأقليات الحاكمة المحلية ترميمها.

قرأ المفكرون الليبراليون " العولمة المأمولة " على أنها " نهاية التاريخ ". بالنسبة لي، هذه العولمة بدت لي منذ البداية كعولمة غير ثابتة بالضرورة وغير صالحة. كنت أقول إنني لا أملك كرة من الكريستال تسمح لي بالتنبؤ بتاريخ انهيارها، لكن هذا الانهيار سيأتي حتمًا في غضون عشر سنوات (كنا في عام ٢٠٠٢). استطاع الحدث أن يفاجئ الليبراليين، ليس أنا على أي حال وبعض الآخرين القليلين جدًا للأسف في عصرنا.

يشهد التصاعد في الصراعات بدءًا من عام ١٩٩٥ على عدم ثباتها هذا في بعدها الاجتماعي والسياسي ؛ على الانهيار المالي في أكتوبر ٢٠٠٨، وعلى عدم قدرتها في

التغلب على التناقضات الداخلية في أسلوبها في الإدارة الاقتصادية. سأعود إلى الأهمية التي يجب إعطاؤها لهذين الأسلوبين في انهيار الأنظمة. من الآن فصاعداً، بدءًا من عام ٢٠٠٨، نواجه أسئلةً تتعلق بالمستقبل، أسئلةً لن يستطيع الرد عليها إلاّ تطور وراديكالية الصراعات.

٧. الصراعات الاجتماعية والصراعات السياسية اليوم

١ . اليوم كالبارحة، الصراعات من أجل تحول المجتمع والصراعات السياسية لا تشكل بالتأكيد واقعين غريبين الواحد عن الآخر. كل مطالبة اجتماعية مهما كانت عاقبتها صغيرة، تصبح مادةً للصراع السياسي، ولا واحد من هذين الواقعين يبقى دون أثر اجتماعي.

من المفيد أن نميز على وجه الخصوص بين هذين الجانبين من الواقعية، فهما ليسا وجهين لنفس الميدالية. نستطيع هنا البدء من الطموحات التي تدفع تعبئة الصراعات الاجتماعية، وربما جمع هذه الطموحات في خمسة عناوين أساسية: الطموح إلى الديمقراطية السياسية، لاحترام الحق والحرية الشخصية ؛ الطموح إلى العدالة الاجتماعية ؛ الطموح إلى احترام المجموعات والجماعات المختلفة ؛ الطموح إلى إدارة بيئية أفضل ؛ الطموح إلى شغل موقع مميز أكثر لدى النظام العالمي.

نعترف بسهولة أنه من النادر أن يكون أبطال الحركات التي تستجيب لهذه الطموحات متماثلين. نتصور على سبيل المثال أن مسألة إعطاء دولة ما مكانًا أرقى في مراتب النظام العالمي، معرّفة كدولة ثرية، قوية ومستقلة الحركة، سيشكل قلقًا كبيرًا لدى الطبقات الحاكمة ولدى المسؤولين في السلطة، حتى لو كان هذا الهدف سينال تأييد الشعب بأكمله. الطموح إلى الاحترام ـ بالمعنى الحرفي للكلمة، أي الطموح إلى الحصول على معاملة عادلة حقيقية ـ يستطيع تحريك النساء أو مجموعة ثقافية، لغوية أو دينية من الذين يشكلون مادةً للتمييز العنصري أو الجنسي. يمكن للحركات التي تلهمها هذه الطموحات أن تكون حركات انتقالية منهجية. في المقابل، الطموح إلى

عدالة اجتماعية أكبر، مقدم بالصيغة التي نرغب فيها (بالصيغة التي ترغب فيها الحركات التي يحركها هذا الطموح) ـ من أجل كينونة مادية أفضل، تشريعات ذات مصداقية أكبر وأكثر فاعلية، أو من أجل نظام من العلاقات الاجتماعية والإنتاج الراديكالي المختلف ـ سيندرج إذن هذا الطموح إلى العدالة الاجتماعية تقريبًا بالقوة في صراع الطبقات. بإمكان الأمر أن يكون متعلقًا هنا بمطالبة طبقة الفلاحين بالإصلاح الزراعي، بإعادة توزيع الملكية، بتشريع أفضل للمالكين أو بأسعار أفضل، الخ. بإمكانه أن يتعلق بالحقوق النقابية، بتشريعات العمل، أو حتى بحاجة سياسية لحكومة قادرة على جعل تدخلها أكثر فعالية لصالح العمال وذلك بالتأميم أو بالمشاركة في الإدارة العمالية. لكن بإمكانه أن يتعلق أيضًا بمطالبة المجموعات المهنية أو المقاولين الذين يطالبون بتخفيف الضرائب. بإمكانه أن يتعلق بمطالبة موجهة لمجموع المواطنين، كما تشهد على ذلك الحركات التي تعمل لصالح الحق في التعلم، الصحة أو السكن، بإدارة بيئية مناسبة. يمكن للطموح الديمقراطي أن يكون محددًا ودقيقًا، خاصةً عندما يُلهم حركة تصارع ضد السلطة اللاديمقراطية. لكن يمكن له أن يكون شاملاً ومتصورًا إذن كالرافعة التي ترفع مجموع المطالبات الاجتماعية.

ستُظهر خريطة إعادة التوزيع الحالي لهذه الحركات دون أدنى شك عدم مساواة هائلة في حضورها في الساحة. إلاّ أن هذه الخريطة، كما نعرف، غير ثابتة، إذ هنا حيث يوجد مشكلة، يوجد دائمًا حركة كامنة لتجد حلاً لهذه المشكلة.

٢. كان ينبغي إظهار تفاؤل ساذج ومغمور لكي نتصور أن محصلة خريطة القوى الفاعلة في هذه الساحات الأكثر تنوعًا، ستمنح تلاحمًا لحركة مجموعة تعمل على تقدم المجتمعات نحو عدالة وديمقراطية أكثر. يعود السبب في الفوضى إلى الطبيعة وإلى النظام كلٌ سواء. كان ينبغي إظهار نفس السذاجة لسد الطريق أمام ردود أفعال السلطات القائمة المعارضة لهذه الحركات. جغرافية إعادة توزيع هذه السلطات والإستراتيجيات التي تطورها لتواجه التحديات سواء على الصعيد المحلي أو على

الصعيد العالمي، تتجاوب مع حجج أخرىٰ أكثر منه مع الحجج التي تُبنىٰ علىٰ أساسها الطموحات موضوع الدراسة.

هذا يعني أن إمكانية انحراف الحركات الاجتماعية عن أدواتها المؤثرة وعن دوافعها تشكل أيضًا وقائع قادرة علىٰ قيادة هذه الحركات إلىٰ انعدام القوة أو بالعكس إلىٰ الاندراج في منظور يختلف عن المنظور الخاص بها.

سيكون من المفيد، ربما، في خضم الكفاح والصراعات التي تضع السلطات في مواجهة الحركات الاجتماعية، أو التي تواجه السلطات ببعضها والتي تواجه حتىٰ الحركات ببعضها، جرد حالات الشكل المهيمن علىٰ الساحة المعاصرة.

ضمن هذا المنظور، يجب دون أدنىٰ شك إعطاء امتيازٍ للتحليل اليقظ لإستراتيجيات الأقلية الحاكمة في دول الثالوث للمصالح الاقتصادية المراهن عليها، للجغرافية السياسية والإستراتيجية للحكومات التي تدافع عنها بصورة منتظمة. وكذلك إستراتيجيات السلطات المحكومة في النظام العالمي القائم، سواء في دول الشرق الاشتراكي السابق أو في دول الجنوب. سيكون علينا إذن تسوية الخريطة التي تضع السلطات،الواحدة في مواجهة الأخرىٰ. تُستخدم هذه الإستراتيجيات لتحطيم بعض الحركات أو لتزويدها بالأدوات وإخضاعها لأهداف لا تتوافق مع أهدافها الأساسية.

واحد من أكثر الوسائل الفعالة الموظفة لتحقيق هذه الغاية يقوم علىٰ رفع ودعم وتشجيع الحركات الأخرىٰ التي كانت مصنفة في الأعلىٰ، أو لتحرف بعضها نحو مسارات تناسب السلطات المتصارعة. تستجيب الحركات العرقية والطائفية الوطنية أو الدينية لهذه الحاجات، لأن المطالبات ـ الجوفاء في الحقيقة ـ التي تقدمها تحل محل الطموحات الديمقراطية والاجتماعية، وذلك لمصلحة السلطات المحلية و/أو السلطات المهيمنة علىٰ الصعيد العالمي. حجج " اليسار " مفيدة أيضًا.

يتطلب فك رموز جغرافية مجموع هذه الرهانات المعقدة أخذ الحيطة الكاملة من

التحدي الذي تشكله الإمبريالية المعاصرة. وانطلاقًا من هنا، سيصبح بإمكاننا أن نأمل في التقدم في النقاش وفي صياغة المفاهيم المتعلقة بالحاجات البديلة الفعالة والمتلاحمة.

٨. لغة الخطابات

نقد أساليب التشخيص يمر من خلال نقد مفرداتها، سواء كانت مفردات ماركس أو مفردات الليبراليين.

نعرف المصطلحات المألوف توظيفها في عرف الصراعات العمالية والاشتراكية، المرتبطة بمفاهيم متنوعة بالتأكيد ولكن في معظم الأحيان مستلهمة على الأقل من كتابات ماركس ـ عن الحكومة والسياسة، الطبقات وصراع الطبقات، التغير الاجتماعي، الإصلاح والثورة، السلطة والفكر. اختفت هذه المصطلحات من اللغة، حتى من لغة الكثير من " الحركات " المناضلة. لقد حل محلها مفردات أخرى: المجتمع المدني، الحوكمة، الشركاء الاجتماعيون، الجماعات، التناوب، المصالحة والفقر. هذا الاستبدال ليس محايدًا. إذ أنه يحمل موافقة ضمنية على المتطلبات الأساسية لإعادة نشر الرأسمالية.

أقترح إذن هنا قراءة لمفردات ماركس وأذكر بالنقد الذي وجهته للمفردات التي نريد إحلالها محل مفرداته.

١. البروليتاري، مصطلح يحمل لدى ماركس معنىً علميًا دقيقًا، أي الإنسان الذي يُجبر على بيع قوة عمله (ملكيته الوحيدة) لرأس المال. فالعمال لا يستخدمون وسائل الإنتاج، بل هو رأس المال الذي يستخدم العمل (تبعية واستغلال) الذي يقوم بذلك.

بهذا المعنى، يصبح التوسع المستمر في مجال العلاقات الاجتماعية الخاضعة لرأس

المال مرادفًا للبلترة١. ومنه فإن نهاية البروليتاري ونهاية العمل (الخاضع لرأس المال) تصبح غير ممكنة.

البلترة على وجه الدقة لم تكن يومًا موحدةً في صيغة، بل كانت دائمًا متعددة الصيغ، في جميع مراحل التوسع الرأسمالي. إن خضوع الحرفيين الصوري في عصور الرأسمالية الأولى، وخضوع المزارعين العصريين، وطبقات الفلاحين في أطراف النظام، وخضوع " العمال الأحرار " اليوم (الذين يظنون أنفسهم أحرارًا) والذين يرتبط تكاثرهم بصيغ تنظيم رأس المال الجديدة. وكذلك خضوع " العمال غير الرسميين " في الأطراف، يشكل تعبيرًا عن هذه التعددية في صيغ البلترة بصورة عامة. حتى أن هذا التنوع يشكل، جزئيًا على الأقل، ناتج السياسات المطبقة من قبل رأس المال والحكومة التي تخدمه في تقسيم جبهة العمل. تسمح هذه السياسات أيضًا بتطور أساليب التشخيص النوعية لكل واحدة من هذه التقسيمات وتزيد نتيجة ذلك تعقيد الانتقال من الوعي الذاتي إلى الوعي من أجل الذات لدى هذا الكادح بشكل عام. تشكل جدلية النظرية والتطبيق في الصراعات (القطّاعية دائمًا بصورة عفوية ـ وليس جدلية النظرية " المدخلة من الخارج ")، أو جدلية العفوية الخلاّقة المزعومة ـ المحور الأساسي الذي لا بد منه في صراع الطبقات وفي " تسييسها " الضروري، من أجل نجاحها الخاص، الفوري والبعيد.

" وداع الطبقة العاملة " يسبقه تبسيطٌ أجرته الماركسية التاريخية، تبسيطٌ يُقلّص هذه الطبقة إلى جزء شكله " عمال " الصناعات الكبرى في القرن التاسع عشر، في قراءة لمركزية أوروبا، الاقتصادية والعمالية، ثم عمال المصانع في القرن العشرين. وجدت الحركة العمالية هنا هدفها المتأصل، نتيجة التنظيم المسهل من خلال التركيز على أماكن العمل، وعلى هذا الأساس في تشكيل الأحزاب العمالية والنقابات.

الهجوم السياسي المعاكس لرأس المال، الذي تطور بدءًا من " الحقبة الجميلة "

---

١ الإدماج في طبقة الكادحين (المترجم).

الثانية المذكورة آنفًا والذي استمر، استهدف تقسيم جبهة العمل على أسس جديدة وإضافية. التباين بين الشرط المخصص للعمال الذين صنفتهم " مستقرين " والشرط المخصص للعمال غير المستقرين، هذا التباين الذي سلطت الضوء عليه (والذي حاولت إذن أن أقيس حجم أهمية ازدياده)، يشكل سياسةً، لا نتيجةً " طبيعية وغير متفادية " لتطور التقنيات " الموضوعي ". ترتبط هذه السياسة من الآن فصاعدًا بتمويل النظام. يكمن هدفها في خلق " جبهة من الدائنين " مكونة من المتقاعدين المنتفعين من صناديق المساعدة المخصخصة (ونتيجة ذلك ممسكة من رأس المال المالي)، وخلفهم، العمال " المستقرون ". وبوضع هذه الجبهة في مواجهة جبهة " المهمشين " (المؤقتين، العاطلين عن العمل، غير الرسميين، العمال الأحرار).

مجموع تقسيمات الطبقة العاملة العامة يشكل ما أسميته " بالقاعدة الاجتماعية " الاشتراكية (بالتعارض مع " القاعدة الانتخابية "). يتطلب التضافر في صراعاتهم الاعتراف بالتنوع، ليس فقط تنوع خطاباتهم المجزأة، بل أيضًا ـ إلى حد معين ـ تنوع " مصالحهم "، على الأقل المباشرة. يشكل الصراع بين مصالح الطبقة العاملة المدنية (بصفتها مستهلكة للمنتجات الغذائية) وطبقة الفلاحين المبلترة (المنتجة لهذه البضائع) مثالاً على هذا الوضع. لا يمكننا تغيير الواقع ـ بناء التضافر ـ دون الاعتراف أولاً بتنوعهم الظاهر. من جهتها، تغذي خطابات التقسيم قابلية تبخر الأسس الانتخابية لدى الأحزاب والحركات التي يطالب بها " اليسار ".

على الصعيد العام، كما قلنا سابقًا، تشكل البلترة مرادفًا للإفقار، كما كان ماركس قد فهمها.

٢. تنوع صيغ البلترة العام يدعو إلى تحليل الطبقات واستراتيجيات الصراعات.

هل علينا إذن أن نستبدل تعبير " توسع عموم الطبقة العاملة " (الذي أدافع عنه) بتعبير " الطبقات الشعبية " المختلفة عن " الطبقات المتوسطة "؟

النظريات الاشتراكية البرجوازية، المسجونة دائمًا في المنهج التجريبي المستقيم،

تحبذ هذا الانزلاق. لا يعرف البنك العالمي إلاّ الصيغة الفورية للتعبير عن الواقع: هرم العائدات. التصنيف المقترح من خلال " الأصناف المهنية الاجتماعية" في المعهد الوطني العالي للدراسات الاقتصادية الفرنسي أقل بدائية. إنه يسمح، من بين جملة الأشياء، بربط تنوع أساليب التشخيص بالخيارات الانتخابية. غير أنه يبقى منهجًا تجريبيًا في مضمونه.

ليس أكيدًا أن تكون حصة الطبقات المتوسطة، في زمن التوسع البطيء للرأسمالية التاريخية، في تزايدٍ مستمر (هذا ما يزعمه الخطاب العصري) أو بتناقصٍ (هذا ما كان يدعو إلى التفكير به تعريف الطبقة العاملة غير الوارد عند ماركس). نكشف بالأحرى عن مراحل في التوسع (بعد الحرب مثلاً) ومراحل انكماش (أوقات الأزمة الكبيرة، كأزمتنا). لكن في جميع الحالات، تكوين هذه الطبقات المتوسطة كان دائمًا خاضعًا لتحولات في طبيعة مكوناته. للتبسيط، كانوا في الماضي عبارة عن منتجين صغار مستقلين في الواقع أو تابعين فقط ؛ اليوم هم أصحاب الأجور، المهن حرة، وهنا أو هناك، في الأطراف تحديدًا، المنتجين الصغار الجدد المنصهرين والخاضعين لمحاكمة التوالد الرأسمالي.

يرتبط نمو الطبقات المتوسطة الجديدة في مركز النظام بالريع الإمبريالي. كنا، أندريه ج. فرانك وأنا نفسي، نفكر منذ العام ١٩٧٤، في احتمال تقسيم جديد في العمل بين المراكز والأطراف، مبني على السيطرة على المنتجات المرتبطة بالاحتكارات التي تعبر من خلالها عن هيمنتها على الصعيد العالمي (البحث العلمي والتقنية، التسلح، الاتصالات، الأنظمة المالية وأنظمة السيطرة) وتصدير المنتجات الصناعية البسيطة إلى الأطراف، التابعة والمحكومة بهذه الوسائل. ثلاثون عامًا لاحقًا، يواجه الواقع الواضح حدسنا المبكر. هكذا يغير الريع الإمبريالي المعد لممارسة هذه الاحتكارات، والمعزز من خلال الاستنزاف الممارس على الموارد الطبيعية للكوكب والخاضعة لاحتكار المراكز في السيطرة عليها، تصميم بنية الطبقات وأساليب التشخيص المرتبطة بها.

كانت بنية الطبقات المتوسطة في الأطراف قد أصبحت أيضًا مادةً للتحول الدائم. إلاّ أنها تمثل تفردًا مرتبطًا بتطور الرأسمالية العام.

كما أن انصهار طبقة الفلاحين من مناطق الأطراف في النظام العالمي أدى إلى تنوع كبير في التحولات وبقدر ما أنتج الكثير من الطبقات الجديدة المنتفعة من التوسع الإمبريالي (الإقطاعيات في أميركا اللاتينية، في آسيا والعالم العربي، طبقة فلاحية جديدة " ثرية "، مقاطعات قديمة متحولة)، أنتج الكثير من ضحاياه (فلاحين دون أرض، فلاحين صغار فقراء). كانت المدنية الجديدة، أو المتجددة، أيضًا مكانًا لبروز الطبقات الجديدة، السماسرة المنتفعين من النظام، الطبقات الشعبية ضحايا هذا النظام، طبقات متوسطة متنوعة.

في مواجهة تنوع الأوضاع، المضخم بتنوع الخطابات وأساليب التشخيص، هل بإمكاننا التفكير بأن هناك " إمكانية" لبروز جبهة من " الطبقات الشعبية " (مرادفة لعموم الطبقات العاملة المبنية بصيغٍ مختلفة)؟

نستطيع التفكير بأن الريع الإمبريالي في المراكز، الذي وضع الاشتراكية الديمقراطية في صف الاشتراكية الإمبريالية تقريبًا منذ بداية تشكيل " أحزاب اليسار الحديثة "، سيحول دون التفكير المحتمل في بروز مصداقية المنظور الاشتراكي. الانزلاق نحو إيديولوجية المصالحة " على الطريقة الأميركية " يعزز هذا التطور الكارثي المحتمل، والذي سيقبل " بالتمييز العنصري على الصعيد العالمي ". دون الاستهانة بحقيقة هذا الخطر، يبدو لي من المفيد أن نشير إلى السبب الذي لأجله لن يكون هذا التمييز محتمًا. إذ أن مركزية رأس مال الأقلية الحاكمة وأسلوب إدارتها لأزمة الرأسمالية المتهالكة، وضع التطور العام في اتجاهات مدمرة لكل مستقبل الإنسانية وربما للحياة على الكوكب. الوعي لهذا المنظور قد بدأ بشكل مسبق. هل سيسمح هذا الوعي بتشكيل " كتلة معادية لحكم القلة " بديلة؟ هل سيكون بروز هذه الكتلة ممكنًا بتدهور أوضاع الطبقات الشعبية والتقسيمات الواسعة التي ستنتجها

الأزمة تقريبًا بصورة أكيدة في الطبقات المتوسطة؟ نضع يدنا هنا على الأهمية الحاسمة لأساليب التشخيص. هل ستمنح هذه الأساليب مصداقية للإجابات المدهشة (خطأ المهاجرين، الإرهاب العالمي)؟ أم أنها ستفشل في ذلك؟

يصطدم بروز الكتل الوطنية البديلة في الأطراف (الكتل المعادية للإمبريالية) والشعبية (المعادية للإقطاع، للسماسرة) والديمقراطية بالكثير من الصعوبات الواضحة. الانحرافات التي حدثت في الماضي - المدفوعة من الإمبريالية ومن السماسرة الجدد المحليين - ليست بعيدة الحدوث اليوم. هنا أيضًا، تفرض المعارك نفسها على الجبهات الإيديولوجية وعلى التحليل الدقيق للخطابات.

بعد تحليل الوقائع المتعلقة على حد سواء بالطبقات الشعبية والطبقات المتوسطة، هل بإمكان مفهومِ " الشعب " أن يساعدنا في التفكير باستراتيجيات تشكيل التكافل الاشتراكي؟

أظن بأن " العمل في السياسة " (بالمعنى الصحيح للكلمة) يفرض ذلك. الشعب موضوع البحث ليس معرفًا مسبقًا، لا يمكن له أن يكون معرفًا إلاّ من خلال علاقته بالأهداف الفورية والبعيدة لإستراتيجية المعركة من أجل فتح المسار الاشتراكي. شعب " معادٍ لحكم القلة " في الشمال؟ شعب " معادٍ للإمبريالية " في الجنوب؟ هذا الواقع كان موجودًا أصلاً، في أوقات راديكاليته للصراع من أجل التحرر الوطني و" الاشتراكي ". في فيتنام، كان قد أصبح الفاعل الناشط في التاريخ. كان الأمر يتعلق بشعبٍ متحد بالتأكيد، لكن بمعزل عن الطبقات " الإقطاعية " و" السماسرة ".

٣. التحليل الملموس لظروف الصراع من أجل البديل من منظور اشتراكي يفرض لفت الانتباه الخاص " لمجموعات" اجتماعية ناشطة بشكل خاص. يتعلق الموضوع هنا بما نسميه - بسوء - " الطبقات السياسية ".

ندخل هنا في اللغز الذي لا نستطيع حل عقدته إلاّ حالةً حالة. حاولت أن أفعل ذلك فقط فيما يتعلق بدول " عصر باندونغ ".

لطالما كانت المحاولة كبيرة في وضع تحليل أساليب التشخيص وخيارات الفعل الحقيقية محل الخطاب العام المتعلق " بالبرجوازية الصغيرة ". ننسى بأن هذه المفردة لا تعرّف بشكل عام " الطبقة " المعرّفة بصورة جيدة من خلال معايير قانون نظام الإنتاج الموضوعية. كانت قد أدخلت هذه المفردة من خلال الحديث الشعبي الثوري في فرنسا في القرن التاسع عشر ومن قبل ماركس في وصفه بالأحرى " لموقفٍ في التفكير " أكثر منه وصفًا " للطبقة ". لطالما كان استخدامها مُحقّرًا، لا بل تهكميًا. البرجوازي الصغير هو الفرد الذي ليس برجوازيًا (لا يملك منفذًا لرأس المال ولا حتى على صعيد متواضع) لكنه يظن نفسه بر-جوازيًا. خطأ في التقدير الشخصي.

أسلوب تفكير البرجوازي الصغير يتكرر منذ ذلك الحين، ولا يقتصر على طبقة أو طبقات " متوسطة " بعينها. بالإمكان تكراره من خلال النتائج التي قادت إليها أساليب التشخيص. من هنا فإن سوء استعماله المتكرر للأسف للصقه بأي صفة لا يتوافق " معكم، أو مع الحزب الذي يدّعي بأنه ثوري ومحارب". سوء الاستعمالات هذه كانت سببًا في التخلي عنه.

٤. الأسلوب الذي جاء من وراء الأطلسي أحلَّ لغةً جديدة محل المفاهيم التي تشكلت بالصراعات الاجتماعية التي حاولت الماركسية تنظيمها، لغةً جديدة تتمثل في المفاهيم التالية: " مجتمع مدني "، " حوكمة صالحة "، " صراع ضد الفقر "، " عدالة اجتماعية ".

اقترحت في الفصل السادس نقدًا جذريًا لهذا التجديد في المصطلحات، تعبيرٌ عن إيديولوجية وظيفية تمامًا، موجهة للانغلاق في متطلبات التوالد الرأسمالي.

٩. نحو موجة ثانية من الصراعات الظافرة المعادية للرأسمالية؟

لن أذكر هنا إلاّ بالتطورات الأكثر حداثةً والتي اقترحتها بهذا الخصوص، مع الإشارة إلى ما يبدو لي جديدًا.

الانتقال من الرأسمالية العالمية إلى الاشتراكية العالمية لا يمكن تصوره إلاّ على شكل " موجات متعاقبة " من التطورات (المتبوعة للأسف بتراجعات محتملة) في

النضال من أجل التحرر الإنساني، تمامًا كما كانت الرأسمالية هي نفسها ناتجة، لا عن " معجزة أوروبية " تم تبلورها في فترة زمنية قصيرة في ثلاثي أمستردام- لندن- باريس، وإنما عن سلسلة من الموجات التي انتشرت في الفضاءات الجغرافية المختلفة من العالم القديم، من الصين إلى أوروبا عبر المدن الإيطالية ومرورًا بالشرق الإسلامي.

فرضت الرأسمالية التاريخية، الرأسمالية التي نتجت عن الموجة الأوروبية الأخيرة، نفسها، وقضت بذلك على تبلور الأشكال الأخرى المحتملة من الرأسمالية المشكلة على أساس ثقافات تاريخية أخرى مغايرة للثقافة الأوروبية الأطلسية، كالرأسمالية المبنية على ثقافة الصين " الكونفوشيوسية ".

التفكير البرجوازي، بطبيعته، خطي وأوروبي مركزي، لا يمتلك الأدوات الضرورية ليفكر فيما " وراء الرأسمالية ". مستقبل الإنسانية الوحيد الذي يمكن التفكير فيه من أجل الإنسانية يتطلب " اللحاق "، وليس بإمكان الدول النامية المتأخرة التخطيط لمستقبلها إلاّ من خلال تقليد نموذج الرأسمالية القائم في المراكز المتقدمة. يبقى موضوع الرأسمالية غير قابل للتغيير، من روستو إلى " الدول الناشئة ". نقدي لهذا الموضوع جاء مبكرًا، تمت كتابته قبل نشر الموضوع من قبل روستو حتى.

لم تحذر الماركسيات التاريخية المتشربة رغم كل شيء من نفس الرؤية الخافضة والخطية للتاريخ، التحدي إلاّ جزئيًا، أيًا كانت التباينات التي كان من المفترض حملها لهذا التمييز.

قرأتُ إذن القرن العشرين على اعتبار أنه قرن انتشار أول موجة. تطورات ملحوظة كانت قد تحققت في المراكز، آخذةً صيغة الإدارة الاشتراكية الديمقراطية (حقيقية وليس اشتراكية ليبرالية) للتسوية التاريخية بين رأس المال والعمل ومرتبطة بتوسيع نشر الديمقراطية في المجتمع (بروز النساء بشكل خاص). المحاولات الرجعية (الفاشية) لتحطيم هذه التطورات كانت أخيرًا قد هُزمت. الثورات التي قامت باسم الاشتراكية، أولاً في شبه الطرف الروسي، ثم في الطرف الصيني (وبعض

الأطراف الأخرىٰ) شكلت دون أدنىٰ شك التطورات الأكثر راديكالية في القرن. عولمة الصراعات من أجل استعادة استقلال الشعوب في آسيا وإفريقيا، فرضت علىٰ الإمبريالية التكيف مع النظام الجديد المتعدد الأقطاب لمرحلة ما بعد الحرب.

حولت هذه التطورات بصورة حقيقية المجتمعات في الشمال وفي الجنوب، في الغرب وفي الشرق، إلىٰ إيقاعات لا سابق لها، وليس بالضرورة إلىٰ " الأسوأ " كما تروج الدعاية الليبرالية. لكنها كانت قد تجاوزت التناقضات وعرَفَت الحدود التي هيأتها الساحات لتراجعات لاحقة في انتصاراتها. دون الرجوع إلىٰ تحليلات المد والجزر هذه المقترحة من كاتب هذه الأسطر، أشير فقط إلىٰ ما كان يبدو لي سببًا أساسيًا في هذا المد والجزر والذي كان من المفترض أن تضعه الموجة الثانية من الصراعات في صميم انشغالاتها.

إنها أولا " جاذبية حكم الدولة "، ليس فقط اللينينية، بل أيضًا الاشتراكية الديمقراطية والوطنية الشعبية من عصر باندونغ. تطبيق الديمقراطية (عندما تكون قائمة) يبقىٰ محدودًا بمفهوم (التقدم من الأعلىٰ)، ما يشكل عائقًا محتمًا أمام الإدارة الاشتراكية الاقتصادية.

إنه أيضًا سوء التقدير، أقل ما يمكن قوله، لأهمية التحدي الناتج عن عمق الصدع بين المراكز والأطراف. هناك تباينات لابد من إدخالها في هذه المسألة. منذ باكو عام ١٩٢٠، تنبأ لينين بأن الحركة الثورية المعادية للرأسمالية تتحرك نحو الشرق. غير أن المساهمة الماوية الحاسمة هي التي تجد مكانها هنا علىٰ وجه التحديد: يُصور ماو الثورة علىٰ أنها ثورة وطنية (معادية للإمبريالية)، شعبية وديمقراطية (معادية للإقطاع والسمسرة) تفتح الطريق أمام أبطأ تحولٍ ممكنٍ إلىٰ الاشتراكية.

١٠. ظروف بروز الموجة الثانية (" اشتراكيو القرن العشرين ")

في قلب التحدي: المسألة الديمقراطية وإعادة تشكيل النظام العالمي.

١. المسألة الديمقراطية

١ . أنطلق من النقد الذي وجهه ماركس للنظام البرجوازي بأكمله.

تكمن أداة التحليل لدى ماركس في نظريته عن " التشخيص ". الناس لا يعيشون فقط في النظام (التكوين الاشتراكي التاريخي) بل أيضًا " يشخصون " هذا التكوين (عن طريق إيديولوجيتهم) وهذا التشخيص نفسه يخضع لطبيعة التكوين الموضوعية الذي يعيشون فيه. إنه تكوينٌ ديني (ميتافيزيقي) في الأنظمة القديمة، " اقتصادي " (اقتصادي اجتماعي) في الرأسمالية. لن أعود إلى هذا التباين الذي كتبتُ عنه كثيرًا. يميز " التشخيص " المجتمعات الإنسانية عن المجتمعات الحيوانية. يتطلب استراتيجيات عمل للفاعلين في التاريخ، طبقات وأمم.

الدين، الحق والمال يشكلون في الرأسمالية الوجوه الثلاثة للتشخيص المتلائم مع الواقع الرأسمالي، كما تذكّر إيزابيل غارو. هذه الوجوه الثلاثة غير قابلة للفصل: كنت قد كتبت أن " عبادة المال " تحل محل (أو ترافق) عبادة الإله الواحد.

غير أن الحق أيضًا، الذي أصبح أساس الحكومة الجديدة، الديمقراطية ربما، أضحى هو نفسه جزءًا أساسيًا في الاختلال الاقتصادي. إنه يتحول، ليعبر من خدمة السلطة (في العهود القديمة) إلى خدمة الملكية. الفتوحات الديمقراطية تواجه هنا الحد الذي لا تستطيع تجاوزه دون الخروج من الرأسمالية. الديمقراطية البرجوازية، هي نفسها، ديمقراطية مختلّة. تمنع نفسها من تجاوز الخط الأحمر الخاص بالملكية المقدسة. منذئذٍ لا ينفصل الحق عن المال. وهذا الارتباط يرافق ارتباط الإدارة السياسية للمجتمع من خلال الديمقراطية الانتخابية الممثلة والمتعددة الأحزاب (عندما تكون قائمة) بإدارة الاقتصاد، المهجور بالسبب المنسوب إلى " السوق ". في السياسة، يكون المواطنون متساوين في الحقوق. في الواقع الاجتماعي، لم يعد هناك المهيمن والمهيمن عليه، المُستَغِل والمُستَغَل. والتقدم الاشتراكي ظاهرٌ، فهو لا ينشأ على أساس الحق والديمقراطية.

الصراع من أجل الديمقراطية البرجوازية يُبرر تمامًا في الظروف التي لا تتواجد فيها هذه الديمقراطية. بإمكاننا فهم شرعية المطالبات التي تنادي بتطبيق الحقوق

الأساسية (الحق في حرية التعبير، في التنظيم، في النضال، الخ.) التطورات في الساحة الديمقراطية تحبذ تطور الصراعات وأساليب تشخيص التحدي الصحيحة. غير أنه ولا بأي طريقة يمكن لهذا الصراع أن يحل المشكلة. التحدي الحقيقي يفرض تشكيل الحق والديمقراطية اللذين يربطان حرية الأفراد بالتقدم الاشتراكي. ليس بإمكاننا الالتزام بهذا المسار إلاّ بخلع المال، أي بالخروج من الرأسمالية.

بدلاً من " الديمقراطية " (التي توحي دائمًا بالديمقراطية البرجوازية)، علينا أن نناقش موضوع " إدخال نظام حكم الشعب " (المعد بمثابة سَيْر بلا نهاية)، المرادف لتحرر (الأفراد والشعوب).

لا تشكل الموجة الثانية تقدمًا بالنسبة للموجة الأولى إلاّ إذا سمحت بتحقيق تطورات فعلية في هذا الاتجاه.

لن يكون التقدم نحو إدخال حكم الشعب ممكنًا إلاّ من خلال حشد ما أسميه " بالقاعدة الاشتراكية " بالتعارض مع " القاعدة الانتخابية " في الصراعات " المتقاربة في تنوعها ".

القاعدة الاشتراكية قيد الدراسة توجد بشكل موضوعي وتجمع الغالبية العظمى من شعوب الشمال والجنوب. إذ أن غريم هذه الشعوب لم يتم تشكيله إلاّ عن طريق الأقلية الحاكمة التي تحكم الرأسمالية المعاصرة. الانتقال من الوجود بالذات إلى الوجود من أجل الذات صعبٌ وهو يعرف صانعي التحول الجدد. كما أن هذا الانتقال يرتبط بصياغة الاستراتيجيات الفعالة، الطويلة والصعبة. لا وجود لبديل عن الصراعات الموجهة ضمن هذا المفهوم والمحمولة على هذا الهدف.

قاعدة " اليسار " الانتخابية القائمة في الساحة (عندما تكون موجودة) سريعة التبخر، بالطبيعة، لأنها تعمل في حدود الديمقراطية البرجوازية. تحافظ المحاججة اللينينية ـ حول " الغباء البرلماني " ـ على صورتها التي تتأكد يومًا بعد يوم من خلال تجارب " خيبات الأمل الانتخابية ".

٢. سؤال تمهيدي: هل من الممكن لمنظور التحرر المذكور آنفًا أن يكون (" نقدًا طوباويًا") أم حلمًا بالمعنى البسيط للكلمة (" حلم دون إمكانية فعلية لتحقيقه ")؟

هل التحرر إذن ممكن؟ السؤال المطروح هنا هو سؤال يتعلق بتجاوز الاضطهادات. أعني بالاضطهاد، سلوك الناس الذين ينسبون للقوى الخارجية ولأنفسهم واجب التصرف على هواها. الحالة الأكثر وضوحًا هي الاضطهاد الاقتصادي الناتج عن هيمنة رأس المال (ما بعد " السوق ") الذي سيفرض متطلباته كقوة خارجية غريبة عن المجتمع، في حين أن الاقتصاد موضوع حديثنا لا وجود له إلاّ من خلال العلاقات الاجتماعية التي تحدد أطره. قراءتي لرأس المال، لماركس، (" نقد الاقتصاد السياسي ") مبنية على مركزية الاضطهاد.

لكن ما هي أشكال الاضطهاد الأخرى؟ كتلك التي تعرّفها المعتقدات الدينية؟ بطريقة أكثر عمومية، هل الاضطهاد يشكل أم لا الشرط الذي يعرّف الإنسان؟ حيث أنه من الواضح إذا كانت الإجابة على هذا السؤال تفيد بأن الاضطهاد ملازم للإنسان، هذا يعني إذن أن إمكانيات التحرر من خلال الإدارة الديمقراطية " للاقتصاد " و"للسلطة" تبقى محدودة. لكن أين هي هذه الحدود؟

أقترح إذن أن نميز أشكال الاضطهاد التي أصنفها اجتماعية (وقابلة إذن للتعيين في الزمان وفي المكان، خاصة بمجتمع ملموس بلحظة حقيقية من تاريخها ـ كالاضطهاد الاقتصادي الخاص بالرأسمالية، أو الاضطهادات الدينية بالصيغة التي عايشتها المجتمعات المعنية) عن أشكال الاضطهاد التي ستكون " خاصة بعلم الإنسان " (المعادلة " الفوقية ـ التاريخية " في اصطلاحاتي). وانطلاقًا من هنا، أكتفي بتواضع، بتعريف التحرر المقدم من منظور شيوعي على أنه التحرر فقط من الاضطهادات الاجتماعية. نستطيع بجدية إذن تحديد الأشكال " المؤسساتية " لإدارة الاقتصاد والسياسة والتي تسمح لنا بالتقدم في هذا الاتجاه.

يقع النقد الطوباوي في هذا الإطار وضمن هذه الحدود. أعني بالنقد الطوباوي،

رؤية للمستقبل أخيرًا واقعية أكثر بكثير مما لا يتصوره خصومه. التقدم المتواضع حتى في هذا الاتجاه سيؤدي إلى عولمة قوية من القوى المستعدة للذهاب إلى أبعد من ذلك. التنازل عن النقد الطوباوي يعني القبول أخيرًا بالانحراف البربري للرأسمالية. أرفض هذا النداء " للواقعية " المزعومة، في الحقيقة، للخضوع لواقعٍ ليس إلاّ ابن يومه.

التحرر مرادفًا للديمقراطية دون ضفاف، هل عليها إذن إلغاء مفاهيم الاضطهاد (الدين، الحق والديمقراطية والمال) كما تُصورها إيديولوجيات الإلحاد الفوضوية والشيوعية؟ أم صياغة أساليب السيطرة عليها: العلمانية الراديكالية، الديمقراطية الاجتماعية وإدخال النظام الاشتراكي في الإدارة الاقتصادية؟ أختار هذا التفسير الثاني المتواضع للمعنى على المدى البعيد من " الشيوعية " المستقبلية.

٣. هل ترغب " الشعوب " موضوع البحث في الديمقراطية المقترحة؟ هل ترغب حتى " في الديمقراطية " المحدودة التي نقترحها عليها؟ نضع يدنا هنا على أساليب التشخيص التي تصنعها هذه الشعوب لنفسها من النظام الذي تعيش فيه، حدود الأفعال التي تقدر أنها ممكنة، بمعنى آخر، مسألة " الوعي الحاد الإدراك " (أو أوهامها بهذا الصدد)، المتعلق بعبور الطبقات المحكومة من الوعي الذاتي إلى الوعي من أجل الذات.

في الوقت الحالي، مطلب الديمقراطية ليس أكيدًا. الشعوب الضحية في آن معًا للاضطهادات الإيديولوجية الخاصة بالرأسمالية ولتحديات الحياة الفورية (أو حتى لتحديات العيش)، ليست بالضرورة مؤمنة بأن شيئًا آخر غير التكيف والمناورة يومًا بعد يوم يمكن أن يكون متاحًا.

خسائر الاضطهاد واضحة في المراكز. هل يرغب " الشباب " (وغيرهم!) في الحصول على الأشياء التي لا يملكونها ويملكها الآخرون؟ إن كانوا يتمنون أيضًا عدم مساواة أقل وتضامن أكبر، فإن هذا لا يعدل بصورة جذرية توزيعة هذا الشكل من نزع الصفة السياسية.

العيش، الذي غالبًا ما يكون مرادفًا " للإبقاء على الحياة " في الأطراف، يعطي

الأولوية ـ ونفهم ذلك ـ " للطعام "، وأيضًا للحصول على المدارس التي تقدم فرصةً للأطفال للارتقاء في النظام كما هو. هذا الشكل الثاني من نزع الصفة السياسية لا يقل وضوحًا عن سابقه.

هل نستطيع فعل شيء ناجع لمواجهة هذا التحدي؟

جدلية النظرية والتطبيق لا مفر منها. النظرية الصحيحة التي تحلل الواقع، تعني أن صحة الاقتراحات التي نستنتجها منها تكون مجربة بالعمل. أبدًا لا يكون التطوير النظري ناتجًا عفويًا عن " حركة "، على الرغم من أن البعض يقول هذا. فهذا التطوير يحتاج " لمنظّرين " (تعبير أكاديمي وهو نتيجة ذلك تعبير متكلف) " " من الطلائع " (تعبير مثير لأنه يذكّر باستخداماته من قبل أولئك الذين ادّعوا من أنفسهم أنهم منظّرين)، " النخبوية " (تعبير مرفوض لأنه التعبير الذي توظفه إيديولوجية النظام لوصف أولئك الذين يخدمونه). المصطلح الذي أطلقه الروس عن المثقفين[١] هو من دون شك المصطلح الأكثر خصوصية.

٤. لا يمكن الفصل بين النظرية والتطبيق.

لن يكون هناك تطور نحو التقدم الديمقراطي والاشتراكي دون صياغة " برنامج وحدة في التنوع ". لابد من تعريفه. أختصره بجملة واحدة: " إدخال النظام الاشتراكي في الإدارة الاقتصادية ".

لا يمكن للعملية أن تبدأ في المراكز دون النزع التمهيدي لملكية الاحتكارات. ليس فقط في روسيا الاحتكارات تحكم النظام، هذا ما قلته، بل هي تحكمه أيضًا في الولايات المتحدة، في أوروبا وفي اليابان. يشكل التأميم إجراء أوليًا لابد منه. تطبيق الاشتراكية يأتي فيما بعد، إذا فتحت الحركة أمامه الطريق. طريق طويلة، مبنية شيئًا

Intelligentsia ١ المثقفون: مصطلح أطلقه الروس على المثقفين عام ١٩١٧ والشيوعيون يستخدمونه الآن لوصف الطبقات المثقفة البرجوازية في الدول الرأسمالية.

فشيئًا بقدر ما نتقدم، وبقدر ما نبتكر.

البرنامج الوطني، الشعبي والديمقراطي في الأطراف، ينطوي على تناقضاته الداخلية الخاصة. ليس فقط لأن القاعدة الاشتراكية هنا مؤلفة من التقسيمات الاجتماعية التي لطالما اختلفت مصالحها. لكن أيضًا وبنفس القدر، لأن المهمة التاريخية هنا تشكل مهمة مضاعفة ونضالية: " اللحاق " بمعنى تطوير القوى الإنتاجية (ومحاولة القيام بذلك كبيرة وذلك باستعارة طرقه من الرأسمالية) ـ مهمة لابد منها " للتخلص من الفقر "ـ، "وفعل شيء آخر "، بدء علاقات اجتماعية مبنية على أساس التضامن في زمان ومكان المنافسة. الثورات الروسية والصينية فعلت ذلك في المراحل الزمنية الأولى من انتصاراتها بقوة جلية، ثم تراجعت بالتدريج لتغوص فقط في منظور "اللحاق". الدرس النهائي الذي علينا الاستفادة منه من الموجة الأولى: عدم الغوص في هذه التناقضات، ويجب وضع هذا الدرس في صميم هموم الموجة الثانية.

من الواضح أن المراحل الزمنية المتوالية من الانتقال الوطني، الشعبي والديمقراطي الطويل مبنية على أساس التسويات النضالية التي تضع الطموحات الاشتراكية في مواجهة مع القوى الرأسمالية. أحيل هنا أيضًا إلى تجربة الماوية وإلى التحليل القوي لها الذي قام به لين شون[1]. الجانب الإيجابي: خلق " الكتلة النضالية ". الحدود التي تقضي على: الخلل العميق في إنشاء مؤسسات الحقوق (بما فيها حقوق الفرد) والعدالة. بإمكاننا الإحالة أيضًا إلى مقترحات وتجارب " الإدارة الذاتية "، " الديمقراطية التشاركية " وغيرها. يجب أيضًا قراءة وإعادة قراءة حدة ذكاء العقل الناقد الإيجابي.

لا بد في بعض الأحيان من اللجوء على الخصوص إلى أداة " الاستبدادية

---

١ د. لين شون، من الصين، مدرسة السياسات المقارنة في مدرسة العلوم السياسية والاقتصادية في لندن.

الواضحة ". أيشكل خوف الآباء المتمردين من إرسال بناتهم إلى المدرسة عمليةً " مناهضة للديمقراطية "، أم أنه الوسيلة الوحيدة لفتح الطريق أمام المسار الديمقراطي؟ قمتُ في الفصل الرابع بتحليل بعض التطورات في عصرنا والتي تندرج في هذا الإطار (في أفغانستان وفي اليمن " الشيوعي ").

٥. ليس بالمقدور أن يُختزل " الاقتصاد الجديد " في بعده الاشتراكي في الإدارة.

عليه دمج العلاقة بين المجتمع والطبيعة وإعادة تعريف " تطور القوى الإنتاجية " بالأخذ بعين الاعتبار هذه العلاقة. البعد المدمر للتراكم يتفوق من الآن فصاعدًا وبصورة واسعة على البعد البنّاء. استمرار هذا البعد بالصيغ التي تمنحها إياه الرأسمالية يحطم الفرد، الطبيعة والشعوب بأكملها. الاشتراكية لا تشكل مرادفًا " للرأسمالية دون رأسمالي ". " الاشتراكية المتوهجة " المقنعة برأيي والتي دعا إليها آلتفاتر، تجد مكانها هنا.

٢. مسألة العولمة

سأوجز بقوة في هذا الفصل الذي كتبتُ عنه كثيرًا. لن أذكّر إلاّ بما هو مهم من النتائج.

تتمسك العولمة الليبرالية ببناء " عالم آخر "، في طور البروز، مبنيًا على أساس التمييز العنصري على الصعيد العالمي، أكثر بربرية إذن من العالم الذي عشنا فيه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. السياسات التي تطبقها السلطات الميؤوس منها للرد على " الأزمة المالية " تُستخدم حصرًا لترميم نظام العولمة الليبرالي. العودة إلى " الحقبة الجميلة "، كما في العام ١٩٢٠. بنفس بعض التهديدات: انهيارات جديدة في النظام، أكثر خطورة أيضًا.

استمرار هيمنة الاحتكارات في الثالوث الإمبريالي على النظام العالمي، والذي يجري على أحسن ما يرام، يفرض اللجوء إلى العنف المسلح والدائم بالسيطرة العسكرية على الكوكب. طالما أن هذا المشروع لم يُهزم بصورة حقيقية، ستبقى جميع التطورات الممكنة، هنا أو هناك، قابلة للانتكاس. لا يمكن للوحدة بين تنوع

الصراعات إلاّ أن تعطي هدف هزيمة التنظيم العسكري للعولمة موقعًا مركزيًا في استراتيجياتها. أشدد على هذه النقطة منذ عام ١٩٩٠، حتى قبل بروز المنتديات الاجتماعية.

باندونغ آخر، باندونغ الشعوب (لكن أيضًا باندونغ الحكومات من منظور ضروري وممكن) يشكل السبيل بامتياز لهزيمة في آن معًا، الانتشار العسكري الإمبريالي الجماعي لدول الثالوث وانتشار نظام العولمة الليبرالية المرمم.

II. من ماركس إلى الماركسية التاريخية

ماركس، كما نعرف، كان قد صرّح عن نفسه بأنه " ليس ماركسيًا " وذلك منذ أن رأى الخطر الموجه من الذين أصبحوا الماركسيين التاريخيين في الأحزاب التي تطالب بفكره.

المكان هنا ليس مناسبًا لتطوير نقد لهؤلاء الماركسيين التاريخيين، ولا حتى سريعا. أكتفي بالإشارة إلى خمس مجالات لابد منها برأيي مذ بدأنا نطالب " بالماركسية ".

١. مسألة " الروابط الضرورية " (البنى التحتية والفوقية، الاقتصاد، السياسة، الفكر والثقافة)، إذا أردنا توظيف لغتنا الخاصة بنا والمعروفة جيدًا، منحت الفرصة لميلٍ نحو ما بدا لي، ضروريًا للتفاعل.

يبدو لي بوضوح أن ماركس كان قد أثبت أن " الأساس " (تنظيم الإنتاج والعمل) شكّل دائمًا " تحديدًا حاسمًا ". إنه كذلك في فجر تطور القوى الإنتاجية، في الأنظمة الجماعية (لغتي) التي تعتمد على إيديولوجية القرابة في إدارة ولادة الطبقات الاجتماعية، إنه كذلك في المرحلة الطويلة من الأنظمة الخراجية لطبقات ما بعد الحداثة، إنه كذلك بالتأكيد في الرأسمالية.

غير أن ماركس أخذ الحيطة من ربط " البنية الفوقية السياسية والفكرية " على هذا الأساس، بالأسلوب الذي يخص الرأسمالية، والمختلف عن الأسلوب الذي كان

يميز الأنظمة السالفة. في لغتنا الخاصة التي (أشاركها مع آخرين) لا يصبح الأساس الاقتصادي مهيمنًا إلاّ بالرأسمالية. في الأنظمة السالفة، كانت السلطة (السياسة) هي التي تشكل حاجة ملحة مهيمنة بصورة مباشرة. اختصرتُ هذا الانقلاب بالجملة التالية: الثراء يشكل مصدرًا للسلطة في الرأسمالية ؛ والعكس في الأنظمة السالفة. حيث تتطلب السلطة المهيمنة إيديولوجيةً تتناسب مع إعادة تشكيلها (" دين الدولة ")، وسلطة رأس المال تتطلب سياسة اقتصادية (الاستلاب الاقتصادي).

لكن في جميع الأحوال، يجب توضيح طريقة استعمال هذه الارتباطات. لم يقترح ماركس في موضوع الترابطات هذا " نظرية عامة " (بالتأكيد تاريخية انتقالية)، لأن منهجه كان يمنعه من ذلك. اكتفى إذن بتحليل طريقة الاستعمال هذه بصورة صحيحة في مواقع ومراحل زمنية مختلفة. لا تقلقني الاكتشافات التي تثبت أو تنفي هذه التحليلات لاحقًا.

من جهة أخرى، اقترح الماركسيون التاريخيون هذه النظرية العامة، بإصدارهم القرار بأن القضايا الملّحة المختلفة تشكل دائمًا وبصورة محتمة بناءً متلاحمًا. هذه النظرية العامة كانت قد طُورت إلى أقصى حدود نتائجها من قبل آلتوسير[1] ومفهومه عن " التحديد الصارم " الذي عرّفه في هذا الإطار.

نقدي لموضوع انحراف الماركسية التاريخية نحو نوع من الحتمية التاريخية، قادني لاقتراح مفهوم " التحديد المنخفض " المعاكس. أعني بهذا أن القضايا الملّحة المختلفة خاضعة، ليس فقط من قبل مقتضيات تلاحمها الكامل، لكن أيضًا من المبررات الداخلية الخاصة بها. بدت لي حالة " المبررات الدينية " على هذا الصعيد، قادرة على إعطائنا أمثلةً مفهومة عن هذا الموضوع. ما سقته من مفهومي عن " التحديد المنخفض " هو أهم. إذا كان الصراع حول القضايا الملّحة يمكن أن ينتهي من خلال

---

[1] Louis Althusser ولد في الجزائر عام ١٩١٨ وتوفي عام ١٩٩٠، وهو فيلسوف فرنسي ويعد من أعظم أصحاب التيار البنيوي (المترجم).

التحول الثوري الإيجابي، فإنه يمكن أن ينتهي كذلك من خلال حبس المجتمع في طريق مسدود، لا بل في التقهقر. الثورة والفوضى، تشكل الواحدة أو الأخرى نتائج مختلفة ومحتملة لهذه الصراعات. يدعو التأمل إذن لمنح هذه المبررات الداخلية الخاصة بمختلف تقسيمات الواقع الاجتماعي، موقعًا هامًا في تحليل أساليب التشخيص.

٢. دعا " التحديد الصارم " إلى ميل تبسيطي باستطاعته أن يكون مهيمنًا في " الماركسية الشعبية " (المبتذلة).

يتعلق الأمر بنظرية كاذبة عن " الإيديولوجية كانعكاس " أي التعبير المباشر عن مقتضيات إعادة خلق القاعدة الاقتصادية. استخدم ماركس هنا وهناك مصطلح الانعكاس، لكن، يبدو لي، ليصف حالات محددة، عندما تصبح الإيديولوجية " وظيفية " محضة. إنها برأيي الحالة التي ينقلها الفيروس الليبرالي. لكنها بعيدة عن أن تكون القاعدة التي تحكم موضوع القضايا الملّحة.

لجأت سلطات الماركسية التاريخية، انطلاقًا من وعيها ربما بأن هذا التبسيط لن يسمح دائمًا بالتقدم في تحليل الواقع، إلى توظيف مصطلح قليل الوضوح - " مركزية القضايا الملحة ". الهرب أمام الصعوبة الحقيقية! ما هو المعنى والفحوى الدقيق لهذه " المركزية "؟ الخضوع لمقتضيات القاعدة الأساسية مقابل الانتهاء بالتغلب عليها، ألا يشكل هذا إلاّ مقاومةً عابرة؟ من المحتمل أن يكون هو المعنى الذي أُعطي لهذه الاستقلالية. أقترح الذهاب إلى أبعد من ذلك بكثير.

٣. إن فكرة الحكومة الحديثة، الرأسمالية، لن يكون لها وجود دون أن تكون مرتبطة بشدة بمقتضيات الهيمنة والتوالد الرأسمالي. تقدم لدى ماركس مكتسب بالنسبة لي.

لكن من هنا نستنتج أن الحكومة، لأنها لم تكن يومًا إلاّ حكومة طبقات، لا تستطيع إلاّ أن تكون كذلك، وإن كانت مدعوة إذن " للاختفاء " من مجتمع بلا طبقات، يبدو لي أن هذا سيتسبب بمشكلة. في بعض الأحيان، ماركس وإنجلز

يجعلاننا نفهم هذه النتيجة المتسرعة، وفي أحيان أخرىٰ نفهم شيئًا آخر: أي أنه ليس بإمكان الطبقة العاملة الاستيلاء علىٰ الحكومة البرجوازية لتضعها في خدمتها، وأن عليها تدميرها. واستبدالها " بحكومة أخرىٰ " ـ " لا حكومة رجال ولا إدارة الأمر الواقع "، كما كان يعرفها الاشتراكيون الطوباويون الذين أخذ منهم ماركس الصيغة. لقد توصلت إلىٰ اقتراح مختلف قليلاً: الحكومة التي تنظم عملية لإدخال الاشتراكية في إدارة نظام الإنتاج المتقدم والمعقد. وضمن هذا الإطار، وضعتُ الثقافة (الثقافة الشيوعية، أكثر بكثير من كونها إيديولوجية) في مواقع القيادة، وبناءً عليه تتحول الثقافة المعرّفة إلىٰ حاجة ملّحة جديدة ومهيمنة.

لا سيّما أن الانسياق التبسيطي كان سيسهم إلىٰ أقصىٰ حد في تضليل تحليل متطلبات حكومة الانتقال. وإذا كنا نقبل بأن الأمر يتعلق هنا بانتقال بطيء (" جيلي ")، فإن المسألة ستكتسب أهمية مركزية. إنها لا تعنىٰ فقط بالحكومة " الوطنية الشعبية الديمقراطية " للانتقال الطويل انطلاقًا من تطورات ثورية في أطراف النظام. بل تعنىٰ وبنفس القدر بحكومة الانتقال الذي لا يقل بطئًا في المراكز المتقدمة. إنها تنادي بالربط بين مقتضيات إدخال الاشتراكية في الإدارة الاقتصادية ومقتضيات نشر الديمقراطية في المجتمعات. تنادي أيضًا بالربط بين سياسات الحكومات (" الوطنية ") ونشر عولمةٍ متعددة الأقطاب.

٤. أظن أن هذا البعد الأخير للرأسمالية القائمة فعليًا، أعني العولمة الإمبريالية والمستقطبة التي تزداد توسعًا، كان الماركسيون التاريخيون قد أساؤوا تقدير حقيقتها ونتائجها التي تنطوي عليها، هذا أقل ما نستطيع قوله.

لن أعود إلىٰ هذه المسألة، لأنها ببساطة كانت محور جميع أفكاري واقتراحاتي (أو تقريبًا جميعها) منذ خمسين عامًا.

٥. لم يقدم ماركس " نظرية عامة للجنس البشري ". ولا حتىٰ نظرية عامة عن التاريخ. لقد تجنب بشدة القيام بذلك.

هل هذا يعني أن التفكير، المقصود ليس بعد ماركس (ما يجعلنا نظن بأننا نقوم "بمراجعة" أساسية لمقترحات ماركس)، لكن المقصود من دون ماركس، في مجال علوم الإنسان ممنوعًا؟

أظن أنه سيكون اقتراحًا دون جدوى.

من جهتي، "تجرأتُ" (بلا تبجح بأي تصنيف، مانحًا نفسي "حق" القيام بذلك) على اقتراح بعض الأفكار المتعلقة بتراتبية الاضطهادات التي " تخرج " فعلاً من حقل رؤى ماركس.

أعتقد أن التفكير بمسألة "السلطة" وإن كان من ذات الطبيعة، لن يكون بلا فائدة، من أجل قراءة أفضل لأساليب التشخيص هذه، "العلمية" أو "المُشوِّهة". يعرف المناضلون المشكلة من خلال ممارستهم. يعلمون الاعتراف "بمنطق تنظيم" "منطق الصراعات". طرح علماء الإنسان، الفلاسفة، وعلى الأخص المحللون النفسيون مسألة الطلب والتعبير عن "السلطة" لدى الإنسان. لا أظن أن "الماركسية" تحتاج لتجاهلهم.

يظن ماركس أنه كشف عن الطموح إلى الاشتراكية في حركة المجتمع الفعلية. لهذا السبب كان يحذر من تحول هذا الطموح إلى "مشروع" تنظيم سياسي، طوباوي أو واقعي مزعوم. يترك ماركس الطبقة بأكملها ـ عموم الطبقة العاملة ـ تبتكر طريقها إلى الشيوعية.

انضممتُ إلى هذه القضية التي تفترض رؤيةً متفائلة، على طريقتها، للعقل الإنساني. المفكرون الآخرون ـ بعيدًا عن ماركس (وليس انطلاقًا من ماركس) ـ لا يشاركون في هذه الرؤية. فرويد واحد من الأمثلة. على الرغم من عظمة هذا المفكر ـ غير المتنازع عليها ـ فإن قضاياه لا تقنعني، لأننا إذا أخضعناها لقراءةٍ تسعى إلى اكتشاف "تشخيص" العالم الذي تقترحه (كما يفعل ماركس بالنسبة لجميع المفكرين)، فإننا لا نستطيع، برأيي المتواضع، العثور فيها على أساليب تشخيص

البرجوازية النمساوية المأزومة.

أحاول أيضًا قراءة كينز بنفس هذه الطريقة، مرة أخرىٰ بطريقة ماركس. كينز ليس فقط " اقتصاديًا ". إنه كذلك بالطبع، حتىٰ أنه " اقتصادي كبير ". إنه عظيم، لأنه علىٰ الأخص ليس مجرد " اقتصادي ". كينز مفكر. جيل دوستالير وبرنارد ماريس (الرأسمالية والدفع إلىٰ الموت) كانوا قد وعوا ذلك وقدموا لعمله من هذا المنظور.

الرؤية المستقبلية للإنسانية متفائلة لدىٰ كينز. يستنتج كينز أن مستوىٰ تطور القوىٰ الإنتاجية المكتسبة يسمح للإنسانية بالتحرر من " المسألة الاقتصادية " (في خطابه الجميل الموجه لأحفاد أحفادنا). المجتمع المحرر من أنظمة العمل المسلسل ضروري وممكن. المجتمع الذي يمضي وقته في تنمية العلاقات الإنسانية، هو مجتمع محرر بحق ومثقف. هذا الهدف ليس إلاّ، علىٰ طريقته، شيوعية ماركس. هذا هو السبب الذي من أجله تصبح الرأسمالية نظامًا متقادم العهد، ويجب أن يوضع بين قوسين. يشكل تفكير كينز، برأيي، واحدًا من الأمثلة التي تثبت صحة رؤية ماركس: الإنسانية تطمح إلىٰ الاشتراكية. ليس فقط " طبقاتها الشعبية " (التي كان كينز يحتقرها)، بل أيضًا مفكريها الأكثر عظمة. بالتأكيد، كينز ليس أول من يتصور هذا " المستقبل المشع ". الطوباويون من قبله كانوا قد فعلوا ذلك.

قراءة كينز الاقتصادي، الضرورية أيضًا، محبطة، برأيي. يتجاوز كينز بالتأكيد الاقتصاديين التقليديين البسطاء من عصره (وخلفائهم، " الاقتصاديين النظريين " اليوم). لم يتبقَّ إلاّ المفاهيم التي يقترحها لقراءة الواقع الاقتصادي بطريقة مختلفة (تفضيل لمفهوم السيولة علىٰ الأخص)، لا تخرج هذه المفاهيم عن الملاحظة التجريبية والمباشرة للظاهرة، علىٰ الرغم من أن مقترحاته تشكل جانبًا من الواقع اللامنتهي والأكثر قوة من واقع ليبراليينا البائسة. ماركس يذهب إلىٰ أبعد من ذلك بكثير: من خلال " تفضيل السيولة "، التي ربطها كينز " بعبادة المال "، الذي يعبر عن

الاستلاب الاقتصادي الذي هو أساس توالد النظام.

يتجاهل كينز إذن الجنوح نحو الإفقار الناتج بالضرورة عن منطق التراكم. لم يكن واضحًا تأثير هذا الجنوح في انكلترا في عصره. لكنه كان على وجه الخصوص واضحًا تمامًا على صعيد الإمبراطورية البريطانية، كما كان يكتب الحزب الشيوعي الجنوب إفريقي في تلك المرحلة. غير أن كينز لم يكن يبالي بها!

كينز المفكر، الطوباوي الشيوعي، كائن يتمتع بكل تأكيد بحساسية عالية. إلاّ أنه يبقى سجين " أحكام طبقته المسبقة ". احتقار الطبقات الشعبية، غير القادرة، تبعًا لرأيه، على المحاربة من أجل هذا المستقبل المشع الذي يطمح هو وأصدقائه من بلومسبيري إليه، يخون الثقافة التي تلقاها. قليلاً كآلام الباريسيين الطفولية اليوم. يعتقد أن مهمة " تغيير العالم " تقع حصرًا على عاتق " النخبة ".

ملاحظات كينز المتعلقة " بالعمال " الانكليز في عصره (وفي عصرنا) لا تخلو دون شك من بعد النظر. لكن لنفهم هذا، يجب الخروج من إطار ملاحظة الطبقات الشعبية فقط في المراكز الثرية لنشاهد واقع النظام الرأسمالي المعولم. يشرح الريع الإمبريالي هذه التصرفات في انكلترا. النظر الموجه للنظام العالمي بأكمله يدعو إذن، انطلاقًا من ماركس، للطرح بعبارات أخرى مسألة وضع الرأسمالية على بساط البحث، وذلك بمنح كل الأهمية للكفاح من أجل تحرر الشعوب في الأطراف، وهذا ما لا يتصوره كينز.

١٢. هل " الحركات الاجتماعية " على مستوى التحدي؟

هنا أيضًا سأكون موجزًا وأذكّر فقط بالنتائج التي توصلت إليها.

الحركات الاجتماعية التقدمية، لأنها مازالت مقسمة بصورة واسعة وتتواجد في مواقع دفاعية، مهددة بالتخبط، لا بل بالتراجع، لصالح الحركات الرجعية المبنية على أساس الأوهام الدينية القديمة، العرقية القديمة والشعبوية القديمة وغيرها. الأمثلة كثيرة على " الأديان ـ السياسات "، الجماعات الدينية الجديدة والجماعات عرقية.

من المهم ضمن هذه الظروف أن نميز انهيارات النظام المحتملة من خلال إثارة التناقضات الداخلية من جهة، عن تراجعات النظام تحت وطأة التقدم الشعبي والديمقراطي واضح الرؤية، من جهة أخرى. اقترحتُ، نتيجة ذلك، تصنيف بعض الانتقالات من الماضي (الانتقال من الإمبراطورية الرومانية إلى الإقطاعية الأوروبية) من " مسار الانحطاط " بالتعارض مع " المسار الثوري " الخاص بالانتقالات إلى الرأسمالية التاريخية وللاشتراكية: " ثورة وانحطاط " (قراءتي)، " اشتراكية أم بربرية " (روزا لوكسمبورغ) أو أيضًا " انتقال واضح أم فوضى " (مصطلحي الجديد ردًا على الأزمة الحالية)، تشكل جميعها مرادفات. حتى اليوم، العالم مجند بالأحرى على مسار الفوضى لأن " الحركات المناضلة" ليست (بعد؟) على مستوى التحدي.

نتيجة ذلك، يجب إعطاء الكثير من الاهتمام للمعركة الإيديولوجية. أحيل هنا إلى الانتقادات التي قمت بتوجيهها " لخطاب ما بعد الحداثة "، عن العبودية بشكل خاص. ترّهات تتعلق " بالرأسمالية العقلانية "، " بموت ماركس "، تراجعات عن إيديولوجية البرجوازية المتعلقة بحرية الفرد ـ الذي أصبح بشكل مسبق ـ الصانع لتاريخه (على طريقة هابرماس)، التكنولوجيا (باعتبار أن أهم التحديات والتحولات الجارية تُنسب " للثورة التكنولوجية ")، محو واقع الرأسمالية المعاصرة المهم (هيمنة الاحتكارات)، لا بل صياغات ساذجة (التواصل الأفقي استبدل بالتراتبية العمودية) جميع هذه الترهات تؤخر الوعي الحاد الإدراك بالتحديات الحقيقية على المدى القصير (عدم ثبات واشتداد الخضوع في العمل، حروب ضد شعوب الجنوب) وعلى المدى الأطول.

المصادر:

لم يكن بنيتي أن أعرض في هذا النص مراحل تشكيل المفاهيم والنتائج المقدمة، سأكتفي بالإشارة باختصار إلى النصوص التي يمكن أن تقدم فائدة للقارئ في إيجاد المسارات. سأقدم عرضًا زمنيًا.

التراكم على الصعيد العالمي، كان قد كُتب في طبعته الأولى عام ١٩٥٤-١٩٥٦ (رسالة دكتوراه، ١٩٥٧)؛ وبصيغة تعليمية أكثر في العام ١٩٧٣ (التطور اللامتكافئ).

تدخلات في مسألة القيمة ومشكلة " التحول " الكاذبة. أنظر بشكل خاص *قانون القيمة والمادية التاريخية* (١٩٧٧).

فيما يتعلق بالربط بين القضايا الملّحة والإيديولوجيات، أنظر:

الطبقات والأمم في التاريخ والأزمة الاقتصادية المعاصرة (١٩٧٩)

النظم المشاعية، ص. ٤٦ وما يتبع

النظم الخراجية، ص. ٥٤ وما يتبع

أفكار عن الانتقال من أسلوب لآخر: " ثورة أم انحطاط "، ص.ص. ٢٣٨-٢٤٥

المركزية الأوروبية (١٩٨٨) وطبعتها الجديدة المضافة، الحداثة، الدين، الديمقراطية، نقد المركزية الأوروبية ونقد المذهب الثقافي (٢٠٠٨)

العقل والتحرر، ص.ص. ٩-١٩

مرونة التفسيرات الدينية، ص.ص. ١٩-٤٢

الهللينية، المسيحية، الإسلام، البوذية والكونفوشيوسية، ص.ص. ١٠١-١٣٧

نقد روح العصر (١٩٩٧)

وحدة وتحول في إيديولوجية الاقتصاد السياسي للرأسمالية، ص.ص. ٢٧-٤٦

التحديد الصارم والتحديد المنخفض في تاريخ المجتمعات، ص.ص. ٦٣-٨٥

انحطاط قانون القيمة والانتقال إلى الشيوعية، ص.ص. ٦٣-٨٥

الاقتصاد " المحض " أم الشعوذة في العالم المعاصر، ص.ص. ١٢٥-١٣٦

ما بعد الرأسمالية المتهالكة (٢٠٠٢)

عودة " الحقبة الجميلة "، ص.ص. ١١-١٣

الماركسية والكينزية التاريخية، ص.ص. ٢٧-٣٧

الاشتراكية من خلال السوق أم من خلال الديمقراطية، ص.ص. ٣٧-٤٦

التمويل، ظاهرة عرضية، ص.ص. ٥٣-٥٨

إمبريالية الثالوث الجماعية الجديدة، التنظيم العسكري للعولمة، التمييز العنصري على الصعيد العالمي، ص.ص.٧٥-١١٠

الفيروس الليبرالي (٢٠٠٣)

الإفقار والاستقطاب العالمي (مسألة الزراعة الجديدة، مسألة العمال الجديدة)، ص.ص. ٣٥-٥٠

إيديولوجية الحداثة (الطبعة الأوروبية الأصلية وطبعة شمال أميركا)، ص.ص. ٦٢-١٠٦

من أجل عالم متعدد الأقطاب (٢٠٠٥)

مأساة الثورات الكبرى، ص.ص. ٢١٠-٢١١

وزن الإمبريالية، مرحلة مستمرة من الرأسمالية، في التوسع العالمي للرأسمالية، ص.ص. ٢١١-٢٣٠

من أجل العالمية الخامسة (٢٠٠٦)

(دروس العالميين، نقد الحركات الاجتماعية، التقارب في التنوع).

من الرأسمالية إلى الحضارة (٢٠٠٨)

مساهمة الماوية، ص.ص. ٤٩-٥٣

المنطق الصوري والجدلية المادية، ص.ص. ٧٥-٧٧

إنتاجية العمل الاشتراكي، ص.ص. ٨٢-٩٥

من قانون القيمة إلى القيمة المعولمة، ص.ص. ٩٥-٩٨

اقتصاد السوق أم رأسمالية الاحتكارات، ص.ص. ١٢٥-١٣٨

كثرة التعبير الطائش لكتلة رأس المال المهيمنة، ص.ص.١٨٧-١٩٣

على الجبهة الثقافية، الجميع في تراجع، ص.ص. ٢٠٣-٢٠٩

لا ديمقراطية دون تقدم اشتراكي، ص.ص. ٢١٠-٢٢٢

صحوة الجنوب (٢٠٠٨)

مصادر أخرى:

سمير أمين، أندريه غندر فرانك، *تأملات عن الأزمة الاقتصادية العالمية*، ليس علينا أن ننتظر العام ١٩٨٤ (١٩٧٨).

خمسون عامًا بعد باندونغ؛ مجلة أبحاث عالمية، ع. ٧٣-٠٤، ٢٠٠٤.

الإمبراطورية والكثرة، مجلة الفكر، ع. ٣٤٣، ٢٠٠٥

ماركس والديمقراطية، مجلة الفكر، ع. ٣٢٨، ٢٠٠١

إيزابيل غارو، ماركس، *نقد الفلسفة*، ٢٠٠٠

إلمار آلتفاتر، *وباء الرأسمالية*، ٢٠٠٨

إتيمبل، *أوروبا الصينية*، ١٩٨٨

جيل دوستالير، برنارد ماريس، *الرأسمالية والدفع إلى الموت*، ٢٠٠٩

Références:

- Mon intention n'ayant pas été dans ce texte de retracer les étapes de la formation des concepts et des conclusions qui y sont présentées, je me contenterai d'indiquer brièvement les textes qui pourraient aider le lecteur à en retrouver les parcours. J'en ferai une présentation chronologique.
- *L'Accumulation à l'échelle mondiale* a été rédigée dans sa première version en 1954-1956 (thèse de doctorat, 1957) ; et dans une forme plus didactique en 1973 (*Le Développement inégal*).
- Interventions sur la question de la valeur et du faux problème de la " transformation". Voir en particulier *La loi de la valeur et le matérialisme historique* (1977).
- Concernant l'articulation des instances et les idéologies, voir:
- Classes et Nations dans l'histoire et la crise contemporaine (1979).
- Les formations communautaires, p. 46 et suivantes
- Les formations tributaires, p. 54 et suivantes
- Réflexions sur la transition d'un mode à l'autre: " révolution ou décadence" , pp. 238-245.
- L'Eurocentrisme (1988) et sa nouvelle édition augmentée, Modernité, Religion, Démocratie, Critique de l'eurocentrisme, critique des culturalisme (2008).
- Raison et émancipation, pp. 9-19
- Flexibilité des interprétations religieuses, pp. 19-42.
- Héllinisme, Christianisme, Islam, Bouddhisme, Confucianisme, pp. 101-137.
- Critique de l'air du temps (1997)
- Unité et mutation dans l'idéologie de l'économie politique du capitalisme, pp. 27-46.
- Sur détermination et sous détermination dans l'histoire des sociétés, pp. 47-54.
- Dépérissement de la loi de la valeur et transition au communisme, pp. 63-85.
- L'économie " pure" ou la sorcellerie du monde contemporain, pp. 125-136.
- Au delà du capitalisme sénile (2002)
- Le retour de la " belle époque " , pp. 11-13.
- Marxisme et kynésianisme historique, pp. 27-37.
- Socialisation par le marché ou par la démocratie, pp. 37-46.
- La financiarisation, phénomène conjoncturel, pp. 53-58.
- Le nouvel impérialisme collectif de la triade, la militarisation de la mondialisation, l'apartheid à l'échelle mondiale, pp. 75-110.
- Le Virus Libéral (2003)
- La paupérisation et polarisation mondiale (la nouvelle question agraire, la nouvelle question ouvrière), pp. 35-50.
- L'idéologie de la modernité (la version européenne d'origine et la version nord américain), pp. 62-106.

- Pour un Monde Multipolaire (2005)
- Le drame des grandes révolutions, pp. 210-211.
- Le poids de l'impérialisme, stade permanant du capitalisme, dans l'expansion mondiale du capitalisme, pp. 211-230.
- Pour la cinquième Internationale (2006)
- (La leçon des Internationales, la critique des mouvements sociaux, la convergence dans la diversité).
- Du capitalisme à la civilisation (2008)
- La contribution du maoïsme, pp. 49-53.
- Logique formelle et dialectique matérialiste, pp. 75-77.
- La productivité du travail social, pp. 82-95.
- De la loi de la valeur à la valeur mondialisée, pp. 95-98.
- Economie de marché ou capitalisme des oligopoles, pp. 125-138.
- La multitude expression maladroite du bloc hégémonique du capital, pp. 187-193
- Sur le front culturel, en arrière toute, pp. 203-209.
- Pas de démocratie sans progrès social, pp. 210-222.
- L'Eveil du Sud (2008)
- Autres références:
- Samir Amin, André Gunder Frank, Réflexions sur la crise économique mondiale, n'attendons pas 1984 (1978)
- *Cinquante ans après Bandoung*; Recherches Internationales, n° 73-04, 2004.
- *Empire et Multitude* ; La Pensée, n° 343, 2005.
- *Marx et la démocratie* ; La Pensée, n° 328, 2001.
- Isabelle Garo, Marx, un critique de la philosophie, 2008.
- Elmar Altvater, The Plagues of Capitalism, 2008.
- Etiemble, *L'Europe chinoise*, 1988.
- Gilles Dostaler, Bernard Maris, *Capitalisme et pulsion de mort*, 2009.

كلمة الختام

كل ما هو مهم في هذا الكتاب كانت قد تمت كتابته قبل الانهيار المالي في أيلول عام ٢٠٠٨، الفصل الأول مخصص لاجتماع المنتدىٰ العالمي للبدائل[1] المنعقد في أكتوبر. كان الكتاب مازال قيد الطباعة عندما انعقد اجتماع لندن لمجموعة العشرين G 20 متبوعًا مباشرةً باجتماع الناتو في نيسان ٢٠٠٩.

كنا نعرف مسبقًا أن حكومات الثالوث ـ الولايات المتحدة وأوروبا واليابان ـ تتابع الهدف الحصري لترميم النظام وإعادته إلىٰ ما كان عليه قبل أيلول ٢٠٠٨، ولا يجب الأخذ علىٰ محمل الجد، من جهة تدخلات الرئيس أوباما وغوردن بروان في لندن، وتدخلات ساركوزي وأنجيلا ماركيل وغيرهم من جهة ثانية، الموجهة لتسلية المعرض. المزعومون "المختلفون"، المتهمون من الإعلام، دون ثبات حقيقي، يستجيبون فقط لحاجات الحكام المعنيين بإظهار آرائهم الساذجة. " إعادة تأسيس الرأسمالية "، تهذيب أخلاق العمليات المالية ": الكثير من الكلمات الكبيرة ليتجنبوا أولاً الأسئلة الحقيقية. لهذا فإن ترميم النظام، الذي ليس مستحيلاً، لن يحل المشكلة، بل سيزيد من خطورة الوضع بالأحرىٰ. تندرج " لجنة ستيغليتز " التي تم استدعاؤها من قبل الأمم المتحدة، ضمن إستراتيجية بناء هذا الرسّم الخدّاع. بكل وضوح، لن

---

[1] المنتدىٰ العالمي للبدائل (سلطة السوق) هي شبكة دولية من المراكز البحثية تهدف إلىٰ دعم المشاريع الناشئة التقارب الدولي للحركات الاجتماعية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من الأسفل، وهناك مساحة للنقاش والتنسيق، من خلال توفير الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية مع وسائل المعلومات والتحليل علىٰ المقاومة العالمية وتساعد علىٰ نشر المعرفة من النضالات الدولية الجارية.

نعرف إذا ما كنا ننتظر شيئًا آخر من المحتكرين الذين يسيطرون على السلطات القائمة ولا من مدينيهم السياسيين. وجهة النظر التي طورتها في هذا الكتاب، والتي تسلط الضوء على العلاقة بين هيمنة الاحتكارات والتمويل اللازم لإدارتها للاقتصاد العالمي ـ اللتين لا تنفصلان الواحدة عن الأخرى ـ تم التأكيد عليها من خلال نتائج مجموعة العشرين. والأكثر أهمية من ذلك أن قادة الدول " الناشئة " المدعوين قد التزموا الصمت. جملةٌ ذكية واحدة كانت قد قيلت أثناء انعقاد هذا السيرك الكبير من قبل الرئيس الصيني هو جين تاو، الذي لفتَ النظر "بشكل عابر"، دون التشديد وبابتسامة (متهكمة؟)، إلى أنه يجب الانتهاء بالتخطيط لتطبيق نظام مالي عالمي غير مؤسس على الدولار. بعض المعلقين النادرين قاموا مباشرةً بتوجيه اللوم ـ الصحيح ـ لمقترحات كينز التي تعود لعام ١٩٤٥.

تذكرنا هذه " الملاحظة " الواقعية: بأن أزمة النظام الرأسمالي للاحتكارات لا تنفصل عن أزمة هيمنة الولايات المتحدة الأميركية، المتهالكة. لكن من سيحل محلها؟ بالتأكيد ليس " أوروبا " التي لا وجود لها خارج الأطلسي والتي لا تغذي أي طموح بالاستقلال، ما أثبته اجتماع الناتو مرّة أخرى. هل هي الصين؟ هذا " التهديد "، الذي يبتهل الإعلام لإشباعه (" الخطر الجديد ") دون شك لمنح التراصف الأطلسي شرعيةً، ليس له أساس. يعلم القادة في الصين أن دولتهم لا تملك الوسائل الضرورية لذلك، وأنهم لا يملكون الإرادة للقيام بذلك. تكتفي إستراتيجية الصين بالعمل على الارتقاء لعولمةٍ جديدة دون هيمنة. ما لا يمكن أن ترضى عنه لا الولايات المتحدة الأميركية ولا أوروبا.

إذن فرصة النمو الممكن في هذا الاتجاه مازالت تعتمد كليًا على دول الجنوب. وليس مصادفةً إذا كانت الأونكتاد[1]، المؤسسة الوحيدة من عائلة الأمم المتحدة هي التي قامت بمبادرات مختلفة جدًا عن مبادرات لجنة ستيغليتز. وليس مصادفةً إذا كان

CNUCED ١ أنشئت في عام ١٩٦٤ بوصفها آلية حكومية دولية دائمة، والأونكتاد هي الهيئة الرئيسية للجمعية العامة للأمم المتحدة في ميدان التجارة والتنمية

مديرها، التايلندي**Panitchpakdi Supachai** المعتبر حتى اليوم ليبراليًا بالمطلق، قد تجرأ على اقتراح تطورات حقيقية تندرج في منظور عصر آخر من "صحوة الجنوب " وذلك في تقرير المنظمة عديم الفائدة " **The Global Economic Crisis**١ " الذي صدر في آذار ٢٠٠٩.

بدأت الصين من جهتها بناء ـ بشكل تدريجي ومسيطر عليه ـ أنظمة مالية إقليمية بديلة لتتخلص من الدولار. مبادرات تكمِّل، على الصعيد الاقتصادي، ارتقاء التحالفات السياسية " لمجموعة شانغهاي "، التي تشكل العائق الأساسي أمام تحريض الناتو على الحرب.

نستطيع القول مرة أخرى إن قادة بكين ليسوا إلاّ " وطنيين أنانيين ". لم يتبقَّ إلاّ أهدافهم التي تتفق مع الارتقاء بمصالح جميع دول الجنوب، وعلى هذا الأساس بمصالح الإنسانية بأكملها.

اجتماع الناتو المنعقد في نفس الفترة في نيسان ٢٠٠٩، أسقط القناع الذي يتنكر خلفه الرئيس أوباما ليخفي إرادته في متابعة إستراتيجية الولايات المتحدة العنيفة. باختيار أوباما، أثبتت مؤسسة الولايات المتحدة الأميركية التي تخدم دائمًا وفقط الاحتكارات، ذكاءها. أفضل من غيره، أوباما قادرٌ على الخداع.

صادق اجتماع الناتو إذن على قرار واشنطن، ليس البدء بوقف التجنيد العسكري، بل على العكس، بزيادة أهميته، دائمًا بحجة مكافحة " الإرهاب " الواهية. يوظف أوباما إذن كل موهبته في محاولة إنقاذ برنامج كلينتون وبوش في السيطرة العسكرية على الكوكب، الوسيلة الوحيدة لمد أيام الهيمنة الأميركية المهددة. سجّل الرئيس أوباما نقاطًا وحصل على امتيازات دون شروط من ساركوزي في فرنسا ـ نهاية الديغولية ـ الذي أعاد القيادة العسكرية للناتو، وهو ما كان صعبًا طالما كانت واشنطن

---

١ الأزمة الاقتصادية العالمية

تتحدث بصوت بوش، المجرد من الذكاء ولكن غير الخالي من التكبّر. بالإضافة إلى ذلك، وُضع أوباما، كبوش، كمعطٍ للدروس، قلّما يشغله احترام " استقلالية " أوروبا، المدعوة لقبول ضم تركيا للاتحاد الأوروبي!

نيسان ٢٠٠٩.

المحتويات

الأزمة البنيوية المضاعفة لرأسمالية الاحتكارات المتهارمة وهيمنة الولايات المتحدة الأميركية، التي تم التغلب عليها خلال عقدين من العولمة الليبرالية، أصبحت من الآن فصاعدا، مع انهيار هيكلها المالي - كعب أخيل في النظام - في مركز الصراعات الاجتماعية والعالمية. لمواجهة التحدي، تعمل حكومات الأثرياء في ثالوث (الولايات المتحدة الأميركية، أوروبا واليابان) على "الخروج من الأزمة (الرأسمالية)"، وعلى ترميم سلطتها الكاملة المهددة، كما تبين القرارات الحديثة لمجموعة العشرين، وتنوي فرض هيمنتها على شعوب الجنوب من خلال تكثيف تدخلاتها العسكرية، المعلنة من قبل اجتماع الناتو، الذي انعقد في خضم الأحداث.

هل في المقابل ستتمكن الشعوب من فرض البديل - "الخروج من الرأسمالية المأزومة" -؟

تجديد الفكر الماركسي الخلاق والعمل على التضامن العالمي بين طبقات العمال والشعوب المضطهدة يشكل شرطا أساسيا لنجاح النمو الذي أصبح من الآن فصاعدا ممكنا ضمن منظور التحرر الإنساني هذا.

